الدور الإقليمي لتركيا

فى منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة





بقلم

أ. إيمان دني



الدور الإقليمي لتركيا

في منطقة الشرق الأوسط

بعد الحرب الباردة



الأستاذة

إيمـــــان دنـــــي

الطبعة الأولى

٢٠١٤م

الناشر

مكتبة الوفاء القانونية

محمول: ٠٠٢٠١٠٣٧٣٨٨٢٢ الإسكندرية


@Ahmedyassin90



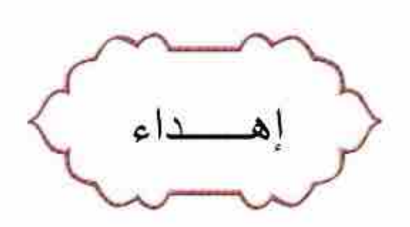
(و من لم يشكر الناس لم يشكر الله)

بعد الحمد لله الذي أعاننا على إنجاز هذه المذكرة البسيطة، أتوجه بالشكر لأستاذي الكريم **بوريش رياض** لقبوله الإشراف على هذا العمل و تحمله عناء التدقيق و التمحيص في كل شاردة و واردة فيه، و الذي لم يبخل عليا بمساعدته و نصائحه القيمة، و جزيل الشكر لأستاذنا القدير كيبش عبد الكريم، وكل الأساتذتي في مرحلة ما قبل التدرج و كل أساتذة قسم العلوم السياسية لمساعدتهم سواء بالمراجع أو النصائح.

شكرا للقائمين على إدارة قسم العلوم السياسية.

"دمتم جميعكم للعلم النافع و العمل الصالح"


@Ahmedyassin90



..........................**إلـهي**..........................
يا من أصبحت و أمسيت أتقلب في نعمه عاجزة عن شكره
أهدي إليك عملي شكرا و العلم نعمة تستحق الشكر.
لمن يشرق وجهها بهجة و فؤادها حبا.
لمن تركع لها العيون و تسجد لعشقها القلوب.
.... أمّـــــي ....
إلى من لطمته الحياة حتى الثمالة
إلى رمز العطاء و المثابرة
......................أبـــــي ....
يا من ساندتني روحك الجميلة أهديك عملي.
..........................زوجـــــــي..........................
.... الأستاذ البار أمين......................
.....أخـــــــــي.........
......مهدي أعزك الله يا من كنت عوني وسهرة معي الليالي.....
إخوتـــــي الأعزاء
انتظروا ....لن أنساكم ....
فأنتم الذين يعجز اللسان عن اللفظ بأسمائهم.
فالعين تسبقه بدمع فتكتبكم في أعماق قلبي.
...........أخوالـــــي و خالاتـــــي...............
أساتذتـــــــي
إليكم يا من أعزكم الإله بأن أقامكم مقام علم و نصبكم على منبر العطاء
و ما أحسنه من عطاء




@Ahmedyassin90

مقدمـــــة

في بداية التسعينات، أي في أعقاب انتهاء الحرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفياتي و حرب الخليج وعملية التسوية السلمية العربية- الإسرائيلية اتجه النشاط الإقليمي للسياسة التركية نحو الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وذلك في إطار الترتيبات الإقليمية الجديدة والبحث عن الدور التركي الجديد في المنطقة ، وقد تزامن هذا التوجه مع تغيرات شهدها الداخل التركي، كما أظهرت المتغيرات الدولية والإقليمية الجارية مجتمعة فضاء تركيا في جغرافية تمتد من بحر الأدرياتيكي إلى حدود الصين مروراً بالبلقان والقوقاز غرباً وشمالاً وآسيا الوسطى وإيران شرقاً والمنطقة العربية جنوباً،ومع هذه المتغيرات وجدت تركيا نفسها في قلب دوائر جيو-سياسية تتشكل من جديد أمنياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً، وبدا لها في الأفق إمكانية القيام بدور محوري إقليمي في المنطقة الممتدة في قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا والمفتوحة على انتماءات حضارية وقومية متعددة ومختلفة.

وبالتالي برز الطموح التركي، الهادف إلى لعب دور قوة إقليمية رئيسية في منطقة الشرق الأوسط ومحيطها الجغرافي والإقليمي، جعل تركيا تتحرك كدولة براغماتية ديمقراطية، تطوي صفحة الماضي، وتسعى للمصالحة والانفتاح على الجميع، وتصفير المشاكل مع جيرانها.

الأمر الذي يفسر تحركاتها تجاه دول مختلفة السياسات والأيديولوجيات، بطيف يبدأ من الدول العربية كسوريا والعراق ودول الإقليم الأخرى كإيران وحتى إسرائيل.

وهكذا تركيا التي حسمت في السابق خيارها الاستراتيجي لصالح الارتباط بالغرب بمؤسساته العسكرية والسياسية والاقتصادية واستنكفت عن ممارسة نشاط مكثف تجاه الدائرة الحضارية الإسلامية، اتجهت إثر التغيرات الجارية إلى انتهاج سياسة أكثر فعالية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبلقان والقوقاز، وأضحت لاعباً أكثر حيوية في العلاقات السياسية بين دول المنطقة.

من ناحية ثانية، دفع مناخ التسوية السلمية للصراع العربي-

الإسرائيلي، ومشروع إقامة نظام إقليمي شرق أوسطي بتركيا إلى التوجه بقوة نحو الشرق الأوسط أمنياً واقتصادياً وتجارياً ومائيا.

وقد تزامنت هذه المتغيرات في السياسة الخارجية التركية مع تغيرات في الخلفية الداخلية لهذه السياسة، أبرزها وصول التيار الإسلامي إلى الواجهة السياسية التركية بعدما ظل ينظر إليه طوال العقود الماضية على أنه تيار هامشي لا وزن له في العملية السياسية التركية، ومع وصول حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢ كانت بداية الانقلاب التركي على سياسات هذا الاندماج الكلي بالغرب و"إسرائيل". وارتفعت عناوين مثل تعدد الأبعاد، وتصفير المشكلات، والبلد المركز لا الطرف، والقوة الناعمة، وفتح الحدود، وكلها اجتمعت تحت عنوان مركزي هو "العمق الاستراتيجي."

و بالتالي يتمحور الموضوع حول إشكالية رئيسية هي:

الإشكالية الرئيسية:

تسعى تركيا من خلال سياستها الخارجية إلى لعب دور إقليمي و دولي محوري، و ذلك من خلال استغلال موقعها الجغرافي الإستراتيجي ،نظرا لكونها نقطة تقاطع بين أكثر من قارتين ،و كونها أيضا طرف في معظم النزاعات في المنطقة، بالإضافة إلى التحولات الإقليمية الراهنة مما أفسح المجال أمام الطموحات التركية لعب دور "إقليمي استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط.

فما هو الدور الإقليمي الذي تلعبه تركيا في منطقة الشرق الأوسط؟ وكيف يمكن أن يساهم في تسوية النزاعات في المنطقة؟

التساؤلات الفرعية:

ما هي طبيعة النظام السياسي التركي؟و هل تمتلك تركيا من المقومات ما يخولها فعلا للعب دور إقليمي استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط؟

هل ستتمكن تركيا من خلال سياسة تصفير المشاكل وسياسة مع الجيران ،من لعب دور إقليمي إستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط ؟

ما هي العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية التركية

وما أهدافها العامة في فترة ما بعد الحرب الباردة ؟

ما هي أهم الأجندات السياسية التركية لتسوية النزاعات في منطقة الشرق الأوسط ؟

ما هو مستقبل الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط في ظل المتغيرات الراهنة؟

و لمحاولة الإجابة عن هذه التساؤلات نقدم مجموعة من الفرضيات:

الفرضيات:

- إذا افترضنا أن الدور الاستراتيجي لتركيا في العشر سنوات الأخيرة هو نتاج عوامل خارجية و داخلية مجتمعة، فهو يعكس الصورة المستقبلية للمكانة التركية في منطقة الشرق الأوسط و الوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية بغض النظر عن توجه حكومتها.
- إذا كانت المشاكل التي تواجه تركيا في منطقة الشرق تختلف وتتعدد من مشاكل حول الهوية إلى مشاكل حول المياه، الحدود والأمن و بأقل حدة الاقتصاد فإن الأجندة السياسية التركية في مواجهة هذه المشكلات و محاولة تسويتها تكون متعددة الأبعاد.
- قد يمكن النشاط المتزايد للسياسة الخارجية التركية هذه الأخيرة من لعب دور إقليمي هام و يضعها في موقع حساس وحاسم في أهم القضايا الإقليمية و يجعلها فاعلا أساسيا في مسألة تسوية النزاعات في منطقة الشرق الأوسط.

النطاق الزمني و الموضوعي للدراسة:

تقوم الدراسة ببحث طبيعة الدور الإقليمي لتركيا في منطقة آسيا، و تحديدا الشرق الأوسط كأحد مجالات البحث السياسي من خلال دراسة دور الجار الاستراتيجي الذي يمكن أن تلعبه من خلال سياستها الخارجية و سياسة الجوار التي تتبع فيها تركيا و الذي قد تمكنها من أن تكون لها الريادة في المنطقة و أن تكون فاعلا أساسيا في إحلال السلام فيها.

أما بالنسبة للنطاق الزمني للدراسة يخص السياسة الخارجية و سياسة الجوار لتركيا من ١٩٩٠ أي بعد الحرب الباردة إلي غاية ٢٠١٥، ويرجع اختيار الباحث لهذه الفترة للأسباب التالية :

لأنّ هذه الفترة تعتبر محورية في تغير السياسة الخارجية التركية، و ذلك خاصة بعد وصول حزب العدالة و التنمية التيار الإسلامي إلى الحكم في تركيا و تبنيها لسياستها الخارجية الصريحة و القائمة أساسا على تصفير المشاكل مع الخارج مع الحفاظ على مصالح تركيا مع دول الجوار الأوروبية و الآسيوية.

أسباب اختيار الموضوع:

تنبع أهمية الدراسة من الاعتبارات الآتية:

الأسباب الذاتية وتتعلق بما يلي :

إن الأسباب أو المبررات التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع دون غيره، نابعة عن التحولات السياسية التي عرفتها السياسة الخارجية في السنوات الأخيرة و تحديدا من ٢٠٠٢، والتي توجهت من خلالها تركيا إلى سياسة تصفير المشاكل مع الجوار مع الحفاظ على مصالحها، كما أنها نابعة من فكرة فحواها، أن التطرق للدور المهم الذي تلعبه تركيا في منطقة الشرق الأوسط يعتبر من بين المواضيع المهمة يحتاج إلى دراسة،كما أنه موضوع جديد و قد نعرف من خلاله مستقبل المنطقة و أهم التطورات التي ستشهدها في المستقبل و تحديد أهم الفواعل فيها مستقبلا.

الأسباب الموضوعية:

١-إنّ دراسة السياسة الخارجية التركية و سياساتها الجوارية من أهم المواضيع الحديثة، على اعتبار أن موضوع سياسات الجوار يلاقي اهتماما كبيرا من طرف الباحثين نظرا لأبعاده المختلفة و تأثيراته على أهم القضايا الإقليمية.

٢- أنها تمثل جزءا من دراسات السياسة الخارجية التركية، حيث توجد في هذا الإطار دراسات أكاديمية تناولت بالبحث والتحليل السياسة الخارجية التركية، و كذا المشاكل الإقليمية المطروحة و الحلول المقترحة لها حسب الرؤية التركية و رؤى الدول الأخرى.

٣- أنها تبحث في مرحلة جديدة من مراحل التطور السياسة الخارجية التركية ومن هذا المنطلق تطمح هذه الدراسة أن تكون إضافة إلى رصيد الدراسات العلمية.

أهداف الدراسة:

تطمح و تهدف هذه الدراسة إلى الوصول إلى الأهداف التالية:

- استشراف معالم التوجه و الدور التركي الاستراتيجي المرتقب، والذي من المرجح أن تتمخض عنه تفاعلات بدائل القوى التركية الرئيسية، العاملة في المشهد التركي المعاصر ببيئته الداخلية والإقليمية و الدولية.

- رصد واقع العلاقات التركية مع دول الجوار و طبيعة المشاكل التي تعاني منها مع هذه الدول، و الطموحات التركية في هذه المنطقة، و المقومات التي تملكها و إذا ما كانت تمكنها من لعب الدور الذي تسعى إليه.

- لفت الانتباه إلى ضرورة اهتمام الباحثين في الدول المغاربية بالدراسات المتخصصة في السياسات الجوارية، لما لهذه الأخيرة من أهمية، و ما قد تحققه للدول سواء على المستوى السياسي و الأمني والاقتصادي لدول المنطقة ، والدعوة إلى تضافر جهود المهتمين بهذا الحقل الدراسي، لإنشاء مركز للدراسات المتخصصة في السياسة الخارجية و السياسات الجوارية و

الدراسات الإقليمية بالخصوص، بغرض الاستفادة من الخبرات و التجارب الإقليمية و الدولية في هذا الموضوع ، و ذلك تفعيلا لدور الجامعة والبحث العلمي وربطها بالمحيط.

- تهدف الدراسة لرصد وتحليل الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط ، تبيان طبيعته و حدوده و مستقبله.
- كما تسعى الدراسة إلى تفسير تغير السياسة الخارجية التركية، وتعدد سياساتها الجوارية ،وذلك من خلال تحديد الأسباب والدوافع الداخلية والخارجية لتبنيها لهذه السياسات، وإبراز النتائج التي افرزها
- توضيح طبيعة الدور الإقليمي التركي، و ما قد يلعبه في تحديد مستقبل المنطقة و ما يمكن أن تساهم به في تسوية أهم الصراعات في الشرق الأوسط.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية الدراسة من الاعتبارات الآتية:

اعتبارات عملية وتتعلق بما يلي :

تأتي هذه الدراسة لرصد وتحليل دور تركيا، من خلال سياستها الخارجية و سياسة الجوار في تدعيم قضية السلام و الأمن الإقليمي خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي فإن موضوع الدراسة يعتبر مدخلا لفهم التوجه الجديد في السياسة الخارجية التركية فضلا عن أنّ الدراسة تطمح إلى الوصول إلى بعض التصوّرات عن السياسة الجوارية التي على تركيا أن تتبعها من أجل حل مشاكلها مع دول الجوار دون المساس أو التفريط بمصالحها و كذلك مساهمة تركيا في تسوية النزاعات في المنطقة مع محاولة أن تكون الطرف الأقوى في المفاوضات.

من شأنها إثراء المعرفة النظرية والواقعية بالسياسة الخارجية التركية، وتقييم سياستها الجوارية و ما قد تحققه للمنطقة من توازن و استقرار،و دراسة الخبرة التركية في تسيير أزماتها و مشاكلها مع دول الجوار عن كثب.

إيمان الباحث بأنّ الكتابات والبحوث العلمية حول سياسة الجوار التركية و دورها الإقليمي، قد تساهم في إيجاد حلول

واقتراحات لتسوية النزاعات في المنطقة و تحقيق السلام و الأمن.

اعتبارات علمية وتتعلق بما يلي:

١- إنّ دراسة السياسة الخارجية من أهم مباحث علم السياسة،بحيث يعتبر وجودها من إحدى خصائص النظم السياسية الحديثة، كما أن ثمة ضرورة للتعرف على محددات السياسة الخارجية التركية وخاصة بيئتها وتفاعلها.

٢- أنها تمثل جزءا من تيار دراسة النظام السياسي التركي، حيث توجد في هذا الإطار دراسات أكاديمية تناولت بالبحث والتحليل في النظام السياسي التركي، صانع السياسة الخارجية، النخبة السياسية.

٣- أنها تبحث في مرحلة جديدة من مراحل الدور التركي في الشرق الأوسط، ومن هذا المنطلق تطمح هذه الدراسة أن تكون إضافة إلى رصيد الدراسات العلمية عن هذه المرحلة من تاريخ تركيا المعاصر وعن النظام السياسي التركي بشكل خاص.

منهجية الدراسة:

إن المنهج يعتبر طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة وإحدى الوسائل التي لا يقوم البحث بدونها، ونظرا لاتساع مجال هذا البحث سواءا من الناحية الزمنية بتطرقه لفترة طويلة نسبيا ومتميزة، أو من الناحية الجغرافية بتركيزه على سياسة تركيا تجاه منطقة واسعة ومتعددة الدول المختلفة الأهمية والوضع بالنسبة للسياسة التركية، أومن الناحية الموضوعية من خلال إدراج مختلف الأهداف والاهتمامات المنوطة بعمل صانع القرار في السياسة الخارجية، ولهذا فقد احتاج البحث من وجهة نظرنا توظيف نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على استعمال أكثر من منهج واحد لمحاولة الاقتراب من الظاهرة والإشكالية محل الدراسة، ولذا فقد كانت الحاجة إلى:

المنهج التاريخي يأتي تركيزنا على هذا المنهج، باعتباره لا يقتصر على مجرد سرد الأحداث التاريخية، بل أنه يحللها، ويفسرها في واقعها التاريخي قصد الوصول إلى معرفة الحاضر، على اعتبار أن الواقع نتاج لتراكمات سابقة، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن دراسة

الدور الإقليمي لتركيا و التي تقودنا إلى دراسة تاريخ السياسة الخارجية التركية تتطلب استخدامنا للمنهج التاريخي لمعرفة خصوصية السياسة الخارجية التركية و الدور التركي في المنطقة في كل مراحل التاريخية التي مر بها ، كما ساعدنا هذا المنهج على تتبع المسار التطوري للدور الإقليمي التركي.

كما استعنا **بالمنهج الوصفي** الذي يهتم بدراسة الأوضاع الراهنة من حيث خصائصها أشكالها وعلاقتها، والعوامل المؤثرة فيها كما أنه يشتمل في الكثير من الأحيان، على عمليات التنبؤ بمستقبل الظواهر والأحداث، ولقد ساعدنا هذا المنهج في الوقوف على الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط في فترات سابقة ،و بعد التغيرات الواقعة في البيئة الداخلية و الدولية و كيف تأثرت سياسة هذه الأخيرة في التعامل مع دائرة جوارها و كيف تطور دورها الإقليمي.

بالإضافة إلى **منهج تحليل المضمون** الذي يقوم على وصف منظم ودقيق لمحتوى نصوص مكتوبة، ولقد استعملنا هذا المنهج في دراستنا لمختلف الاتفاقيات و المعاهدات و المبرمة بين تركيا و دول جوارها في منطقة الشرق الأوسط في شتى المجالات.

كما ساعدنا **المنهج المقارن** الذي يقوم على معرفة كيف، ولماذا تحدث الظواهر، من خلال مقارنتها، مع بعضها البعض من حيث أوجه الشبه، والاختلاف، بغرض الوصول إلى العوامل المسببة لظاهرة معينة، وينطلق هذا المنهج من مبدأ، أن تشابه الظروف قد يؤدي إلى نفس النتيجة، و قد استعنا بهذا المنهج لدراسة أوجه التشابه و الاختلاف في السياسات الجوارية التركية، من خلال مقارنة السياسة التركية مع كل دولة من دول المنطقة و كذا طريقتها في تسوية النزاعات مع مختلف الأطراف و ما إذا كانت تنتهج نفس السياسة مع كل دول المنطقة أم أنها تتعامل على أسس و اعتبارات أخرى تحكمها بالدرجة الأولى لغة المصالح، و رصد نقاط التقاطع و نقاط الاختلاف، و محاولة فهم و تفسير هذه السياسات و الاختلافات الواقعة فيها، و كذلك مقارنة الدور الإقليمي التركي الحالي، مع دورها في فترات تاريخية سابقة، ومحاولة معرفة الأسباب و الدوافع التي كانت و راء هذا التغير.

كما حاولنا الاعتماد على **الاقتراب البيئي** الذي يركز على تأثير البيئة الداخلية والخارجية، في صنع السياسة الخارجية و تنفيذها والتي بدورها تحدد الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، و كذلك تأثير الأوضاع الدولية و الإقليمية، والتحولات السياسية والاقتصادية، في سياسات الجوار لتركيا مع دول منطقة الشرق الأوسط و حتى في مكانتها في منطقة.

منهج تحليل الدور: يعد مفهوم الدور أحد المفاهيم الأساسية المستخدمة في دراسة سلوك الدول و ترجع أهمية استخدام تحليل الدور في دراسة السياسة الخارجية التركية إلى ما يلي:

- أنه يقدم وسيلة لتوضيح كيف يمكن للنظام السياسي صنع قرارات و سياسات خارجية تلقى القبول على المستوى الداخلي و تمكن الدولة من لعب دور هاما سواء على مستوى إقليمي أو دولي
- إن تحليل الدور يشكل أداة لدراسة النظام السياسي و مختلف المؤسسات الرسمية و غير الرسمية و كذلك تفاعل الدولة مع غيرها من الدول.
- يستخدم أيضا في إجراء دراسات مقارنة بين سلوك الدول المختلفة بهدف التعرف على مدى تشابه و اختلاف سياسات هذه الدول و محاولة تفسير سلوك كل دولة و دوافع اختيارها لتوجهاتها دون غيرها من البدائل.

و لمقاربة الموضوع و استيعاب عناصره ،تم استخدام المقترب الواقعي، والذي يعرفه "هانس مورغانتو " HANS MORGATAU[*]، على أنه بنيان نظري يهدف إلى شرح و استيعاب الظواهر السياسية،بالتركيز على العوامل العقلانية في الواقع السياسي،و بذلك تقديم إطار نظري لسياسة خارجية عقلانية.[1]

(*)"هانس مورغانتو " **Hans J Morgenthau** **رائد المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، و هو عالم أمريكي،يرى بأن القوة هي المصلحة والمصلحة هي القوة، ويقصد بالقوة مكوناتها العسكرية والاقتصادية المادية، وما يتيحانه من قدرة على التأثير وممارسة للنفوذ**، وفي العام ١٩٤٨ نشر «هانس مورغانتو» كتابه

و الجدير بالذكر،هو أن المقترب الواقعي ،يركز على مفهوم محوري هو مفهوم المصلحة الوطنية، التي يرى **"مورغانتو"**أنها المقياس الدائم الذي يمكن على أساسه تقويم و توجيه العمل السياسي، حيث أن المصلحة ليست هي الدائمة عبر الزمان إنما فكرة المصلحة كجوهر للسياسة،هي الدائمة عبر الزمان و المكان.(١)

و عليه، فإن مفهوم المصلحة الوطنية،سيمثل أهم مداخل تحليل السياسية الخارجية التركية ،وسنلمس الحس البراغماتي الذي يطبع السلوك الخارجي وينعكس على توجهات و خيارات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة.

أدبيات الدراسة:

-دراسة أحمد داوود أغلو عام ٢٠١٠العمق الإستراتيجي:موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية، صدرت الطبعة الأولى عام ٢٠٠١، و هذه الطبعة الثانية باللغة العربية الصادرة سنة ٢٠١١، و جاء الكتاب في ثلاث أقسام القسم أول جاء بعنوان"الإطار المفاهيمي والتاريخي"، يشتمل ثلاثة فصول تناولت مقاييس القوة و التخطيط الإستراتيجي، وشرحا لمعادلة القوة و عناصرها الثابتة و المغيرة و إعادة تحليل لعناصر القوة التركية.
وجاء القسم الثاني بعنوان"الإطار النظري :الإستراتيجية المرحلية و السياسات المرتبطة بالمناطق الجغرافية"،و ضم أربعة فصول لشرح نظرية العمق الإستراتيجي و عناصرها،مع التركيز على العمق الإستراتيجي التركي في المناطق ذات الارتباطات الجغرافية به.
وحلل الدكتور"أغلو" في الجزء الثالث الوسائل الإستراتيجية

«السياسة بين الأمم»، الذي حاول فيه تطوير نظرية شاملة للسياسة العالمية، تبنى فيها الفلسفة الواقعية.

(١) ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط١٩٨٥،١)،ص٢٩.

(٢) ناصيف يوسف حتي، **مرجع سابق**، ص٣٠.

والسياسات الإقليمية، التي رأى أنها ستحقق لتركيا مكانتها المرموقة في على الصعيدين الإقليمي و الدولي.

وبحثت بقية الفصول قضايا التحول الإستراتيجي في البلقان، والشرق الأوسط و الإتحاد الأوروبي سياق التحولات التاريخية.

-دراسة "عبد الله تركماني" عام ٢٠١٠ تعاظم الدور الإقليمي لتركيا:مقوماته و أبعاده و مظاهره و حدوده، و جاء الكتاب في ستة أجزاء، تناول في الجزء الأول بعض المداخل المنهجية للدراسة،وفي الجزء الثاني تطرق الكاتب إلى مقومات تعاظم الدور التركي من خلال الرؤية الإستراتيجية التركية و مقدرتها المختلفة، و في الجزء الثالث و الرابع حاول رصد أبعاد تعاظم الدور التركي على الصعيدين الدولي والإقليمي، من وراء استشفاف العلاقات التركية مع مجموعة من الدول، و سمات هذه العلاقات و التغيرات التي طرأت عليها مع تبدل السياسة التركية، و الدور الجديد الذي تحاول أن تلعبه في المنطقة، والجزء الخامس جاء بعنوان "حدود تعاظم الدور التركي" ،و ذلك بالتطرق إلى أهم مشاكل تركيا مع دول جوارها،و العقبات التي من شأنها أن تعرقل أو تكون عقبة أمام تعاظم أو تنامي الدور لتركي خاصة في منطقة الشرق الأوسط، و الجزء السادس خصصه الكاتب لملاحق تناول فيها الديمقراطية التركية وخصائصها، و محيط تركيا الإقليمي،

-دراسة ميشال نوفل عام ٢٠١٠ "عودة تركيا إلى الشرق": السياسات الجديدة للسياسة التركية ، و قسم الكاتب الدراسة إلى خمس فصول يقدم المؤلف من خلالها قراءة فاحصة لجملة التحولات التركية، التي بدأت منذ عقدين ونصف من الزمن، راصدًا بدايات تبلور نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط، يأتي في طليعته الدور التركي الفاعل، الذي ينهض على سياسة خارجية، تحمل ديناميكية كبيرة، وتتسم بالمبادرة وليس برد الفعل، الأمر الذي تطلّب قراءة للاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، بشكل يفترق مع ضيق أفق الأيديولوجيات والأحكام المسبقة وأزمات وعقد الماضي، وتحديد سمات السياسة التركية الجديدة في الشرق الأوسط، المجسدة في المبادرة والحضور المبكر ولاستباقي لتركيا في كل أزمات ونزاعات المنطقة، وذلك من أجل القيام بدور الوسيط في إطار سياسة احتواء النزاعات وإدارتها، وخفض منسوب التوتر فيها، والعمل بشكل مباشر

أو مع أطراف أخرى بشكل غير مباشر وقد عنون الفصول لخمسة على التوالي: "تركيا و صعود العالم التركي"، "حركة التوليف التركي الإسلامي"، "إعادة توجيه السياسات التركية"،"العراق في مفهوم العثمانية الجديدة"،"المقاربة التركية في الشرق الأوسط"،

-دراسة عماد الضميري عام ٢٠٠٢، بعنوان "تركيا والشرق الأوسط" و التي جاءت في خمس فصول ،

مدخل تمهيدي تناول فيه المؤلف الرؤية التركية لمكانتها الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة،ثم تناول في الفصل الأول دور المسألة الكردية في السياسة التركية اتجاه سوريا والعراق ، معرجا في الفصل لثاني على السياسة المائية التركية، والمشروعات التركية المائية الإقليمية التركية في منطقة الشرق الأوسط، وما لها من أثر على الوزن و الدور الإقليمي التركي في المنطقة، متناولا في الفصل الثالث العلاقات التركية مع دول المنطقة، بعنوان "تركيا و علاقات الاعتماد المتبادل مع منطقة الشرق الأوسط"، و في فصل رابع تناول المؤلف مسألة الأمن القومي التركي و الشرق الأوسط، و الذي يحاول من خلاله إبراز أهمية الشرق الأوسط كمتغير في معادلة الأمن القومي التركي، في هذه لفترة من الزمن و في ظل مساعيها الجديدة، و ظروف المنطقة الراهنة، و في فصل خامس و أخير تناول المؤلف، العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور الصراع العربي الإسرائيلي، و الذي يبين فيه تأثير العلاقات التركية الإسرائيلية، على علاقاتها مع الدول العربية في المنطقة، كما يبين ظروف اعتراف تركيا بإسرائيل و الأسباب الكامنة وراء هذا الاختيار، و كيف تتعامل تركيا بحذر في كل مرة فيما يخص مسائل الصراع العربي الإسرائيلي.

البناء الهيكلي للدراسة:

تتكون هذه الدراسة من ثلاثة فصول فصل نظري و فصلين تطبيقيين:

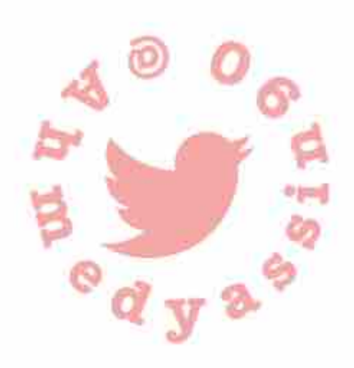
الفصـل الأول مقسـم إلـى مبحثـين يشـملان الإطـار المفـاهيمي والنظـري للدراسـة،و يتنـاولان المفـاهيم الأسـاسـية للدراسـة كالسياسـة الخارجية، مفهوم سياسة الجوار و تحديد إقليم الدراسة، و دراسة أهم النظريات التي تتناول بالتفسير السلوك الخارجي للدول و التي يمكننا من خلالها تفسير السياسة الخارجية التركية و تناولها بالتحليل والوقوف وراء أسباب التحول الذي طرأ عليها.

فصل ثاني تطبيقي بعنوان "محددات و انعكاسات السياسة الخارجية التركية على علاقاتها الشرق أوسطية"، و يتناول هذا الفصل في مبحثه الأول طبيعة و بيئة النظام السياسي التركي، المقدرات الوطنية التركية من موقع استراتيجي، اقتصاد، و قدرة عسكرية،....إلخ،و طبيعة النظام السياسي و المؤسسات الرسمية في تركيا و دور المؤسسة العسكرية في العملية السياسية، لما لهذه العوامل و المتغيرات من تأثير بالغ على عملية صنع القرار سواء في السياسة الداخلية أو الخارجية لأي دولة،ثم محددات صنع القرار في السياسة الخارجية التركية، و المتعلقة بالبيئة السيكولوجية لصانع القرار التركي، و البيئة الداخلية و الخارجية و التي تحدد البدائل المطروحة أمام صانع القرار للمفاضلة بينها، ثم يتناول المبحث الثاني بالتقصي والتحليل العلاقات التركية مع دول الشرق الأوسط، بداءا بالعلاقات التركية – العربية، و دراسة نموذجين المتمثلين في (العلاقات: (التركية- العراقية)،(التركية-السورية) حيث تطرق للعلاقات الثنائية بين البلدين و أهم المحطات التي مرت بها و ميادين

و مستويات التعاون بينهما، بالإضافة إلى تقصي التحول في المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية ، و العلاقات التركية – الإيرانية و التنافس الإقليمي بين البلدين والتعاون الأمني بينهما و انعكاساته على المنطقة، ثم العلاقات التركية – الإسرائيلية و التعاون التركي العسكري الأمني الإسرائيلي و انعكاساته على عملية السلام في الشرق الأوسط وعلى العلاقات التركية – العربية.

أما الفصل الثالث الذي هو بمثابة فصل تطبيقي ثاني، فجاء تحت عنوان "أبعاد الدور الإقليمي الاستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط"، يتفرع إلى مبحثين الأول يتناول الأجندة السياسية التركية لإدارة الأزمات في منطقة الشرق الأوسط، بداية بتحديد أهم مشكلات المنطقة و المتمثلة أساسا، في مشكلة المياه و توزيعها بين تركيا التي تعتبر أغنى دولة في المنطقة بهذا المورد و جيرانها، مشكل الحدود مع بعض الجيران مثل سوريا و العراق، مشكل الأقليات و خاصة الكردية و تأثيرها على استقرار المنطقة، و أخيرا مشكلة الصراع الأمني و الإرهاب و التسلح، و كيف تتعامل تركيا مع هذه التحديات في المنطقة و الجهود التي تبدلها لحل هذه الأزمات، و وترتيبها لهذه المسائل في الأجندة السياسية التركية وفق ما يخدم مصالحها الداخلية و وضعها الإقليمي الذي تسعى إليه، ثم في المبحث الثاني محاولة التعرف على مستقبل الدور التركي في المنطقة و ذلك من خلال احتمالين هما تنامي أو تراجع هذا الدور، و دراسة العوامل التي من شأنها أن تساعد تركيا على الوصول إلى لعب الدور الإقليمي

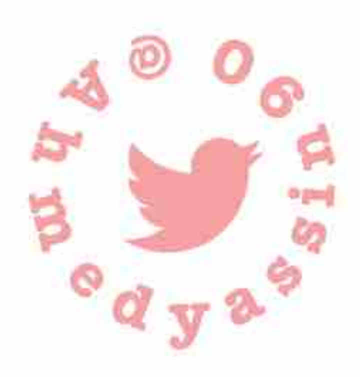
المحوري و تحقيق الهدف الذي تصبو إليه، و في المقابل العوامل التي قد تعيق هذا المسعى و بالتالي تراجع الدور التركي إلى ما كان عليه قبل التحولات الدولية و الإقليمية الراهنة، و بالتالي اعتبار المكانة التركية في المنطقة مؤقتة ترتبط بمجموعة بالتحولات و العوامل و تزول بزوالها.





الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للعلاقات الدولية و السياسة الخارجية


@Ahmedyassin90

تعتبر مرحلة ضبط المفاهيم كأدوات للتحليل السياسي من أهم الإشكاليات المطروحة على أجندة البحث في السياسة العالمية ، و المفهوم عبارة عن أداة ذهنية يتصور بها الباحث واقعا ما في ميدان بحثه، و هو بذلك ينقل الواقع من صفته المادية المحسوسة إلى صفة البحث العلمي المراد الذي كثيرا ما يتأثر بالانحياز الفكري و الانتماء المجتمعي للباحث.

ويقترب أي باحث من ضبط مفهوم ما من خلال انتقاله من عملية بحثية تبدأ من بحث تاريخ ظهور المفهوم، و تطوره، و تغيره من فترة إلى أخرى، و ذلك لارتباط الظاهرة في العلاقات الدولية بالبعد الزماني، والبعد المكاني (يشمل البعد الأخير البيئة التفاعلية بجميع أبعادها المادية و القيمية) و بالتالي يتمكن الباحث من الوصول الباحث إلى تبني مفهوم ما وربط ذلك بموضوع بحثه مع تحديد النقطة المركزية التي تجمع البعد النظري و المفاهيمي.



المبحث الأول
الإطار المفاهيمي للعلاقات الدولية و السياسة الخارجية

المطلب الأول
مفهوم السياسة الخارجية و سياسة الجوار

الفرع الأول
مفهوم السياسة الخارجية

يعاني مفهوم السياسة الخارجية ،كغيره من المفاهيم المطروحة في حقل العلوم السياسية، من عدم وجود تعريف محدد و موحد متفق عليه من طرف الباحثين و المختصين في علم السياسة، بشكل عام و حقل العلاقات الدولية بشكل خاص،إذ تتعدد تعريفاته بتعد الباحثين الذين تعرضوا لدراسة ظاهرة السياسة الخارجية.

ويمكن لنا ملاحظة ذلك بشكل واضح من خلال تفحص أدبيات السياسة الخارجية، فهناك من ينظر إلى السياسة الخارجية على أنها سياسة الدولة تجاه بيئتها الدولية، و الذي يؤخذ على هذه النظرة إغفالها الوحدات الدولية الأخرى غير الدول، إذ أن نطاق وحدات السياسة الخارجية يتسع ليشمل إلى جانب الدول:الشركات المتعددة الجنسية، و المنظمات الدولية.

ومن التعريفات الكثيرة و المختلفة التي قدمها الباحثين للسياسة الخارجية نجد تعريف "فيرس و سنايدر" اللذان يريان أن: "السياسة الخارجية هي مجموعة الأهداف و الارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا،أن تتعامل مع الدول الأجنبية و مشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ و القوة بل والعنف في بعض الأحيان"(١) .

و هناك اتجاه آخر يعرف السياسة الخارجية على أنها عملية تحويل للمدخلات إلى أنشطة تهدف إلى تحقيق غايات معينة و من أنصار هذا الاتجاه "مودلسكي" الذي يعرف السياسة الخارجية على

---

(١) محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط٢، ١٩٩٨)، ص٧.

أنها : "نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى، و أقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية".[1]

ويعرف "باتريك مورجان" السياسة الخارجية هي :"التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعوا القرار السلطويون في الحكومة الوطنية،أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين".

كما يعرفها روزناو :"هي التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب الغير مرغوبة.[2]

ومن المفكرين الذين يعرفون السياسة الخارجية على أنها سلوك صانع القرار نجد "مازن الرمضاني" و الذي يرى بأنها :"السلوك السياسي الخارجي الهادف و المؤثر لصانع القرار".[3]

ويعرف "محمد السيد سليم" السياسة الخارجية على أنها: "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي"[4]

هذه التعريفات ربطت السياسة الخارجية بالأنشطة الخارجية لدولة ما، حيث تهدف هذه الأنشطة إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو أقلمت أنشطتها، إلا أن الأنشطة الخارجية للدول لا تهدف في مجملها إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى، فقد تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم ،كما أن السياسة الخارجية لدول ليست موجهة فقط للدول وإنما هي موجهة لجميع فواعل النسق الدولي.

---

[2] محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص٨،

[3] محمد السيد سليم ، **مرجع سابق**، ص١١.

[4] محمد السيد سليم ، **مرجع سابق**، ص ٣٧.

[1] أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية**، (عمان:دار زهران للنشر و التوزيع، ٢٠٠٩)، ص٢٣.

بالإضافة إلى ذلك، فالسياسة الخارجية ليست دوما عبارة عن نشاط، فالدول التي تنتهج الحياد أو الجمود و الانغلاق على البيئة الخارجية لا تقوم بنشاط اتجاه تلك البيئة، و هكذا فالسياسة الخارجية لا تعبر دائما عن نشاط تقوم به الدولة.

تعريف إجرائي:

تعنى السياسة الخارجية بمخطط عمل يضعه و يطوره صانع القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية.

الفرع الثاني

سمات و توجهات السياسة الخارجية

لسياسة الخارجية مجموعة من السمات تميزها عن غيرها من السمات و يمكن حصر هذه السمات

فيما يلي:

١-**الطابع الخارجي:** أي أن السياسة الخارجية موجهة للبيئة الخارجية، و هذا لا ينفي تأثرها بالبيئة الداخلية.

٢-**الطابع الرسمي:** و المقصود بالرسمية هو أن السياسة الخارجية تتخذ من قبل جهة رسمية في الدولة،أي أنه لا يمكن لأي جهاز غير رسمي في الدولة أن يكون له الفصل النهائي في توجيه الساسة الخارجية.[١]

٣-**الطابع الاختياري:** فالسياسة الخارجية هي برامج و قرارات تصاغ بعد المفاضلة بين عدة بدائل مطروحة أمام صانع القرار.

٤-**الطابع الواحدي:** يعني أن السياسة الخارجية تتمثل في تلك البرامج التي تعتمدها وحدة دولية واحدة إزاء وحدات دولية أخرى،و هذا البعد هو ما يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية، التي تقتضي التفاعل بين وحدات و فواعل عدة.

٥-**الطابع الهادفي:** تسعى السياسة الخارجية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وذلك بتوظيف بالموارد المتاحة، فالسياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل إلى البيئة الخارجية، ولكنها بالأساس عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير على البيئة الخارجية أو على الأقل التأقلم معها مجموعة ما من الأهداف.

٦-**الطابع العلني:** المقصود هنا بعلني لا يقتصر على كون هذه السياسات عبارة عن برامج معلنة و إنما أنها مقصودة و مجردة قابلة للملاحظة.

---

(١) محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص٢٧.

كما تصبغ السياسة الخارجية للدولة عدة توجهات و ذلك حسب الأهداف المسطرة في أجندة السياسة الخارجية للدولة و كذلك حسب موقع الدولة المادي و المعنوي، فقد تتوجه الدولة بسياستها **إقليميا** أو **دوليا**، و ذلك وفقا لمجالها الجغرافي الحيوي بحيث تبحث لنفسها عن دور إقليمي أو دولي يسمح لها بتحقيق أهدافها الإستراتيجية، وقد تتوجه إلى محاولة إقرار أو تغيير الوضع لراهن للعلاقات الدولية و ذلك بما يتلاءم مع استراتيجياتها و مصلحتها القومية ،و قد تتوجه توجها **تدخلي** أو **لا تدخلي** لتغيير التركيبة السياسية للدول التي ترى أن من مصلحتها القومية أن تتغير النخب الحاكمة فيها.

وهناك عدة محددات تحكم السياسة الخارجية وتلعب دور كبير في توجهها و تنقسم هذه المحددات إلى **داخلية** و **خارجية**، ترتبط الأولى أساسا بالبيئة الداخلية و المتمثلة في أهمية الموقع الجغرافي من عدمه ،حجم الموارد المتاحة و الإمكانيات الاقتصادية، القوة العسكرية، شخصية صناع القرار و توجهاتهم،أما الخارجية فهي متعلقة بالبيئة الخارجية أي بالنسق الدولي و تفاعل الوحدات الدولية المختلفة فيه،و نمط هذا التفاعل هو الذي يحدد السياسة الخارجية لدولة ما و ذلك حسب أهدافها.

الفرع الثالث

مفهوم سياسة الجوار

معنى سياسة حسن الجوار:

تعني سياسة حسن الجوار تعني "العمل من اجل إنماء وتطوير التعاون وتحقيق السلام والأمن بين الدول المجاورة لبعضها البعض جغرافياً وان تقبل بعض الالتزامات التي تقضي بعدم اللجوء إلى الحرب، وان تعمل على إقامة علاقات صريحة بينها أساسها العدل وان تعمل على سيادة العدالة وتحترم بنزاهة كافة الالتزامات المترتبة على المعاهدات[١]، وترجع أصول سياسة حسن الجوار إلى السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة في عقد الثلاثينات من القرن الماضي بهدف تحسين علاقاتها مع بلدان أمريكا اللاتينية. وكانت تعني بتلك السياسة احترام الجار الذي يحترم التزاماته ويحترم قدسية الاتفاقات التي يبرمها مع عالم الجيران. وعلى الرغم من أن العالم كله كان مقصودا بهذه السياسة في البداية، لكنها أصبحت فعليا نهجاً جديداً لمعاملة بلدان أمريكا اللاتينية كبلدان صديقة متساوية في الحقوق مع الولايات المتحدة. وكان الهدف من سياسة حسن الجوار التغلب على آثار نصف قرن من المرارة التي خلفتها سياسة الولايات المتحدة وسيطرتها التجارية وتدخلها السياسي والعسكري في شؤون تلك البلدان. وبموجب هذه السياسة أنهت الولايات المتحدة مدة طويلة من تدخلها في شؤون بلدان أمريكا اللاتينية، وتمكنت من زيادة التجارة معها عن طريق خفض التعريفات الجمركية بالتفاوض وإنشاء بنك الصادرات والواردات[٢].

---

(١) عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، **الموسوعة السياسية**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974)، ص 242 ، 243.

(١) محمد محمود ربيع و إسماعيل صبري مقلد، **موسوعة العلوم السياسية**، (الكويت : ب د ن ، 1993-1994)، ص 722.

المطلب الثاني
مفهـــــوم الإقليـــم

جرت العديد من المحاولات التنظرية لتعريف الإقليم والإقليمية والنظام الإقليمي،حيث يقول"ميشيل بانكس"MICHEL B UNKS أن :" الأقاليم هي ما يريدها الساسة و الشعوب أن تكون"،فليست هناك معايير واضحة و محددة يتم على أساسها تعريف ما المقصود بنظام إقليمي ،فلقد سبق "لجوزيف ناي" JOSEPH NAY و أن ذكر "أن ساعات كثيرة أهدرت في مؤتمر الأمم المتحدة بسان فرانسيسكو (١٩٤٥) في محاولة لوضع تعريف دقيق للإقليم و لكن دون جدوى"[١]، و ذهب الكثير من المختصين إلى اعتبار التقارب الجغرافي و الاعتماد المتبادل بين دول الجوار المعيار الأساس لتعريف الإقليمية ،غير أن التحولات التي حدثت بعد نهاية الحرب الباردة جعلت من المعيار الجغرافي معيارا ضيقا جدا يحصر الإقليمية في نطاق هي أوسع منه،و هذا ما تم الإشارة إليه من طرف "بروس روسيت" B.RUSSET و آخرون، وخاصة بعد بروز العديد من الفواعل في العلاقات الدولية نتيجة التحولات التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي ،مما دفع الكثير من المنظرين إلى الحكم على انتهاء عصر الدولة القومية.

غير أن البعض الآخر خالفهم الرأي مؤكدا على أن الدولة ستبقى القاعدة الصلبة للأقاليم و المركز الذي تدور حوله، خاصة و أن أغلب الأدبيات الإقليمية تؤكد على أن تاريخ الظاهرة الإقليمية يعود إلى عهد الإمبراطوريات و المجالات الحيوية التي كانت امتدادا لنفوذ

---

[١]) ربيعي سامية، **آليات التحول في النظام الإقليمي – النظام الإقليمي لشرق آسيا – مـذكرة ماجسـتير،** (جامعة منتوري ، قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٨)، ص ١٢.

القوى الكبرى،أضف إلى ذلك ظاهرة توحد عدة أقاليم في شكل الدولة القومية الفيدرالية أو الكونفيدرالية.[١]

وعرف مصطلح لاحقا انتقالا إلى مستوى أعلى من حيث تراتبية فواعل المجتمع الدولي ،ما نتج عنه تشكل مؤسسات إقليمية تنظيمية تربط ما بين مجموعة من الدول تشترك في نفس الرقعة الجغرافية و تربطها روابط ثقافية و مصالح مشتركة،إضافة إلى عملها على إقامة علاقات سلمية فيما بينها و العمل على تنمية العلاقات الاقتصادية، فظهرت في العلاقات الدولية فواعل جديدة إلى جانب الدولة تعرف بالمنظمات الإقليمية.

وفي دراستنا لمفهوم الإقليم تصادفنا مجموعة من المفاهيم ارتبطت بالتطور التاريخي و النظري للدراسات الإقليمية أهمها:

أ- **البيئة المترابطة: (Contiguous environment)** و هي عبارة عن مركب من السياسات المحدودة جغرافيا بسبب التقارب و علاقات الصداقة و التنافس ما بين الدول المجاورة جغرافيا ما يخلق روابط تجمع بين الدول.

ب- البيئة الإقليمية:(Regional environment)

ترتكز هذه البيئة على عامل التماثل، و يتسع المجال ضمن هذه البيئة ليضم جميع دول الإقليم حيث تتضح سياسة مشتركة بينهم، و تمثل هذه البيئة البعد المادي الجغرافي الذي يبين مرونة الإقليم من خلال انتقاله من منطقة جغرافية صغيرة، مثال ذلك إقليم أمريكا الوسطى إلى جزء من قارة كإقليم جنوب آسيا إلى معظم القارة تقريبا كما هو حاصل في أوروبا حاليا.

و يتميز هذا النوع من البيئات الإقليمية بخاصية التجاذب ما بين الانفتاح من جهة و الانغلاق من جهة أخرى، و ذلك من خلال انفتاح دول الإقليم بعضها على بعض لزيادة الترابط السياسي والاقتصادي و الأمني، و الانغلاق أمام أي انتماء لدولة خارجة عن

---

[١] عيساوة آمنة، **الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة،** **مذكرة ماجستير**، (جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٩)، ص١٣.

الحدود الجغرافية للإقليم بصفته القارية و الهوياتية على العموم، نتيجة الخصائص الطبيعية والمصلحية التي تميز دول الإقليم ،إضافة إلى الطبيعة القانونية للمعاهدة المنشئة المغلقة، فكثيرا ما تحرص بعض المنظمات الإقليمية على اقتصار الانتساب لعضوية المنظمة على الدول التي تنتمي لنفس الإقليم الجغرافي الواحد.

ج- البيئة التنظيمية: (Organizational environment)

تؤسس البيئة التنظيمية لمجموع التفاعلات الجارية في الأقاليم من خلال إنشاء منظمات فوق وطنية، تتنازل بموجبها الدول عن جزء من سيادتها لإعطاء تلك المنظمة صلاحيات منفصلة عن الدول المشكلة، ولتحليل مسار تطور الإقليمية في جانبها المؤسساتي **كانت هناك عدة مراحل تمثلت في:**

المرحلة الأولى : قبل الإقليمية حيث يشكل الإقليم وحدة جغرافية و اجتماعية.

المرحلة الثانية : يظهر التعاون الرسمي، و المسار الإقليمي يأخذ مكانه.

المرحلة الأخيرة هي مرحلة مخرجات المسار الإقليمي و تطوير هوية متميزة و قدرات مؤسساتية شرعية ما يجعلها فاعلا أقوى من الدول،[1] و ترتبط المرحلة الأخيرة بمفهوم الجماعة الأمنية عند "كارل دويتش" KARL DEUTSCH والتي تعني تلك المجموعة البشرية المندمجة مما يولد الشعور بالجماعة ضمن أرض ما، و انبثاق مؤسسات وممارسات على درجة من القوة يمكنها حل المشاكل المشتركة.

و ذهب بعض الباحثين إلى تقديم كل العناصر الأساسية التي يتكون منها النظام الإقليمي ووضع معايير محددة كمرجعية لتعريف النظام الإقليمي ، فبدلا من توفير تعريف عام واحد، ترى هذه المجموعة من الباحثين أنه يكون من المفيد أكثر تحديد العناصر التي يقوم عليها نظام إقليمي ما.

---

(١) عيساوة آمنة، **مرجع سابق**، ص ١٤

من بين هؤلاء بروس روسيت BURCE RUSSE الذي حاول أن يجعل من دراسة الأقاليم أكثر سهولة فحدد خمس معايير لتعريف النظام الإقليمي:

١-التجانس الثقافي و الاجتماعي.

٢-التقارب الجغرافي.

٣-المواقف السياسية أو السلوك الخارجي.

٤-المؤسسات السياسية.

٥-الاعتماد المتبادل الاقتصادي.

و إن كانت هذه المعايير تبقي على غموض مفهوم الإقليم كمفهوم تنظيمي.

و بدوره حدد "بريتشر" BRETCHER ستة معايير لتعريف النظام الإقليمي:[1]

١-وجود ثلاثة فواعل على الأقل،

٢-التقارب الجغرافي.

٣-أن يتعامل المجتمع الدولي مع هذا الكيان كجماعة متميزة.

٤-أن يسود هذا الإدراك بالذاتية أو الخصوصية الإقليمية أعضاء النظام.

٥-مستوى القوة داخل النظام أدنى منه في النظام الدولي المسيطر.

٦- التأثر الملحوظ بالتغيرات التي تحدث في النظام الدولي.

و هناك مجموعة أخرى من الباحثين تعرف النظام الإقليمي حسب مستوى التحليل ،بوصفه مستوى متوسطا بين الدولة و النظام الدولي، و من هذا التعريف يكتسب تحليل النظم الإقليمية أهميته ،كونه يهدف إلى الكشف عن طبيعة العلاقات و التفاعلات في النظام

---

[1] محمد سعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، (بيروت: لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص١٧.

الإقليمي، تحديد العوامل التي تتحكم فيها، و تحديد طبيعة العلاقة الثنائية بين النظام الدولي و نظمه الفرعية.

وفي إطار التحولات الدولية الراهنة وبعد الحرب الباردة و انهيار المعسكر الشيوعي، و تطور المفاهيم في العلاقات الدولية و توسع الظواهر و نمو العلاقات الاقتصادية برز ما يعرف بالإقليمية الجديدة أو الإقليمية المفتوحة (Open regionalism).

مفهوم الإقليمية الجديدة (الإقليمية المفتوحة)

يعود استخدامها الأول إلى المفكر "بالمر" PALMER سنة ١٩٩١، في دراسة مقارنة بين الإقليمية القديمة و الإقليمية الجديدة، ويقصد بهذه الأخيرة تلك الموجة الحديثة من التفاعلات الاقتصادية والتجارية التي أخذت في التبلور ابتدءا منتصف الثمانينيات في شكل تجمعات و كتل تجارية و مجالات اقتصادية كبرى، **وقد كانت وراء هذا الظهور مجموعة العوامل منها:**

-حدوث تغيرات اقتصادية و تجارية بعد انهيار نظام "بريتون وودز"[١].

-صعود قوى اقتصادية في شكل مؤسسات إقليمية كالاتحاد الأوروبي الذي استكمل مسارات التكامل الاقتصادي و تحول إلى مسار التكامل الأمني و قضايا السياسة الخارجية.

-بروز منظمات إقليمية ناجحة خاصة في القارة الآسيوية و انتقالها إلى الاستقلال عن المركز و بناء هوية أمنية و ثقافية مشتركة.

-نتيجة حدوث أزمات مالية و عجز المؤسسات المالية عن حلها،زاد ذلك من المطالبة بتفعيل دور المنظمات الإقليمية و مناشدة الأمين عام للأمم المتحدة آنذاك "كوفي عنان" K.ANAN المنظمات الإقليمية للعب دور أكثر فاعلية في مجال الدبلوماسية الوقائية التي تعمل على التدخل لمنع نشوب النزاعات الداخلية و انتشارها.

-تراجع القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة عن التدخل في الأقاليم نتيجة التكاليف الباهظة،مما ترك المجال أكثر للمنظمات الإقليمية

---

(١) محمد سعيد إدريس، **مرجع سابق،** ص 18.

سواء في المجالات الأمنية أو الاقتصادية من خلال لم شمل الدول الضعيفة في إقليم واحد لمواجهة تحدي العولمة.

-أخذت المنظمات الإقليمية الطابع الحضاري، فأغلب الأقاليم تعبر عن قيم مشتركة،فمنظمة الحلف الأطلسي كانت نشطة في عملية اكتشاف الذات و تكييف وجودها التهديدات الأمنية الجديدة.

-زيادة جدول أعمال الدول أدى إلى خلق ما يسميه "روبرت كيوهان" R .KOEHANE كثافة القضايا التي أدت إلى ارتباطات متراكمة مما زاد من حاجة الدول إلى المنظمات الدولية خاصة الوظيفية منها.

كما قدما تحليل لهيكلة النظم الإقليمية يقوم على :

-دول القلب core states : و تمثل محور التفاعلات السياسية، وتشارك في أكبر تفاعلات الإقليم،كفرنسا وألمانيا داخل النظام الإقليمي الأوروبي و الصين و الهند داخل نظام جنوب شرق آسيا.

-دول الهامش Margin states : و هي الدول التي تعيش على هامش النظام لقربها منه، لكنها لا تدخل في إطاره لأسباب جغرافية أو ثقافية أو سياسية، كتركيا القريبة من النظام الإقليمي الأوروبي.

-دول الأطراف_periphery states : هي الدول التي لا تدخل في التفاعلات المكثفة للنظام الإقليمي.

-نظام التغلغل_Intrusive system : ويقصد به نفوذ الدول الخارجة عن النظام الإقليمي، و التي تمارس ضغطا عليه ككل أو على إحدى وحداته.

-**المساوم The Bargainer** : هو الفاعل الثاني في النظم المعرضة للهيمنة.

-الموازن The Blancer : هو الفاعل الذي يعتبر من القوى الفاعلة في الإقليم، و يعهد لها بمهام الوساطة عند حدوث النزاعات[1].

و يضاف للأسس البنيوية لتحليل النظام الإقليمي ما جاء به كتاب ديفيد مورز David Mauers في كتابه " تصور الردع الإقليمي و إستراتيجية الردع ".حيث ميز بين ثلاث فواعل ضمن الدول المشكلة للقطاع المركزي The core Sector و قد قسمها إلى نوعين :

المهيمن الإقليمي Regional hegemonos : و هو ما يعرف عند البعض بالدول الأصل أو المرجع، و التي تقود النظام الإقليمي سواء سياسيا، أو اقتصاديا أو قيميا[2].

المتطلع للهيمنة Aspiring hegemonos : أي الدولة التي تمتلك بعض عناصر القوة، التي تستغلها بمساعدة تحالفات داخلية أو خارجية لتكون قطب مهيمن في الإقليم كالهند في نظام جنوب شرق آسيا.

---

[1] عبد القادر محمودي ، **النزاعات العربية-العربية و تطور النظام الإقليمي،** (الجزائر : منشورات ANE، ٢٠٠٠) ص ٨٠.

[2] عبد القادر محمودي، **مرجع سابق** ، ص 80.

المطلب الثالث
مفهوم الشرق الأوسط

الشرق الأوسط مصطلح جغرافي و سياسي شاع استخدامه في أجزاء العالم المختلفة، إذ أن التسمية لو قصد بها أو بغيرها تقسيم الشرق الأوسط إلى أقسام حسب البعد و القرب من أوروبا، إلا أن الإقليم في الواقع هو إقليم أوسط بالنسبة لخريطة العالم بصفة عامة ،و العالم القديم بصفة خاصة.

هذا و يمكن القول بصفة عامة أن الشرق الأوسط إقليم صعب التحديد بصورة واضحة أو قاطعة، و لا يرجع السبب في ذلك إلى أن الإقليم مجرد ابتكار لفظي في قاموس السياسة العالمية منذ أواخر القرن الماضي ،و لكن السبب في صعوبة تحديد الشرق الأوسط ، راجع إلى أنه إقليم هلامي القوام ،بمعنى أنه يمكن أن يتسع أو يضيق على خريطة العالم حسب التصنيف أو الهدف الذي يسعى إليه الباحث في مجال من مجالات العلوم الطبيعية أو الإنسانية ،أو التصنيف الذي تتخذه هيئة خاصة أو دولية، أو وزارة من وزارات الخارجية في العالم.[١]

وتعرف موسوعة " بريتانكا" الأمريكية، ذات الأصل البريطاني، الشرق الأوسط بأنه مصطلح يعود في استعماله الحديث إلى الحرب العالمية الثانية، و يشمل الأراضي الواقعة حول الساحلين الجنوبي و الشرقي للبحر الأبيض المتوسط من المملكة المغربية إلى شبه الجزيرة العربية و إيران، و أحيانا إلى ما وراء ذلك ،و تضيف الموسوعة العالمية الشهيرة أن مصطلح "الشرق الأوسط" قد حدد بالبلدان و المناطق الآتية: تركيا، اليونان ،قبرص، سورية ،لبنان ، العراق ،إيران ،الأردن ،مصر، السودان ،ليبيا، و فلسطين (هنا تضع "البريتانكا" بين قوسين "الآن إسرائيل") ،كما تطلبت عوامل جغرافية من المسؤولين في أحيان كثيرة ربط أفغانستان و باكستان بشؤون الشرق الأوسط.

---

[١] يحي أحمد الكعكي، **الشرق الأوسط و صراع العولمة**، (بيروت:دار النهضة العربية، ط١، ٢٠٠٢)، ص١٢٠

و في منتصف خمسينيات القرن الماضي ،عرف وزير الخارجية الأمريكي "جون فوستر دالاس" معنى مصطلح الشرق الأوسط بأنه المنطقة الواقعة بين ليبيا في الغرب ،و باكستان في الشرق ،و تركيا في الشمال، و شبه الجزيرة العربية في الجنوب ،الإضافة إلى السودان و أثيوبيا.(١)

و من الناحية التاريخية، استخدم أولا مصطلح " الشرق الأدنى"، الذي ظهر في فترة الاكتشافات الجغرافية الكبرى في القرن الخامس عشر ،أما تعبير "الشرق الأوسط" فقد ارتبط بتطور الفكر الإستراتيجي البريطاني، و استخدم المصطلح لأول مرة عام ١٩٠٢ بواسطة ضابط بحري أمريكي هو الكابتن "ألفريد ماهان"(*) في مقال له صدر تحت عنوان " الخليج الفارسي و العلاقات الدولية، و في سنة ١٩١١ تحدث اللورد "كيرزن" الحاكم الإنجليزي للهند عن الشرق الأوسط باعتباره المدخل إلى الهند.

و يبدو أنه من الضروري الانتباه إلى دلالة إصرار الباحثين الغربيين،منذ الحرب العالمية الثانية ،على استخدام مفهوم الشرق الأوسط للدلالة على المنطقة العربية، **فمن استعراض الكتابات الغربية عن الشرق الأوسط تبرز لنا ثلاث نتائج:**

١- أن هذه المنطقة لا تسمى باسم ينبثق من خصائصها أو طبيعتها، لكن سميت دائما من حيث علاقتها بالغير.

٢- أن هذا المصطلح ليس من المناطق الجغرافية المتعارف عليها، بل هو في المقام الأول تعبير سياسي يترتب عليه دائما إدخال دول غير عربية في المنطقة، و في أغلب الأحيان إخراج دول عربية منها.

٣- أن الشرق الأوسط يبدو في الكتابات الغربية، منطقة تضم خليطا من القوميات و السلالات و الأديان و الشعوب و اللغات، القاعدة فيه التعدد و التنوع و ليس الوحدة أو التماثل.(٢)

---

(١) عبد الله تركماني، **تعاظم الدور الإقليمي لتركيا:مقوماته و أبعاده و مظاهره وحدوده،** (تونس:دار نقوش عربية، ط١، ٢٠١٠)، ص٢٩

(١) عبد الله تركماني، **مرجع سابق**، ص٣١.

وهكذا يتضح أن توارد استخدام هذا المصطلح يستهدف تبرير شرعية الوجود الإسرائيلي ، فما دامت المنطقة خليطا من القوميات و شعوب مختلفة الأعراق و اللغات و الأديان، فإن لكل قومية منها الحق في أن تكون دولة قومية ،و في هذا الإطار تكتسب إسرائيل شرعيتها كإحدى الدول القومية في المنطقة، و هذا الهدف قد يفسر لنا اهتمام إسرائيل المتواصل بتشجيع مطالب و حركات الأقليات في أكثر من بلد عربي.

فمنذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام العربي _ الإسرائيلي في عام ١٩٩١ كان واضحا لنا أن الترتيبات الشرق أوسطية سوف تؤدي إن عاجلا أو آجلا، إلى نهاية المفهوم المعروف للنظام الإقليمي العربي لصالح النظام الشرق أوسطي مما يعني[١]،أن نظام الشرق الأوسط الجديد، بوحداته و تفاعلاته و نزاعاته هو شرق أوسط متعدد الأيديولوجيات و الأديان و السياسات و الأساطير و القوميات والثقافات،و ستشهد المنطقة في هذا النطاق صحوة للثقافات و العرقيات الفرعية تحت حماية التنظيم الجديد للمنطقة، و تحول الاهتمام بالأقليات و القيم الفرعية إلى اهتمام عالمي.

وقد تجاذبت العديد من الآراء حول التركيبة الحضارية الشرق أوسطية و مرجعية ذلك التقسيم انتهت إلى وجود ثلاث حضارات عريقة هي الحضارة العربية و الفارسية و التركية التي يجمعها الإسلام كدين مشترك، في مقابل الأقليات المسيحية و اليهودية المحسوبة على الحضارة الغربية.

---

[١] عبد الله تركماني، **مرجع سابق**، ص ٣٢.

(*) ألفريد ماهان صاحب نظرية القوة البحرية في التاريخ و له مقال آخر في هذا الصدد صدر سنة ١٩٠٣ تحت عنوان "**المسألة الشرق أوسطية**".

وعليه يمكن تقسيم الشرق الأوسط إلى منظومة شرق أوسطية إسلامية و منظومة أقرب إلى الحضارة الغربية تتمثل في الأقليات المسيحية و اليهودية التي هي امتداد لها بشكل أو بآخر.خاصة و أن تقسيم " صاموئيل هنتغنتون SAMUEL HUNTINGTON "(*) العالم إلى ثمانية حضارات لم يشمل تقديم اليهودية كحضارة بل احتسبها كامتداد للحضارة الغربية خاصة بعد ظهور الكنيسة الأنجليكانية التي تجمع بين مبادئ اليهودية و المسيحية و هي الأكثر انتشارا في أمريكا عنها في أوروبا.(١)

---

(١) عيساوة آمنة، **مرجع سابق**، ص ٦٣.

صاموئيل هانتينغتون" أستاذ علوم سياسية بجامعة هارفارد اشتهر بتحليله للعلاقة بين العسكر والحكومة المدنية، ولد في ١٨أفريل ١٩٢٧، توفي في ١٤ ديسمبر ، ٢٠٠٨، برز اسم هنتنغتون أول مرة في الستينات بنشره بحث بعنوان "**النظام السياسي في مجتمعات متغيرة**"، وهو العمل الذي تحدى النظرة التقليدية لمنظري التحديث والتي كانت تقول بأن التقدم الاقتصادي والاجتماعي سيؤديان إلى قيام ديمقراطيات مستقرة في المستعمرات حديثة الاستقلال، أشهر كتبه" صدام الحضارات و إعادة بناء النظام العالمي".

المبحث الثاني
المقاربات النظرية المفسرة للعلاقات الدولية
والسياسة الخارجية

المطلب الأول
المنظـــــور الواقعـــــي

تعـود جـذوره إلـى الفكـر السياسـي اليونـاني، مـع كتابـات ثيوسـيديدس ''(Thycydides) مـن خـلال مؤلفـه الحـرب البولوبونيزيThe polopannesian warوالى العصور الوسطى مع كتابات مكيافللي (Mechiavelli) في كتابه الأمير (The prince) و تومـاس هـوبز (T.Hobbes) مـع كتابـه التنـين (Leviathan).عرفـت الواقعيـة تـأثير الفكـر العسـكري الاستراتيجي خاصـة بعد الحـرب العالميـة الأولـى من خـلال كتابـات كـلاوز فيـتش Clausuvitz فـي مؤلفـه " عـن الحـرب"[1] (On war)**وترتكز كفكر إستاتيكي على :**

١) **الدولـة** هـي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، فهذه الأخيرة عبارة عن تصادم ما بين كرات البليارد (Billard Balle).

٢) **القـوة** هـي أسـاس العلاقـات الدوليـة، فالـدول تتصـارع مـن أجـل امتلاك أكبر قوة، وقد ارتبط مفهوم القوة في الكتابات التنظرية للواقعية مع مفهوم ميزان القوة (The Balance of power) أين تتدخل إحدى الدول القوية إلى جانب الطرف الأضعف في الحـرب لتحقيـق التـوازن ومنـع الطـرف الأقـوى مـن قلـب نظـام التـوازن[2]. وقـد اعتبـر موزغنتـاو (Morgentheau) نظـام تـوازن القـوة أكثـر أنظمـة العلاقـات الدوليـة استقرارا حتـى أنـه ذهب إلى أن نظام ثنائي القطبية الذي ساد العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية سينقلب إلى نظام متعدد الأقطـاب، تسـعى

---

[1] عمار حجار، **السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي**، **مذكرة ماجستير**، (باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٢)، ص ٥.

[1] Roche Jean-Jaques,**Theories des Relations international, (Paris :Montechrestien,2004),**p34.

الدول اللاملتزمة فيه داخل كل معسكر إلى امتلاك قوة أكبر، و قد حصر هذه الدول واقعيا في كل من الصين و ألمانيا.

٣) **المصلحة الوطنية** هي مرجع كل فعل سياسي، غير أن عدم وضوح المفاهيم الأساسية للنظرية، و انطلاقتها الفلسفية القائلة بالطبيعة الشريرة للإنسان أثر على علمية النظرية، وأدى إلى ظهور الواقعية الجديدة بمنهج و أهداف مختلفة، و كان ذلك من خلال كينيت والتز (K.Waltz) في كتابه " نظرية السياسات الدولية " Theory of international politics **و قد حاول من خلال مجموعة من المنطلقات المنهجية الأكثر منها فكرية بناء نظرية علمية و من تلك المنطلقات:**

١- فوضوية النظام الدولي (of internatioal system anarchry) و ذلك لغياب سلطة عليا تفرض قراراتها على الوحدات السياسية لذلك تسعى الدول لامتلاك القوة للاستقلال بسلوكاتها.

٢- الدول تتصارع من أجل الهيمنة، لذلك لجأت النظرية لبناء نماذج لتفسير ظاهرة الهيمنة (Hegemony) .

٣- لا يمكن لأية دولة أن تثق في نوايا الدول الأخرى، و هذا ما يجعلها دائما في حالة مأزق أمني (Security Dilemma)، يدفعها إلى زيادة تسلحها.

٤- الدول فواعل عقلانية (National Actors) تسعى دائما لتحقيق المصالح الآنية Relative) Gains).[١]

أما منهجيا فقد اعتبر **النظام الدولي** أحسن مستوى لتحليل حيث اعتبره والتزم قاعدة تفاعل الوحدات و هو بنية منفصلة عن الوحدات السياسية، لذلك يجب على الباحث لدعم و تغيير سلوك الوحدة السياسية فهم البنية الكلية لنظام الدولي فكل واحد يؤثر على الآخر لكن تأثير النظام أكبر و أشمل.

---

[١]) عمار حجار، **مرجع سابق**، ص٦.

المطلب الثاني
المنظور الليبرالي
The liberalism paradigam [١]

يحاول هذا المنظور الإجابة عن أسئلة تختلف عن تلك التي أجابت عليها الواقعية و منها:

- لماذا تتعاون الدول؟ Why are the states cooperate .
- كيف تنمو و تتطور المعايير الدولية للسلوك و تؤثر على أفعال الوحدات الدولية و غير الدولية ؟

How are the international behavior norms grew and progress to effect the actions of international and the no international units ?

انحصرت المرجعية الفكرية للمنظور إلى الليبرالية كفلسفة سياسية أين يعتبر المنظرون **الفرد** كمستوى للتحليل، أما الدولة فدورها ينحصر في إبقاء الاستقرار و حماية ملكيات الفرد، و يعتبر مؤلف جون لوك Jhon Loke " The second treatise on government" (الاتفاقية الثانية للحكومة) المرجع الأساسي للفكر الليبرالي الحديث، و ليبرالية الجماعة (Intrest group liberal) التي تعتبر كل من السياسة الداخلية و السياسة الخارجية امتداد لبعضهما البعض، و يعتبر كل من روبرت دال (Robert Dahl) ولازويل (Laswall) من أهم منظري هذه المقاربة .

ويرى أنصار النظرية الليبرالية أن أهمية الاعتماد المتبادل تكمن في أن الاعتماد المتبادل يخلق مصالح متبادلة[٢]، لدرجة أن التراجع عنها يصبح مكلفا في حالة تبني إستراتيجيات نزاعية.

---

[٢] جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة : وليد عبد الحي، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٥)، ص ٣٤.

[1] Charles - philippe david. afaf benessaih. **La paix par l'intégration? theories sur l'interdépendance et les nouveaux**

ويمكن الحديث عن أربعة حجج أساسية للدفاع عن هذه العلاقات السببية بين الاعتماد المتبادل والسلام.

واقعيا ارتبط الفكر الليبرالي مع معاهدة واست فاليا سنة ١٦٤٨ التي نصت على فصل الدين عن الدولة ، مما أدى إلى بروز مجموعة من المفكرين الذين رفضوا هذا الطرح و من ثم انطلقت الكتابات الليبرالية لتعزز أكثر بعد الحرب العالمية الأولى من خلال الفكر الولسني و دعوته لإنشاء منظمة عالمية لحفظ الأمن و السلم الدوليين.و تنقسم الليبرالية كمنظور إلى ثلاث فروع مهمة :

---

problèmes de sécurité, revue études internationals, volume xxv 111, N02, 1997, pp 232- 241

الفرع الأول

نظرية السلام الديمقراطي *Theoy of democracy peace*

تعود جذورها إلى الفكر الفلسفي الكانطي في كتابه " السلم الدائم" (perptual peace)، و تقوم على دعوة أن النظم الديمقراطية تجنح إلى السلم أكثر من الدول الديكتاتورية و ذلك لطبيعة الأنظمة الشخصية في هذه الأخيرة، حيث يكون قرار الحرب بيد رئيس الدولة لا البرلمان ممثل الشعب، **مما يعني أن السلم الدولي متوقف على العلاقة ما بين الدولة و الشعب و من أهم فرضيات هذه النظرية :-**

١- الأفراد و الجماعات في المجتمع المدني الوطني يشكلون الفاعلين الأساسيين.

٢- كل المؤسسات السياسية بما فيها الدولة، تمثل مصالح بعض وليس كل أطراف المجتمع الذي يخضع لحكمها.

٣- سلوك الدولة الذي يعتبر محددا لمستويات النزاع و التعاون الدولي يعكس شكل و طبيعة الدولة.



الفرع الثاني

نظرية الاعتماد المتبادل *Theoy of interdpendance*

تقوم على أن التعاون الاقتصادي ما بين الدول، سيؤدي إلى استبعاد الحرب التي تهدد حالة الرخاء لكل الأطراف الداخلين في عملية الاعتماد المتبادل، برزت هذه النظرية مع روبرت كيوهان(Robert) (Keohane الذي أطلق عليها نظرية **الاعتماد المتبادل المركب**، و قد أخذ هذا المدلول شكل أداة تحليلية و مضمونا مفهوميا بإمكانه المساهمة في تطوير نظرية العلاقات الدولية **لهذا طور كل من كيوهان (Keohan) و جوزيف ناي Nye وسيلتين تحليليتين هما :**

أ- **الحساسية Sensitivity** : و تعني قدرة الدولة (أ) على التأثير العميق و السريع على الدولة (ب).

ب- **الانجراحية Vuherability** : تعني قدرة (ب) على مقاومة فعل (أ).

والهدف من المفهومين هو معرفة ما إذا كان جميع الفاعلين في نظام ما يتأثرون على نحو متساو، و هنا نكون أمام اعتمادا متماثلا**Symmetric** أما إذا كان أحد الفاعلين في نظام ما غير مكترث نسبياً بتغيير ما في العلاقات، في حين أن فاعلاً آخر يتأثر كثيراً من جراء ذلك التغيير، فعندئذ يكون الترابط غير متماثل **asymmetric**، وهذا يمكن أن يؤدي إلى مجموعة علاقات تخضع لدرجة عالية من التأثير، يكون فيها فاعل واحد أو مجموعة من الفاعلين معتمدين كلياً على فاعل ما أو مجموعة من الفاعلين[١].

لذلك تؤكد الليبرالية على الاعتماد المتبادل كوسيلة لحل النزاعات ما بين الدول، أين تزداد أهمية القوة الاقتصادية وتوافر المعلومات و الدبلوماسية على حساب استخدام القوة العسكرية.

---

(١) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام: **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، (دبي:ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ١٩٩٧)، ص253.

الفرع الثالث

النظرية الليبرالية الجديدة (المؤسساتية)

The theory of new liberalism

جاءت هذه النظرية نتيجة ثلاث أهم تحولات دولية أهمها :

تركيبة المجتمع الدولي : كبروز المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية كفاعل مؤثر على حساب تراجع دور الدولة.

تغيير نمط التفاعل : بتحول التنافس في العلاقات الدولية من تنافس عسكري إلى اقتصادي و تصاعد بنية التكنوقراط في اتخاذ القرار.

التغيير في قيم التعاون : حيث تتعامل الدول مع الأزمات الدولية على أنها داخلية تخصها هي ذاتها، و من خلال ذلك تقدم أحسن الطرق لحلها، و يقول الأستاذ هوفمان Hofman :- " في وضع دولي كهذا قد لا تتشارك الدول في قيم واحدة و لكن قد تتشارك في إجراء واحد وانشغالات واحدة ". **ومن أهم أسس هذه النظرية :**

١- التركيز على المؤسسات الدولية، باعتبارها أهم عامل لتحقيق المصالح المطلقة Obsolut Gains بالنسبة للدول.

٢- يعتبر مبدأ التبادلية Receiplty و الذي جاء به أكسلور Axelord من أهم مبادئ النظرية التي تؤكد على أن التعاون يمكن تحققه ما بين الدول ذات النزعة الأنانية، وذلك لعدم قدرتها على تحقيق مصالحها بمعزل عن الآخرين ، وقد عزز هذا المبدأ من أهمية الاتفاقيات التجارية.

٣- طورت النظرية من مفهوم المجتمع المدني العالمي Global civil society، و الذي تعني به مجموع الشركات المتعددة الجنسيات و المنظمات الدولية غير الحكومية، و اعتبره جون كين John Ken أداة لنشر السلام[١]. و من أهم ما تعرض له المفهوم الليبرالي من انتقادات :

[١]) جهاد عودة، **النظام الدولي،** (مصر، دار الهدى، ط١، ٢٠٠٥)، ص٥٩.

- منظور متفائل أعطى التعاون في العلاقات الدولية أبعاد كبيرة تعبر دائما عن رغبة الدول شعوبا و حكاما في التعاون بل في تحقيق المصالح.

دور المؤسسات الدولية كثيرا ما يتوقف على دور الدول التي تعتبر المحرك الأساسي لها.

- اعتبرت نظرية السلام الديمقراطي النزاعات و الحروب سببها الأول هي الديكتاتوريات غير أن الواقع أثبت العكس، فأغلب الحروب حاليا تقوم بها أكبر الدول الديمقراطية.

- ترى الليبرالية أن عولمة الاقتصاد و القيم عامل ايجابي، غير أن هذه النظرية لا يؤيدها الكثير و ذلك من خلال سعي الدول أو التكتلات الإقليمية للمحافظة على ذاتها.

رغم ما تقدم من انتقادات يبقى المنظور الليبرالي أهم من المنظور الواقعي في ترسيخه لفكرة التكتلات الإقليمية حيث ذهب الأستاذ تشمبيل (E.Jempiel) بأن إقرار السلام بين الدول الأوروبية[1] بعد الحرب العالمية الثانية جاء نتيجة لإنشاء منظمات على المستوى الإقليمي كحلف شمال الأطلسي (Nato) و المجموعة الاقتصادية الأوروبية (CEE)، و اعتبر أن تأثير هذه المؤسسات هو كتأثير الديمقراطية والاعتماد المتبادل في نشر السلام كما أكدت على هذا المعنى النظريات الوظيفية في التكامل و الاندماج الدولي.

---

(١) جهاد عودة، **نفس الرجع**، ص٦٠.

المطلب الثالث
نظريات التكامل و الاندماج

إن مختلف النظريات التي تبرز في العلاقات الدولية ما هي إلا لتدعيم مركز الدولة فبعض مجالات العلاقات الدولية يحكمها اعتبار الصراع من أجل الوجود و الحفاظ على الذات مثلما هو الحال ضمن الاتجاه الواقعي، إلا أن هذا لا يمنع من وجود مجالات أخرى تنتمي إلى العلاقات الدولية لا يحكمها هذا الاعتبار، تتمثل في التعاون و التكامل الذي يبرز بشكل واضح مع الدراسات التعددية و التي تعد نظريات التكامل و الاندماج أحد مساراتها.

تعريف التكامل :

يختلف الباحثين في تعريفهم للتكامل و السبب في ذلك راجع حسب جوزيف ناي (Joseph Nye) إلى اختلاف الزاوية التي ينطلق منها كل باحث في معالجته لظاهرة التكامل.

يعرف أرنست هاس (E.Haas) التكامل على أنه العملية (Process) التي من خلالها تحاول مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية تحويل ولائها و أهدافها و نشاطاتها السياسية الاجتماعية و الاقتصادية نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة[١] فالتكامل إذن يهدف لخلق مؤسسات تكون لها القدرة على صنع القرارات المهمة.

و يتقارب تعريف هاس (E.Haas) مع تعريف ليون ليندبرغ (L.Lindbergh) للتكامل إذ يعتبره : " العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض و تسعى بدلا من ذلك لإتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة" في حين نجد كارل دوتش (Karl Deutch) في تعريفه للتكامل يركز على زاوية أو معيار غير ذلك الذي أسند إليه هاس (E.Haas) بحيث عرف التكامل على أنه " الواقع أو الحالة

---

(١) محمد بوعشة، **التكامل و التنازع في العلاقات الدولية**، (مصر :دار الهدى للنشر، ط١، ١٩٩٨)، ص ١٦٧.

التي تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالجماعية و تماثلا في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي" .

من خلال تعريف دوتش يتبين أهمية التجانس الاجتماعي الذي يتحقق وفق دوتش بالاعتماد على شبكة من الاتصالات، فكلما كانت هذه الأخيرة على نطاق واسع كلما كان تكامل الشعوب ممكنا وأكثر تحقيقا.

عموما التكامل هو عملية مستمرة، تسعى من خلالها مجموعة من الوحدات الوطنية بدافع الشعور الجماعي لمجتمعاتها والحاجة في بعض المجالات إلى تفويض بعض وظائفها أو اختصاصاتها لسلطة أعلى لها القدرة على اتخاذ القرارات في هذه المجالات.

التفويض لأن الدول في علاقاتها التكاملية تربط نفسها بالهيكل الجديد وفق اتفاق محدد مسبقا، و اقتصار هذا التفويض على بعض المجالات لأنه لحد الآن مازالت هناك وظائف غير ممكن القيام بها إلا من طرف الدولة الوطنية. أما السلطة العليا فهي ممثلة في الهيكل الجديد الذي يملك شرعية قانونية وظيفية تمنحها الوحدات المشكلة له.

إن التعاريف السابقة تعكس مجموعة من الشروط الواجب توفرها لتحقيق العملية التكاملية فالاختلاف في التعاريف ولد التباين من حيث أساس التكامل **ويمكن إجمال هذه الشروط فيما يلي :**

١- التجانس الاجتماعي.

٢- تشابه القيم.

٣- المصلحة المشتركة.

٤- أهمية التكامل في حد ذاته.

٥- مساهمة البيئة الخارجية في التكامل.

٦- العلاقات التاريخية الودية.

هذا بالإضافة إلى شروط أخرى يمكن رصدها أثناء العملية التكاملية في حد ذاتها و وجب الأخذ بعين الاعتبار أن توافر هذه الشروط لا يعني مباشرة نجاح مؤكد للعملية التكاملية كما أن غياب

أحدها لا يعني فشلها فالأمر مرهون بواقع التكامل أو بيئته و طبيعة وحداته، ضف إلى ذلك إمكانية بروز متغيرات جديدة تكون لها القدرة على تحويل مسار التكامل جذريا و من العوامل التي ساهمت أيضا في نشأت وتنامي التوجه نحو التكامل بين الدول تزايد الدول المطبقة لنظام الاقتصاد الحر وهو ما أدى إلى ظهور فكرة التكتل[١].

يسعى التكامل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتبادلة عبر مختلف المجالات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية. و بصفة خاصة يهدف التكامل أو ينظر إليه على أنه أحسن طريقة تساعد على بناء السلم الدولي والتقليل من العلاقات الصراعية في النظام الدولي المتميز بالفوضى على حد قول الواقعيين الذين يعتبرون أن اللعبة الدولية صفرية على عكس ما تراه الأدبيات النظرية حول التكامل التي ترى فيها لعبة إيجابية، إلا أن مثل هذا القول لا يمنع من الحديث عن وجود الصفة النزاعية في العملية التكاملية و الناتجة عن الوحدات السياسية المشكلة للتكامل التي لا يمكن أن تبعد أنانيتها و مصالحتها الذاتية التي تهدف لتحقيقها بأقل الخسائر و هذا ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى صدمات.

تتمثل أهم نظريات التكامل و الاندماج في الوظيفية Functionalism و الوظيفية الجديدة Neo-Fonctionalism و الفدرالية Federalism و الكونفدرالية Confederalism إضافة إلى اتجاه عرف بـ الكونسوسياسيوناليزم Consociationalism .

١- الدستورية:

تعني اتحدا يضم مجموعة من الدول يتم على المستوى الفوقي أي بصورة مباشرة دون تمهيدات اقتصادية تعاونية.

---

(١) عامر مصباح، **تحليل التكامل الدولي** ، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط ٦، ٢٠٠٨) ص٤٥-٥٥.

يتباين الاتحاد في درجة أو مستوى الروابط الدستورية التي تجمع وحدات هذا الأخير و هنا يمكن التمييز بين الفيدرالية و الكونفدرالية.

١,١/ الفدرالية:

هي توجه يسعى إلى تذويب الشخصية الدولية للدول الموجودة في الاتحاد الفيدرالي، ضمن هذا الأخير تفقد الوحدات المشكلة له سيادتها، و يركز التوجه الفيدرالي على ضرورة إيجاد السلطة السياسية لدفع حركة التكامل الاقتصادي و الاجتماعي.

هناك مستويين للتعامل يمكن توضيحهما:

١. **تعاون عمودي** : و هو التعاون القائم بين الحكومة المركزية أو السلطة الفيدرالية و السلطات المحلية.
٢. **تعون أفقي** : و القائم بين السلطات المحلية فيما بينها أين يقومون بتبادل المعلومات و العمل على خلق التوافق بين تداخلاتهم[١] حتى لا يكونوا تابعين مباشرة أو بصورة صلبة للهيئة المركزية.

١,٣/ الكونفدرالية :

عبارة عن تجمع يضم مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية لكن مع الحفاظ على سيادتها ضمن روابط دستورية تختلف باختلاف درجة التنظيم الكونفدرالي، يهدف هذا النوع من الاتحاد إلى التنسيق على مستوى السياسة الخارجية و الأمنية أو الدفاعية لمجموعة من الدول يربط بينها تطابق المصالح الإستراتيجية[٢].

---

(1) J.J Roche ,**op .cit** ,p 106.

(١) ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، (لبنان: دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٨٥)، ص ٢٨٢.

المطلب الرابع
النظرية الوظيفية (Fanctionalist Theory)

برزت النظرية الوظيفية بعد الحرب العالمية الثانية، و ذلك من خلال كتابات "دافيد متراني"[1](David Mitrany) و نقطة الانطلاق في هذا التيار هي أن الدولة القومية كأهم وحدة تنظيمية في البيئة الدولية لم تعد قادرة على تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع،ومرد ذلك هو أنها توجد في رقعة جغرافية محدودة بينما حاجيات المجتمع تمتد إلى أكثر من ذلك المجال.

والوظيفية ليست نظرية فقط بل هي كذلك فلسفة جاءت لتقضي على بعض عراقيل السير الحسن للعلاقات الدولية، و ذلك عن طريق تناسي الحدود السياسية بين الدول، و إدخال تعديلات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق بقصد تحقيق التقدم الاقتصادي و الاجتماعي وتدعيم الاستقرار السياسي في المجتمع الدولي.

و يعارض "دافيد متراني" الاندماج الإقليمي لأن ذلك في نظره يؤدي إلى تقوية البنية التنظيمية الجديدة (الإقليمية) و بالتالي القدرة على استعمال القوة و هو ما يؤدي في رأيه إلى تحول النزاعات من مستوى دولي إلى مستوى التجمعات الإقليمية وهذا ما يعرقل الوحدة بين وحدات النظام الدولي ويقسم العالم إلى محاور محمية من طرف سيادات وطنية غير قادرة على حل المشاكل الداخلية الرئيسية ، وغير مستعدة لترك وحدات أخرى تشارك في حل هذه المشاكل[٢].

و قد ذهب "متراني" إلى أكثر من ذلك حيث انتقد المدرسة الدستورية التي سادت قبل الحرب العالمية الأولى و التي تطرح النموذجين الفدرالي و الكونفدرالي كحل لتنظيم المجتمع الدولي و يبرر ذلك المنطلق لا يجب أن يكون فوقيا (دستوريا) بل يجب أن يكون قاعديا (تحتيا) يرتكز على التعاطي مع الشؤون الاجتماعية و

---

[٢] عبد العزيز جراد، **العلاقات الدولية**، (الجزائر: مرقم للنشر، ١٩٩٢)، ص ٤٩

[١] حسين بوقارة، **التكامل في العلاقات الدولية**، (الجزائر : دار الهومة، ٢٠٠٨)، ص ٢٩.

الاقتصادية ويكون ذلك عن طريق إنشاء وتكوين منظمات و أجهزة دولية تشرف على التعاون الاقتصادي و الاجتماعي و معالجة الاختلال الموجود فيها بطريقة دولية، و على توجيه طاقات الشعوب و إمكانياتها نحو خير الجماعة الدولية **(inter-community)**[١].

لذلك أعطيت الأهمية اللازمة للجانب الاقتصادي و الاجتماعي عن طريق تكوين هذه الأجهزة التي تسهر على تحقيق هذا الهدف دون التفرقة بين الشعوب،فإننا نصل إلى نقطة توحيد المصالح و الرغبات و بالتالي يزول خطر السيطرة و الصراع، و في هذا الصدد يرى "إينيس كلود" (Claud-Inis) بأن نظام الدولة يفرض نظاما تسلطيا للتقسيم الهرمي للمجتمع الدولي و هذا ما يعرقل الوحدة بين وحدات النظام الدولي.

كما يرى أنصار التيار الوظيفي من زاوية أخرى، بأن القوة لاتؤدي إلا إلى الفرقة و التشتت بالرغم من أن المفترض في أفراد المجتمع الدولي هو التعاون و التكامل و خاصة انطلاقا من البعد الاقتصادي للعلاقات الدولية، ذلك أنه من شأن هذا التوجه أن يؤدي إلى إحداث التعاون و التكامل في باقي الأبعاد، بالإضافة إلى ذلك فإن من شأن هذا الانتشار أن يؤثر ايجابيا في صميم النظام الدولي.

فالوظيفية إذن، بهذا الوصف ليست نظرية سياسية، فهي تتجنب قضايا و مجالات النزاع لتركز على ميادين التعاون و تحاول خلق شبكة كثيفة من المصالح و النشاطات و الاهتمامات المشتركة عبر حدود الدول و يذهب " دافيد متراني"(Mitrany-David) إلى حد القول بأن هناك إمكانية لإقامة مجتمع دولي خال من الحروب و النزاعات عن طريق التعاون في المجالات الاقتصادية عبر إبرام الاتفاقيات و سن المواثيق بين الدول.[٢]

خلاصة ما تقدم ،هو أن الوظيفية تقوم على فكرة مفادها أن التعاون يكون منطلقه ميادين السياسة الدنيا (Low-Politices)،

---

[٢]) ماجد إبراهيم على، **قانون العلاقات الدولية في السلم و الحرب**، (القاهرة: مطابع الطوبجي التجارية، ١٩٩٣)، ص ٢٣٩.

[١]) ناصيف يوسف حتى، **مرجع سابق**، ص ٢٧٧.

والمقصود هنا هو القضايا الاقتصادية و الفنية التي يجب فصلها عن مجالات السياسة العليا (High-Politices)، كالشؤون السياسية وقضايا الأمن القومي، و القضايا ذات الأهمية الإيديولوجية، فهي تؤكد على وجوب التركيز على الأساليب التي تؤدي إلى توفير الرخاء والرفاهة الاقتصادي، لأنه المدخل الأنسب للتكامل الدولي، كما تقوم الوظيفية في توجهها العام على تخطي الإقليمية إلى العالمية في طرحها وهي نقطة الاختلاف الرئيسة بين الوظيفية التقليدية والوظيفية الجديدة.

- الوظيفية الجديدة **Neo-Functionalist Theory:**

نتيجة للانتقادات التي تعرضت لها الوظيفية برزت الوظيفية الجديدة في محاولة منها لتغطية نقائص سابقتها و العمل على وضع إطار تصوري جديد قائم على أساس تكاملات إقليمية كمرحلة أساسية لتحقيق التكامل على المستوى الدولي ومن أهم أسس الوظيفية الجديدة نجد :

١- البدأ في العملية التكاملية يكون في مجالات السياسة الدنيا لكن يتم ذلك في ظل قيادات سياسية.

٢- أداء المنظمات و تحقيقها لأهداف الأفراد هو أساس شعور الفرد بالولاء للمنظمة و يتم هذا بعد أن تقال مجالات التكامل لميادين السياسة العليا.

٣- أي مستجدات تفرزها خطوة تكاملية لا يمكن حلها أو التعامل معها إلا في خطوة اندماجية متقدمة حتى نصل إلى الانصهار البنيوي[١].

٤- أهمية دور النقابات و الجماعات التي تمثل مصالح اقتصادية واجتماعية ضاغطة على الحكومات الوطنية.[٢]

٥- ضرورة وجود مجتمعات ديمقراطية بالمفهوم الغربي.

٦- الشعوب تعتمد على قاعدة الاستهلاك لا على قاعدة القيم.

تجسدت الوظيفية الجديدة من خلال تقديم نماذج من طرف مجموعة من الباحثين أمثال كارل دوتش"،"أرنست هاس"،

---

[١] ناصيف حتي، **مرجع سابق،** ص٢٨٠.

[2] J.J Roche ,**op .cit** ,p 106.

و"أنزلـوطي" و تركيـزهم علـى متغيـرات معينـة فـي تحقيـق التكامـل، وانطلـق معظـم البـاحثين مـن نمـاذج واقعيـة و عملـوا علـى مقارنتهـا ببعضـها البعض.

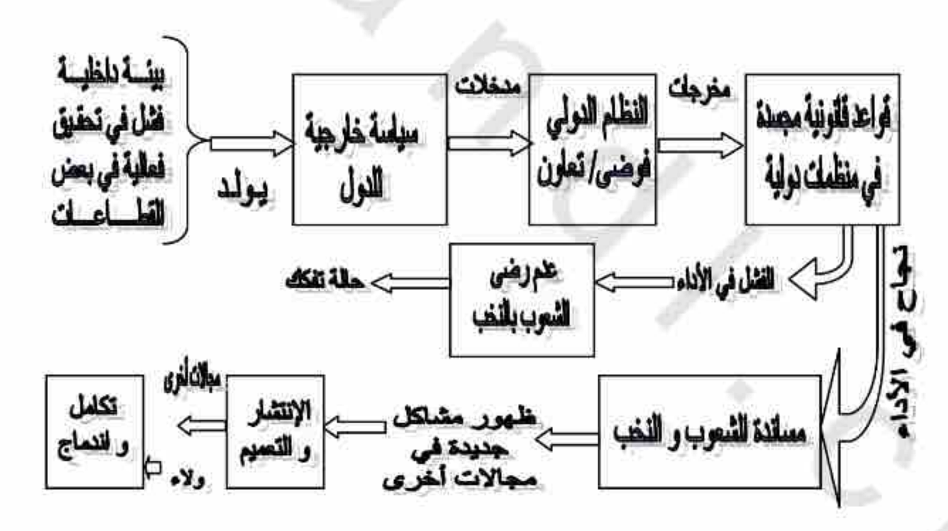
فنجد هاس Hass الذي أكد على مجموعة من العوامل نـذكر من بينـها ما يلي :

أ- قيـام العمليـة التكامليـة أو رفضـها قـائم علـى توقعـات الـربح والخسارة (التكلفة).

ب- التكامل ناتج عن عمل النخب المدفوعة بدوافع مصلحية.

ج- ركز على القوة باعتبارها غير منفصلة عن الرغبة في تحقيق الرخاء.

د- اسـتخدام هـاس (Hass) مصـطلح الانتشـار(Spillover) و يعنـي أن تحقيـق المنـافع فـي قطـاع معـين مـن طـرف المنظمـات فوق القومية يدفع إلى تأييد التكامل في قطاعات أخرى و الشكل التالي يوضح ذلك:



لهذا نجد الوظيفية الجديدة أكدت على ضرورة الربط بين عامل الإكـراه فـي تحقيـق التكامـل مـن جهـة و دور البيئـة الدوليـة مـن جهـة أخرى، و يعد ايتزيوني من بين الذين ركزوا على النخب الخارجيـة فـي إحـداث عمليـة التكامـل إضـافة إلـى هوفمـان، كمـا أكـد دوتـش علـى الاتصالات كعامل أساسي لحدوث التكامل يلاحظ أن الوظيفيـة الجديدة

جمعت بين الوظيفية و الواقعية فهي رغم تركيزها على التعاون انطلاقا من المجالات التقنية إلا أنها لم تنسى القوة و المصلحة، كما اعتمدت على بعض جوانب المقاربة البنائية من خلال تركيز دوتش وايتزيوني على الاتصالات و الشعور القائم بين الشعوب.

و يعتبر جوزيف ناي (Joseph Nye) : الوظيفية الجديدة ما هي إلا فيدرالية في ثياب وظيفية تسعى لتحقيق أهداف فيدرالية من خلال ما يبدوا أنه وسائل وظيفية[١].

لاقت الوظيفية الجديدة العديد من الانتقادات منها :

١- نجاح التكامل و المنظمة في أداء وظائفها لا يؤدي بالضرورة إلى قيام الشعوب بتحويل ولائها.

٢- قد تتوقف عملية التكامل أو تتأثر في أي مرحلة نتيجة تحول في ميزان القوى السياسي في أي دولة باتجاه مضاد للتكامل

٣- إعطاء أولوية للقيم المنفعية الاستهلاكية على القيم الرمزية كعوامل في تحفيز السلوك و هي فرضية خاطئة فالقيم الرمزية لها قدرة على استقطاب الولاء و تحديد المسار السلوكي أكثر.

٤- افتقار بعض نماذج الدراسة للإطار النظري.

٥- إهمال موضوع الصراع الذي هو جزء من العلاقات الدولية.

٦- غموض في بعض المفاهيم و تحديد البيئة الدولية.

هذا بالإضافة إلى اتجاه آخر هو الكوسنوسياسيوناليزم و المقصود به هو العلاقات العمودية بين الدول و الجماعات هذا في شقه الأول (Consociation) أما في الشق الثاني من المصطلح (Symbioses) فيعني العلاقات النقية بين الدول.

استعمل المصطلح لأول مرة من قبل أرند لجفار (Arend Lijphart) عام ١٩٦٣ ثم أعيد توظيفه من قبل هانس دولدر (Hans Doalder) عام ١٩٧٤.

---

[١] أحمد راشدي، ناصيف حتي، **الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن،** (لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ١٥٢.

جاء هذا التوجه كمسار من مسارات التكامل إذ يستخدم كل الخلافات ذات الطبيعة بين عرقية من خلال تقريب مصالح الأطراف المتنازعة[1].

فيما يعتبر روبرت شوفمان (Schuman-Robert) وجان مونيه (Mounet-jean)من المبادرين إلى الاهتمام بالجانب العلمي والتنظيمي الذي يعتمد على قيام مؤسسات فوق وطنية (إقليمية)، و التي من شأنها خدمة أهداف التكامل الاقتصادي على مستوى المجموعة الأوروبية فأغلبية التحاليل التي بدأت في نهاية الخمسينيات ركزت على محاولات التكامل الجهوي،من هنا يبرز أهم اختلاف لهذه النظرية مع الوظيفية التقليدية خاصة على التجارب التي تمت في أوروبا الغربية، ثم توسعت لتشمل المناطق الجغرافية الأخرى ،و لابد من الإشارة هنا إلى أن التحول في التركيز على المناطق الجهوية،جاء نتيجة فشل أطروحات الوظيفية التقليدية التي تقوم على أساس شمولي في توحيد مصالح الدول.

وقد نشأت الوظيفية في خضم الاهتمام بالسلام العالمي. وهي تقترح أن التعاون المتراكم بين الدول والمجتمعات في المجالات غير السياسية، خاصة المجال الاجتماعي والاقتصادي، يخلق شروطاً مُسبَقة للسيطرة على النزاعات والحروب السياسية وإزالتها.[2]

كما أنه من الواضح أن الوظيفية الجديدة -كمنهج للتكامل الاقتصادي- تستمد بعض عناصرها من المدرسة التقليدية، حيث تؤكد على اعتبار أن التكامل يبدأ على مستوى السياسات الدنيا، لكن دون أن يتولى ذلك قيادات غير سياسية بمعنى خبراء و فنين و هو الأمر الذي تطرحه المدرسة التقليدية.

يتمثل محور الوظيفية الجديدة في تخلي الدول عن سلطتها في الميادين التي لا يمكن أن تتعاط معها بفعالية أكبر بصفة انفرادية والتي منها بطبيعة الحال المجالات الاقتصادية، و يكون تجسيد ذلك عن طريق إنشاء مؤسسات إقليمية تختص بشؤون هذه المجالات.

---

(١) عمار حجار، **مرجع سابق**، ص ١٧، ١٨.

(١) رغيد الصلح، **التعاون الإقليمي العربي نظريات ومناهج**، متحصل عليه يوم ٢٠١٢/١٢/٢٥ من موقع:

http://www.arabnc.org/details.php?id=434&cid=153&tohide=0

في نفس الإطار –المؤسسات الإقليمية- تتكون نخبة جديدة على مستوى هذه المؤسسات ذات توجهات إقليمية ،و بذلك يمكن أن يتوسع مسار التكامل الإقليمي من مجال إلى آخر.و إذا كان "كارل دوتش" قد بدأ هذه المدرسة بتطويره لنظرية الاتصالات الاجتماعية وتدشينه فيما بعد لما يسمى بنظرية المبادلات الدولية،فإن إحدى المسلمات الأساسية للوظيفية الجديدة هي كون المجتمعات قيد التكامل مجتمعات ديمقراطية بالمفهوم الغربي.وبعد "كارل دوتش" أصبح "أرنست هاس" يلقب بأب الوظيفية الجديدة نظرا لمساهمته القيمة في هذا المجال، و لقد كان هذا الأخير أيضا متأثرا إلى درجة كبيرة بتطور التجربة التكاملية الأوروبية، و يرى بأن فكر الوظيفية الجديدة يقوم على أساس وجود مصالح مختلفة لكن غير متناقضة بالنسبة لأطراف التكامل و أن هذا الاختلاف هو الذي يولد رغبة في البحث عن الحلول،وقد ذهب أتباع هذه المدرسة إلى حد إقامة نظرية للتكامل الإقليمي في المجتمع الدولي و تنبئوا لإقامة نظام على أسس إقليمية تبدأ بالإقليمية الاقتصادية.

بل أن عميد دراسات التكامل أرنست هاس ذهب إلى أكثر من ذلك، حيث تنبأ بأن النظام الاقتصادي الإقليمي سيصل إلى أقصى درجاته للتنظيم الدولي و سيكون دور الأمم المتحدة هو بمثابة السلطة الفيدرالية العالمية للتنسيق بين التكتلات الإقليمية الاقتصادية و بهذا الطرح يتضح أن الوظيفية التقليدية، لكنها حددت شروط لا بد و أن تتوافر في أي مسار للتعاضد لكي يتحقق التكامل الإقليمي و من بين هذه الشروط: [١]

١-أن تكون خطة مسار التكامل محدد وظيفيا، بمعنى أن يكون لها مغزى اقتصادي للدول المعنية.

٢-أن يكون للقائمين على تجسيد مسار التكامل ثقل في عملية اتخاذ القرار في بلدانهم.

---

[١] محمد محمود الإمام، **"التكامل الاقتصادي:الأساس النظري و التجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي" في"الاعتماد المتبادل و الواقع العربي مقاربات نظرية"**، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٢٢٨.

٣-أن يكون هنالك قدر من التجانس بين الدول المعنية و هو الشيء الذي من شأنه تحقيق الإجماع حول الأهداف المتوخاة و الوسائل الكفيلة بتحقيقها.

٤-وجوب توفر نوع من التفاهم و تطابق وجهات النظر فيما يتعلق بمسار التكامل بين سلطات كل الدول المعنية، و العمل على إعادة تشكيل مصالحها بنظرة فوق وطنية، و هو الأمر الذي من شأنه أن يدعم المركز الجديد للتجمع الفوق وطني، بما يتيح لمؤسساته العمل بنوع من الحرية و هو الشيء الذي سيؤدي في النهاية إلى ترسيخ قناعة مفادها أن وجود مؤسسة إقليمية (عبر وطنية) Transnationa أقدر على تحقيق مصالحهم بكفاءة أكبر وبناءا على ما تقدم تكون التجمعات الإقليمية أقدر على تحقيق هذه الشروط من المنظمات العالمية و إذا نجح هذا المسعى و حقق نتائج ميدانية، تزايد الاحتمال بأن تمتد العملية التكاملية إلى ميادين أخرى.

عموما هناك من يعتبر نظريات التكامل و الاندماج نظريات في العلاقات في إطارها التعاوني، إلا أن البعض الآخر يرى فيها مجرد تصورات لا ترقى لمستوى النظرية لاقتصارها على نماذج تطبيقية، إن نظريات التكامل و الاندماج تشجع التكامل الإقليمي فهي انطلقت من واقع التجارب الواقعية الإقليمية.

خلاصة الفصل الأول

رغم تعدد تعاريف السياسة الخارجية إلا أنها لا تخرج عن إطار سلوكيات الدولة و أنشطتها الخارجية التي تسعى إلى تحقيق أهداف مسطرة سواء كانت أهدافها قريبة أم بعيدة الأمد، و تتميز السياسة الخارجية بالطابع الرسمي و الواحدي الذي يحدد من يقوم بوضع هذه السياسة كما أنها تتميز بالطابع الخارجي و الذي يحدد الجهة التي توجه إليها السياسة الخارجية و التي دوما تكون خارج حدود الدولة و تتنوع هذه الجهات وفقا لتنوع الفواعل في العلاقات الدولية.

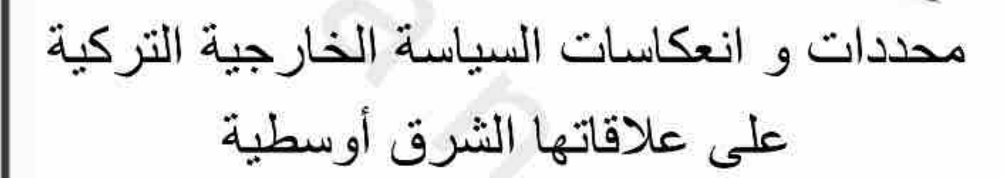
كما تصبغ السياسة الخارجية للدولة عدة توجهات و ذلك حسب نوع الأهداف المسطرة في أجندة السياسة الخارجية للدولة ، و كذلك حسب موقع الدولة المادي ، فقد تتوجه الدولة إقليميا أو دوليا و ذلك وفقا لمجالها الجغرافي و الحيوي ، بحيث تبحث لنفسها عن دور إقليمي أو دولي يسمح لها بتحقيق أهدافها الإستراتيجية، و قد تتوجه إلى محاولة إقرار أو تغيير الوضع الراهن للعلاقات الدولية و ذلك بما يتلائم مع استراتيجياتها و مصلحتها القومية، و قد تتوجه تدخليا أو لا تدخليا لتغيير التركيبة السياسة للدول التي ترى أن مصلحتها القومية أن تتغير فيها النخب الحاكمة، و تختلف الوسائل المستخدمة في ذلك.

كما تعددت النظريات المفسرة للعلاقات الدولية و السياسات الخارجية و التي ترى في مجملها ضرورة و حاجة الدول إلى التكتل والتعاون في ظل الظروف الدولية الراهنة، إلا أنها تختلف في طرق وأشكال هذا التعاون فقدم الكثير من المفكرين ممن أدلو بدلوهم في هذا الشأن صيغ و شروط للتعاون و التكامل الدولي و الإقليمي فنجد النظرية الواقعية، و النظرية الليبرالية و نظريات التكامل و الاندماج والوظيفية و الوظيفية الجديدة.... و إن دل هذا التعدد و الثراء فإنما يدل على اهتمام الدارسين بهذا الموضوع لما له من أثر بالغ على الدول و على الاستقرار الإقليمي و الدولي، على اعتبار أن أغلب هذه النظريات تقر بأن التعاون و التكامل يساعد على تجنب الصراعات و إذابة الخلافات بين الدول و بالتالي تحقيق الأمن العالمي.





الفصل الثاني



محددات و انعكاسات السياسة الخارجية التركية على علاقاتها الشرق أوسطية




@Ahmedyassin90

تمهيد:

إن السياسة الخارجية لأي دولة تحكمها عدة محددات ، تنقسم إلى محددات داخلية و أخرى خارجية، فالمحددات الداخلية تتعلق بالبيئة الداخلية للدولة ، و تتنوع هذه المحددات بدءا من الجغرافيا و دور الموقع الجغرافي في تحديد أهمية الدولة، إلى تنوع الموارد الطبيعية و توفرها الذي يعطي للدولة قوة اقتصادية في حال استخدامها بشكل جيد، ويعطيها قوة وثقة في النفس في السياسة الخارجية مما يجنبها المساومات التي تواجهها في حال الضعف، كما تلعب المحددات الشخصية والمجتمعية و السياسية الدور الهام في توجيه السياسة الخارجية ،أما المحددات الخارجية فهي في الأساس تتمحور حول النسق الدولي من خلال تعدد الوحدات الدولية و الذي من شأنه أن يربط هذه الوحدات ببعضها البعض أكثر، كلما زاد عدد هذه الوحدات ،كما أن تفاعل البنيان الدولي و ترابط الوحدات الدولية من خلال المؤسسات الدولية وما ينتج عنها من التزامات قانونية و أدبية ،كل ذلك يساهم في توجيه السياسة الخارجية للدول، و التي تنعكس على علاقاتها مع الدول التي لها علاقات معها سواء كانت هذه العلاقات علاقات تعاون و تحالف أو علاقات تنافس و صراع و المحددات السابقة الذكر هي التي تحدد طبيعة علاقة أي دولة مع الدول الأخرى في النسق الدولي.

المبحث الأول
طبيعة و بيئة النظام السياسي التركي

المطلب الأول
المقدرات الوطنية لتركيا

الفرع الأول
الموقع الجغرافي

في أي دراسة علمية للسياسية الخارجية، لا يمكن إهمال العامل الجغرافي،و في هذا الصدد يقول "نابليون بونابرت": أن الوضع الجغرافي هو الذي يملي السياسة".

كما أكد "موسوليني" على العامل الجغرافي ،عندما ألقى خطبته عام ١٩٢٤،و التي جاء فيها :"ما كانت السياسة الخارجية أمرا مبتكرا،ولكنها خاضعة لمجموعة من العوامل الجغرافية و التاريخية والاقتصادية.[١]

وعلى الرغم من أن التكنولوجيا و الأسلحة الحديثة،قد قللت من أهمية الموقع الجغرافي ،إلا أنها لم تستطع أن تأخذ المكان الأول في تقرير سياسة الدولة، ذلك لأن الموقع الجغرافي لأي دولة ليس هو العامل الوحيد في إستراتيجية هذه الدولة،بل لها علاقة وثيقة بظروف الدولة الإقليمية والسياسة الدولية.

إن الدولة التي لا يتغير موقعها الجغرافي عبر العصور و الأجيال يكون بالإمكان أن تتغير علاقات هذه الدولة مع القوى الدولية وبصورة مستمرة،و إن هذه النقطة في التغيير هي الأساس في إعطاء الدولة أهمية إستراتيجية[٢] .

---

[١]) أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية**، (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٧٥)، ص١٣

[١]) أحمد نوري النعيمي ، **مرجع سابق**، ص١٤.

و تتمتع بعض الدول بقوة أكبر نتيجة لظروفها الجغرافية، فالدول تختلف من حيث مدى وفرة الموارد و الحجم و الأرض القابلة للزراعة و الموقع،و تؤثر كل هذه العوامل على قوة الدولة و على الدور الذي تستطيع أن تلعبه في النسق الدولي، كما أن العامل الجغرافي يؤثر على السياسة الخارجية للدولة بشكل مباشر و غير مباشر،و يكمن تأثيره الغير مباشر،في تحديده لعناصر قوة الدولة ،و التي تحدد بدورها قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية،و يؤثر بشكل مباشر،من حيث تأثيره في نوعية و مدى الخيارات المتاحة للدولة في صياغة سياستها الخارجية، و يذهب "راتزال" إلى أن الجغرافيا هي الحقيقة الأساسية التي تحدد سياسات الدول.[١]

وفي نفس السياق ،يتعرض "روزنو" إلى دور المعطى الجيو-سياسي في تحديد السلوك الخارجي لدولة ما، و إلى أهميته كمصدر من مصادر القوة فيقول:" إن شكل الأرض،خصوبتها و مناخها، بالإضافة إلى موقعا بالنسبة للأقاليم الجغرافية الأخرى و الممرات و المعابر المائية....يسهم كل ذلك في المحيط السيكولوجي،الذي من خلاله يصوغ الساسة و الأفراد علاقاتهم مع العالم الخارجي،و كذا المحيط العملي الذي يظهر من خلال تفاعلهم مع الدول الأخرى".

و قد لعب الموقع الجيو-سياسي دورا بارزا،كمدخل من مداخل السياسة الخارجية التركية، و محددا هاما لسلوكها الخارجي،حيث تتحدد الأهمية الإستراتيجية لتركيا في أغلب جوانبها،بالموقع الجغرافي المتميز الذي تشغله،و ما ينطوي عليه ذلك التميز من مضامين سياسية، اقتصادية، اجتماعية و عسكرية.

تبلغ مساحة تركيا حوالي ٧٨٠.٥٦٧ كلم٢ منها ٢٤.٠٠٠ كم٢ في أوروبا ،و ٧٥٦.٥٦٧ كم٢ في آسيا، و يبلغ طول حدودها ٢٧٥٣ كم، منها ٨٧٧ مع سوريا و ٦١٠ كم مع روسيا، و ٢٦٩ كم مع بلغاريا، و ٣٣٠ كم العراق، و ٤٥٤ كم مع إيران و يبلغ طول سواحلها ٨٣٣٣ كم على البحر الأسود، ١٥٧٧ كم على البحر الأبيض

---

[٢] حداد شفيعة، **توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة**، **مذكرة ماجستير**، (جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٣)، ص ١٠.

المتوسط و ٢٧٠٥ كم على بحر ايجة و ١٧٢ كم على الدردنيل، ٩٠ كلم على البوسفور،و ٩٢٧كم على بحر مرمره.

وتمثل هضبة الأناضول قلب هذه المساحة، و هي هضبة عالية لها حدود طبيعية البحار من الشمال ،الغرب و الجنوب، و سلسلة من الجبال العالية من الجهة الشرقية ،و قد كان لهذه الهضبة تاريخا مؤثرا في بلورة الفعل السياسي العام للإمبراطوريات التي كانت تركيا جزءا منها، واتجاه الإمبراطوريات المجاورة التي كانت تنشد التوسع و المجد.[١]

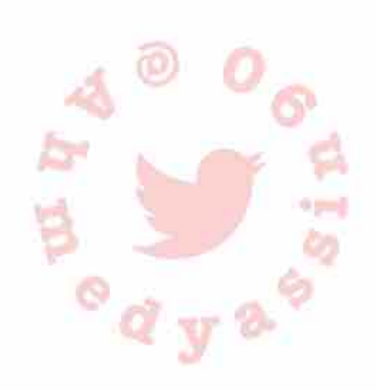
وقد منحها موقعها المتميز و حيوي ،فرص الإطلالة على نقاط الفعل الدولي و التأثير فيها، فبإشرافها على مضيقي البوسفور والدردنيل، فهي تسيطر على الممر الملاحي الوحيد لسفن كل من بلغاريا، رومانيا و روسيا نحو الموانئ العالمية ،و هو الأمر الذي يجعلها بالتكامل مع قناة السويس وباب المندب، جزءا مهما في الواجهة الإستراتيجية العالمية لحلف الناتو.

ولقد استدرك المنظرون و خبراء الإستراتيجية العالمية هذه الأهمية، و أخذوا ينظرون إلى تركيا ،بهدف الاستفادة من موقعها في منطقة الشرق الأوسط أولا،و مجاورتها الإتحاد السوفيتي (سابقا)، وجمهوريات آسيا الوسطى و القوقاز (حاليا)، عند وضعهم لمشاريعهم الدفاعية الإستراتيجية، كما أخذ التفكير الغربي يولي أهمية كبيرة لتركيا،كونها تعد نقطة انطلاق ثابتة أو محتملة لأية قوة عالمية، تفكر في الوصول إلى منطقة الخليج أو السيطرة على منطقة المضايق (البوسفور و الدردنيل) و إطلالاتها البحرية المتعددة، و لكونها الجسر الذي يربط بين الشرق و الغرب،بعدما كانت تمثل حاجزا ضد أي انتشار محتمل للقوة الشيوعية، و يتحدث "ألكسندر هيغ" القائد الأعلى السابق للناتو في حلف الشمال الأطلسي،و منطقة شرق تركيا و البحر المتوسط و دول الجغرافي التركي،يمكن أن يكون حيويا لضمان الانتصار لحلف الناتو زمن الحرب، إذ أن الدفاع عن شرق تركيا حماية لمصادر النفط في الشرق الأوسط و بحر قزوين.

---

[١] حداد شفيعة، **مرجع سابق**، ص١١.

كما أعطى هذا الموقع الفرصة للنخب الحاكمة التركية، لاستغلاله لصالح تأدية تركيا دورا رائدا إقليميا في القضايا ذات الأهمية الإستراتيجية، معتمدة على ما تملكه من مزايا جيو-سياسية و جيو-إستراتيجية لتحقيق انفتاح إقليمي،و قد تعززت هذه المزايا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي و قربها من أهم مصادر الموارد الطاقية في العالم،أي الشرق الأوسط و حوض قزوين،و إدراك أهميتها بالنسبة للهندسة الأمنية،لأوروبا و الغرب عموما بعد الحرب الباردة.



الفرع الثاني
القدرة العسكرية

إن القوة العسكرية هي إحدى المؤشرات الأساسية للقوة الكامنة للدولة في زمن السلم ،و أهم مظهر يعكس القوة الحقيقية للدولة زمن الحرب،إن القدرة العسكرية لبلد ما ،كمقياس يستطيع التكيف مع الأوضاع المتغيرة، تتحد بالقرارات الاقتصادية و الدبلوماسية و السياسية و ما ينتج عن هذه القرارات من توجهات و تطبيقات، و تؤثر المقاييس الأمنية للدولة إلى حد كبير على كيفية استخدام مصادرها الاقتصادية و نقلها، و تحديد اتجاه سير علاقاتها الدبلوماسية السياسية.[١]

ويعتبر الجيش التركي من أقوى الجيوش حجما و كفاءة إذ يحتل المرتبة الثانية بعد جيش الولايات المتحدة الأمريكية في حلف شمال الأطلسي، و تقدر ضخامة القوة العددية للقوات المسلحة التركية بحوالي ١.٢٠٦.٧٠٠ جندي منهم ٦٣٩ ألف من القوات العاملة،و ٣٨٧ من الاحتياطي و ١٨٠ ألف من القوات شبه العسكرية (درك و حرس وطني).

فبعد أن حسمت تركيا توجهها السياسي نحو الغرب، عمدت إلى تطوير قدراتها العسكرية و تحديث معداتها القتالية،لكي تكون في مستوى القدرات العسكرية،التي تتمتع بها قوات بعض دول الناتو، ويتأتى هذا المسعى التركي من عدة دوافع،تتعلق بانشغالاتها الأمنية، التي فرضها القرب الجغرافي من الاتحاد السوفيتي (سابقا)،و رغبتها في أن تكون في مستوى المسؤولية،كحارس للجناح الجنوبي للناتو، بالإضافة إلى تقوية موقفها اتجاه دول المنطقة: اليونان، العراق، سوريا...الخ ،كما لا يمكن التغاضي عن طموحها في أن تصبح قوة إقليمية كبرى، و ما لتدعيم قوتها العسكرية من ضرورة في تحقيق هذا الطموح.[٢]

---

(١) أحمد داوود أوغلو، **العمق الإستراتيجي،** (قطر :الدار العربية للعلو ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ط٢، ٢٠١١)، ص٤٨.

(١) حداد شفيعة، **مرجع سابق،** ص ١٣.

في عام ١٩٩٨، أعلنت تركيا برنامجا للتحديث بقيمة ١٦٠ مليار دولار أمريكي على مدى عشرين سنة في مشاريع مختلفة، بما في ذلك الدبابات والطائرات المقاتلة وطائرات هليكوبتر وغواصات وسفن حربية وبنادق هجومية، تركيا تحتل المستوى الثالث كمساهم في برنامج "جوينت سترايك فايتر" (JSF).(*)

و قد حافظت تركيا على قواتها في البعثات الدولية في إطار الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي منذ عام ١٩٥٠، بما في ذلك بعثات حفظ السلام في الصومال ويوغوسلافيا السابقة، وتقديم الدعم لقوات التحالف في حرب الخليج الأولى. وتحتفظ تركيا ب ٣٦,٠٠٠ جندي في شمال قبرص، يدعم وجودها والتي وافقت عليها الحكومة المحلية بحكم الأمر الواقع، ولكن تعتبرها جمهورية قبرص والمجتمع الدولي قوة احتلال غير شرعية. وكانت تركيا قد أرسلت قوات في أفغانستان كجزء من قوة حفظ الاستقرار مع قوات الولايات المتحدة والأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٦، نشر البرلمان التركي قوة لحفظ السلام من سفن دورية تابعة للبحرية والقوات البرية نحو ٧٠٠ سفينة كجزء من قوة موسعة للأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) في أعقاب حرب لبنان ٢٠٠٦.

بالإضافة إلى المشاركة التركية في الحرب في العراق إثر الغزو الأمريكي سنة ٢٠٠٣و كان قرار التركي ذو دوافع إستراتيجية تتعلق بموقع تركيا في المنطقة ومستقبلها كدولة موحدة.و سعيها لكسب الدعم الأوروبي و الأمريكي، وارتباط هذه المسألة بمحاولات تركيا الحصول علي عضوية الاتحاد الأوروبي.

(*) برنامج "جونيت سترايك فايتر" برنامج تسلحي يحتل محل مجموعة واسعة من المقاتلات الموجودة و الطائرات الهجوم الأرضي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا، كندا، استراليا و حلفائهم ، وبعد منافسات بين البوينغ وشركة "لركهيد" تم اختيار التصميم النهائي "لسترايك فايتر" التي ستحتل محل الطائرات التكتيكية المختلفة و تقدر التكلفة السنوية لهذا البرنامج ب ١٢.٥ مليار دولار وانضمت تركيا لهذا البرنامج عام ١٩٩٨.

وانطلاقا من الموقع الذي تحتله تركيا في التفكير الغربي بوصفها إحدى ركائز مشاريعها الإستراتيجية في أكثر من منطقة في العالم سعى الغرب إلى تطوير القدرة العسكرية التركية، والمشاركة في تخطيط مشاريعها الدفاعية و الإستراتيجية، إذ تعد تركيا ثالث أكبر المتلقين للمساعدات العسكرية الأمريكية، و هي أيضا خامس زبون للسلاح الأمريكي بعد (السعودية، مصر، تايوان، اليابان)،

الفرع الثالث

الإمكانيات الاقتصادية

إن أهم ساحات التوتر التي شهدها مجال العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة هي الساحات الجيو-سياسية و الساحات الاقتصادية السياسية، و قد أصبحت الخيارات الاقتصادية السياسية التي توجه العلاقات الاقتصادية للدولة عنصرا هاما من عناصر إستراتيجيتها، و هذا هو حال القوى الكبرى التي تعد طرفا في المنافسة الاقتصادية السياسية على المستوى الدولي(١).

و يتسم الاقتصاد التركي بكل أو بجل سمات الاقتصاد الإقليمي، و يعتبر من أكثر الاقتصاديات العالمية حيوية،إذ يحتل المرتبة "السادسة عشر"عالميا بدخل قومي إجمالي يقدر بحوالي ٤٠١ بليون دولار، ويساهم في التجارة العالمية بما يقدر بـــ ٦٦ مليار دولار، كما أنه يعد أكبر اقتصاد في البلقان و الشرق الأوسط.

وتتدخل الدولة في الاقتصاد بكيفية مستمرة و لكن مضطربة، ويحقق ذلك لها إمكانية ضبط التغيرات المجتمعية و التداعيات السياسية المتأتية عن التحولات الاقتصادية،غير أنه يلقي عليها أعباء إجراء تغييرات جوهرية في الهيكلية الاقتصادية،انسجاما مع طموح الانضمام إلى نادي الدول المتقدمة اقتصاديا بالاعتماد على علاقاتها مع الغرب و المعونات والتمويل الخارجي.(٢)

وبالرغم من الجهود التي تبذلها تركيا في الاستخدام الأمثل لإمكانياتها و مواردها، إذ تمتلك تركيا محاصيل زراعية لها قيمتها الاقتصادية الكبيرة،مثل القطن،السكر،التبغ،و الفواكه....إلا أن الاقتصاد التركي يعاني أزمات هيكلية، من أعباء الديون و التضخم والبطالة و الفساد البيروقراطية و ضعف الاستثمار...،و يأتي في مقدمتها العبء العسكري و كذلك العبء الخاص بالعمليات الأمنية الداخلية، وبالتالي يدرك الأتراك أن معالجة أزمات الاقتصاد تتطلب

---

(١) أحمد داوود أوغلو، **مرجع سابق،** ص٤٣

(٢) عقيل سعيد محفوظ ، سوريا **و تركيا :الوقع الراهن و احتمالات المستقبل،** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1 ، ٢٠٠٩)، ص١٢٠.

مساعدة الدول الكبرى و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية،و المؤسسات المالية الدولية.

و تميل تركيا إلى الحصول على ما يمكن تسميته "الريع الاقتصادي للموقف السياسي"،فهي تسلك مسالك سياسية ترضاها الولايات المتحدة و دول أوروبا و تطلب مقابلها مساعدات مالية واقتصادية و تقنية، فضلا عن الريع المتأتي من "الريع الاستراتيجي"، ويستمد الاقتصاد التركي قوته و حيويته و إمكانياته المستقبلية، كونها معبرا أو جسرا بين أسواق مناطق متعددة، من الصين إلى أوروبا و من روسيا إلى الشرق الأوسط ،بالإضافة إلى جاذبية السوق التركي، الذي صنف من قبل وزارة التجارة الأمريكية و البنك الدولي ،كأحد الأسواق "التسعة" الواعدة في العالم.[1]

ومع السياسة الجديدة التي تنتهجها تركيا على الصعيدين الداخلي و الخارجي ، فإن الأرقام في تركيا تتحدث عن تقلص أرقام البطالة بشكل كبير، و زيادة في الناتج القومي، و الصادرات التركية المبنية على صناعات تركية ذات جودة عالية أصبحت تنافس في السوق العالمية بجدارة ، فبعد أن كانت الأوضاع الاقتصادية في تركيا لاتوصف إلا "بالأزمة و الانهيار و الزلزال" لعقود طويلة ، غدا الاقتصاد التركي اليوم في تمام عافيته و صعوده ،و هو يعتبر واحدا من الاقتصاديات العشرة الصاعدة في العالم، إلى جانب الصين و البرازيل وروسيا و الهند والمكسيك و الأرجنتين و اندونيسيا و تايلاند وباكستان، وقد أصبح السادس عشر في العالم و سادس أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي، هذا وقد بلغ الدخل القومي ٢٤٠ مليار دولار عام ٢٠٠٣، أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية ، فقد تخطى حجم التجارة الخارجية و لأول مرة حاجز ١٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ بحوالي ٨٠٠ مليار دولار بمعدل نمو بلغ ٦.٨% عن بداية الألفية الثالثة ،ويتوقع خبراء الاقتصاد بأن نصيب الفرد من الدخل القومي في تركيا سيرتفع بحلول عام ٢٠١٣ إلى ١٨ ألفًا و٨٣٤ دولار، طبقًا لتعادل القوة الشرائية، في حين من المتوقع أن يصل بنهاية العام الحالي إلى ١٨ ألفًا و ٩٢ دولارًا.

---

(١) حداد شفيعة، **مرجع سابق**، ص ١٧.

وتماشيًا مع الأسعار الحالية المعمول بها، فإن نصيب الفرد الواحد من الدخل القومي في الوقت الراهن ١٠ آلاف و٦٧ دولار، وسيصل بحلول عام ٢٠١٣ إلى ١١ ألفًا و٣١٨ دولار. ومن المعروف أن نصيب الفرد من الدخل القومي قد تخطّى لأول مرة حاجز الـ ١٠ آلاف دولار عام ٢٠٠٤، حيث وصل حينذاك إلى ١٠ آلاف و ١٦٤ دولار، ووصل في عام ٢٠٠٥ إلى ١١ ألفًا و٣٩٤ دولارا، وواصل ارتفاعه في عام ٢٠٠٦ وبلغ ١٢ ألفًا و ٩٠٠ دولار، ثم وصل في عام ٢٠٠٧ إلى ١٣ ألفًا و٩٠٣ دولارات، وفي عام ٢٠٠٨ إلى ١٥ ألفًا و٢١ دولارا، أما في عام ٢٠٠٩ فقد بلغ ١٤ ألفًا و ٤١٣ دولارا، ووصل في عام ٢٠١٠ إلى ١٥ ألفًا و٥٧١ دولارا. وطبقًا لتعادل القوة الشرائية، فإن دخل الفرد من الناتج القومي في العام الماضي ٢٠١١ قد بلغ ١٧ ألفًا و٤٦٨ دولارًا، وفي العام الجاري ٢٠١٢ وصل إلى ١٨ ألفًا و٩٢ دولارًا، ومن المتوقع أن يبلغ ١٨ ألفًا و٨٣٤ دولارًا بحلول العام المقبل ٢٠١٣.

يشار إلى أن نصيب الفرد من الدخل القومي قد ارتفع بنسبة ١٠٢.٨% في الفترة ما بين ٢٠٠١ و٢٠١١، في حين يرى خبراء اقتصاديون أن هذه النسبة سترتفع في عام ٢٠١٣ إلى ١١٨.٦%..[١]

كما زادت صادراتها من ٣٠ مليار دولار خلال خمس سنوات كما تشير إلى ذلك تقارير البنك الدولي، وقد بلغت قيمة الصادرات التركية ٩٧.٧ بليون دولار خلال عام ٢٠٠٩، مع العلم أن صادرات الصناعة تشكل ٨١.٤% من مجموع الصادرات التركية ، و تباع نصف هذه الصادرات في السوق الأوروبية، و أصبحت المنتجات التركية تنافس مثيلاتها في بعض البلدان الأوروبية، كما تجاوزت تركيا المشكلات الاقتصادية التي كانت تواجهها في السابق مثل العجز والتضخم، و ازدادت الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها، و لأول مرة تضيق الفجوة بين معدلات التنمية التركية و معدلات التنمية الأوروبية

---

(١) عبد الله تركماني ، **مرجع سابق**، ص ٦٨.

المطلب الثاني
طبيعة النظام السياسي التركي

إن طبيعة النظام السياسي، تؤثر على نوعية السياسة الخارجية التي تصدر عنه،كما أن تغير النظام السياسي في المجتمع ذاته ،يؤدي إلى تغير السياسة الخارجية.

الفرع الأول
المسار التاريخي للنظام السياسي التركي.

يرتبط معنى تركيا الحديثة بمؤسس الجمهورية "مصطفي كمال أتاتورك"(*)، الذي لعب دور مهم في جمعية الاتحاد والترقي ، **وسنختصر محطات تاريخ تركيا الحديثة كما يلي(١) :**

قاد "مصطفي كمال أتاتورك" المقاومة في منطقة الأناضول بعد الإنزال اليوناني في أزمير وانهزام القوة العثمانية للغزو الايطالي لليبيا سنة ١٩١٩ وإقرار الإمبراطورية العثمانية لهزيمتها في الحرب العالمية الأولي وسيطرة النفوذ البريطاني على العاصمة اسطنبول ، كل هذه جعل من "مصطفي" بطلا حيث قام بتحويل أنقرة إلى مقر قيادة له وتأسيسه لمجلس الوطني الكبير كبرلمان للقوي المنخرطة في المقاومة و تأسيسه حكومة موازية لحكومة اسطنبول حيث في جانفي/ ١٩٢١ وضع المجلس الوطني لوثيقة عرفت بالوثيقة الدستورية " القانون الأساسي ".

---

(١) بشير موسي نافع ، **موت الميراث العثماني**، متحصل عليه يوم 2012/09/٦ من موقع : www.aljazeera.net/htm

(*) مصطفى كمال أتاتورك (١٩٣٨-١_١٨٨١)مؤسس تركيا الحديثة وبطلها القومي في أعين مريديه، وعدو الإسلام ومحطم الخلافة في أعين خصومه، تمكن في سنين قليلة من البروز كقائد عسكري ثم كزعيم سياسي، ألغى الخلافة العثمانية، وأسس مكانها تركيا المعاصرة التي أصبحت كما أراد دولة علمانية غربية الطابع والقوانين والهوى.

-أكتوبر ١٩٢٣ تم اختيار أنقرة عاصمة وإلغاء السلطنة وأعلنت تركيا جمهورية.

- مارس ١٩٢٤ قرر المجلس الوطني إلغاء الخلافة وكل المؤسسات المرتبطة بها.

-بروز مقاومة داخل المجلس وداخل تركيا لهذا القرار خاصة في مناطق الأناضول الشرقية وهنا منع كمال الأحزاب وإقامة حزب واحد وهو حزب الشعب الجمهوري.

-١٩٢٨ تم إلغاء من دستور بان الإسلام هو دين الدولة.

-١٩٣٧ إدخال مبادئ التي ترتكز عليها تركيا الحديثة وهي الجمهورية ، الإصلاح ، العلمانية ، الشعبوية.

- ١٩٣٨ وفاة "كمال أتاتورك" وتولي "عصمت اينونو" هذا الأخير سمح بالتعددية الحزبية وبروز أحزاب وسيطرة "مندريس"[١](*) في الانتخابات التشريعية ما بين ٥٤-٥٧ أو ما يعرف بالجمهورية الثانية أين ميزه التحالف مع الغرب وانفتاحه على التعبيرات الإسلامية داخليا حيث انضمت إلي الحلف الأطلسي وبناء أول قاعدة عسكرية واعتراف بإسرائيل في سنة ١٩٤٩.

كما تم تأسيس حلف بغداد الذي انضمت إليه وفي سنة ١٩٦٠ قام العسكر بانقلاب على الحزب الديمقراطي وتولي جمال "جورسيل" و"اعدم مندريس" ، وفي سنة ١٩٦١ وضع دستور جديد للبلاد

(*) "عدنان مندريس" رئيس وزراء تركيا طوال عقد الخمسينيات، خرج من تحت معطف أتاتورك ليتحدى تشريعاته العلمانية، وعلى الرغم من أنه أدخل تركيا في حلف شمال الأطلسي وجعلها رأس حربة الغرب في مواجهة الاتحاد السوفياتي، فإن ذلك لم يشفع له حينما تحرك الجيش ضده في أول انقلاب في تاريخ تركيا المعاصر ليحكم عليه بالموت مع عدد من رفاقه بعد عشر سنوات قضاها في الحكم.

(١) **سليمان ديميريل** ولد في ١ نوفمبر ١٩٢٤. هو سياسي تركي عمل رئيسا للوزراء سبع مرات قبل أن ينتخب رئيسًا للجمهورية التركية، وهو الرئيس التاسع لتركيا. تولى رئاسة تركيا في الفترة من ١٦ مايو ١٩٩٣ إلى ١٦ مايو ٢٠٠٠.

الضامن للنظام العلماني وتأسيس مجلس الأمن القومي الذي أصبح يتحكم في كل شئ.

أعقبها توقيع اتفاقية مع اللجنة الأوروبية في سنة ١٩٦٣ ، في سنة ١٩٧١ حيث تدخل الجيش وأطاح "بسليمان ديميرل"(**)، في سنة ١٩٧٤ اجتاحت تركيا القسم الشمالي لقبرص بعد قيام المجلس القومي اليوناني بانقلاب ،في ١٩٧٩ تأسس حزب العمال الكردستاني وزيادة موجة العنف السياسي وفي سنة ١٩٨٠ قام الجيش بالانقلاب أخر، وفي سنة ١٩٨٢ تم وضع دستور جديد وانتخاب "كنعان ايفرين" رئيس للجمهورية التركية اثر استفتاء شعبي ، في سنة ١٩٨٧ تقدمت تركيا بطلب للانضمام للاتحاد الأوروبي ، في سنة ١٩٨٩ تم اختيار "تور غوت اوزال" رئيسا لتركيا، وفي ١٩٩٣ "تولي ديميرل" السلطة بعد وفاة "اوزال"(*) ، ١٩٩٥ فوز حزب "الرفاه" الإسلامي فوزا في الانتخابات وتولي "نجم الدين ارباكان"(**) رئاسة الوزراء وهو أول رئيس وزراء ذو توجه إسلامي في تركيا العلمانية ، في ١٩٩٨ تم حظر حزب "الرفاه" الإسلامي لمناهضته للعلمانية وتولي "بولند أجاويد" رئاسة الحكومة ، ١٩٩٩ تم اعتقال "عبد الله أوجلان" ، ودخول حزب الفضيلة الإسلامي للبرلمان كخليفة لحزب "الرفاه" ، ٢٠٠٠ تولي "سيزر" الرئاسة ودخول تركيا في أزمة اقتصادية حادة اثر تأزم المواقف داخل النظام التركي ولجوء إلي صندوق النقد الدولي وتأزم العلاقات مع فرنسا اثر مصادقة على مجازر الأرمن وكذلك حظر حزب "الرفاه" الإسلامي وتعديل ٢٠ مادة في الدستور من اجل التحضير للانضمام إلي الاتحاد الأوروبي٢٠٠٢ الانتخابات التشريعية التي فاز بها حزب "العدالة" ، تولي رئاسة الحكومة على "طيب اردوغان"، بعد الفوز في الانتخابات التشريعية وتولي "عبد الله غول" رئاسة الجمهورية ويعتبر أول رئيس ذو توجه إسلامي يتولي رئاسة الجمهورية في تركيا.

٢٠٠٢ الانتخابات التشريعية التي فاز بها حزب "العدالة" ، تولي رئاسة الحكومة على "طيب اردوغان"، بعد الفوز في الانتخابات التشريعية وتولي "عبد الله غول" رئاسة الجمهورية ويعتبر أول رئيس ذو توجه إسلامي يتولي رئاسة الجمهورية في تركيا.

الفرع الثاني

تركيبة النظام السياسي التركي.

تتكون التركيبة الدستورية لتركيا من[1] :

أ-الجمعية الوطنية :

وتتمثل السلطة التشريعية بالجمعية الوطنية، ويبلغ عدد أعضائها ٥٥٠ عضواً ينتخبون كل خمس سنوات باقتراع نسبي، ويحق للنائب الترشح لأكثر من دورة، وتنعقد الانتخابات قبل موعدها وفي غضون ثلاثة أشهر إذا شغر ٥% من مقاعد البرلمان، وكذلك إذا فشل البرلمان في تشكيل حكومة في غضون ٤٥ يوماً فيدعو رئيس الجمهورية بالتشاور مع رئيس البرلمان لانتخابات مبكرة.

وقد يتأخر إجراء الانتخابات إلى ما بعد الموعد المقرر بسبب الحرب على أن لا يتجاوز السنة، وتؤجل أكثر من مرة إذا لم تزل الأسباب الموجبة للتأجيل أو التأخير. والمفترض في كل حزب يدخل البرلمان أن يحصل على ١٠% على الأقل من أصوات الناخبين، ويشترط في المرشح أن يبلغ الثلاثين من عمره، ويمنع من الترشح للانتخابات كل من لم يحز الشهادة الابتدائية أو جُرّد من أهليته القانونية أو لم يؤد الخدمة العسكرية أو جُرّد من حقوقه المدنية أو حكم عليه بالسجن بما يعادل سنة واحدة مع استثناء المسجون لفعل غير متعمد،

---

(١) اشرف أبو اليزيد ، أحلام تركية، **العربي** ، العدد ٥٣٩ ، أكتوبر ٢٠٠٣، ص٤٢.

(*) **تورغوت أوزال** اقتصادي ليبرالي، بدأ مهندسا للسدود في ستينيات القرن الماضي، قبل أن يأخذه العمل السياسي إلى قمة هرم السلطة في الدولة التركية بعد أن وجد فيه قادة انقلاب عام ١٩٨٠ الشخصية الأفضل لتولي الحكم وسط مناخ إقليمي ودولي مضطرب، ليكون عهده زمن هدنة في صراع الهوية بين الإسلاميين والعلمانيين.

(**) **نجم الدين أربكان** (٢٩ أكتوبر ١٩٢٦ - ٢٧ فبراير ٢٠١١) مهندس وسياسي تركي تولى رئاسة حزب الرفاه ورئاسة وزراء تركيا من الفترة بين ١٩٩٦ و١٩٩٧ عرف بتوجهاته الإسلامية

ويمنـع أيضـا كـل مـن سـجن لأسـباب مشـينة مثـل الاخـتلاس والفسـاد والرشوة.. وكل من تـورط فـي نشـاطات فوضـوية وأيديولوجيـة أو حـث عليها ولو حصل علـى عفـو. ويمنـع مـن الترشـح أيضـا أصـحاب بعـض الوظائف الرسمية وكل من يعمل في القوات المسلحة.

ب-رئاسة الجمهورية :

يُنتخب رئيس الجمهوريـة كل سـبع سنوات بأغلبيـة الثلثين من الجمعية الوطنية ومن بين أعضـائها، ويشـترط أن يكـون فـوق الأربعين من عمره، وحاصلا على شهادة جامعيـة، وإذا كـان مـن خـارج أعضـاء الجمعيـة الوطنيـة فإضـافة إلـى الشـروط السـابقة يجـب أن يتصـف بمؤهلات الترشح للجمعية الوطنية على أن يقدم اقتراح ترشيحه خُمس أعضاء البرلمان.[١]

ويمنـع الدسـتور رئـيس الجمهوريـة مـن الترشـح مـرة ثانيـة، ويوجب على الرئيس المنتخب أثنـاء ولايتـه أن يقطـع علاقتـه مـع حزبـه إذا كان عضواً فـي حـزب، وأن يوقـف عضـويته فـي البرلمـان. وأعطـاه الدستور حق دعوة الجمعية الوطنية للاجتماع إذا دعت الحاجة، وكـذلك لـه أن يـدعو الحكومـة للاجتمـاع وأن يـرأس جلسـاتها، ودعـوة مجلـس الأمـن القـومي للاجتمـاع وأن يـرأس جلسـاته، ومـن صـلاحياته تعيـين رئـيس الأركـان، وهـو أيضـاً المرجـع لإعـلان القـوانين والمراسـيم أو فرض القوانين العسكرية أو قـانون الطـوارئ. ولـه حـق إعـادة القـوانين للبرلمان كي يعيد النظر فيها، وإذا أعادها البرلمـان مجدداً فـإن الـرئيس ملزم بها ولو لم يغير البرلمان فيها شيئا.

ج- رئاسة الوزراء:

---

(١) اشرف أبو اليزيد ، مرجع سابق ، ص ٤٤.

ورئيس الوزراء يعينه رئيس الجمهورية من بين الفائزين في الانتخابات التشريعية، ويختار رئيس الحكومة حكومته بالتشاور مع رئيس الجمهورية وبتصديق الجمعية الوطنية على أعضائها، ويقال الوزراء من قبل رئيس الجمهورية باقتراح من رئيس الحكومة إذا وجد ضرورة لذلك.

د-المحكمة الدستورية :

تنص المادة ١٤٦من الدستور على أن تتألف (تتكون) المحكمة الدستورية من أحد عشر عضوا نظاميا (عاديا) وأربعة أعضاء بدلاء[١].

وتحظى بأهمية خاصة ولأحكامها تأثير بالغ في الحياة السياسية، فهي التي أقصت حزب "الرفاه" ومن بعده "الفضيلة" بتهمة تهديد النظام العلماني للبلاد بناء على القوانين التركية الصارمة والتي لم يتورع القاضي سامي سلجوق أن يدعو لتعديلها، بل دعا لإلغاء دستور عام ١٩٨٢ ووصفه بأنه لا يعدو أن يكون تقريراً مكتوباً من قبل الشرطة لتعذيب المواطنين.

والمحكمة الدستورية هي الهيئة القضائية الأعلى في البلاد، ومكلفة حماية الدستور والدفاع عنه. وظهرت هذه المحكمة في عام ١٩٦١ للتأكد من عدم مخالفة القوانين التي تسنها الحكومة لمواد الدستور، وأعيد تشكيلها في عام ١٩٨٢.

وبحسب دستور ١٩٨٢ تتألف المحكمة من ١١ عضوا منتظماً وأربعة أعضاء غير منتظمين يختارهم رئيس الجمهورية من الجهاز القضائي المدني والعسكري التركي، وتعتبر أحكامها نهائية.

هـ - مجلس الأمن القومي:

وأكثر النقاط المثيرة للجدل في الدستور التركي هو موقع المؤسسة العسكرية التي نصبت نفسها للدفاع عن المبادئ العلمانية منذ عهد الرئيس أتاتورك وحتى اليوم، والتي لم تتورع عن التدخل بشكل غير مباشر في ممارسة الضغوط على المؤسسات المدنية أو بشكل مباشر عبر الانقلابات العسكرية إذا دعا الأمر، وحفظت لنفسها دوراً رقابياً وتنفيذياً في الحياة السياسية عبر مجلس الأمن القومي التركي.

---

(١) ديانا أحمد ، **اليسار ، التحرر ، والقوى الإنسانية في العالم**، الحوار المتمدن، العدد ٣٥١٠ ، ٢٠١١ . متحصل عليه يوم ٢٠١٠/١٢/٣٠ من:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=278762

وقد أنشئ مجلس الأمن القومي التركي ليوفر للجيش قناة قانونية تعطيه صلاحية التدخل في الشأن السياسي، ويتألف هذا المجلس من رئيس الأركان والقادة الأربعة: الجيش والبحرية والجوية وقائد الجندرما إلى جانب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية والداخلية. وينعقد المجلس برئاسة رئيس الجمهورية الذي يعد برنامج الاجتماع ويأخذ بعين الاعتبار اقتراحات رئيس الوزراء ورئيس الأركان. وأجاز الدستور دعوة الوزراء أو غيرهم إلى الاجتماع لسماع آرائهم إذا دعت الحاجة. ووظيفة المجلس أن يقدم قراراته لمجلس الوزراء الذي يعطي بدوره هذه القرارات الأولوية والتي من المفترض أنها تتعلق بأمن ووحدة تركيا وسلامة أراضيها[١].

ويقوم النظام السياسي التركي على نمط السلطة التنفيذية المزدوجة التي يتقاسمها رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة كما أن الحكومة مسؤولة أمام البرلمان الذي يملك صلاحيات إقالتها بينما لا يحق للحكومة حل البرلمان.

---

[١] محمد علي صلابي، **الدولة العثمانية**، (دمشق: دار البيارق، ١٩٩٩)، ص ٧٦ .

الفرع الثالث

المجتمع المدني

تعد تركيا من الدول القليلة في العالم التي تتقدم فيها حركة المجتمع المدني على حركة الدولة، غير أن المنظمات الأهلية مازالت تصطدم في حركتها بنواظم الفكر الكمالي الذي أرسى تقاليد قاسية في الدستور والقوانين والأعراف أيضا تحول دون الانفتاح الكامل للمجتمع على المفاهيم المعاصرة في الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ويحدد الدستور التركي لسنة ١٩٨٢،الحريات و الحقوق الأساسية، مثل الإضراب و التظاهر و حرية الصحافة،غير أن حرية النشاط السياسي مقتصرة على فئات محددة،بينما تمنع فئات أخرى،فلا يحق للنقابات و الجمعيات ممارسة أي نشاط سياسي،كما يحظر على الموظفين،القضاة ،العسكريين،أساتذة الجامعة ، و الطلبة عضوية الأحزاب السياسية و لا يحق لهم امتلاك أي فروع نقابية.

ويوجد في تركيا آلاف المنظمات الأهلية والنقابية والفكرية والاقتصادية، التي تعكس تنوع المجتمع التركي وغناه العرقي والاجتماعي، ولكن أزمة المجتمع في غلبة الريف وطابعه، حتى أن ما يبدو مدنا هي في الحقيقة قرى كبيرة في نظمها الاجتماعية، ولم ينزع الناس بعد نحو التمدين إذ مازالوا ينتمون إلى مجتمعاتهم التقليدية، أو هم في مرحلة انتقالية قلقة بين الريف والمدينة، وهذا من أسباب الإقبال الكبير على الأحزاب الإسلامية في تركيا، برأي الباحث التركي من أصل يوناني "ستيفانوس يراسيموس"،الذي يدير المركز الفرنسي للدراسات الأناضولية.[١]

---

[١] محمد نور الدين، **حجاب و خراب :الكمالية و أزمات الهوية في تركيا**، (دار رياض الريس للكتب و النشر، ط١)، 2010، ص ٦٧.

وبـالرغم مـن التشـكيلة المتعـددة للمجتمـع التركـي إلا أنـه سـعى وبواسطة مؤسسات المجتمع المدني من منظمات و جمعيات و نقابات إلى الحفاظ على استقلاليته من أي أفكار أو إيديولوجيات أخرى.[١]

وقبـل الخـوض فـي واقـع مؤسسـات المجتمـع المـدني التركـي ونشاطاتها، نتطرق أولا إلى أهم المبادئ المتعلقة بحرية التنظيم المدني والحريـات ذات الصـلة بالعمـل الأهلـي فـي تركيـا و التـي نـص عليهـا الدستور كإطار قانوني منظم لهذا العمل **كالآتي:**

-المادة ١٩ من الدستور و تنص على:" لكل فرد حرية الاعتقاد و حرية الرأي و العقيدة الدينية".

-المادة ٢٠ تنص على: "يملك كل فرد حرية التفكير و الرأي، ولـه أن يعرب بمفرده، أو بالاشتراك مع غيره عن آرائـه و معتقداتـه بطريق القول أو الكتابـة أو بالرسم أو بـأي طريق آخر، و لا يجـوز إكراه أي فرد على التصريح بآرائه و مقترحاته و معتقداته."

-المـادة ٢٢ و تـنص علـى: الصـحافة حـرة و لا يجـوز فـرض رقابـة عليهـا ، وتتخـذ الدولـة التـدابير التـي تـؤمن حريـة الصـحافة و الاستعلام."

-المادة ٢٣ و تنص على: "لا يشترط لإصدار صحيفة أو مجلة إذن سابق، أو إيداع مالي ،و لا يجوز أن يفرض القانون قيودا سياسية أو اقتصـادية أو ماليـة أو فنيـة مـن شـأنها أن تضـع العقبـات أو تخلـق الصعوبات في طريق حرية نشر الأخبار أو الآراء أو المعتقدات."

-المـادة ٢٤ و تـنص علـى:"لا يجـوز إخضـاع نشـر الكتـب و المطبوعات و النشرات لأية رقابة ما، كما لا يشترط الحصول على إذن لإصدارها".

---

[٢]) الجميل سيار ، **العرب و الأتراك** :" **الانبعاث و التحديث من العثمنة إلى العلمنة**"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٧)، ص ١٨٩.

-المادة ٢٨ و تنص على:" كل فرد له حق الاجتماع أو السير في المظاهرات السلمية بدون سلاح و بدون أو يكون ملزما بالحصول على إذن مسبق".

-المادة ٢٩ و تنص على:"كل فرد له الحق في تأسيس الجمعيات دون إذن مسبق، و لا يجوز الحد من هذا الحق إلا بقانون لأجل صيانة النظام العام أو الآداب العامة".

ومع بداية عام ١٩٩١ حيث ألغى الرئيس "أوزال" بعض مواد قانون العقوبات (١٤٢،١٤١،١٦٣)، التي كانت تعاقب بالاعتقال كل من يقوم بالدعاية الدينية أو اليسارية المتطرفة و كل من يقوم بإنشاء تجمعات فكان هذا العامل مساعدا و مطمئنا لمنظمات المجتمع المدني خصوصا الدينية منها، خلق هذا التوجه الجديد لدى غالبية مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات و منظمات بالأخص أصحاب التوجه الديني، من أبرزهم منظمات المجتمع المدني المنتمية للتيار المحافظ أو بالأحرى الإسلامي التي كانت السباقة في اكتساح مساحة العمل.[١] على هذا الأساس شهدت حركة المجتمع المدني التركي قفزة نوعية في عهد حكومة حزب "العدالة التنمية" حيث زاد عدد مؤسساته ليتجاوز في الوقت الراهن إلى ١٧٣ ألف منظمة، أكثر من ١١٠ ألف منها يغطي نشاطها كل أنحاء تركيا، وما بقي منها جمعيات محلية تنشط في القرى و المدن الصغيرة.

---

[١] ياسر أحمد حسن، **تركيا البحث عن المستقبل**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٦)، ص ١١٠، ١١١.

قد فسح قانون الجمعيات في تركيا الذي تم تطويره في عام ٢٠٠٤م المجال أمام حركة المجتمع المدني و أعطاها مساحة حراك واسعة تجعلها تتحمل مسؤولية كبيرة ليس فقط في مسيرة التنمية الشاملة بل و إشراكها أيضا في آليات صنع القرار السياسي و الاقتصادي، حيث يعطي لها القانون الحق في المشاركة في اللجان البرلمانية المكلفة بصياغة القوانين المطروحة على مجلس الشعب التركي، كما يحق لها الاعتراض على النصوص القانونية أمام المحكمة الدستورية، أو أمام اللجان البرلمانية.[١]

كما يحق لحركة المجتمع المدني بتركيا الاستفادة من الميزانية العامة للدولة باعتبار أنها تشارك إلى جانب المؤسسات العامة في تحقيق التنمية الشاملة بالبلاد، و لكن يقع على عاتق المجتمع المدني و تفعيل دورها لتشكيل التوازن داخل تركيا.

وتعتبر البلديات التركية واحدة من أبرز شركاء المجتمع المدني حيث تساهم بقسم كبير في تمويل نشاطات الجمعيات و المنظمات بل إن البلديات تعد جزءا لا يتجزأ من حركة المجتمع المدني التركي لأنها منتخبة في اقتراع مباشر، و لكونها مستقلة في السلطة التنفيذية، وبالتالي ليست ذرعا لها أو جهازا تابعا لها.

فمن جهته رأى حزب "العدالة و التنمية" أهمية إطلاق الحريات أمام المجتمع المدني ،من منظمات و جمعيات خاصة ذات التوجه المحافظ أي الإسلامي،فقد عرف المجتمع المدني عدة جمعيات مسلمة تنشط داخل المجتمع التركي، وقد كانت هاته الجمعيات و المنظمات تجذب أكبر عدد من المواطنين التركيين، هذا ما انعكس على واقع الحياة في المجتمع التركي حيث تتبلور كل أنماط المعيشة للمواطن التركي في صور إسلامية بحتة، إلا بعض الأقليات الأخرى الغير مسلمة.

وقد تخلص قطاع كبير من المجتمع المدني من المزج بين الفعل المدني والسياسي، حيث لم تعد منظمات المجتمع المدني التركي

---

[٢] أحمد شعبان، "**العمل الأهلي في تركيا**"، المتحصل عليه يوم 10/١٠/ ٢٠١٢ من موقع: http://www.Ahl-Alquran.com

باحثين و خبراء و استراتيجيين و معاهد ومراكز يراقبون و يتابعون جل تحركاتها و تطوراتها[1]

بعد انقلاب ١٩٦٠العسكري شددت الأوساط العلمانية قبضتها على كافة مؤسسات الدولة عن طريق حكومة عصمت أينونو وحزبه الشعب الجمهوري، ولكن الانتخابات النيابية التي جرت عام ١٩٦٥ أنهت عهد هذه الحكومة وجاء حزب العدالة مع زعيمه الجديد سليمان "ديميريل" إلى السلطة بأغلبية كبيرة مشددا على أنهم امتداد للحزب الديمقراطي ولخط عدنان "مندريس" الذي أعدم شنقا من قبل الانقلابيين ،شهدت هذه المرحلة فترة نمو اقتصادي كبير وتراخي القبضة عن الإسلاميين، ولمع نجم "ديميريل" الذي لم يكن أحد قد سمع باسمه من قبل في الأوساط السياسية، وكانت السبعينيات فترة مستجدات هامة على الساحة السياسية في تركيا ما تزال آثارها باقية في تركيا حتى يومنا هذا.

أول هذه المستجدات كان تأسيس أول حزب إسلامي الاتجاه في تركيا من قبل "نجم الدين أربكان" تحت اسم حزب النظام الوطني. وبرغم حل هذا الحزب بعد انقلاب الجيش عام ١٩٧٠م فقد بدأت مسيرة طويلة في طريق التيار الإسلامي وصلت في نهاية المطاف إلى حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان.

المستجد الثاني هو تأسيس حزب قومي الاتجاهات باسم حزب الحركة القومية من قبل "ألب أرسلان توركيش" وهو عقيد متقاعد لعب دورا كبيرا في انقلاب ١٩٦٠، وقد برز هذا الحزب في الفترة بين

---

(١) يمثل انقلاب ١٩٦٠ منعطفا في العلاقات المدنية – العسكرية و تأكيدا على دور الجيش كمؤسسة فريدة في النظام و مؤسسة لسلطته السياسية في الترتيب الدستوري، و عبر اللجوء إلى تدخلات تؤدي إلى انقطاعات سياسية، فإن الجيش أبعد عن السلطة الفلاحين والقطاعات الزراعية العاملة في التصدير عام ١٩٦٠م، و النقابات و الأحزاب اليسارية عام ١٩٧١م، وكل الأحزاب و الهيئات النقابية= =عام ١٩٨٠م، و الإسلام السياسي عام ١٩٩٧م، غير أن ضربة١٩٨٠ تعتبر عملا مباشرا من هيئة أركان الجيش لاجتثاث الاضطراب داخل الجسم الاجتماعي، ولوضع حد في آن واحد لانقسام المؤسسة العسكرية بين الاتجاهات المتنافسة.

١٩٧٣ و١٩٨٠ وقام بدور فعلي في الصدامات الدامية التي جرت بين اليمين واليسار في تركيا وأدت إلى مصرع زهاء عشرة آلاف شخص معظمهم من الشباب والطلاب، وبعد وفاة مؤسس أحرز الحزب فوزا كبيرا في انتخابات ١٩٩٩ واحتل المرتبة الثانية بين الأحزاب السياسية وأصبح أحد أجنحة الحكومة الائتلافية التي شكلها "بولنت أجاويد" بعد تلك الانتخابات غير أنه مني بهزيمة كبيرة في انتخابات ٢٠٠٢.

كما قلنا فإن فترة السبعينيات أثرت كثيرا على بلورة الميول والاتجاهات وتأصلت جذور بعضها في تركيا، حيث أصبح حزب الحركة القومية رمزا للفكر القومي التركي فيما أصبح خط (الفكر المللي) الذي طرحه نجم الدين "أربكان" نبراسا سياسيا للحركة الإسلامية التركية فترة طويلة.

وبالعودة ثانية إلى السبعينيات، فإن انتخابات ١٩٧٣ لم تسفر عن فوز أي من الأحزاب بمقاعد في البرلمان تؤهله لتشكيل حكومة بمفرده في وقت اشتدت فيه الأحداث في جزيرة قبرص. استمرت أزمة تشكيل الحكومة في أنقرة مدة طويلة ثم انفرجت بتحالف غير مسبوق بين التيار الإسلامي ممثلا بحزب السلامة الذي أسسه "أربكان" محل حزبه المنحل وحزب الشعب الجمهوري ممثل اليسار الوسط لتشكيل حكومة ائتلافية برئاسة "بولنت أجاويد"[١]، وقامت هذه الحكومة باتخاذ قرار الإنزال العسكري التركي في جزيرة قبرص وتقسيم الجزيرة إلى شطرين شمالي تركي وجنوبي يوناني.

ائتلاف أجاويد- أربكان لم يدم كثيرا بسبب التباين الكبير في آراء الجانبين، وحتى نهاية السبعينيات تلاحقت حكومات ائتلافية على السلطة، ولكن عمر أكثرها لم يتجاوز السنة الواحدة بسبب صراع

---

(١) **مصطفى بولنت أجاويد** (٢٨ مايو ١٩٢٥ – ٥ نوفمبر ٢٠٠٦)، رئيس وزراء تركيا. ،تولى رئاسة الوزراء عدة مرات: من(٢٦ يناير ١٩٧٤)إلى ١٧ نوفمبر ١٩٧٤ ،من ٢١ يونيو ١٩٧٧ إلى ٢١ يوليو ١٩٧٧من ٥ يناير ١٩٧٨ إلى ١٢ نوفمبر ١٩٧٩،من ١١ يناير ١٩٩٩ إلى ١٩ نوفمبر ٢٠٠٢. شغل منصب زعيم حزب الشعب الجمهوري ١٤ مايو ١٩٧٢ إلى ٢٩ أكتوبر ١٩٨٠.تولى منصب زعيم حزب اليسار الديمقراطي ١٣ سبتمبر ١٩٨٧ إلى ١٩٨٨، و من ١٩٨٩ إلى ٢٥ يوليو ٢٠٠٤.

السلطة بين "سليمان ديميريل" و"بولنت أجاويد" في وقت احتدم فيه صراع دام بين الجناحين. اليساري واليميني المتطرفين إلى درجة أصبح معها مقتل ٢٠ أو ٣٠ شخصا يوميا من الوقائع العادية في تركيا.

وجاء انقلاب ١٢ سبتمبر/ أيلول ١٩٨٠ ليضع حدا لسفك الدماء واستقبلته الجماهير بحفاوة في السنين الأولى على الأقل. استعان العسكر في الحكومة الانتقالية ببيروقراطي متمرس هو (تور كوت أوزال) الذي أصبح المحرك الأساسي للحكومة ثم أسس حزب "الوطن الأم" وخاض به انتخابات عام ١٩٨٣ مسجلا فوزا حاسما أصبح بداية عهد استمر حتى وفاته في أبريل/ نيسان ١٩٩٣ تولى خلاله مهام رئاسة الحكومة ثم رئاسة الجمهورية.

في هذه الفترة شهدت تركيا إصلاحات اقتصادية جذرية وانفتاحا أكبر على العالم الخارجي ونعمت الأوساط الإسلامية خلالها بحرية واسعة نسبيا، وبعد وفاة "أوزال" تعاقبت على السلطة حكومات ائتلافية من الوطن الأم والطريق القويم و"الرفاه" (بعد حله اتخذ اسم الفضيلة) والديمقراطي الاجتماعي والحركة القومية.

الائتلاف الذي قام برئاسة "نجم الدين أربكان" بين حزبه "الرفاه" وحزب "الطريق القويم" بزعامة "تانسو تشيللر" تعرض لنكسة قوية على يد العسكر اضطرت معها الحكومة للاستقالة ما مهد الطريق أمام تعزز نفوذ العسكر والعلمانيين وتراجع الإسلاميين من مواقع كانوا كسبوها خلال السنين الأخيرة.

حزب "العدالة و التنمية" و أثره على الحياة السياسية في تركيا:

بعد حضره في عام ١٩٩٨م أعاد حزب "الرفاه" تنظيم نفسه سريعا تحت اسم حزب "الفضيلة"، لكن هذا الأخير تعرض للحظر بدوره في عام ٢٠٠١م، و أثار الحظر الجديد انشقاقا في صفوف الحركة الإسلامية، بين حزب "السعادة" الذي يضم مجموعة محافظة و متمسكة بالتوجهات و الشعارات القديمة و التي نجد فيها "نجم الدين

أربكان"، و من جهة أخرى حزب "العدالة و التنمية" الذي يمثل التيار المسمى "تجديديا".(١)

و قدم حزب العدالة و التنمية بقيادة "رجب طيب أردوغان"(*) و"عبد الله غول"(**) منذ انطلاقته صورة حزب "ديمقراطي محافظ" يتمسك بمرجعيته الدينية لكنه لا يحبذ الانفصال عن حركة الرأسمالية المعولمة، و هو يستند إلى قاعدة انتخابية غير متجانسة سبق وأن وصلت إلى السلطة حزب "الوطن الأم" عقب الانتخابات التشريعية عام١٩٨٣م.

ويتمتع حزب " العدالة والتنمية" بقاعدة قوية وسط الأناضول، ويطمح أعضاؤه إلى الصعود الاجتماعي و إن كان سلوكهم يميل إلى أن يكون تقليديا.

القطاع الأساس لناخبيه يعيش في الأرياف ،و بصورة رئيسية في المدن الصغرى و المتوسطة المحافظة في الأرياف، و انطلاقا من

---

(١) ميشال نوفل، **عودة تركيا إلى الشرق :الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ٢٠١٠)، ص ٦٣.

(*) رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي وزعيم حزب العدالة والتنمية جاء من رحم المؤسسة الدينية في تركيا، فهو خريج مدرسة دينية، كما أنه بدأ العمل السياسي من خلال التيار الإسلامي الذي قاده نجم الدين أربكان، لكنه يحاول منذ فوزه بالحكومة في عام ٢٠٠٢ التأكيد على أنه لا يمثل حزبا دينيا، لكنه يريد بناء دولة ديمقراطية تفصل بين الدين والدولة كما في أوروبا ولا تسيطر فيها الدولة على الدين كما هو حال العلمانية التركية. و هو رئيس بلدية اسطنبول سابقا، دخل السجن حيث أمضى أربعة أشهر لأنه ألقى في مهرجان أبيات شعرية اعتبرت مخلة بالأمن، و حظر عليه ممارسة النشاط السياسي، إلا أن تعديلا دستوريا أعاد إليه حق الترشح الذي سمح له بخوض الانتخابات سنة ٢٠٠٣م، حيث حل محل "عبد الله غول" في منصب رئيس الوزراء في ١١ آذار ٢٠٠٣م.

(**) عبد الله غول الرجل الثاني في حزب "العدالة و التنمية"، تولى حقيبة الخارجية ثم منصب رئيس الوزراء خلال تواجد "أردوغان" في السجن، قبل أن يصبح رئيس للجمهورية.

محاولته علاج مظاهر قصور اليسار، يصور حزب العدالة و التنمية نفسه على أنه "حزب الفقراء و المحرومين"، و الحزب الذي سيأتي بالعدل باعتباره شريفا و ليس فاسدا و يمكن الاعتماد عليه، إنه يغري الفئات المحرومة في ضواحي المدن الكبرى خصوصا "اسطنبول"، مثلما يستقطب قطاعا من الجمهور الكردي شرق البلاد، كذلك يحوز على تعاطف مقاولي الأناضول الذين يسجلون صعودا مذهلا، لكونه "حزب المبادرة الحرة".

أخيرا يجتذب حزب "العدالة والتنمية" بفضل انفتاحه السياسي الفئات الليبرالية التي تتطلع إلى فك ارتباط كامل بين الدولة و الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، إذا في غياب أي توجه أيديولوجي **راديكالي**، يمكن لحزب " العدالة و التنمية" أن يحتل مركز الوسط السياسي في المجتمع التركي، مستعيدا قطاعا كبيرا من ناخبي أحزاب الوسط التقليدية.

ويمكن تشبيه فوز حزب "العدالة و التنمية" في الانتخابات النيابية في تشرين الثاني ٢٠٠٢م، بذاك الذي حققه الحزب "الديمقراطي" عام ١٩٥٠م و حزب "الوطن الأم" عام ١٩٨٣م، و في ضوء الرفض الكثيف للأحزاب التقليدية، توصل حزب "العدالة و التنمية" إلى اجتذاب ناخبي فئات اجتماعية مختلفة عن طريق إقناعهم بأن مطالبهم قابلة للتحقيق، و هو استفاد أيضا من انعكاسات الأزمة الاقتصادية التي كانت تعانيها البلاد في حينه، و التي تسببت بموجة تشاؤم و إحباط في صفوف كل الفئات الاجتماعية، و أثارت كذلك حالة غضب ضد الطبقة السياسية التقليدية.[١]

وكانت الدورة البرلمانية ١٩٩٩م – ٢٠٠٢م انتهت بصورة فوضوية عبر ائتلاف ثلاثي غير متجانس يذهب من أقصى اليمين إلى اليسار القومي و ينقصه برنامج واضح المعالم، و تميزت هذه السنوات

---

[١] ميشال نوفل، **مرجع سابق**، ص ٦٥.

(*) تميزت هذه الأزمة بهروب كثيف للرساميل قاد إلى انهيار البورصة، و إفلاس نحو ١٢ مصرفا و مئات المؤسسات الصغيرة و بيوت التجارة، و لجأت الحكومة فورا إلى التخلي عن خطة مكافحة التضخم و تعويم العملة.

بعجز حكومي مزمن، و بطبقة سياسية فاقدة للمصداقية بسبب توالي الفضائح و تفشي الفساد ووضع اقتصادي يداني الإفلاس، و نتيجة للأزمة المالية الكبرى في ٢٠٠١م(*) و التضخم المتصاعد و مديونية قياسية، انخفضت الليرة التركية بنسبة ٤٠ بالمئة، و قفزت البطالة في المدن من ١٢,٦ في المئة عام ٢٠٠١م إلى ١٥,١ في المئة عام ٢٠٠٢م، كذلك ارتفع معدل بطالة الشباب (أقل من ٢٥ سنة) من ١٤,٣ في المئة عام ٢٠٠٠م إلى ١٦,٧ في المئة عام ٢٠٠١م، قبل أن يبلغ ١٧,٢ في المئة في منتصف ٢٠٠٢، وقد أسفر هذا الوضع الكارثي عن رفض كثيف للطبقة السياسية الحاكمة خلال الانتخابات المبكرة في تشرين الثاني ٢٠٠٢م.

وأصبح حزب "العدالة و التنمية" القوة السياسية الأولى في البلاد بعد حصوله على ٣٤ في المئة من الأصوات و ٣٦٣ نائبا من أصل ٥٥٠ تضمهم الجمعية الوطنية، و للمرة الأولى منذ ١٩٨٧م يتولى حزب تركي مسؤوليات حكومية من دون أن يضطر إلى تشكيل ائتلاف، و لم يكن أمام حزب "العدالة" في البرلمان سوى تشكيل سياسي واحد هو حزب "الشعب الجمهوري" (١٧٨ مقعدا)، و هذه سابقة منذ ١٩٤٥م في تركيا.

الفرع الخامس

طبيعة العلمانية و تأثيرها في الحياة السياسية في تركيا

يعد مبدأ العلمانية كما طورته الثورة الكمالية أكثر شمولا وجدلية من نظيره الغربي، و الحقيقة أن "العلمانية" نفسها من المفاهيم القليلة المثيرة للجدل و التباين مفاهيميا، منذ قرون طويلة و إلى حد اليوم، و يمكن القول أنه مع النصف الثاني من القرن العشرين ،أخذت العلمنة ملامحها من علم الاجتماع الديني للمفكر الألماني " ماكس فيبر"، و يرى "فيبر" أن العلمنة جزء من المسار التحديثي المكتسح للدولة والمجتمع معا.

ولعل "العلمانية" كمفهوم لا يزال إلى حد اليوم مفهوما ملتبسا ومظللا، لذلك يقول "موريس باربيه" :"إن العلمانية مفهوم عسير التحديد لثلاثة أسباب: الأول أنه لا يحيل إلى واقع جوهري ذي مضمون خاص، وإنما إلى (علاقة) بين واقعين : الدولة و الدين ،العلمانية لا تنتمي إلى مقولة (الجوهر)، و إنما إلى مقول (العلاقة)، فهي إذن في ماهيتها مفهوم نسبي، الثاني أن العلمانية تكتسي طابعا سلبيا، لأنها تعبر عن إنكار وجود الدين في قلب الدولة، فهي لا تقيم علاقة إيجابية، و إنما فصلا بين الدولة و الدين، هي إذن لا تشير إلى علاقة جدلية فعلية، و إنما إلى غياب العلاقة ، و أخيرا ليست العلمانية مفهوما سكونيا و إنما هي مفهوم تطوري، و هي قابلة لأن تتطور و تتخذ معاني مختلفة بحسب العصور و الظروف.

إن العلمانية في تركيا لم تكن في أحد أبعادها خيارا إيديولوجيا بقدر ما كانت حلا إجرائيا براغماتيا للسيطرة على مشكلة الصراعات الدينية التي كانت بين مختلف الطوائف المتنازعة، و كذا في صراعها مع الكنيسة، هذه الحالة التاريخية التي اتسمت بالتصدع والأزمات الخانقة، مما جعل غير الممكن تأسيس الاجتماع السياسي والثقافة العامة على أساس وحدة الدين.[١]

---

[١] رفيق عبد السلام، **في العلمانية و الدين و الديمقراطية**، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٨)، ص ٢٨-٢٩.

وقد تسربت الأفكار العلمانية إلى تركيا منذ القرن الثامن عشر أيام الدولة العثمانية عن طريق الطلاب الأتراك الذين كانوا يدرسون في الغرب خاصة أولئك الذين كانوا يدرسون في فرنسا، وبعد تأسيس الجمهورية تكرست العلمانية على شكل إجراءات منهجية وقوانين صارمة وأصبح للتيار العلماني مؤسسات تدافع عنه بشكل بلغ حد العنف في بعض الأحيان.(١)

وإذا كان ما سبق يمثل الإرهاصات الأولى للعلمانية في إمبراطورية إسلامية فإن تولي مصطفى كمال الحكم بعد حرب التحرير وضع للعلمانية قواعد وأسسا ظلت راسخة حتى الآن بشكل أو بآخر.

في البدء لم يظهر أتاتورك أي مظاهر معادية للدين، بل إنه بعد أن قاد حرب التحرير قام بممارسات ذات طابع ديني محض حيث ألقى خطبة الجمعة في مدينة بالي كسير، وعندما ترأس المجلس الوطني الكبير عين مساعدين له من شيوخ الطرق الصوفية، ولكن أتاتورك لم يخف نياته طويلا، وما لبث أن قام بحملة على المجتمع التقليدي في تركيا والمظاهر الدينية التي تمثل أبرز معالمه وحارب ممارسات المجتمع وقمع رموزه مع إعلان الجمهورية العلمانية في ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٣، ثم ألغى الخلافة الإسلامية في العام التالي وبعدها المحاكم الشرعية الدينية، وبدأ منذ العام ١٩٢٥ في تغريب تركيا ثقافة وحضارة وممارسات، وتكريس دور الجيش كحارس للنظام الجديد.

ومن أجل تكريس مظاهر النظام العلماني أصدر أتاتورك مراسيم عدة تضمنت:

- إغلاق الزوايا والتكايا الموجودة بالدولة.
- إلغاء كل أنواع الطرق ومشايخها، وإلغاء ألقاب الدرويش والسيد والبابا والأمير والخليفة، والعرافة....
- حظر استعمال عناوين وصفات وأزياء تدل على الطرق الصوفية.

---

(٢) فكري شعبان، **تغيير مفهوم الأمة في تركيا**، مركز الجزيرة للدراسات، متحصل عليه يوم ٦/2012/09 من : www.aljazeera.net/htm

- إغلاق جميع المزارات وقبور السلاطين والأولياء ومشايخ الطرق.
- تشريع عقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر لمن يخالف هذه المراسيم.

وفي إطار التوجه نفسه استمدت في تركيا قوانين سويسرية عام ١٩٢٦ وألغيت القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية في قضايا الأحوال الشخصية، بما في ذلك منع تعدد الزوجات وإعطاء المرأة المسلمة حق الزواج من غير المسلم وأن تغير دينها، والمساواة بين الذكر والأنثى في الميراث، كما أعطت القوانين الجديدة للأب حق الاعتراف بولده الذي يولد نتيجة علاقة غير شرعية.

وقد جاءت العلمانية صراحة إلى تركيا عام ١٩٢٨ مع تعديل الدستور التركي لعام ١٩٢٤ الذي أزال سطر دولة الإسلام[١].

وفي نهاية ذلك العام فرض أتاتورك السفور على النساء وحظر عليهن لبس الجلباب وألزمهن ارتداء الفساتين، وإلا قدم أزواجهن وأقاربهن للمحاكمة. واستكمل محاولة تدمير المجتمع التقليدي بتغريب التعليم من خلال توحيد المدارس واستبدال الحروف اللاتينية من العربية. واستكمل أتاتورك "ثورته" عام ١٩٣٨ قبيل وفاته بإلغاء المادة التي تنص على أن الإسلام دين الدولة في الدستور.

وتقوم فكرة العلمانية بالمفهوم الكمالي السائد في تركيا على عدد من الأفكار الأساسية التي تؤسس لأيديولوجيا من أبرز محاورها:

- فكرة الجمهورية بديلا للنظام الملكي السلطاني والخلافة الإسلامية.
- الفكرة القومية، أي أن يكون الرابط الأساسي بين أبناء الشعب التركي "ملية" أو وطنية وليس الدين.
- فكرة الشعبية، بمعنى ضرب نفوذ الأرستقراطية العثمانية والملاك والإقطاعيين ورجال الدين بتصعيد الطبقات.
- فكرة هيمنة الدولة وتحولها إلى أداة لفرض العلمانية والتغريب والتحديث الصناعي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

---

[١]) فكري شعبان ، **تغيير مفهوم الأمة في تركيا**، **مرجع سابق** .

- فكرة الانقلابية، أي الثورة على كل ما هو سائد من الأفكار والأوضاع والمؤسسات التي تعتبر تقليدية ومتخلفة.
- والأهم في كل ذلك أن مفهوم العلمانية في تركيا لا يقتصر على تحييد دور الدين وفصله عن الدولة كما هو في الغرب مثلا، لكنه يمضي أبعد من ذلك بإجبار الناس على المفهوم الذي يراه لممارسات الدين في الحياة العامة بل وفي أداء العبادات، حيث حاول "عصمت إينونو" إجبار الأئمة في المساجد على قراءة الفاتحة في الصلاة باللغة التركية ومنع الأئمة من الدعاء باللغة العربية ومنع قراءة الأذان باللغة العربية ومنح المرأة كل الحقوق إلا حقها في ارتداء الحجاب مثلا.

وهكذا يظهر أن هدف العلمانيين كان مسح تأثير الدين على حياة الناس وإن لم يكن هجومهم على الدين مباشرة فهم يعلنون الحرب على التدين، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن شن الحرب على التدين يخفي في ثناياه ضمنيا شن حرب على الدين ذاته، ومثال ذلك الحرب المفتوحة التي يشنونها على مدارس الأئمة والخطباء ومراكز تحفيظ القرآن الكريم، ومنع الملتزمين بالدين من العمل بحرية في الوظائف العامة، كما أن حرمان النساء اللواتي يرتدين الحجاب من الدراسة وحقهن في العمل في الوظائف العامة وتخصيص مسابح خاصة بالنساء، وعدم السماح بإنشاء بنوك إسلامية تعمل بالنظام الإسلامي، وطرد كل من يثبت أن له علاقة بالدين من الجنود في الجيش التركي هي من مظاهر محاربة التدين.

والعلمانية التركية متطرفة معادية للدين، مستبدة، وهي ليست العلمانية العقلانية المعتدلة التي تفصل السياسة عن الدين ولكنها لاتعاديه ولا تحاربه. فقد ضربت العلمانية التركية أسس الديمقراطية بآلة المؤسسة العسكرية بحجة حماية الثابت الدستوري للدولة التركية أي العلمانية، وذلك على ضوء الأسس التي وضعها كمال أتاتورك. وما زال بعض العلمانيين يفكرون بطريقة لإضفاء القداسة على العلمانية تلك القداسة التي تبرر لهم هدم أركان الديمقراطية إذا مثلت

تهديدا لعلمانيتهم و قد طبقت العلمانية في تركيا خشية أن تؤدي سيادة الشعب إلى سيادة الإسلام.[1]

ويرى العلمانيون أن العمل من أجل تحكيم الشريعة الإسلامية يعد رجعية وتخلفا وجريمة كبرى تستحق أقصى العقوبات، كما أنهم ينظرون إلى المطالبة بتغيير الدستور من أجل توفير الحرية الدينية اعتداء على الدستور ومحاولة لقلب نظام الحكم، حتى إنهم يرفضون الديمقراطية إذا كانت توفر الحرية الدينية للشعب.

ويحاول العلمانيون في تركيا حبس التدين في وجدان الفرد وخفض درجة تأثير الدين على الفرد إلى أقل مستوى، والعمل على إبقاء المرافق العامة في الدولة بعيدة عن تأثير الدين وعدم الاعتماد على أي مصدر يتعلق بالدين فيما يخص المرافق العامة في الدولة.

فالعلمانية التركية فرضت بوصفها أيديولوجية صارمة وحادة وقمعية على المجتمع التركي ولم تترك للشعب حرية ممارسة عباداته بل سعت إلى السيطرة على الدين من خلال تأسيس مؤسسة الشؤون الدينية وتعيين وزير دولة مسؤولا عنها حتى تسيطر على المساجد والأوقاف الإسلامية وحبس مشاعر الدين داخل المساجد.

وبما أن العلمانية في تركيا فرضت بالقوة كان لا بد من وجود مؤسسات تقوم على حمايتها والمحافظة عليها، ويأتي في مقدمة هذه المؤسسات العسكر الذي يعتبر حامي حمى العلمانية حيث تدخل أكثر من مرة لمنع حدوث أي اختراق مثلما حدث في انقلاب عام ١٩٦٠ حيث قام العسكر بانقلاب على عدنان "مندريس" واتهموه بالخيانة العظمى وتم الحكم عليه بالإعدام بعد اتهامه بانتهاك القوانين العلمانية والسماح ببعض المظاهر الدينية في تركيا.

وكذلك انقلاب العام ١٩٧١ وانقلاب العام ١٩٨٠ حيث كانت المسيرة المليونية للاحتجاج على إعلان إسرائيل القدس عاصمة لها في مدينة "قونيا" والتي دعا إلى تنظيمها حزب السلامة الوطني ذو التوجه الإسلامي سببا رئيسا في القيام بالانقلاب الأخير وتعطيل الديمقراطية

---

(١) فهمي هويدي، **المفترون :خطاب التطرف العلماني في الميزان**، (القاهرة: دار الشروق، ط٢، ١٩٩٩)، ص ٢٤٩.

في البلاد، كما أن الجيش كان سببا في انهيار الحكومة الائتلافية التي شكلها" نجم الدين أربكان" مع زعيمة حزب الطريق القويم "تانسو تشيلر" [١](*) عام ١٩٩٦ بحجة انتشار الرجعية في البلاد وازدياد عدد المدارس الدينية ومراكز تحفيظ القرآن الكريم التي يرى فيها العسكر تهديدا لنظام العلمانية فوجه إنذارا إلى حزب "الرفاه" عام ١٩٩٧ وتلا ذلك استقالة "أربكان" من رئاسة الوزراء في العام نفسه.

وعمل الجيش على مدى العقود السابقة على منع أي نفوذ إسلامي حقيقي في مؤسسات الدولة، ولعل السبب وراء عدم تصادم حزب العدالة والتنمية مع المؤسسة العسكرية تقديمه طرحا متقدما عن خطاب "أربكان" في الطابع البراغماتي ومتصالحا مع المؤسسة العسكرية والجمهورية الأتاتوركية. "

ومن المؤسسات التي تلعب دورا هاما في الحفاظ على العلمانية في تركيا وسائل الإعلام التي يمتلك ٦٠% منها مجموعة "آيدن دوغان"، وتأتي في المرتبة الثانية مجموعة "جينار"، ولوسائل الإعلام في تركيا تأثير كبير على الشارع التركي وتوجهاته، وكما هو معروف أن الإعلام يعد القوة الرابعة إلا أننا في تركيا نقول إن الإعلام هو القوة الأولى في البلد وإذا كان الجيش يذكر قبل الإعلام في الحفاظ على العلمانية فإن الذي يقف وراء تأليب العسكر على الحكومات هو الإعلام وهذا ما حدث مع حكومة "أربكان" عام ١٩٩٧ حيث هاجمتها وسائل الإعلام وألبت العسكر عليها وصورت للناس أن الجمهورية في خطر ما أثار حفيظة الجيش ودعا بعض الوزراء من حزب الطريق القويم إلى الاستقالة من الحكومة، وهذا ما اعترف به مؤخرا وزير الصحة في تلك الحكومة وهو من حزب الطريق القويم بأن الإعلام خدعهم وبالغ في تصوير الواقع.

---

[١] (*) **تانسو تشيلر** (باللغة التركية: Tansu Çiller) مواليد إستانبول في ٢٣ أكتوبر ١٩٤٦، سياسية واقتصادية تركية، تانسو كانت أول امرأة تتولى منصب= =رئيس وزراء في تاريخ تركيا الحديث.شغلت أيضا منصب وزير الشؤون الخارجية التركي ونائب رئيس الوزراء بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧.بعد هزيمة انتخابية لها نوفمبر ٢٠٠٢، تقاعدت من الحياة السياسية.

وتعتبر جمعية رجال الأعمال الأتراك التي تضم أغنى رجال الأعمال في تركيا من المؤسسات التي تعمل على حماية العلمانية في تركيا، ويترأس هذه الجمعية دائما أحد القطبين الأكثر غنى في تركيا وهما مجموعة "صبا نجي" ومجموعة "كوج"، وتسعى هذه الجمعية إلى الحفاظ على العلمانية في تركيا من أجل مصالحها الاقتصادية حيث يعتبر الاستقرار عنصرا أساسيا في تنمية ثرواتهم وأي تغيير في النظام القائم قد يعرض مصالحهم إلى الضرر.

ومن المؤسسات التي تقف في وجه كل من يهدد العلمانية[١] المؤسسات القضائية ومنها محكمة الدستور والمحاكم العليا والمحكمة الإدارية العليا والتي لا تتردد في الحكم لصالح النظام العلماني في كل قضية ترى فيها تهديدا للعلمانية كما في قضية الحجاب وإغلاق الأحزاب ذات التوجه الإسلامي كما حدث في حزب الرفاه وحزب الفضيلة وحزب السلامة الوطني وحزب النظام الوطني التي شكلها "نجم الدين أربكان".

كما تعد الأحزاب اليسارية على اختلاف مسمياتها وتوجهاتها حارسة للنظام العلماني بل معادية للدين في كثير من الأحيان، وهذا ما يميزها عن الأحزاب اليمينية والتي تتمسك بالنظام العلماني ولكنها في الوقت نفسه لا تعادي الدين وتميل إلى حرية التدين.

وهناك العديد من مؤسسات المجتمع المدني والنقابات التي تنصب نفسها حامية للعلمانية في تركيا ومنها جمعية دعم الحياة العصرية، وجمعية الفكر الأتاتوركي، وجمعية أتاتورك للغة والتاريخ، ونقابات المحامين والعديد من الجمعيات النسائية.

---

[١] فهمي هويدي، **مرجع سابق**، ص ٢٥١.

الفرع السادس

المؤسسة العسكرية و دورها في الحياة السياسية في تركيا

يمثل الجيش في تركيا أقوى المؤسسات المؤثرة في السياسة الداخلية و الخارجية التركية، إذ يتميز بتأثير قوي في الشأن السياسي التركي عموما ، وكثيرا ما قام بتحديد شكل الحكومات و هوية الحكام ،ويستمد الجيش قوته من جذور تاريخية أي إلى أيام الجيش الإنكشاري إبان حكم الإمبراطورية العثمانية.[١]

و يعتبر العديد من المحللين النظام التركي نموذجا فريدا في المنطقة،في مجال التداول على السلطة على وجه التحديد،أم أنها تصنف ضمن الديمقراطيات الناقصة أو شبه الديمقراطيات PSEUDO DEMOCRATIES، أم أنها مجرد ديمقراطية انتخابية و فق طرح "صاموئيل هانتنغتون SAMUEL HUNTINGTON، الذي يصنف دولة ما بأنها ديمقراطية، إذا ما تم فيها تغيران حكوميان متتاليان،بأسلوب سلمي وفق انتخابات حرة، كما يصفها البعض ضمن الديمقراطيات العسكرية،على أساس أن الجيش التركي قد تدخل في الحياة السياسية لعدة مرات في (١٩٦٠-١٩٧١-١٩٨٠) خيرا سنة ١٩٩٧ فيما عرف "بالانقلاب المخملي"، الذي أطاح بالائتلاف الحكومي بين حزب "الرفاه "، الذي يتزعمه "نجم الدين أربكان"، وحزب "الطريق القويم" بزعامة تنسوتشيلر".

وما يميز تدخلات الجيش التركي، هو كونها تتم من خلفية حماية الوحدة الترابية، و الحفاظ على الأسس التي قامت عليها الجمهورية التركية،و أن تدخلاته لا يتم من خلالها استيلاء العسكريين على السلطة السياسية، بل تتبع بعودة طبيعية إلى مواصلة الحياة السياسية على أسس ديمقراطية،من خلال الانتخابات و الحكم المدني، و هذا على عكس التدخلات العسكرية في بقية دول العالم الثالث، التي تؤدي إلى قيام دكتاتوريات عسكرية[٢].

---

(١) حداد شفيعة، **مرجع سابق**، ص 31 .

(١) حداد شفيعة، **مرجع سابق**، ص ٣٣.

تستمد المؤسسة العسكرية مكانتها المتميزة،من قوة الوضع السياسي و المؤسساتي الذي تتمتع به بموجب الدستور التركي،و من خلال القنوات التي تمارس بواسطتها نفوذها،في عملية صنع القرار السياسي بصورة قانونية،وتتدخل المؤسسة العسكرية في تركيا في الحياة السياسية،من خلال مؤسستين:مجلس الأمن القومي،والمكتب الحكومي لإدارة الأزمات،والذي يرأسه الأمين العام لمجلس الأمن القومي، وتتساوى صلاحياته إلى حد ما بصلاحيات رئيس الوزراء،كما يملك صلاحية إصدار القرارات الملزمة في حالات الطوارئ[1].

وبتراكم كل تلك السلطات و الصلاحيات، أصبحت المؤسسة العسكرية التركية قوة تسيطر و تدير السلطة السياسية من خلف الستار،و فاعلا أساسي لا يمكن تجاهله عند دراسة تحليل طبيعة النظام السياسي في تركيا، إلا انه في الفترة الأخيرة و مند مجيء حزب العدالة والتنمية للحكم، و مع التغيرات التي طرأت على البيئة الداخلية و الخارجية الإقليمية لتركيا نلحظ بوادر تراجع دور هذه المؤسسة في الحياة السياسية التركية ، ومن هذه البوادر نجد أنه حتى نهاية تسعينيات القرن المنصرم، حينما بدأ الحديث عن ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي في قمة هلسنكي نهاية العام ١٩٩٨، فتح هذا الأمر صفحة جديدة في التاريخ السياسي التركي بعيدا عن تأثير جنرالات الجيش الذين كان عليهم أن يبتعدوا عن الساحة السياسية حسب المعطيات الأميركية والأوروبية الجديدة التي لم تعد ترى في روسيا واليونان وسوريا وإيران والعراق خطرا على الحسابات الغربية التي طالما كان لتركيا دور مهم فيها بجيشها القوى ذي النفوذ السياسي المتعاظم، فلقد فرضت التحديات الجديدة النابعة من تلك المناطق على الغرب كالأصولية الإسلامية والإرهاب وغيرها أن يعيد هندسة الأوضاع داخلها بما يتواءم مع تلك المستجدات. ومن ثم برزت الحاجة إلى قيم الديمقراطية والتعددية وقبول الآخر بدلا من سطوة الجيوش وقمع الجنرالات.

---

[٢] جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية**، **المستقبل العربي** ، العدد ١٢٧، جانفي ١٩٩٨، ص٢١.

وبالنسبة لتركيا، وبدافع الالتحاق بالنادي الأوروبي، دارت عجلة الإصلاحات التي تضمنت تعديلات دستورية وقانونية استهدفت تقليص دور الجيش في الحياة السياسية لمصلحة الحكم المدني الديمقراطي. وبدورها، تلقفت حكومة "بولنت أجاويد" الخيط وشرعت في تلمس الخطى على هذا الدرب العسير، فكان أن نجحت في تمرير بعض الإصلاحات السياسية بفضل مرونة قائد الجيش وقتها "حلمي أوزكوك" الذي كان أكثر ميلا للحرص على تلافى أي توتر أو مواجهة مع الحكومة حفاظا على المصالح الوطنية لتركيا وصيانة لاستقرارها ووحدتها.

غير أن العام ٢٠٠٢، شكل نقطة فاصلة في مسيرة هذا التوجه بصعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة السلطة في البلاد وهيمنته على السلطتين التنفيذية والتشريعية وغالبية البلديات. فلقد عمد الحزب إلى تصحيح مسار التجربة الديمقراطية التركية مستغلا حلم الأتراك في الانضمام للاتحاد الأوربي من أجل تمرير حزمة من الإصلاحات المتمثلة في تقليص حدة العداء للدين والأقليات العرقية وتقليص الدور السياسي للعسكر، وهى الإصلاحات التي ما كان من الممكن لحكومة العدالة والتنمية تحويلها إلى واقع لولا مساندة الأوربيين والأمريكيين لها تحت مظلة تأهيل تركيا لعضوية الاتحاد الأوربي.

فبعد استقرارها في السلطة استصدرت حكومة "أردوغان" بدءا من عام ٢٠٠٣ حزما قانونية جديدة متوافقة مع معايير "كوبنهاجن"[(١)(*)] بهدف إعادة هيكلة المؤسسات التركية توطئة لتأهيل البلاد سياسيا لعضوية الاتحاد الأوروبي. ومثلت سبع حزم قانونية صادق عليها البرلمان في ٣٠ يوليو/ تموز ٢٠٠٣ نقطة التحول الأقوى في العلاقة بين العسكريين والمدنيين داخل مجلس الأمن القومي

---

(١) (*)**معايير كوبنهاجن** هي القواعد التي تحدد إذا ما كان بلداً ما مؤهلاً للانضمام للاتحاد الأوروبي .المعايير تتطلب أن يكون لدى الدولة المؤسسات المطلوبة للحفاظ على الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان ,اقتصاد سوق فاعل، وأن تتعهد الدولة بتنفيذ التزامات ونوايا الاتحاد الأوروبي .ومعايير العضوية تلك تم وضعهم في يونيو ١٩٩٣ بالمؤتمر الأوروبي الذي انعقد في كوبنهاجن الدنمارك.

وأمانته العامة وهما الذراعان اللذان ظلا دوما يلعبان دورا مهما في عسكرة الحياة السياسية في تركيا.

ولقد تناولت التعديلات الخاصة بمجلس الأمن القومي وأمانته العامة محورين يفضي كلاهما إلى تقليص وضعية المؤسسة العسكرية داخل الحياة السياسية التركية؛ وهما إلغاء هيمنة المؤسسة العسكرية على بنية مجلس الأمن القومي، وتقليص سلطات المجلس التنفيذية. حيث قامت القوانين الجديدة بإلغاء الصفة التنفيذية، وبإلغاء صلاحية المراقبة والمتابعة من مجلس الأمن القومي ومن سكرتاريتها، وأعطت لها صفة استشارية فقط، كما سحبت من رئيس الأركان العامة صلاحية تعيين السكرتير العام للجنة، ونقلت هذه الصلاحية إلى رئيس الوزراء وإلى رئيس الجمهورية كذلك، صار عدد أعضاء مجلس الأمن القومي (٩) مدنيين مقابل (٥) من العسكر بعد أن كان عدد المدنيين (٤) فقط منذ تأسيس المجلس، الذي لم تعد قراراته ملزمة للحكومات المدنية المنتخبة مثلما كانت في السابق، حيث أصبح الأمين العام للمجلس مدنيا ويتبع رئيس الوزراء بعد أن شغل الجنرالات هذا المنصب لمدة سبعين عاما وبالعلاقة المباشرة مع رئاسة الأركان التي لم تعد تملك أي صلاحيات في نشاط المجلس الذي أصبح يجتمع مرة كل شهرين بدلا من مرة في الشهر. [١]

والشيء المهم الذي جرى هنا كان سحب صلاحية تدخل هذه اللجنة في الهيئات والمؤسسات المختلفة والوزارات، وحصر عملها ومهمتها في إطار تقديم الاستشارة إلى الحكومة التي لها مطلق الحرية في الأخذ أو عدم الأخذ بها وإهمالها، كما لم يعد هناك شرط كون السكرتير العام للجنة شخصًا عسكريًا.

وبهذا فقدت لجنة الأمن القومي هيمنتها السابقة، وأصبحت لجنة استشارية مثلها مثل اللجان الشبيهة لها والموجودة في بعض الدول الغربية، والتي تعمل كمجالس استشارية تقدم المعلومات

---

(١) بشير عبد الفتاح، **تراجع الدور السياسي للجيش التركي**، مركز الجزيرة للدراسات، متحصل عليه يوم ٢٠١٢/١٢/٢٦ نقلا عن:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/169F17B1-047E-4B91-8532- 1BC5F2CE60E3.htm

والاستشارات للحكومة في الشئون الدفاعية والسياسية والخارجية، ولا تستطيع التدخل في الشؤون السياسية الخارجية أو الداخلية، ولا التدخل في عمل الحكومة أو فرض رأيها عليها، أو تدبير الانقلابات العسكرية، أو التدخل في إسقاط الحكومة.

وفى السياق ذاته، نصت الإصلاحات الجديدة على قيام لجان من البرلمان النيابي أو من وزارة المالية بتدقيق نفقات الجيش؛ وهو ما لم يكن موجودًا في السابق ولا مسموحًا به، كما لا يتعارض مع بقاء فقرات ومقادير هذه النفقات سرًا من أسرار الدولة. علاوة على ذلك، هناك خطوات أخرى تتحرك باتجاهها حكومة "أردوغان" في ذات السياق مثل ربط رئاسة الأركان العامة بوزارة الدفاع، و إعطاء حق الدفاع للضباط المطرودين من الجيش لأسباب غير موضوعية كتبني قيم سلوكية شخصية معينة في حياتهم اليومية العادية أمام المحكمة العسكرية.

كما وضعت التعديلات الدستورية الأخيرة تصرفات الجيش المختلفة تحت رقابة ومحاسبة البرلمان والأجهزة الدستورية بعد أن تخلت القوى التقليدية عن موقفها الداعم للجيش وفي مقدمتها رجال الأعمال الكبار ووسائل إعلامهم الرئيسة التي أضحت تتربص الآن لأية محاولة من الجنرالات لعرقلة المسار الديمقراطي.

وفي يوم ٢٦ يونيو/ حزيران ٢٠٠٩، أقر البرلمان التركي سلسلة إضافية من التعديلات التي اقترحها حزب العدالة والتنمية الحاكم والتي تحد من صلاحيات المحاكم العسكرية وهو إجراء يطلبه الاتحاد الأوربي منذ فترة طويلة، وتفسح التعديلات الجديدة المجال أمام محاكمة العسكريين أمام محاكم مدنية في زمن السلم.[١]

وقد تسنى لحكومة حزب العدالة والتنمية تحقيق ذلك من خلال: تعديل المادة (١٥) من قانون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة؛ فتم إلغاء البند الخاص بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن القومي من بين أعضاء القوات المسلحة برتبة فريق أول/ فريق أول بحري. لتنص بعد تعديلها على إمكانية تولي شخصية مدنية لمنصب الأمين العام للمجلس. وبالفعل، بانتهاء فترة ولاية الأمين

---

(١) بشير عبد الفتاح، **تراجع الدور السياسي للجيش التركي**، مرجع سابق

العام للمجلس تم تعيين "محمد البوجان" في ١٧ أغسطس/آب ٢٠٠٤، ليكون بذلك أول شخصية مدنية تتولى منصب الأمين العام لمجلس الأمن القومي.

وبتعديل المادة الخامسة أيضًا أصبح انعقاد المجلس الدوري مرة كل شهرين بدلاً من مرة كل شهر. كما أن التعديل الذي جرى على المادتين (٤) و (١٣)، وكذلك إلغاء المواد أرقام(٩، ١٤، ١٩) من القانون ذاته قد قلص بشكل واضح من سلطات المجلس وأمينه العام.[١]

فقد تم تعديل المادة الرابعة التي كانت تُكلف مهام المجلس وأمانته العامة بالمتابعة والتقييم الدائم لعناصر القوى الوطنية، وكذلك متابعة أوضاع الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتقنية انطلاقًا من أن المجلس هو الحامي للنظام الدستوري، والقائم على توجيه القيم الوطنية نحو المبادئ الأتاتوركية فاقتصرت المادة الرابعة بعد تعديلها على تحديد مهمة المجلس واقتصارها على رسم وتطبيق سياسة الأمن الوطني، والقيام بإخبار مجلس الوزراء بآرائه ثم ينتظر ما يسند إليه من مهام ليقوم بتنفيذها ومتابعتها. وبهذه الكيفية يكون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة قد تحول إلى جهاز استشاري وفقد إلى حد كبير وضعيته التنفيذية.

كما أن المادة رقم (١٣) التي تحدد مهام الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي قد تم تعديلها؛ على نحو جعلها تفقد دورها الرقابي ومبادرتها في إعداد قرارات مجلس الأمن القومي ووضع الخطط والمشروعات للوزارات والهيئات والمؤسسات؛ لتصبح مهمة الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي قاصرة فقط على "تنفيذ ما يكلفها به المجلس من مهام".

أما إلغاء المواد أرقام(٩، ١٤، ١٩) فقد سحب من الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي حقها في الحصول على المعلومات والوثائق السرية بكل درجاتها عند طلبها من الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات ورجال القانون. كما تم إجراء تعديل على المادة رقم (٣٠) من قانون الجهاز المحاسبي التي كانت تعفي الكوادر العسكرية من الخضوع للرقابة المالية؛ لتصبح المؤسسة العسكرية وكوادرها

---

[٢] بشير عبد الفتاح، **تراجع الدور السياسي للجيش التركي**، **مرجع سابق.**

خاضعين لإشراف ومراقبة الجهاز المركزي للمحاسبات. كما تم إجراء تعديل دستوري بتاريخ ٧ مايو/أيار ٢٠٠٤ على المادة ١٣١ الخاصة بالمجلس الأعلى للتعليم حيث تم إلغاء عضوية الجنرال العسكري دخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم. وبتعديل دستوري آخر في أغسطس/آب ٢٠٠٤ تم إلغاء الفقرة الخاصة بعضوية الجنرال العسكري داخل اتحاد الإذاعة والتليفزيون.

وبهذا أصبح، ولأول مرة المجلس الأعلى للتعليم، واتحاد الإذاعة والتليفزيون مؤسستين مدنيتين بالمعنى التام، دون وجود أي رقيب عسكري. وشملت التعديلات الدستورية والقانونية أيضًا السماح برفع الدعاوى القضائية لاستجواب ومقاضاة الجنرالات القدامى بشأن قضايا الفساد، وإلزام العسكريين بالإدلاء بالتصريحات الإعلامية فقط في المجالات التي تتناول الشأن العسكري والأمني، وتحت إشراف السلطة المدنية أيضًا، وكذلك تم إلغاء إمكانية محاكمة المدنيين داخل المحاكم العسكرية، وفقا للمادة(١٩).

المبحث الثاني
بيئة صنع القرار في السياسة الخارجية التركية

إن إدراك سلوك الدولة الخارجي يتطلب معرفة عملية صنع القرار و قد وضع "جوزيف فرانكل" JOSEPH FRANKEL في كتابه:« The makin of foreigen Policy » ،أن قرار الدولة هو قرار لا يصنع من طرف الدولة، و لكن بأشخاصها من أفراد ومجموعات أفراد.[1]

ولقد اختلفت و جهات نظر الباحثين حول طبيعة المتغيرات التي تحرك صناعة القرار في السياسة الخارجية، إلا أن هناك إجماع بين العديد منهم على أهمية متغيرات الثالوث البيئي ،كمحددات رئيسية للسياسات الخارجية للوحدات، و قد قدم نموذج "جيمس روزنو" JAMES ROSEAU نوع من التفصيل في محاولة تصنيف الدول ،إلى دول صغرى و دول كبرى و دول منفتحة و أخرى منغلقة ،من حيث شكل و طبيعة النظام السياسي و حدد المعايير التي ترسم طبيعة السياسة الخارجية في كل شكل من الأشكال.[2]

كما ساهم "سنايدر" في وضع إطار نظري دقيق لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية ،و ركز في تحليله على تشخيص الدولة ،بمعنى دراستها من خلال أشخاص معينين و اعتبارهم أحد أطراف النظام الدولي ،و قد أكد في إطاره النظري على أن السلوك الخارجي في النهاية هو محصلة العملية التفاعلية بين مجموعة من المتغيرات المتمثلة في:

-المحيط أو البيئة الداخلية و التي تشمل بدورها: الموقع الجغرافي، ثقافة المجتمع، الرأي العام، درجة التنمية الاقتصادية، النظام السياسي.....

---

(1) محمد السد سليم، **مرجع سابق**، ص ١٠٥.

(2) ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت:دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٨٥)، ص١٩٥.

-البيئة الخارجية و التي تحوي كل العوامل المرتبطة بسلوكات الوحدات الدولية، المحيط الجغرافي ،الأخلاقيات الدولية، الوضع الدولي.

-البيئة السيكولوجية و المتمثلة في التكوين الشخصي لصناع القرار، الإدراك، و الحوافز الشخصية.[1]

المطلب الأول
البيئة السيكولوجية لصانع القرار في السياسة الخارجية التركية

تعتبر البيئة النفسية للقائد السياسي هي الوسيط الذي تنتج من خلاله المتغيرات الموضوعية البنيوية الداخلية أو الخارجية و تأثيرها على السياسة الخارجية، و تتألف هذه البيئة من مجموعة من المكونات هي، العقائد و الإدراكات و التصورات و تداخل كل هذه المكونات الشخصية و النفسية تؤثر على صياغة صانع القرار لقراراته الخارجية.

ولطالما كانت مسألة الهوية مثار جدل كبير بين النخب في المجتمع التركي، خاصة بعد عودة التيار الإسلامي إلى الحياة السياسية في تركيا، منذ ثمانينات القرن الماضي، و كان للصراع بين النخب الإسلامية و النخب العلمانية (الجيش) انعكاس واضح على السياسة الخارجية التركية، فالعلمانيون و منذ تأسيس الجمهورية التركية (١٩٢٣) أبحروا بتركيا إلى الشاطئ الأوروبي و الغربي على العموم مبتعدين بها عن المرفأ الشرقي الإسلامي على وجه الخصوص الذي رست فيه أكثر من أربعة قرون.

واشتد الصراع بين العلمانيين و الإسلاميين في منتصف التسعينات عندما أعلن "نجم الدين أربكان" زعيم التيار الإسلامي في

---

[1] عبلة مزوزي، **العلاقات الإيرانية – السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة**، **مذكرة ماجستير**، (جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٠)، ص٢١.

تركيا في أول تصريحاته بعد توليه رئاسة الحكومة التركية عام ١٩٩٧، أن حكومته ستدعم علاقاتها بالدول الإسلامية ، و وعد بتحسين العلاقات مع كل من إيران و سوريا و ليبيا، و أنه سيقوم بمراجعة الاتفاق العسكري التركي- الإسرائيلي، و إجراء تعديلات في اتفاق الاتحاد الجمركي مع أوروبا ،و بأنه سيطالب برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، و إنهاء عمل قوات المطرقة الأمريكية-البريطانية-الفرنسية في شمال العراق، معتبرا أنها قوات صليبية هدفها تقسيم العراق و الإضرار بالمصلحة التركية بإقامة دولة كردية.(١)

و تعتبر الهوية محددا أساسيا في السياسة الخارجية التركية، واتضح ذلك بما لا يدع مجال لشك ،بعد صعود حزب العدالة و التنمية وتوليه الحكم، إذ تحولت السياسة الخارجية التركية من توجه واحد نحو الغرب، إلى توجه متعدد الأبعاد نحو الدول الإسلامية و العربية ودول آسيا الوسطى و القوقاز.

المطلب الثاني
البيئة الداخلية و تأثيرها في صنع القرار في السياسة الخارجية التركية

تشكل متغيرات البيئة الداخلية عامل مهم لفهم عملية صنع القرار التركي، و التي سبق و تطرقنا إليها في مبحثين بعنوان "المقدرات الوطنية لتركيا" و "طبيعة النظام السياسي التركي" و من خلال ما اطلعنا عليه نجد أن تركيا الجديدة تتسم بحيوية اقتصادية هائلة ، وبمراجعة العديد من القوانين المقيدة للحريات ،و تعيش مناخا من الإبداع لم تعرفه منذ قيام الجمهورية، و قد استطاعت حكومة حزب " العدالة و التنمية "،و بعد مواجهة عقبات ملموسة كادت تطيح الحياة السياسية المدنية، تقليم أجنحة المؤسسة العسكرية و إعادة التوازن السياسي في البلاد للمرة الأولى منذ انقلاب ١٩٦٠،لصالح العملية الانتخابية و إرادة الشعب التركي ،ففي علاقتهم بالحكم المدني ،أصبح الضباط أكثر تواضعا و اهتماما بمجال عملهم الخاص بالدفاع عن

---

(١) رضا هلال ، **تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**، (بيروت:دار الشروق للنشر و التوزيع ، ١٩٩٩)، ص ١٦٦.

البلاد و حماية أمنها، و بالرغم من أن الجيش لم يزل بطيئا في قيامه بتطهير صفوفه من الضباط الانقلابيين و المعادين للحياة الديمقراطية، فإن تركيا تحررت من شبح الانقلاب العسكري ،بيد أن العمل الحثيث و الشجاع بلا شك ،الذي تعهدته حكومة "أردوغان" للتعامل الجاد مع الأزمات الداخلية، في الموازاة سعيه إلى تعزيز وضع تركيا الإقليمي و ربما كانت قضية التعامل مع الأكراد محكا تقاس عليه قدرات حزب "العدالة و التنمية" في ترتيب البيت الداخلي التركي، ومن تم إزاحة أهم العوائق عن طريق قيام تركيا بأدوار إقليمية جديدة.

إن الهوية التركية المستقلة أصبحت واضحة، و هي مستندة على اقتصاد تتصاعد قوته يوما بعد يوم، و هذا كله ناتج عن أن السلطة في تركيا استطاعت بشفافية و منهجية علمية ،أن تبني جسرا من الثقة و التواصل بين جميع الأطياف في المجتمع التركي الكبير ،لتصبح القاعدة في تركيا أن المصلحة العامة ليست شعارا لفظيا تقذفه الأحزاب السياسية لغايات سياسية،بل هو حقيقة واقعية تعمل الحومة التركية على ترسيخها فعلا، فتكون العوائد للجميع و المنفعة عامة.[١]

وهكذا فإن ما تتمتع به تركيا في هذه الفترة من مقدرة فائقة على لعب دور إقليمي متميز، لم يأت في غفلة من الزمن و لا من جيرانها، فبمقدار ما كانت تتقدم نحو استقرار حياتها السياسية الداخلية، كانت دول الجوار تنحدر إلى مزيد من الفساد والتآكل و الحروب الأهلية، كما أن هاجس الفاعلية التركية الإقليمية لم ينفك أن يكون تكوينيا في السياسة التركية ، وقام في جانب كبير منه على نزعة قومية و نزوع إمبراطوري وجد في الماضي غير البعيد ذريعة و حافزا،على نحو يداني اللاواقعية السياسية أحيانا.

إن تركيا بلد ديمقراطي ،فيها مؤسسات فاعلة و مجتمع مدني متكامل و نقابات، وصحف مستقلة نسبيا من جهة، و مهيأة للإختراق من مؤسسات المجتمع المدني التركي من جهة أخرى.

---

(١) بشير موسى نافع، **تركيا و خياراتها السياسية الكبرى**، صحيفة "**القدس العربي**"، لندن ٢١ أغسطس، ٢٠٠٨.

المطلب الثالث

البيئة الخارجية و تأثيرها في صنع القرار في السياسة الخارجية التركية

تعتبر البيئة الخارجية من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للدول ،حيث تطرح هذه البيئة بمستوييها الإقليمي و الخارجي مجموعة متغيرات تؤثر على حركية السياسة الخارجية، و هو ما ينطبق على دول الشرق الأوسط.

وتحاول العديد من الدراسات في ميدان العلاقات الدولية تفسير السلوك الخارجي للدول على أساس تأثيرات البيئة الداخلية و تفاعلاتها السياسية خاصة، لكن يؤكد أحد الباحثين في هذا الميدان و هو "جوريفيتش" في دراسة له بعنوان:" The second image reversed :The international source of domectic polities" أن السياسات الخارجية ليست انعكاس لتفاعل العوامل الداخلية بالأساس ، و إنما هي صورة واضحة عن تأثير التحولات الدولية على تلك الدول مما يدفعها إلى تغيير سلوكها، و هذا ما يؤكد مكانة هذه المتغيرات في فهم السلوك الخارجي للدولة.

مع نهاية الحرب الباردة طرأ تطوران: أولهما الانقلاب الذي حدث في البيئة الدولية مع تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، و مع امتلاك العديد من القوى الإقليمية في الشرق الأوسط أسلحة الدمار الشامل، مما أثار الشكوك لدى تركيا حول فاعلية حلف شمالي الأطلسي في الدفاع عن أمنها القومي، علاوة على ذلك ،شهدت حقبة تسعينيات القرن الماضي تحولات كبرى أخرى في موقع تركيا الجيو-استراتيجي في مثلث الشرق الأوسط – القوقاز – البلقان، فرض عليها بدء الخروج من عزلتها التاريخية المديدة ،و ثانيهما صعود الإسلام السياسي التركي إلى السلطة ،فعلى الرغم من أن هذه الطبعة من الإسلام ليبرالية القسمات ، و ودودة مع الغرب ، و لا تجاهر برفض وجود إسرائيل،إلا أنها غير متحمسة البتة لأن تكون معها في قارب واحد.[١]

---

(١) عبد الله تركماني، **مرجع سابق**، ص ٧١

و قد حرص الأتراك في بداية تأسيس الجمهورية التركية، في سياستهم الخارجية على إتباع مبدأ مؤسس الجهورية "مصطفى كمال أتاتورك" سلام في الوطن سلام العالم، و الذي بموجبه أعطت تركيا الأولوية للقضايا الداخلية على القضايا الخارجية، و الذي يفترض :"أن الدول تتفاعل في نسق فوضوي، فهي تنتهج مبدئيا سياسات خارجية بالطريقة التي قوامها الاعتماد على الذات (متغير الواقعية المستقل)، و لما كان الصراع على القوة ميزة ملازمة لتفاعلات الدول ضمن النسق فإن الواقعية تعامل القوة كوسيلة ضرورية لوصول الفاعل لهدف تحقيق أمنه و بقائه (متغير الواقعية التابع).[١]

كما أن السياسة الخارجية التركية عرفت و لفترة طويلة منذ تأسيس الجمهورية حالة العزلة، و ذلك وفقا لنظرية الواقعية الدفاعية، والتي تفترض أن الدولة تعطي الأولوية لاستقلالها ،و أن الدول تضع خيارات سياستها الخارجية بناءا على أسوء السيناريوهات الممكنة، فحقيقة وجود دول و أحلاف أقوى،تستلزم أن الدول تخشى باستمرار على أمنها، و ذلك ينطبق على الحالة التركية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى الهوية التي أقرها " مصطفى كال أتاتورك" على الأمة التركية ، بحيث طبعها بالصبغة الغربية بدل الإسلامية، وأخرجها من محيطها القيمي الجغرافي الواقعي إلى محيط قيمي افتراضي و هو أن تركيا أوروبية و ليست آسيوية.

وقد انتهجت تركيا في أواخر الثمانينات و بداية التسعينات من القرن الماضي سياسة البعد الواحد في سياستها الخارجية، وذلك لحصولها على عضوية الاتحاد الأوروبي، و ذلك انطلاقا من النظرية الواقعية من أجل تحقق المصلحة الوطنية و المتمثلة أساسا في القوة وتحقيق الأمن و الاستقرار و لو على حساب جيرانها خاصة العرب منهم.

كان الهدف الأساسي لهذا التوجه في السياسة التركية هو الانضمام إلى النادي الأوروبي ،ما جعلها تبتعد عن محيطها الحقيقي

---

[٢]) رابح زغوني، **تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية: فحص المقتربات النظرية،** __مذكرة ماجستير،__ (جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٨)، ص٢.

وتتنصل من تاريخها و تراثها و هويتها، و قدمت كل التنازلات و حققت معظم الشروط التي أملاها عليها الغرب ليقبل عضويتا في السوق الأوروبية المشتركة[1] .

و رغم التحولات التي عرفها العلم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلا أن النخبة التي ساهمت في بلورة السياسات التركية سواء كانت الداخلية أو الخارجية فحتى نهاية التسعينات ترى أن تركيا أوروبية غربية علمانية، هذه النخبة التي تتمثل في أحزاب يمني الوسط (تشيلرتانسو، مسعود يلماظ) ،و يسار الوسط (أجاويد، بيكال) ترفض مطلقا طرح الإختيار بين نادي الغرب و نادي الشرق الأوسط الذي يضم دول عربية و إسلامية يربطها مع تركيا ارث تاريخي و حضاري، معتبرة أن تركيا حسمت أمرها في أن تكون غربية عضوا في الناتو و منتسبة إلى الاتحاد الأوروبي، بل إنها ترى أن ارتباطها بالغرب يقوي دورها الإقليمي في الشرق الأوسط، و عبر عن ذلك رئيس الحكومة التركي الأسبق "مسعود يلماظ" في سبتمبر ١٩٩١ عندما قال: "إن أمام تركيا أحد الخيارين، الخيار الأوروبي أو خيار الدخول في عصر القرون الوسطى".

و تمثلت المبادئ التي انتهجتها تركيا خلال تتبعها لسياسة البعد الواحد في:

١- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول منطقة الجوار.

٢- عدم التدخل في النزاعات بين دول المنطقة.

٣- العمل على استمرار انقسام العرب دون التدخل في النزاعات العربية – العربية.

٤- فصل الشرق الأوسط عن دور تركيا في التحالف الغربي.

٥- توازن دقيق في موقف تركيا من القضية الفلسطينية بعد اعترافها بإسرائيل ١٩٤٩.

---

(١) حسين غازي، **تركيا و العرب و إسرائيل**، **مجلة الفكر السياسي**، السنة الثانية، العدد ٤- ٥، شتاء ١٩٩٨ -١٩٩٩ ، ص ١٤٤.

بالإضـافة إلـى هذه المبـادئ انتهجت تركيـا بعد نهايـة الحرب الباردة المبدأين التاليين:

١-ملأ الفراغ: و هذا المبدأ يعني أن تركيا بعد حسمها في الخيار الغربي سعت إلى أن تجد محيطا آخر في انتظار عضوية الاتحاد الأوروبي بحيث سعت إلى تكوين تحالفات مع دول أوروبا الشرقية و لآسيا الوسطى و دول البلقان خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، و ذلك لتعويض الفراغ في أوروبا الشرقية، آسيا و محيطها العربي في الشرق الأوسط.(١)

٢-سياسة المساومة: باعتبار أن فن المساومة هو حكمة سياسية بحيث يحق للدول أن تنتقي الوسائل التي تحقق عن طريقها أهدافها في التعامل الخارجي، و هذا ما اعتمدت عليه من خلال استخدامها لورقة المياه للضغط على الدول العربية خاصة سوريا و العراق ،و مواجهتها فيما يتعلق بالمشكلة الكردية أو حتى مشكلة الاسكندرونة و التدخل التركي في شمال العراق.

ركزت تركيا من خلال سياسة البعد الواحد على تحقيق عضوية الاتحاد الأوروبي، و ذلك من خلال توطيد علاقتها به و محاولاتها بالإيفاء بشروطه و إقامة تحالف استراتيجي مع إسرائيل كأثمن هدية مقابل اكتساب عضويتها في.

وتماشيا مع التحولات الإقليمية و الدولية و تكيفا مع معطياتها، ورغبة في الحصول على أدوار ريادية وزيادة نفوذها و تأثيرها في مناطق متعددة، تعالت الأصوات و الدعوات ،بضرورة انتهاج مقاربة جديدة في السياسة الخارجية التركية، قائمة على عنصري الجرأة و الفاعلية، وترتكز إلى تعدد الأبعاد، بدأت بمشاركة تركيا في حرب الخليج الثانية، واستمرت و برزت بشكل أكبر في منتصف التسعينات(٢).

---

(١) أحمد داود أوغلو، **مرجع سابق،** ص ٢٢٧.

(2) Stephane Larrabee Jan. O,Lesser ,**Turkish Foreing Policy in an age of uncertainty,**(RAND:the Center for Middle East Public Policy,2003),P8:

و قد توجهت تركيا في سياستها الخارجية الجديدة نحو تعدد الأبعاد و ذلك بعد إدراك الأتراك أنه يجب أن يحددوا دورهم في ضوء موازين القوى الجديدة التي عرفتها المناطق المجاورة لهم، بل أكثر من ذلك ذهبوا إلى رسم سياسة خارجية مختلفة تاما عن سابقتها و ذلك انطلاقا من قناعتهم بأن لتركيا دور مهم في استقرار كل من منطقة القوقاز، وسط آسيا و منطقة الشرق الأوسط، و في الاستقرار العالمي ككل.

و حتى تنجح تركيا في تحقيق هذا الدور عملت على توظيف موروثاتها التاريخية و الجغرافية التوظيف الأمثل و بالتالي استغلت مفهوم النظرية البنائية وتركيزها على الهوية الاستغلال الأمثل و الإيجابي، بحيث انفتحت على عدة جبهات، كدول أوروبا الشرقية و دول آسيا الوسطى الإسلامية ذات الهوية التركية و دول المشرق العربي، بالإضافة إلى التوجه التقليدي نحو أوروبا الغربية لتفعيل دورها الإقليمي ، و ذلك ما أكده وزير خارجية تركيا "أحمد داوود أغلو" :" إن تركيا لديها الآن رؤية سياسية خارجية قوية نحو الشرق الأوسط و البلقان و منطقة القوقاز ستسعى لدور إقليمي أكبر"[١]

و يقصد بالدور الإقليمي حسب المدرسة الوظيفية ، نموذج سلوكي متوقع يقوم به فاعل على ضوء مكانته الدولية في بيئة دولية بعينها، و بعبارة أخرى هو وظيفة تؤدى في عملية محددة، و يقصد بالدور التركي: أداء تركيا لوظيفة محدد اتجاه التنمية و السلام الدولي بما يحقق مصالحها في إطار التوازن و العمل مع الفاعلين الدوليين لآخرين في النظام العالمي الحالي.

و إذا أردنا رصد الأسباب التي كانت رواء التحول في السياسة الخارجية التركية الجديدة نجد:

١-الفراغ الكبير الذي تشهده المنطقة نتيجة انهيار ما سمي النظام الإقليمي العربي،إضافة إلى التهديدات و التحديات التي باتت

---

[١] الصادق الفقيه، **تركيا تودع الأطراف و تستقر في مركز الأحداث**، متحصل عليه يوم : 13 .04 .2004 من موقع:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/169F17B1-047 E-4B91-8532-1BC5F2CE60E3

تركيا تواجهها و التي ينبع معظمها من الشرق الأوسط ،خاصة بعد احتلال العراق،مما أدى إلى تراجع ثقة تركيا في حلفائها في الناتو و اقتناعها بأنهم غير مكترثين بأمنها القومي في مواجهة التحديات النابعة من الشرق الأوسط ،و التي يمكن تلخيصها في:

أ- تصاعد التحدي الكردي، خاصة بعد حصول أكراد العراق على وضع شبه مستقل.

ب- تصاعد التحدي الإيراني: إذ نتج عن احتلال العراق إخراجه من معادلة الموازن الإقليمي لإيران، مما أدى تزايد نفوذها في المنطقة.

إذن تدرك تركيا أن لعب دور إقليمي في المنطقة يعني المشاركة في تحديد الأجندة الإقليمية و الوصول بخطوط الدفاعات التركية إلى أبعد نطاق ممكن من الأراضي التركية.(١)

٢-**تعثر الدور الأمريكي في المنطقة:** حيث نتج عن تراجع الدور الأمريكي في المنطقة إعطاء هامش للقوى في المنطقة للاستفادة منه، و في هذا الإطار تأتي التحركات التركية مع كل من إيران سوريا، مصر و السعودية.(٢)

٣-**تعثر الجهود الخاصة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي:** حيث لا تزال أوروبا المسيحية تحمل في علاقاتها التركية تركة الصراع العثماني الأوروبي منذ عام ١٤٥٣، حيث ترى أوروبا أنه لا مكان لتركيا في المشروع الحضاري الأوروبي لكونها مختلفة حضاريا عنها ، هذا من جهة ومن جهة أخرى يتخوف الاتحاد الأوروبي من أن انضمام تركيا سيجعل للاتحاد حدودا مشتركة

---

(١) فتيحة ليتيم، **تركيا و الدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط**، **مجلة المفكر**، (بسكرة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية)، العدد الخامس، مارس ٢٠١٠، ص ٢١٢.

(١) إسلام جوهر، شادي عبد الوهاب، "**سياسة تركيا تجاه المشرق العربي: العراق و سوريا و لبنان**"، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**، (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط)، العدد ٤٣، جانفي ٢٠٠٩، ص 151.150.

مع منطقة الشرق الأوسط المليئة بالنزاعات (سوريا، العراق، إيران)، و يقحمه في سياساتها. و بالمقابل تدرك تركيا أن دورها الإقليمي المتزايد في المنطقة سيؤدي إلى تحسين سيؤدي إلى تحسين كبير في صورة تركيا لدى الاتحاد الأوروبي إذ أنها ستكون صمام الأمان المتقدم على تخوم الشرق الأوسط المجاور جغرافيا للاتحاد الأوروبي.

إذن فالرفض الأوروبي لتركيا يعد واحدا من الأسباب التي دفعت أنقرة لمراجعة العديد من خياراتها، حيث ازدادت قناعة الدولة التركية بأن أمنها القومي و مصالحها الإستراتيجية مرتبطة أكثر بمحيطها العربي الإسلامي، الأمر الذي يدفعها اليوم لإقامة شراكة إستراتيجية مع البلدان العربية و الإسلامية و حتى الإفريقية.

٤- **تمتد تركيا إقليميا في المنطقة سياسية أقل بكثير من العائد السياسي الذي تجنيه**، بحيث أن الجدوى الإستراتيجية من لعب هذا الدور تكون متحققة تماما في حالة الشرق الأوسط، و تكفي هنا الإشارة إلى الدور الإقليمي الإيراني و الذي استثمرت فيه إيران ماليا وإيديولوجيا لبناء شبكة من التحالفات مع الدول والحركات والأحزاب السياسية لمدة ثلاثين عاما، المقارنة بين مساحات التأثير التي يملكها كل طرف تشير بأن تركيا تتنافس مع إيران بأدوات جديدة و لكن بمدخل أقل كلفة سياسية من إيران بكثير.

٥-**أن الشرق الأوسط هو المجال الجغرافي الوحيد في جوار تركيا الذي يمكنها فيه لعب دور إقليمي دون الاصطدام بقوى عالمية**، بالمقارنة بالقوقاز حيث النفوذ الروسي، و ألبانيا و البوسنة حيث النفوذ الروسي.[١]

٦-**الصورة إيجابية لتركيا عند شرائح عربية واسعة**، و الترحيب الغير مسبوق بهذا الدور من أوسع القطاعات العربية بدور تركي في المنطقة لأول مرة منذ عام ١٩٢٣،ووصل الأمر إلى حد الحديث عن "النموذج التركي" و ضرورة الاستفادة من الدروس التي يقدمها، مثل التناوب السلمي على السلطة و إدماج التيارات

---

(١) فتيحة ليتيم، **مرجع سابق**، ص ٢١٣.

الإسلامية في العملية الديمقراطية و الفصل بين الحزبي و الدولتي.

٧-**المصالح الوطنية التركية في المنطقة** و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ - تشكل الدول العربية أولا سوقا ممتازة للسلع التركية التي تحظى في المنطقة بتنافسية لا تحظى بها بالضرورة في السوق الأوروبية.

ب-تشكل المنطقة العربية بما تملكه من احتياطات الطاقة عامل جذب بأهمية استثنائية لتركيا التي يتزايد الطلب فيها على النفط و الغاز لعاملين أساسين هما تعاظم قدرات الاقتصاد التركي و طموح تركيا لتصبح معبرا لإمدادات الطاقة إلى أوروبا بما يعزز وضعيتها الإستراتيجية.

ج-توافر تاريخ مشترك بين تركيا و العرب، و وجود تقارب ثقافي و حضاري بنها وبين الدول العربية، و هو ما لا يجعل تركيا عنصرا وافدا إلى المنطقة و يسهل قيامها بهذا الدور.

٨-**التأثير الذي لعبه وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة في تركيا** على قيامها بدور إقليمي جديد في المنطقة. حيث كان للخلفية الإيديولوجية التي ينطلق منها حزب العادلة و التنمية دورا كبيرا في توجيه سياسة تركيا الخارجية، و يرى الحزب أن دور تركيا كدولة تابع أصبح شيئا من الماضي، و يجب أن تحتل مكانة جديدة لضان أمنها و استقرارها تضطلع بموجبها بدور دبلوماسي و سياسي و اقتصادي فعال في منطقة كبيرة تكون فيها هي المركز من خلال استعمال "القوة اللينة" كنموذج داخلي يحظى بالاحترام العالمي سياسيا و اقتصاديا ثقافيا (كجسر يربط بين الشرق و الغرب، وكأمة إسلامية،و دولة علمانية، و نظام سياسي ديمقراطي، و كقوة اقتصادية رأسمالية) و القيام بدور أكثر فاعلية لرفع مكانة تركيا الدولية.

ويحدد " أحمد داوود أغلو" خمسة أسس ترتكز إليها السياسة الخارجية الجديدة و هي:

(١) **التوفيق بين الحريات و الأمن**، ففي وقت كان اللاعبون العالميون، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية، يغلبون الاعتبارات الأمنية على ما عداها بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، كانت تركيا البلد الوحيد الذي نجح في التقدم على صعيد الإصلاح السياسي من دون التفريط في المتطلبات الأمنية، و هو ما جعل تركيا نموذجا لبلاد أخرى.

(٢) **تقليص المشكلات بين تركيا و جيرانها إلى نقطة الصفر**، أو ما يسمى بـ **"تصفير المشكلات"**، و بالتالي إخراج تركيا من صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع، و هذا إن تحقق يمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة.[١]

(٣) **إتباع سياسة خارجية متعددة البعد و متعددة المسالك**، ففي الظروف الدولية المتحركة الحالية، من غير الممكن إتباع سياسة ذات بعد واحد، و بدلا من أن تكون تركيا "مصدر مشكلة" في استقطابات الغرب – الشرق و الشمال – الجنوب و آسيا – أوروبا والغرب – الإسلام، تكون على العكس " مصدر حل" للمشكلات، و بلدا مبادرا إلى طرح الحلول لها،و بلدا يشكل مركز جذب يساهم في إرساء السلام العالمي و لإقليمي ،و من ضمن هذا المنظور ،لا يجب النظر إلى أي خيار على أنه بديل عن الآخر ، و لا مع كل الخيارات في الوقت ذات على أنه تناقض.

(٤) **تطوير الأسلوب الدبلوماسي** و إعادة تعريف دور تركيا على الساحة الدولية ، و ذلك من خلال رسم خريطة جديدة لتركيا تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي، و أن تكون قادرة على تقديم الأفكار و الحلول في القضايا الدولية سواء كانت متعلقة بالشرق أو الغرب على حد سواء ،و هذا ما أكده " داوود أغلو" حيث قال: "ستكون التزامات تركيا من تشيلي إلى إندونيسيا ، ومن إفريقيا

---

(١) عبد الله تركماني، **مرجع سابق**، ص ٨٠.

إلى آسيا الوسطى ومن الاتحاد الأوروبي إلى منطقة المؤتمر الإسلامي جزءا من مقاربة شاملة للسياسة التركية ، وستجعل المبادرات تركيا فلعلا عالميا و نحن نقترب من عام ٢٠٢٣، للذكرى المئوية الأولى لإقامة الجمهورية التركية"[١]

(٥) الانتقال من السياسة الجامدة في الحركة الدبلوماسية، إلى الحركة الدائمة، و لتواصل مع كل بلدان العالم لتركيا

وقد جسدت تركيا على امتداد سنوات حكم حزب "العدالة والتنمية" سياساتها الجديدة وفقا للتكتيكات التالية:

(١) قوة المبادرة الدبلوماسية، أو ما يسمى "القوة الناعمة": فبرغم القوة العسكرية الكبيرة التي تتمتع بها في المنطقة و العالم ،إلا أنها لا تبحث عن تكريس أهميتها السياسية من خلال نفوذها العسكري، بل أنها تسعى لتكريس دورها و نفوذها على المستوى الدولي و الإقليمي من خلال اعتبارها **"قوة ناعمة"** جديدة في السياسة الدولية و الإقليمية ،عبر قيامها بدور الوسيط النشيط في أزمات العالم و منطقة الشرق الأوسط، لذلك فإن سياستها الخارجية سعت بدأب إلى تحقيق الاستقرار و التعاون في كل الاتجاهات.[٢]

وفي الواقع أن تركيا عملت على تجسيد نهج " القوة الناعمة "منذ السنة الأولى لتسلم حزب "العدالة و التنمية" السلطة في ٣ نوفمبر عام ٢٠٠٢، و انتقلت إلى موقع الطرف المبادر لا المنتظر لما يجري أو سيجري، و أول تجليات ذلك جاء عبر مبادرة غير مسبوقة و هي فكرة اجتماع دول الجوار الجغرافي للعراق في فبراير عام ٢٠٠٣و لم يكن قد احتل بعد ، ومن ثم استمرت الاجتماعات الدورية لدول

---

[١] بولنت ارس، "**داوود أغلو و السياسة الخارجية الجديدة لتركيا**"، (ترجمة: الطاهر بوسامية)، في نافذة دراسات و تقرير مركز الجزيرة للدراسات ، متحصل عليه يوم ٢٠١١//٠٢/١٩ من موقع :

http://www.aljazira.net/NR/exeres/2517C3B0-FDCC-45EB-A268-5702C736AFIC.htm

[١] عبد الله تركماني، **مرجع سابق**، ص ٧٢.

الجوار الجغرافي بعد الاحتلال، وقد كانت الفكرة أولى رسائل الدخول التركي، وفقا لسياساتها الجديدة إلى الساحة الشرق أوسطية بوجه لم يعهد من قبل، وهو دور الوسيط و الساعي لحل المشكلات عبر الحوار و التعاون بين الأطراف المتناقضة، بعدما كانت صورة تركيا تلك المتأبطة عصا القوة العسكرية المطاردة للأكراد المسلحين في العراق، أو المهددة لجيرانها بالتعاون مع إسرائيل .و توالت بعد ذلك تجليات سياسة القوة الناعمة في عدد من القضايا منها: الوساطة بين باكستان و إسرائيل ،التواصل مع حركة "حماس" بعد فوزها في الانتخابات النيابية و استقبالها رئيس مكتبها السياسي "خالد مشعل" و محاولة إدراجها في العملية السلمية، بدلا من حصرها و عزلها كما دعت و عملت لذلك إسرائيل و الغرب. والتوسط في الأزمة اللبنانية بين فريقي ٨ و ١٤ مارس/آذار، و أيضا بين السلطة الفلسطينية برئاسة "محمود عباس" و إسرائيل عبر الاجتماع الشهير بين "محمود عباس" و الرئيس الإسرائيلي "شمعون بيريز" بدعوة من الرئيس "عبد الله غول" في نوفمبر/تشرين الثاني من عام ٢٠٠٧ في ما يشبه "كامب ديفيد" تركي، إضافة إلى مساعي تركية متكررة للتوسط بين حركتي "فتح"(*) و "حماس"(**) بعد انفجار الخلاف بينهما،ووساطة تركيا بين سوريا و إسرائيل عام ٢٠٠٨ حيث انعقدت أربع جولات مفاوضات غير مباشرة في اسطنبول.والسعي للتخفيف الاحتقانات الداخلية في العراق و إقناع فئات سنية بالمشاركة في العملية السياسية الداخلية، ومساعي الوساطة

(*) حركة فتح حركة وطنية ، أعلنت انطلاقتها في ١ يناير ١٩٦٥، "يوم تفجر الثورة الفلسطينية" حيث لم يكن أي فصيل أو حركة فلسطينية قد وجدت بعد و.تعتبر إحدى أبرز حركات الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، لعبت حركة فتح دورا رئيسيا في أحداث أيلول الأسود والحرب الأهلية اللبنانية، كما أنها خاضت محادثات السلام في أوسلو وواشنطن وتعتبر "منشئة" السلطة الوطنية الفلسطينية.

(**) **حركة المقاومة الإسلامية** اختصار **حماس** هي حركة إسلامية وطنية تنادي بتحرير فلسطين من النهر إلي البحر، وجذورها إسلامية حيث يرتبط مؤسسوها فكرياً بجماعة الإخوان المسلمين، تهدف الحركة إلى استرداد أرض فلسطين التي تعتبرها الوطن التاريخي القومي للفلسطينين بعاصمته القدس.أعلن عن تأسيسها أحمد ياسين بعد حادث الشاحنة الصهيونية في ٦ ديسمبر١٩٨٧ .

بين باكستان و أفغانستان في نهاية عام ٢٠٠٨ ، و الانفتاح التركي الواسع على أرمينيا و كسر الجليد في العلاقة بينهما رغم الحساسية و عمق الخلاف، و مبادرة تركيا إلى خفض التوتر في القوقاز بعد انفجار الصراع العسكري بين جورجيا و روسيا في أغسطس/ آب ٢٠٠٨ و طرح تركيا مبادرة " منتدى التنمية و الاستقرار في القوقاز" و قيام "أردوغان" بحركة مكوكية بين روسيا و جورجيا، رغم أن تركيا كانت ترتبط بحلف موروث من تسعينيات القرن الماضي مع كل من جورجيا و أذربيجان. و طرح تركيا مبادرات شجاعة في قبرص أخرجتها أمام الرأي العام العالمي من موقع المعرقل للحل في الجزيرة، حين قبلت خطة الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان، فيما أرادتها قبرص اليونانية، بعدما كانت تظهر بموقف مؤيد للحل، و استمرار الانفتاح أيضا على العلاقات مع اليونان. ولعل آخر الأدوار الوسيطة للقوة الناعمة كانت محاولات تركيا التوفيق بين العرب المقاتلين اتجاه العدوان على غزة في نهاية ٢٠٠٨ وبداية ٢٠٠٩، و كذلك السعي لوقف فوري لإطلاق النار و التحرك بين أذربيجان و أرمينيا من أجل حل مشكلة إقليم " قره باخ " في فبراير / شباط ٢٠٠٩.[١]

(٢) المؤسسات الإقليمية و الدولية: سعت تركيا إلى إعادة تفعيل دورها و عضويتها في منظمات إقليمية عدة وذلك لأهمية هذا الدور في تعزيز الاستقرار و التعاون في محيطها الإقليمي، و إذا كانت تركيا في الأساس عضوا في المنظمات الغربية إلا أن تركيزها كان على تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي[٢]، وذلك لكسب مصداقية وثقة لدى الدول الإسلامية مما يؤهلها لدور فعال في حل المشاكل التي تعرفها هذه الدول

(٣) قوات حفظ السلام: حرصت تركيا بأن يكون لها حضور فاعل في بعض مناطق التوتر، فشاركت في قوات "اليونيفيل" في جنوب لبنان بعد عدوان تموز ٢٠٠٦، و هذا أول حضور للجيش التركي إلى المنطقة العربية منذ نهاية ١٩١٨، كما وافق البرلمان

---

[١] عبد الله تركماني، **مرجع سابق**، ص٨٣.

[٢] محمد نور الدين، **تركيا...إلى أين؟ دور و تحديات**" **مجلة المستقبل العربي**، السنة ٣٢ العدد ٣٦٤، جوان ٢٠٠٩ ، ص ٤٤.

التركـي فـي فيفـري ٢٠٠٩ علـى إرسـال قـوات السـلام إلـى الصومال، بالإضافة إلى مشاركة تركيا في قوات الأطلسي في أفغانستان في إطار عملية مكافحة الإرهاب.

(٤) **الانفتاح الاقتصادي و الثقافي:** برز الدور التركي بقوة على الصعيدين الاقتصادي و الثقافي، وعلى الرغم من أن المحور السياسي للاقتصاد التركي بقي الإتحاد الأوربي (٥٢ بالمئة تقريبا من حجم تجارتها الخارجية) و روسيا شريكتها التجارية الأولى على صعيد الدول، عرفت الحركة التجارية بين تركيا و الأقطار العربية قفزة نوعية و تنامت بشكل قوي في عهد حزب العدالة والتنمية أكثر من ثلاث مرات، و اعتمدت تركيا على مشاريع المياه المنجزة في أواخر القرن العشرين، لتفعيل الحركة الاقتصادية من خلال استبدال المياه بالطاقة مع دول المشرق العربي المنتجة للطاقة.

وانعكست السياسية الخارجية الجديدة لتركيا في عدة مظاهر نجملها فيما يلي:

لعبت تركيا في التسعينات دورا مهما في الشرق الأوسط من خلال نموذج الحرب بالنيابة[١] (*) التي شنتها تركيا في إطار محدود لأغراض الاستهلاك المحلي من جهة، و الالتفات إلى الخارج ومغازلة القوى الغربية و إسرائيل على حساب العرب من جهة أخرى، و هي من هذا المنظور تؤدي دور " بؤرة التوازنات الحساسة من ضفاف الأطلسي إلى حدود الصين" كما قال وزير خارجيتها الأسبق "حكمت تشتين".

منذ خمس عقود وضعت تركيا في مكان رئيسي ضمن سياسة الاحتواء التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الاتحاد السوفيتي السابق و الكتلة الشرقية حتى انهيارهما في ١٩٩١م، و ظلت لعشر سنوات تالية بعد ١٩٩١م في مكان رئيسي ضمن سياسة احتواء

---

[١] (*) الحرب بالنيابة: تقوم الدول بالدخول في حروب من خلال أطراف أخرى تقوم بدعمها عسكريا و لوجيستا، (حرب الخليج الأولى، كانت بين العراق و إيران بدل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي سابقا).

أخرى إقليمية مارستها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق و إيران إلى أن أطيح بنظام العراق عام ٢٠٠٣م، كان الدور التركي بالغ الأهمية في نجاح السياستين.

سيطرت تركيا اقتصاديا على منطقة الحكم الذاتي "لكردستان" العراق عبر امتلاكها جزء كبير من السوق المحلية فيها و تصدير البضائع إليها، أو عبر الاستثمار المباشر في مشروعات البنية التحتية و كذلك امتلاك وسائل ضغط فائقة الفعالية على إقليم "كردستان"من خلال ملاحقة حزب "العمال الكردستاني" التركي في جبال "قنديل" الوعرة[١].

لعب دور الوسيط لحل الخلافات في منطقة الشرق الأوسط، منذ انهيار عملية "أوسلو"، و عجز الولايات المتحدة الأمريكية عن إعادة إطلاق عملية سلام فعالة، وكذلك فشل الاتحاد الأوروبي في وضع إستراتيجية ذات مصداقية إزاء الصراع العربي الإسرائيلي، و في غياب مشروع عربي واضح و جدي و موحد لوضع حلول أو مبادرات فعلية سواءا عن طريق المفاوضات المباشرة أو غير المباشرة، أو عن طريق دعم المقاومة، و في ظل انقسام فلسطيني أدى إلى تعقيد الوضع.

في ظل كل ما سبق قدمت تركيا نفسها البديل المناسب كوسيط نزيه و مستقل يعمل بكل جهد لعقد مفوضات جدية تذهب في النهاية لإيجاد حلول جذرية لهذا الصراع، و أبرز الجهود التركية في هذا المجال: الوساطة بين إسرائيل – سوريا في جانفي/٢٠٠٤، و قد تم تتويج هذه الجهود بأربع جولات من المفاوضات غير المباشرة بين الجانبين عبر دبلوماسية الوساطة التركية، و قد نجحت هذه الوساطة بإقناع طرفي النزاع بنقل المفاوضات إلى الشكل المباشر، ثم توقفت عملية الوساطة بعد عملية القصف التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة.

---

[١] مصطفى اللباد، **الدور الإقليمي لتركيا: الملامح و الأسباب، متحصل عليه يوم :** ٢٠١١/٠٢/١٧ نقلا عن: www.aljazeera.net/htm

من جانب آخر، فقد دخلت تركيا في محاولة وساطة بين الغرب – إيران، فيما يخص أزمة طهران النووية،سعت أنقرة إلى تسهيل مفاوضات "٥+١" عام ٢٠٠٦م.

كما سعت مع البرازيل في إبرام اتفاق مع إيران في ماي/٢٠١٢م يقضي بإيداع إيران كمية ١٢٠٠ كيلو غرام من اليورانيوم منخفض التخصيب في تركيا دفعة واحدة، مقابل حصولها على الكمية نفسها، و لكن من الوقود النووي من مجموعة فيينا (الولايات المتحدة، روسيا، فرنسا، الوكالة الدولية للطاقة الذرية)، ذلك خلال عام، و يعتبر هذا الاتفاق الانجاز الدبلوماسي الملموس الوحيد بخصوص الملف النووي الإيراني.[1]

على المستوى العربي، كانت لتركيا محاولات لعب دور الوسيط و من أبرزها تشجيع تركيا للقيادات السنية العراقية على المشاركة في الانتخابات عام ٢٠٠٥م، كما دعمت أنقرة الوساطة القطرية بين الرفقاء السياسيين في لبنان عام ٢٠٠٨م، كما سعت تركيا لتحقيق المصالحة بين سوريا و العراق عقب اتهام العراق لسوريا بالتورط في تفجيرات بغداد أوت/٢٠٠٩م.

بالإضافة إلى انعكاسات أخرى على مستوى السياسة الخارجية التركية الموجهة إلى الدول العربية لعل من أهمها تزايد الزيارات الرسمية المتبادلة على مستوى الرؤساء و الملوك و رؤساء الوزراء و الوزراء والوفود، بين تركيا و الدول العربية و الإسلامية، حيث أصبحت تركيا عضوا مراقبا في جامعة الدول العربية،كما تم تشكيل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين تركيا و العراق و بين تركيا وسورية، و ألغيت التأشيرة بين تركيا و كل من العراق و سورية و ليبيا و الأردن و لبنان، أصبحت المنطقة الواقعة بين تركيا و سورية و الأردن و لبنان منطقة حرة لتجول الأفراد و نقل البضائع.[2]

---

[1]) ناتالي توتشي، **"أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية**، العدد ١٨٢، أكتوبر ٢٠١٠، ص ١٠٣.

[1]) ناتالي توتشي ، **مرجع سابق**، ص 104 .

المبحث الثالث

العلاقات التركية مع دول الشرق الأوسط

المطلب الأول

العلاقات التركية العربية

عندما نجمع بين التجارب السلبية التي عاشتها المنطقة خلال الحرب العالمية الأولى تحت التأثير البريطاني، و بين هذا الفهم للتاريخ، نجد أن سيكولوجية الانسلاخ التي تكونت في العلاقات بين تركيا والعنصر العربي في الشرق الأوسط قد تراكمت و ازدادت و تعمقت في فترة ما بين الحربين العالميتين، وقد أسفر النظام العالمي ثنائي القطبية، الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية ،عن نتائج غذت التناقضات التي أخذت في التبلور في السياسات الإقليمية، أدت سيكولوجية الانسلاخ إلى انضمام كل من تركيا ،و الدول العربية التي حصلت على استقلالها في الثورات ضد الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية، إلى معسكري القطبية الثنائية، في مواقع متعاكسة (تركيا في طرف و الدول العربية في طرف آخر)، و إلى فقدان هذه الدول الاستعداد لبناء سياسات إقليمية[١].

شعرت تركيا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية بضغط التهديد السوفيتي القادم من الشمال، فانتقلت إلى المعسكر الغربي، وواجهت مشكلة لم تحسب لها حسابتها السيكولوجية و الدبلوماسية و التكتيكية، تمثلت في أن كل دولة جديدة تظهر في الشرق الأوسط يمكن أن تكون حليفا محتملا للاتحاد السوفيتي، و كان من نتائج التمحور حول المعسكر الغربي – أكثر من مونها تخطيطا إقليميا ذا طبيعة إستراتيجية –أن أصبحت تركيا من أوائل الدول التي اعترفت بإسرائيل ، و اتخذت موقفا سلبيا إزاء أزمة السويس، وشاركت في تأسيس حلف بغداد ، و صعدت التوتر مع سوريا إلى حافة الحرب ، بانية على التراكم السيكولوجي السلبي إدراكا لقطب آخر مخالف، كان الرأي العام العربي في تلك المرحلة يطور خطابه و صراعه السياسي المعادي للاستعمار إلى توجه مناهض للدول الغربية، و بدأ ينظر إلى تركيا على أنها شريكا استراتيجيا للدول الاستعمارية، بينما كانت

---

(١) ناتالي توتشي ، **مرجع سابق**، ص 104 .

تتطور سياستها الإقليمية على نحو يتفق مع الخيارات العامة للمعسكر الغربي الذي تنتسب إليه. و لم تسفر هذه السياسات الإقليمية عن نتائج تتعلق بالمنطقة وحدها، بل و أدت إلى فقدان تركيا للكثير من اعتبارها و قيمتها لدى معسكر عدم الانحياز، الذي تألف من الدول التي ولد معظمها في خضم ثورات ضد الاستعمار ،ووضعها الموقف المعادي للاستعمار في مركز المعسكر السياسي الدولي البديل. تسببت هذه السياسة في وقوع تركيا في حالة من العزلة الدولية، بالرغم من أنها الدولة التي حازت السبق في القيام بأول حرب استقلالية في الشرق.

بيد أن التطورات التي شهدتها تركيا في عقد الستينات من القرن العشرين على محور قبرص، و التي شدتها الدول العربية على محور فلسطين، أسفرت عن نتائج من شأنها التحرر من سياسات المعسكرين العالمية، فبينما أدى كل من التوتر الذي عاشته تركيا مع الولايات المتحدة، و خطاب "جونسون" خلال أزمة قبرص عام ١٩٦٤، إلى حدوث تغير جاد في بنية السياسة الخارجية التركية ذات الوجهة الواحدة و المعسكر الواحد، أدت هزيمة الحركة القومية العربية بزعامة "عبد الناصر" في ١٩٦٧، إلى قيام الدول العربية الراديكالية، و على رأسها مصر ، بإعادة النظر في مواقفها. أضحت القضايا ذات الطابع القومي لدى الطرفين سببا في قيام كل منهما بإعادة النظر و مراجعة السياسة الخارجية على أصعدة عدة مختلفة، فقامت تركيا بعد خطاب "جونسون" بتطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي، و حتى يتسنى لها الخروج من عزلتها في الأمم المتحدة، سعت جاهدة لسد الفراغ الذي تركته لدى دول معسكر عدم الانحياز و في مقدمتها الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي. أما الدول العربية فقد شرعت في اتخاذ خطوات من شأنها القضاء على الخلافات القائمة فيما بينها و المتولدة من انتمائها لمعسكرات مختلفة، كما بدأت – لا سيما مصر – في إعادة النظر في علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي، الذي حملته مسؤولية جزئية عن هزيمة ١٩٦٧.

أدت المقاربة البرغماتية التي أوجبتها الحاجة إلى الدعم الدبلوماسي المتبادل، إلى إخراج العوائق التاريخية / السيكولوجية من الحسابات، و اتجهت العلاقات التركية – العربية نحو التحسن في السبعينات. و في بدايات عقد الثمانينات ،أخذت تلك العلاقات في بناء

مجالات مصالح مشتركة من خلال روابط اقتصادية مكثفة،كان من نتائجها قيام مشروعات مثل خط أنابيب كركروك/ يومورتالك، الذي قرب بين تركيا و العراق، و في النصف الأول من عقد الثمانينات ، عززت تركيا من تأثيرها في المنطقة عبر العلاقات التي طورتها مع دول عربية مهمة، مثل مصر و العراق و المملكة العربية السعودية، بوسائل و على محاور مختلفة، كما نهجت تركيا عددا من السياسات الإقليمية، مثل تبني سياسة عدم انحياز فعال اتجاه الحرب الإيرانية العراقية، و مساندة مصر في العودة إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، بعد استبعادها منها بسبب معاهدة "كامب ديفيد" ،إضافة إلى إقامة ارتباطات أمنية مع المملكة العربية السعودية و دول الخليج الأخرى، التي كانت عرضة للتهديد الأمني بسبب الحرب الإيرانية العراقية. وتعد هذه السياسات الإقليمية بمثابة ميلاد لسياسة تركية جديدة في الشرق الأوسط، و لعلها أيضا السياسة الأبرز و الأكثر فاعلية لتركيا في المنطقة بعد انسحابها منها في الحرب العالمية الأولى[١].

إن من المهم للغاية إعادة تأسيس العلاقات التركية – العربية على أرضية عقلانية، تأخذ في الاعتبار إعادة تحديد المقاييس العالمية والإقليمية، في فترة تشهد تحولات جادة في تركيا و الدول العربية، مجتمعة و فرادى. و لا تقتصر ه الأهمية على مستوى السلم الإقليمي أيضا، و لعل بناء هذه الأرضية العقلانية يمكن أن يتيسر من خلال البدء بتجاوز التراكمات السيكولوجية المتبادلة، و ترسيخ الوعي بمصير إقليمي مشترك، والحفاظ على العلاقات البينية من مؤثرات التوازنات العالمية، و في هذا الإطار يتعين على تركيا أولا و قبل كل شيء ، تطوير وجهة نظر تؤهلها لتحسس نبض العالم العربي ، و تلمس إيقاع التغيير الاجتماعي و الثقافي و السياسي الذي تشهده مجتمعاته.

فعلى سبيل المثال يمكن لتركيا العمل على فهم الوضع الجديد الذي طرأ على سوريا في الأعوام الأخيرة ،و يمكن للدبلوماسية تجاه هذه الدولة أن تقيم أرضية صحيحة بناء على مثل هذا التحليل و التفسير.و في مرحلة إعداد على هذه الشاكلة ، ينبغي الابتعاد عن

---

[١] ناتالي توتشي ، **مرجع سابق**، ص 105 .

المقاربات التعميمية و السطحية ، التي تختزل المجتمعات العربية في تصنيف واحد.

الفرع الأول

العلاقات التركية العراقية

عرفت السياسة التركية تجاه العراق عدة تحولات في ثلاثين سنة الأخيرة و ذلك حسب التحولات التي شهدها العالم منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩م(*) ،و التدخل السوفيتي في أفغانستان، وتفكك الاتحاد السوفيتي فيما بعد، و قيام الحرب العالمية الثانية، وأحداث ١١ سبتمبر٢٠٠١م و احتلال العراق ٢٠٠٣م، و ذلك حسب انعكاسات هذه التحولات على المصالح التركية في المنطقة ككل، وفي العراق على وجه الخصوص.

جاء غزو العراق للكويت ليضع حدا للعلاقات التركية – العراقية اتسمت بالإيجابية و التحالف طيلة ثمانينات القرن الماضي،ما جعل تركيا تنضم للمعسكر الغربي ضد العراق، و اعتبرت أن غزو العراق للكويت فرصة ذهبية لاستعادة تركيا دورها الإقليمي الذي اضمحل بتفكك الاتحاد السوفيتي، فسمحت لقوات التحالف الدولي باستخدام القواعد الأطلسية على أراضيها لتنفيذ عملية غارات ضد العراق، إن مسارعة تركيا لفتح أراضيها لقوات التحالف لبدء عملية تحرير الكويت جاء وفقا لإستراتيجية تركية للسيطرة على منابع النفط العراقي المتمركز شمال العراق ضمن خطة لاسترجاع مدينتي الموصل وكركوك النفطيتين(١)

ومنذ انتهاء حرب الخليج الثانية (**) انتهجت تركيا سياسة التدخل العسكري في شمال العراق بشكل مستمر بحجة تعقب متمردي حزب العمال الكردستاني، ففي ١٩٩١/١٢/١٨م انتقلت السياسة التركية من دور الوسيط والحامي للأكراد في شمال العراق، إلى دور

---

(١) محمود سالم السامرائي، **المساومة في السياسة الخارجية التركية**، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ١٣، شتاء ٢٠٠٧، ص ٢٢٧.

المراقب على تحركاتهم[١] و قد تبنت حكومات تركيا المتعاقبة منذ عام ١٩٩١م بما فيها حكومة "أربكان" الإسلامية خيار الحسم الأمني و العسكري للمشكلة الكردية، ما نتج عن ذلك من احتياجات متكررة للجيش التركي لشمال العراق في ظل غياب لسلطة مركزية عراقية،

ففي ١٩٩٦/٥/٦م اخترقت القوات التركية بطائراتها الحربية أراضي شمال العراق بحجة مطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني التركي بزعامة "مسعود برزاني"(*)، ونفذت عمليتين بهذه المنطقة خلال شهر جوان/ ١٩٩٦م، توغلت خلالها في العملية الأولى ٧كلم داخل العراق في ١٩٩٦/٠٦/١٥م، و اجتاحت في العملية الثانية الحدود العراقية باستخدام ١٢ كتيبة من قواتها الخاصة، و خلال الفترة من أوت/١٩٩١م، وحتى تموز قامت تركيا ب ١٤غارة جوية و٨ غارات جوية في شمال العراق[٢].

---

[١]) وليد رضوان، **مرجع سابق**، ص ٢٤٩.

(*) هي ثورة نشبت سنة 1979وحولت إيران من نظام ملكي، تحت حكم الشاه محمد رضا بهلوي، لتصبح جمهورية إسلامية عن طريق الاستفتاء. آية الله أو الإمام، كما هو معروف في إيران، روح الله الخميني يعد مؤسس "الجمهورية الإسلامية الإيرانية". وحاول العمل على مد الثورة أو ما سُمي تصدير الثورة إلى المناطق المجاورة، ويرى البعض أن قيام الحرب العراقية الإيرانية كانت من نتائج تلك السياسة، وكذلك الحرب الأهلية الأفغانية.

(**) **حرب الخليج الثانية**، تسمى كذلك **عملية عاصفة الصحراء** أو **حرب تحرير الكويت** (١٧ يناير إلى ٢٨ فبراير ١٩٩١)، هي حرب شنتها قوات التحالف المكونة من ٣٤ دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق بعد أخذ الإذن من الأمم المتحدة لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي. تطور النزاع في سياق حرب الخليج الأولى، وفي عام ١٩٩٠ اتهم العراق الكويت بسرقة النفط عبر الحفر بطريقة مائلة، وعندما اجتاحت العراق الكويت فُرضت عقوبات اقتصادية على العراق وطالب مجلس الأمن القوات العراقية بالانسحاب من الأراضي الكويتية دون قيد أو شرط.

[١]) جلال عبد الله عوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية**، (بيروت: مركز الدراسات العربية، ١٩٩٨)، ص ١٦٣.

إن عمليتــي الاختـراق التــي قامـت بهمـا تركيـا فــي شـمال العراق عام ١٩٩٦م، كانت رسالة من تركيا ليجيرانها خاصـة سوريا، إيران، و لبنان بأن تركيا بإمكانها القيام بتدخلا عسكريا في أي لحظة و في أي دولة إذا ثبت أنها ستساهم في زعزعة استقرار و أمن تركيا.

وفـي ١٩٩٥/٠٥/١٤م، و أخذت هذه العملية اسم فولاذ (٩٧) واستمرت (٣٦) يوما، و قد تعذرت تركيا بأن هذه العمليـة جاءت بنـاء على طلب "مسعود البرزانـي" زعيم الإقليم الكردي شمال العراق، و إنها سوف تنسحب فور انجازها مهمتها في ١٩٩٧/٠٦/٢١م، تم سحب القسم الأكبر من القوات التركية من شمال العراق ،و لـم تتوقف تركيـا عند هذه العملية في تدخلها العسكري في العراق ،بل واصلت عملياتهـا البريـة و الجويـة فـي شـمال العـراق، إذ بلغـت عمليـة ٧٣ عمليـة منهـا عملية غزو برية و ٥٨ عملية قصف جوي.

و قد اقترحت "تانسو تشللر" في ١٩٩٦/٠٩/٤م إنشاء منطقة أمنيـة عازلـة فـي شمال العراق لحمايـة تركيـا مـن قوات حزب العمـال الكردستاني المتمركزة هناك، ويتراوح عمق هذه المنطقة بين ٥ و ٢٠ كلم داخل شمال العراق على امتداد الحدود مع تركيا، هذا يعني اقتطـاع

(*) **مسعود مـلا مصطفى بـارزاني** 16أغسطس1946 ، رئيس إقليم كردستان العراق.،

ولد في مدينـة مهاباد- كردستان إيران، فقد تزامنت ولادتـه مع يوم تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، في (تشرين الثاني عام ١٩٧٩)، في المؤتمر التاسع للحزب الديمقراطي الكردستاني، انتخب السيد مسعود بارزاني بشكل ديمقراطي رئيساً للحزب الديمقراطي الكردستاني.في نيسان (١٩٩١)

في(١٢ حزيران ٢٠٠٥) انتخب السيد مسعود بـارزاني كأول رئيس لإقليم كردستان من قبل المجلس الوطني الكردستاني العراقي.

وبصفته رئيساً للإقليم، قام بعدة زيارات إلى بعض الدول والتقى برؤسائها ورؤساء وزاراتها. فقد التقى مع الرئيس الأميركي جورج بوش في (٢٠٠٥/١٠/٢٥) (وطوني بلير رئيس وزراء بريطانيا في (٢٠٠٥/١٠/٣١) وبابا الفاتيكان في (14/11/2005) وبرلسكوني رئيس وزراء إيطاليا في (٢٠٠٥/١١/١٣) والعاهل السعودي الملك عبد الله في (٢٠٠٧/٣/١٣) والعاهل الأردني الملك عبد الله في .(19/3/2007)

تركيا جزء من أراضي العراق و تهديد سيادته و وحدة أراضيه[١]، إلا أن تركيا تراجعت عن فكرة المنطقة الأمنية بعد أن واجهت العديد من المواقف الدولية الرافضة للفكرة و الداعية إلى التزام تركيا باحترام سيادة العراق و الحفاظ على سلامة أراضيه و استقلاله.

رغم التدخل العسكري في شمال العراق إلا أن تركيا حرصت أن تكون المنطقة خالية من قوات أجنبية (أمريكية)، و تجلى ذلك في رفض تركيا للعمالية العسكرية الأمريكية في جنوب العراق **"ضربة الصحراء"**، و ذلك ما أكدته رئيسة الوزراء التركية "تشيلر" في ١٩٩٦/٠٩/١٦م حيث قالت: "إن تركيا ترفض استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لقاعدة "أنجرليك"[*] لشن غارات على العراق"[٢].

بالإضافة إلى القضية الكردية، فإن قضية الموصل و كركوك كانت سببا لتأزم العلاقات التركية – العراقية في بداية تسعينات القرن الماضي و ذلك إثر التصريحات العديدة لمسؤولين أتراك حول تبعية مدينتي الموصل و كركوك لتركيا بدل من العراق.

في هذا الشأن أكد الرئيس التركي "سليمان ديمريل" في ١٩٩٥/٠٥/٠١م على ضرورة تعديل الحدود العراقية – التركية، لأسباب أمنية، و إشارته إلى أن الموصل مازالت تابعة إلى تركية[٣].

العلاقات التركية – العراقية بعد الاحتلال:

ظهر تقرير سري أعدته وزارة الخارجية التركية صيف ٢٠٠١م يعكس مجمل المواقف التركية من العراق و المسألة الكردية في شماله **ويضع التقرير خطة عمل من ثمانية بنود متصلة بالعراق على النحو التالي:**

-أن الأساس هو أن ليس للعراق أي مشكلة مع الأمم المتحدة و لا يشكل تهديدا لجيرانه.

---

(١) وليد رضوان، **مرجع سابق**، ص ٢٥٣.

(١) جلال عبد الله عوض، **مرجع سابق**، ص ١٥٣.

(٢) محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية و صراع الخيارات**، (بيروت: رياض الريس للكتب و النشر)، ص ٢٤٨.

-يجب حماية وحدة الأراضي العراقية.

-يجب أن يكون للعراق سلطة مركزية و بصورة نهائية.

-يجب حماية حقوق التركمان في العراق كمواطنيين.

-يجب أن لا يعطي للأقليات العراقية في العراق إدارة منفصلة.

-يجب أن لا يشكل العراق تهديدا لتركيا من الناحية العسكرية.

-يجب دعم الحلول و الخطوات التي تقلل من تدخل القوى غير الإقليمية في العراق.

-يجب ربط العراق بالقدر الممكن بتركيا من الناحية الاقتصادية(١)

الحرب الأمريكية على العراق ٢٠٠٣ و انعكاسها على العلاقات التركية – العراقية:

إثر زيارة الرئيس التركي السابق "أحمد نجدت سيزر" إلى قطر في ٢٠٠٢/٠١/٠١م أكد على مبدأ حماية وحدة العراق و سلامة

---

(١) وليد رضوان، **مرجع سابق**، ص ٣٥٦.

(*) تقع قاعدة إنجرليك الجوية في ضاحية إنجرليك، قرب مدينة أضنة Adana، في جنوب شرقي تركيا، وهي قاعدة للقوات الجوية التركية، ومقرّ في الوقت نفسه للوحدة التاسعة والثلاثين للطائرات المقاتلة the 39th Fighter Wing، التي تضم قوات من الطيران العسكري الأمريكي والتركي، قوامها سبعة آلاف من العسكريين، بالإضافة إلى الموظفين المدنيين والمتعاقدين.

ومما يذكر أن قاعدة إنجرليك الجوية كانت واحدًا من محاور العمليات الجوية التي جرت ضدّ العراق خلال أزمة احتلال الكويت بين عاميْ ١٩٩٠ و ١٩٩١م. كما أنها تحتضن القوات الدولية المشتركة التي تساهم، منذ نهاية تلك الأزمة في مارس ١٩٩١م، في مراقبة منطقة الحظر الجوي شمال العراق، ضمن العمليات المعروفة باسم Operations Northern Watch، وكذلك في العمليات التي سبقتها، والتي تمثلت في حماية المناطق الكردية الآمنة في شمال العراق، والمعروفة باسم Operation Provide Comfort، وذلك لضمان احترام العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الأرقام ٦٧٨ و ٦٨٧ و ٦٨٨.

أراضيه عندما قال "تركيا تولي أهمية كبيرة لوحدة العراق، وقد أوضحت بصورة جلية أنها لا ترغب في المشاركة في عملية عسكرية أمريكية ضد العراق"، أما المؤسسة العسكرية في تركيا فقد أكدت مخاوفها من تقسيم العراق، حيث صرح رئيس الأركان التركي الجنرال "حلمي أزكوك" قائلا: "إن أي عملية عسكرية ضد العراق ستؤدي إلى تقسيمه...والمشكلة هذه ستكون أكبر بكثير مع طرح إقامة دولة كردية مستقلة، و هذه لا يمكن لتركيا أن تقبل بها، إن الدول العربية لا يمكن أن تهضم تأسيس دولة كردية على أراضيها، وهي لم تهضم بعد أراضي أعطيت لإسرائيل"[1].

جاءت هذه التصريحات من أعلى مؤسستين رسميتين في تركيا كرد فعل مباشر على إقرار الكونغرس الأمريكي تفويض الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" شن حرب على العراق.

شهد عام ٢٠٠٢ م افتراق تاريخي لطرفي الحلف الاستراتيجي التركي – الأمريكي، و ذلك في تصريح رئيس الأركان التركي "أزكوك" عندما قال: "إن هذه الحرب ليست حربا تركية و لن يدخلها الجيش التركي إلا إذا حدثت أربعة أمور: إعلان انفصال كردي في العراق، أو نزوح عدد كبير للسكان شمال العراق، و تعرض عدد من السكان لمذابح من طرف النظام الحاكم، أو تعرض المدن التركية لهجمات[2].

رغم رفض البرلمان التركي السماح للقوات الأمريكية للإنزال على الأراضي التركية في إطار الحملة العسكرية الأمريكية على العراق، إلا أن ضغوط كبيرة تعرضت لها تركيا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية جعلتها تسمح لها بإنزال بعض القطع العسكرية فقط في ميناء الاسكندرونة التركي، لكن رد فعل الرأي العام التركي الرافض لهذه العملية دفع الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب نحو الكويت.

---

(١) وليد رضوان، **مرجع سابق**، ص ٣٥٧.

(٢) ياسر أحمد حسن، **تركيا البحث عن المستقبل**، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ٢٠٠٦)، ص ٣٠٧.

هذا الموقف التركي ضد الحرب على العراق استمر حتى بعد الحرب من خلال الحراك الدبلوماسي لتركيا من أجل الإسراع بسحب القوات الأمريكية من العراق و حرصها على وحدة العراق وعدم تقسيمه إلى فيدراليات.

السياسة التركية تجاه العراق بعد الحرب:

منذ الاحتلال الأمريكي للعراق سعت تركيا إلى حشد الدعم لمواقفها تجاه هذه الحرب، وحاولت توفيق وجهات النظر للدول الإقليمية كإيران و سوريا و التي لها علاقة مباشرة بالعراق، و حثهما على الوقوف معها ضد أي تقسيم محتمل للعراق بعد الحرب، و الوقوف ضد أي محاولة لقيام دولة كردية في شمال العراق، ففي عامي ٢٠٠٤، ٢٠٠٥م كثف المسئولون الأتراك زياراتهم لكل من سوريا و العراق لتوطيد العلاقات بين البلدان الثلاث و للعمل على حل المشاكل المترتبة عن احتلال العراق، ودفع العراق إلى إقامة نظام سياسي مقبول في المنطقة بالإضافة إلى منع إقليم كردستان العراق من الانفصال عن دولة العراق، و العمل على استقرار المنطقة[١].

كما استعملت تركيا ورقة الأكراد في سياستها تجاه العراق حتى بعد احتلاله، فقد قامت عدة مرات بالتدخل العسكري شمال العراق بحجة ملاحقة فارين من حزب العمال الكردستاني.

ففي عام ٢٠٠٦م أعلنت تركيا بأن العراق غير قادر على منع أفراد حزب العمال الكردستاني من مهاجمتها من أراضيه، فحشدت قواتها العسكرية على حدوده، و في أوت/٢٠٠٧ دعى رئيس الوزراء التركي "المالكي" إلى أنقرة لتوقيع مذكرة تفاهم لمواجهة الإرهاب، إلا أن هذه المذكرة لا يمكن أن تدخل حيز التنفيذ إلا بموافقة البرلمان العراقي، و ذلك لن يتم إلا بموافقة حكومة إقليم كردستان العراق، فأرسلت تركيا مبعوثها "مراد أوزجليك" لتوطيد العلاقات مع جميع الطوائف و الأقليات العراقية بما فيها الأكراد لكسب التأييد ضد حزب العمال المتمرد في تركيا.

---

(١) أحمد داود أوغلو، **مرجع سابق**، ص٦٢٢.

و في أواخر عام ٢٠١٠ شهدت علاقات تركيا مع شمال العراق تنسيقا في مجال الأمن و الطاقة خاصة بعد إعلان إقليم كردستان العراق تذمره من الأعمال الإرهابية التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني التركي ضد الجيش التركي.

و جاءت زيارة وزير الخارجية ووزير التجارة و الصناعة التركي للإقليم و إنشاء مجلس تنسيقي استراتيجي، كتعزيز للتعاون بين البلدين و كان كرد على هذه الزيارة زيارة كردية مماثلة وهي زيارة رئيس إقليم كردستان لتركيا و مقابلة رئيس الجمهورية ووزير الخارجية للتشاور في حل قضية حزب العمال الكردستاني[١].

نجحت تركيا مؤخرا بعقد صفقات اقتصادية هامة في شمال العراق بحيث يعتبر مركزا مهما لتوفير الطاقة لها.

وفي ٢٠٠٧/٠٨/٠٧م دعى رئيس الوزراء التركي نظيره العراقي "نوري المالكي" إلى أنقرة لوضع أرضية مشتركة لحل المشاكل العالقة بين البلدين، خاصة ما يتعلق بمشكلة الأكراد، وفي ٢٠٠٨/٠٣/٠٧م دعى الرئيس التركي "عبد الله غول" نظيره العراقي "جلال طالباني"لزيارة أنقرة والعمل على تخفيف حدة التوتر بين الفرقاء السياسين في العراق، و في جويلية تم الاتفاق بين تركيا و العراق ،كأول زيارة رسمية من هذا النوع منذ ثمانية عشر سنة، و تم الإعلان عن إنشاء مجلس تعاون استراتيجي عالي المستوى بين الطرفين.

إن هذا التحول في السياسة التركية تجاه العراق نابع من قناعة الساسة الأتراك أنه لا يمكن الوصول لحل لمشكلة الأكراد إلا بإقامة علاقات تعاونية مع العراق، المعني الأول في المنطقة بهذا المشكل، كما أن التقارب التركي – العراقي أتى في إطار سياسة تركيا الجديدة و المبنية على تعدد الأبعاد و مبدأ تصفير المشكلات مع الجوار.

---

[١]) عبد الله عرفان، **الاقتصاد في السياسة التركية اتجاه كردستان**، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٨٢، أكتوبر ٢٠١٠، ص ١٢٣.

الفرع الثاني

العلاقات التركية السورية

تتميز السياسة التركية تجاه الدول العربية خاصة سوريا، والعراق التي تربطها بهما حدود برية بالكثير من الغموض والتقلب منذ تفكك الدولة العثمانية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى،حيث وصلت إلى مفترق طرق على خطين متوازيين لا يلتقيان حسب وجهة النظر التركية بعد اختيارها الانضمام إلى النادي الغربي و التغير الثقافي الاجتماعي و البنيوي الذي أرادته النخبة الكمالية لتركيا،مما جعل العلاقات التركية – العربية تسوء، فكان كل طرف يسعى لإضعاف الطرف الآخر من خلال مواقف دولية تتعلق بقضاياه النزاعية ،فعلى سبيل المثال تعتبر تركيا أول من اعترف بإسرائيل عام ١٩٤٩م، و في المقابل وقفت الدول العربية إلى جانب قبرص في قضيتهما عام ١٩٦٥م، إلا أن موقف تركيا من الحرب العربية الإسرائيلية عامي ١٩٦٧م و ١٩٧٣م ،و التي أيدت من خلاله العرب كانت سببا للانفراج في العلاقات التركية – العربية، و ازدادت العلاقات تقاربا في عهد الرئيس التركي "تورغوت أوزال" خلال ثمانينات القرن الماضي ،إلا أن عملية اغتياله بداية التسعينات، كانت بداية مرحلة جديدة للسياسة التركية تجاه الدول العربية خاصة سوريا.

فحتى نهاية السبعينات كانت سياسة تركيا تقوم على العزل مما جعل التوتر يسيطر على هذه العلاقات و ما زاد من حدة التوتر عدة مشاكل و نزاعات أخرى، حيث كانت قضيتا الأكراد و المياه المحددين الأساسيين لسياسة تركيا الخارجية تجاه سوريا، فكانت سياسة تركيا تشهد من جهتها تصعيدا مستمر و ذلك بتوجيه الاتهامات لسوريا بضلوعها في عدم استقرار و أمن تركيا ،ما نتج عنه من العلاقات بين الدولتين تميزت بالتوتر و النزاع طيلة عقد من الزمن.[١]

حيث لم تكن العلاقات السورية التركية في حالة طبيعية منذ استقلال سوريا عام ١٩٤٦م وصولا إلى القرن الماضي بل سادت حالة

---

(١) محمد نور الدين، **سياسة حافة الهاوية التركية مقاربة الدوافع و الاستهدافات، مجلة شؤون الأوسط** ، العدد ٧٦، أكتوبر ١٩٩٨، ص١٠.

العداء و التأزم في تلك الفترة و ذلك على خلفية أسباب عديدة لعل أهمها ضم تركيا لواء الاسكندرونة عام ١٩٣٨م بمؤازرة الاحتلال الفرنسي، اختلاف الخيارات و التحالفات الإستراتيجية لكلا البلدين حيث اختارت تركيا السياسات و التوجهات الأطلسية في حين انحازت أغلب الحكومات السورية إلى التوجهات اليسارية الاشتراكية، و امتد النزاع ليشمل المياه خصوصا خلال تسعينات القرن العشرين.

و تعتبر الزيارة التي قام بها الرئيس التركي "أحمد نجدت سيزر" إلى سوريا في إطار مراسيم تشييع جنازة الرئيس السوري الراحل "حافظ الأسد" في حزيران لعام ٢٠٠٠م بداية لتحسن العلاقات قد عكس ذلك الرؤية التركية بأن سوريا بعد "حافظ الأسد" مفتوحة و أن إقامة علاقات جيدة مع سوريا بعد "حافظ الأسد" سيؤدي إلى التأثير بشكل فعال في منطقة الشرق الأوسط ككل و ذلك لما لسوريا من مكانة لدى الدول المجاورة لها بداية لتحسن العلاقات، بعد خمس أشهر جاءت زيارة نائب الرئيس السوري لأنقرة مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر من نفس العام، حيث أجرى الأخير محادثات مع القادة الأتراك تعهدت خلالها سوريا وتركيا بالعمل على صياغة اتفاق إعلان مبادئ يساعد على توجيه العلاقات بينهما، هذا التبادل في الزيارات و بالشكل الرسمي و في فترة كان الجميع ينتظر أن تقوم الحرب بين الدولتين في ظل التصعيد الذي شهدته العلاقات بين الطرفين ،جاء ليخيب أمال كل من كان يعتقد أن سوريا و تركيا لن يربط بينهما ود بعد ذلك التصعيد.

فبعد فوز حزب "العدالة والتنمية" الإسلامي التوجه في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٢م و تقلده زمام الحكم في تركيا منذ ذلك الحين و حتى الآن، شهدت العلاقات التركية – السورية تقاربا كبيرا، وصل إلى حد عالي من التنسيق و التعاون ، وبعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣م، رأى الطرفان السوري و التركي أنه من الضرورة بمكان تغيير سياستهما تجاه بعضهما و تنسيق مواقفهما لمواجهة الدعم الأمريكي للأكراد في شمال العراق و أكدوا على ضرورة وحدة العراق.

وكان الموقف التركي – السوري تجاه الحرب على العراق منسجما، حيث أدان كل من رئيسا البلدين(أحمد نجدت سيزر (تركيا)، بشار الأسد (سوريا))، الغزو الأمريكي للعراق.جاءت زيارة رئيس

الحكومة "عبد الله غول" إلى دمشق مطلع عام ٢٠٠٣م لتأكيد رغبة تركيا في توطيد علاقاتها مع سوريا، كما هدفت هذه الزيارة إلى حشد التأييد لمنع الحرب على العراق، وردا على هذه الزيارة جاءت زيارة وزير الخارجية السوري "وليد معلم" إلى أنقرة في ١٣ كانون الثاني/جانفي من نفس السنة و أكد من خلالها رغبة الرئيس الأسد في فتح جميع أبواب الحوار والتعاون مع تركيا في جميع المجالات مشددا على العمل لمنع الحرب في العراق و موضحا انعكاسات تلك الحرب على المنطقة. [١]

مجلات التعاون التركي السوري:

اقتصاديا:

يعتبر التعاون الاقتصادي أهم الأسس لتفادي النزاعات و الخصومات و ذلك ما تجلى في العلاقات السورية التركية، وبدت بوادر الانفتاح الاقتصادي بين الطرفين مند زيارة نائب رئيس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية التركية ١٩٩٩/٠٤/٢٨م و تم خلالها لاتفاق بشأن تعزيز التعاون الثنائي في مجالات النقل الجوي و البحري و البري والسكك الحديدية.

في نوفمبر ٢٠٠٠م جاءت زيارة عبد الحليم خدام لتركيا، ووقع الطرفان بروتوكول سياحي، ثقافي و مذكرة تفاهم مشتركة تحدد خطوات تطوير التعاون في مجالات التجارة العلمية والفنية و التعليمية والثقافية، و إحياء اللجنة الاقتصادية المشتركة، و فتح معبر حدودي جديد و إعادة تشغيل خط حديدي دمشق – اسطنبول و إلغاء الازدواج الضريبي. وفي جوان/حزيران٢٠٠٣م قام وفد حكومي سوري برئاسة "عصام الزعيم" وضم رجال أعمال سوريين بزيارة تركيا وفي ٠٩ تموز/جويلية وقع "عصام الزعيم" مع السيد "إدريسي يمانتورك" رئيس مجلس إدارة شركة "قورش" التركية على مذكرة تفاهم لإقامة

---

[1] Carolyn c.james, Ozgur Ozdamar,"**Modeling forging policy and ethnic conflict; turkey's policies towards Syria** "**foreign policy analyses**,N°:5,2009,p 29 .Availabel at: www.cdfai.org/PDF/Tow%20Solitudes.pdf. 27/11/2010 .

شركة مشتركة تهدف إلى تنفيذ عقود بناء و تجديد و توسيع معامل الإسمنت و الأسمدة و معامل تكرير السكر و أعمال البنى التحتية.

وعرفت العلاقات الاقتصادية بين البلدين تطور كبير خاصة على مستوى التبادل التجاري ففي ٢٠٠٤م قام الرئيس السوري "بشار الأسد" بزيارة إلى "أنقرة"، و تعتبر أول لرئيس سوري إلى تركيا منذ العهد العثماني، **و خلاله الزيارة تم التوقيع على ثلاثة اتفاقيات:**

-اتفاقية منع الازدواج الضريبي.

-اتفاقية حماية و تشجيع الاستثمار.

-اتفاقية البرتوكول السياحي.

في مارس/آذار ٢٠٠٤ زار وزير التجارة التركي مدينة حلب رفقة ١٤٠ رجل أعمال تركي، و في دمشق بحث مع مسؤولين إمكانية إقامة منطقة تجارة حرة سورية – تركية، و في لقاء "بولنت ارينج" رئيس البرلمان التركي برئيس مجلس الوزراء السوري "ناجي عطري" قال الأخير: "إن الشركات التركية لها الأولوية في تنفيذ المشروعات في سوريا"، و في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤م قام وزير الدولة التركي لشؤون التجارة "كورشاد توزمان" بزيارة إلى سوريا رفقة وفد يضم ٣٠٠ رجل أعمال تركي و بحث مع دمشق تفاصيل الاتفاق التجاري و فتح الحدود.[1]

وفي نهاية عام ٢٠٠٤ زار رئيس الحكومة التركي "رجب طيب أردوغان" سوريا ، و تم خلالها التوقيع على اتفاق التجارة الحرة بين البلدين ،و مناقشة موضوع إقامة مراكز التجارة الحدودية و سبل تنسيق الجهود و نزع ملايين الألغام المزروعة على طول الحدود الممتدة على ٨٥٩ كلم٢ ، و في ٢٠٠٦م وضع الجانبان السوري و التركي برنامج لتطوير التعاون في عدة مجالات.

---

[1] وليد رضوان، **العلاقات العربية التركية :دور اليهود و التحالفات الدولية والإقليمية و pkk في العلاقات العربية التركية العلاقات السورية نموذجا**، (بيروت: شركة المطبوعات للنشر و التوزيع)، ٢٠٠٦، ص ٣٨٥.

إن هذا التقارب الاقتصادي الجاد بين الدولتين أتى في ظروف دولية فرضت على الدولتين التعاون و التنسيق فيما بينهما، وخاصة بعد تمركز الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، و النشاط الدبلوماسي لإقليم كردستان العراق ،و الأهم من ذلك تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة مما إستوجب على سوريا و تركيا احتواء هذا النفوذ و تنسيق سياستهما تجاه قضايا المنطقة، و بسبب العزلة التي فرضت على سوريا بسبب الضغوط الدولية عليها في قضية الأزمة اللبنانية ٢٠٠٥م، كان لابد لها من الانفتاح على تركيا.

بلغت العلاقات التركية - السورية ذروة التنسيق الاقتصادي سنة ٢٠٠٧م، فبعد نمو التبادل التجاري بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣م بنسبة ٣٧ بالمئة و بلوغ حجم الاستثمار التركي في سوريا ٤٠٠ مليون دولار، إذ تعتبر تركيا أكبر مستثمر أجنبي في سوريا[١]، و في سنة ٢٠٠٦م بلغت صادرات تركيا إلى سوريا ٦٢٠ مليون دولار، أما صادرات سوريا إلى تركيا فقد بلغت ٤٠٠ مليون دولار و هي أعلى قيمة تبلغها منذ ٢٠٠٣م[٢].

نجح التعاون الاقتصادي السوري – التركي، و افرز نتائج سياسية جيدة حيث تكللت العلاقات بين تركيا و سوريا بإلغاء التأشيرة و فتح الحدود بين البلدين في صيف ٢٠٠٩م، بعد إعلان البلدان إنشاء منطقة تجارة حرة عام ٢٠٠٧م،كما شهد عام ٢٠٠٩م حدث مهم للبلدين حيث نظما مناورات عسكرية في شهر نيسان/أفريل، و في أكتوبر تم إلغاء التأشيرة بين البلدين، و في ديسمبر تم الإعلان عن مجلس تعاون التركي _السوري.[٣]

---

(١) فتيحة ليتيم، **مرجع سابق** ، ص ٢٢٠.

(2) Fatih Ozatay ,'**Turkey's transformation and some commentson Turkey – Syria relation** »,tepav,3January 2007. Avaiable at , www.tepav.org.tr/eng/admin/.../Fathi Ozatay Suriye Heyeti Sunumu.pdf. 14/04/2010.

(3) Carol Migdalovitz,''Turkey's :selected forgeign policy issues and US '', views congression all research service :v 07,N° 5700,p17 Avaiable at : www.fas.org/sgp/crs/93ideast/RL34642.pdf. 25/11/2010.

إن إعلان الطرفين إنشاء هذا المجلس جاء في ظرف يبحث فيه كلا الطرفين عن لعب دور إقليمي في الشرق الأوسط، و أدركا أنه يجب عليهما التنسيق سياستهما الخارجية تجاه قضايا المنطقة حتى لا تتناقض، ما قد يتسبب في حدوث شرخ في علاقتهما ببعضهما،هذا من جهة ومن جهة أخرى إدراك تركيا أن عضويتها في الاتحاد الأوروبي قد تستغرق المزيد من الوقت، و حتى لا تبقى في قاعة الانتظار طويلا رأت أنه يجب عليها لعب دور إقليمي خارج الدائرة الأوروبية، و هو ما دفعها إلى توطيد العلاقات مع كل من سوريا وإيران و فلسطين ضد إسرائيل الحليف الاستراتيجي و التاريخي لتركيا.

سياسيا:

حققت العلاقات السورية التركية ثقة متبادلة بين الطرفين، سمح لتركيا القيام بدور وسيط في مفاوضات سوريا مع الولايات المتحدة الأمريكية، و قد نجحت المساعي التركية للوساطة بين سوريا وإسرائيل لمفاوضات سلام غير مباشر بين الجانبين من أجل التوصل إلى سلام سوري- إسرائيلي ينعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على السلام الإسرائيلي مع الفلسطينين و لبنان، و عقدت الجولة

الأولى من هذه المفاوضات غير مباشرة في اسطنبول في أيار/ماي ٢٠٠٨، و تلتها أربع جولات،[١] و قد حاول رئيس الوزراء

---

[١] فتيحة ليتيم، مرجع سابق، ص ٢١٩.

(*) يشار إلى أن مفاوضات السلام السورية–الإسرائيلية توقفت عام ٢٠٠٠ بسبب الخلاف على هضبة الجولان التي احتلتها إسرائيل في حرب يونيو/حزيران عام 1967 =

= (وتتمسك سورية بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان حتى حدود ٤ يونيو/حزيران ١٩٦٧، وفي المقابل تتمسك إسرائيل بسيطرتها الكاملة على بحيرة طبرية التي تُعد المصدر الرئيسي للمياه في إسرائيل.

(*) وكانت إسرائيل قد أعلنت ضم الجولان إليها في عام ١٩٨١، وهو قرار لم تعترف به الأمم المتحدة، ورفضه السوريون، بمن فيهم سكان الجولان المحتل.

الإسرائيلي في نوفمبر ٢٠٠٩ التقليل من شأن الوساطة التركية في زيارته إلى باريس حيث طلب من الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" نقل رسالة إلى الرئيس السوري "بشار الأسد" مفادها أن الجانب الإسرائيلي يريد مفاوضات مباشرة مع سوريا[*] من دون وساطة تركية، إلا أن الرئيس السوري و في زيارته إلى باريس و في نفس الشهر أكد أن سوريا لا تتحدث عن شروط مسبقة، بل عن حقوق لن تتنازل عنها، وجدد تمسك سوريا بالدور التركي و مفاوضات غير مباشرة.

كما ساهمت تركيا في تغير النظرة العدائية المتبادلة بين سوريا والولايات المتحدة الأمريكية، و لعبت أنقرة دور هام في فك العزلة السورية و الحيلولة دون الاستهداف الأمريكي لسوريا من خلال استخدام القناة الأوروبية الفرنسية.

تجدر الإشارة إلى أن الوساطة التركية بين سوريا و إسرائيل رغم التقدم الذي شهدته عام ٢٠٠٨م، إلا أنها توقفت بسبب الحرب الإسرائيلية على غزة عام ٢٠٠٨م و بداية ٢٠٠٩م[*]، ما جعل القيادة السياسية التركية تشرط وقف الحرب و فك الحصار على غزة لمواصلة هذه الوساطة.

سجل البلدين اللذين كانا على حافة الحرب في عام ١٩٩٨م اختراقا تاريخيا، من خلال قيام الجيشين التركي – و السوري بمناورات عسكرية برية مشتركة في ربيع عام ٢٠٠٩م في المنطقة القريبة من لواء الاسكندرونة، و كان ذلك تعبيرا على أن العلاقات بينهما على أكثر من صعيد إلى حد أقصى.[١]

(*) وتشترط سورية استئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها عام ٢٠٠٠ في إطار ما يسمى بـ "وديعة رابين" التي تقول دمشق إن رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل إسحق رابين تعهد فيها بالانسحاب من الجولان.

(١) عبد الله تركماني، **مرجع سابق**، ص ١٤٦.

(*) حيث وصف أردوغان الاعتداء بعبارات مثل: "إن ما يحدث في غزة من قبل "إسرائيل" عدوان سافر"، "وإن من لم يدينوا الهجوم على غزة مزدوجو المعايير".بينما نقلت صحيفة "حريت" التركية عن وزير الخارجية التركي حينها –علي باباجان –

كما تطوعت تركيا لحل الخلاف العراقي – السوري حول تفجيرات الأربعاء الدامي في بغداد ، بهدف قطع الطريق أمام أزمة إقليمية أكبر ، قد تفجر ملفات شائكة متداخلة، وسقوط أحدها يهدد المسائل الأخرى بالانفجار و يقود إلى إشغال المنطقة في مواجهات لا يعرف أحد كيف تنتهي.كما أن هذه الوساطة كانت تهدف إلى إطفاء الحرائق المشتعلة أو الحيلولة دون اشتعال حرائق جديدة يغامر بافتعالها بعض المتضررين، الذين يرون في النشاط الإقليمي التركي تهديدا مباشرا لمصالحهم، و خطوة تقطع الطريق على حساباتهم و نفوذهم.[1]

وفي الواقع مثل هذا التطور في العلاقات لم يكن ممكنا لولا مجموعة من العوامل و المقدمات التي حدثت في هذه العلاقات و مهدت الأرضية لإمكانية بناء علاقات إيجابية، ومن هذه المقدمات و العوامل:

-اتفاق "أضنة" الأمني الذي تم التوصل إليه في أعقاب أزمة صيف عام ١٩٩٨م، وكان الاتفاق بمثابة طي لملف حزب العمال الكردستاني و زعيمه "عبد الله أوجلان"،و في الوقت نفسه جاء بمثابة الاتفاق على شكل " إعلان مبادئ" لبناء علاقات جديدة

-الرغبة المتبادلة في إيجاد مصالح مشتركة، و اقتضت هذه الرغبة زيارات متبادلة بين وفود عالية المستوى، أسفرت عن استئناف

قوله لوزيرة الخارجية "الإسرائيلية" تسيبني ليفني: "أبوابنا مفتوحة، لكن عليك أن تتحدثي عن شروط وقف إطلاق النار إذا أردت المجيء إلى تركيا".

- المناظرة بين رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان والرئيس "الإسرائيلي" شيمون بيريز في مؤتمر دافوس بعيد انتهاء العدوان في ٢٩-١-٢٠٠٩ في الجلسة المخصصة لمناقشة تداعيات الحرب على غزة، وقد عقدت على هامش جلسات المنتدى الاقتصادي في "دافوس"، حيث قال أردوغان لبيريز: "أشعر بالأسف أن يصفق الناس لما تقوله، لأن عددًا كبيرًا من الناس قد قتلوا، وأعتقد أنه من الخطأ وغير الإنساني أن نصفق لعملية أسفرت عن مثل هذه النتائج"، ثم انسحب من الجلسة اعتراضًا على عدم إعطائه وقتًا كافيًا ومساويًا لبيريز.

[1] عبد الله كماني، **مرجع سابق**، ص ١٥٧.

عمل اللجان و الهيئات المشتركة بعد توقف دام اثني عشر عاما، وقد أدى استئناف عمل هذه اللجان إلى بلورة خيار التعاون الاقتصادي بين البلدين، و من تم خيار التعاون الإستراتيجي.

-توفر الإرادة السياسية و الرغبة المشتركة لفتح صفحة جديدة بين البلدين.

و قد اختارت الدولتان ما يمكن تسميته "المنهج الوظيفي" مدخلا لعلاقتهما، و الافتراض في إطار هذا المنهج أن التعاون في المجالات الاقتصادية و الفنية، غير السياسية المباشرة، يمكن أن يفضي إلى درجة عليا من درجات التحالف السياسي، يضع العلاقات الجديدة في إطار استراتيجي، و ليس مجرد لقاء تم على خلفية المخاوف المشتركة من المسألة الكردية في شمال العراق.

أمنيا و عسكريا:

في عام ٢٠٠٢ زار رئيس الأركان آنذاك "العماد حسن التركماني" تركيا، وقع اتفاقا للتعاون الأمني مع تركيا تتضمن تبادل المعلومات و التكنولوجيا، و التدريب و إمكان إجراء مناورات عسكرية مشتركة.[١]

وعليه يمكن القول أن علاقات "التعاون" أو "الاعتماد المتبادل" بين الدولتين تشهد عدة مستويات:

-المستوى الأول نشط، ويتمثل في العلاقات الاقتصادية و التبادل التجاري الذي يفوق مثيلاته مع دول الجوار بالنسبة إلى سوريا، فقد اهتمتا الدولتان بتطوير العلاقات الاقتصادية بينهما، و يمكن ملاحظة عدة مؤشرات في هذا الصدد، إذ اهتمت الدولتان بتطوير التفاعلات التجارية و استطلاع فرص التعاون الاقتصادي، و كان رئيس البرلمان السابق " حكمت تشيتين" قد تحدث عن "الروابط الكثيرة التي لا تعد و لا تحصى بين الجانبين و وجود إمكانات

---

[١] عبير محمد عاطف الغندور، **جدلية بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر**، **مجلة دراسات الشرق الأوسط**: ، العدد السادس، المجلد الثالث، جامعة حلوان، مصر، ٢٠١١، ص ٣٧٣.

التعاون التجاري و الاقتصادي و التعاون السياحي"[١]،و قد ازدادت وتيرة الاتفاقات الاقتصادية بين الدولتين بعد دخول اتفاق التجارة الحرة حيز التنفيذ ، ومن ذلك مثلا اتفاقات كثيرة بشأن الاستثمار المشترك و الطاقة و البتروكمياويات، والتصنيع و الجمارك و النقل و السكك الحديدية و الترويج السياحي المشترك...

-و أما المستوى الثاني ،فأقل نشاطا و فعالية، أو هو متدن نسبيا و هو التعاون في الجانب الأمني و العسكري فنجد أن التعاون بين البلدين محصور في اتفاق أو اتفاقين ويرجع بعض المحللين السياسين ذلك إلى خلفيات تاريخية بين البلدين.

-المستوى الثالث، ويشهد تطورا ملحوظا وهو التعاون على المستوى السياسي و يظهر ذلك جليا من خلال الوساطات التي تلعبها تركيا في ما يخص القضايا البينية السورية، و التحرك الفعال لتركيا في المسائل المتعلقة بمشاكل السورية مع دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط.

الثورة السورية و تداعياتها على العلاقات السورية التركية:

إذا كانت المواقف التركية من الثورات التي شهدتها عدد من الدول العربية أعادت طرح و تأكيد مركزية التساؤلات التي تتعلق بجوهر السياسة الخارجية التركية حيال المنطقة العربية و محدداتها و توجهاتها و ثوابتها ،و التي أكد عليها "أردوغان" بأنها تنطلق من حق الشعوب العربية في اختيار من يحكمها وفقا للنموذج الديمقراطي، و في حياة أكثر كرامة و حريات أكبر و مشاركة أوسع في الحياة السياسية، فإن ما حدث في سوريا منذ ٢٠١١/٠٣/١٥، من احتجاجات شعبية مناهضة "لبشار الأسد" ،ومن عنف مفرط من جانب النظام السوري إزاء المتظاهرين، وضع السياسة التركية في مأزق، إما التضحية بالنظام الحاكم في سوريا مثلما فعلت في الحالة المصرية، عندما طالب "أردوغان" من "مبارك" التنحية و الاستجابة لمطالب شعبه، وفي الحالة الليبية عندما طالب "أردوغان" بضرورة تنحي

---

[٢] عقيل سعيد محفوض، **سورية و تركيا: الواقع الراهن و احتمالات المستقبل،** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٩)، ص ٣٠٢، ٣٠٣.

"القذافي" فورا بعد ارتكابه جرائم تصل إلى حد الإبادة الجماعية، و ذلك حتى لا تفقد تركيا رصيدها السياسي الذي اكتسبته عبر جهد بذلته سياسيا و دبلوماسيا منذ اندلاع الثورات العربية، أو تغليب مصالح تركيا الحيوية من خلال رسم خارطة طريق للنظام السوري للخروج من الأزمة عبر تلبية دعوات الإصلاح السياسي و الانفتاح على كافة أطراف المعادلة السياسية في سوريا سواء كانوا رموز معارضة إسلامية أو قوى معارضة سياسية، من أجل الوصول إلى حل يرضي كافة أطراف الأزمة، مع رفض أي طرف الحديث عن التدخل العسكري في سوريا لتداعياته الأمنية و السياسية عليها.[١]

غير أن التوترات العسكرية الأخيرة على الحدود التركية السورية أثارت ، تساؤلات بشأن إمكانية نشوب حرب بين البلدين، وذلك بعد أن تصاعدت المواجهة وانتقلت من حيز الفعل السياسي إلى نطاق العمل العسكري الذي تجسد في سقوط قذائف صاروخية داخل القرى والمدن المحاذية للحدود المشتركة، وحشد كل دولة لبعض وحداتها العسكرية بالقرب من الشريط الحدودي الفاصل بين الدولتين.

وجاءت هذه التطورات على خلفية تحول التوتر السياسي بسبب تباين المواقف حيال الثورة الشعبية في سوريا، إلى "صراع بالوكالة" بين الطرفين، وذلك بعد أن دعمت أنقرة المعارضة السورية والجيش السوري الحر، وأسقطت دمشق كافة تحفظاتها حيال حركة حزب العمال الكردستاني على الحدود التركية، بما أفضى إلى توالي عملياته إزاء المصالح والأهداف التركية.

ترتب على ذلك أن تحول النزاع المحكوم بالرغبة في عدم التصعيد إلى صراع مرتفع الحدة، وذلك بعد أن قامت القوات السورية بإسقاط طائرة استطلاع تركية في المياه الإقليمية في يونيو الماضي. وعلى الرغم من أن تركيا صعدت سياسياً من خلال حشد الدعم الدولي في مواجهة الاعتداء السوري، إلا أنها اعتمدت على استراتيجيتين أساسيتين: أولهما تمثلت في حشد العديد من القوات التركية على الحدود مع سوريا بقصد إرسال رسالة لدمشق بأن الرد التركي لن يتقيد بلغة

---

[١] عبير محمد عاطف الغندور، **مرجع سابق**، ص ٣٧٥.

السياسة والدبلوماسية، وإنما سيكون من خلال الأدوات العنيفة" Hard Power"[1] .

وثانيها، التأكيد على أن لدى تركيا خططاً جاهزة للعمل على إقامة مناطق آمنة داخل الأراضي السورية، وهي خطوة ترى أنقرة أن من شأنها دعم جهود إسقاط النظام البعثي عبر توفير مناطق عازلة تستغلها قوات المعارضة وتنطلق منها لاستهداف قوات الجيش السوري[2].

بيد أن التهديدات التي تتعرض لها المناطق الجنوبية في تركيا وعملية النزوح السكاني من قبل سكان القرى والمدن التركية المحاذية للحدود السورية، هذا بالإضافة إلى عمليات التجسس السورية والإيرانية التي يتوالى اكتشافها في العمق التركي، دفعت بتصاعد حالة التوتر والاضطراب، وذلك بعد أن قامت القوات التركية في الثالث من أكتوبر الراهن بفتح نيرانها لاستهداف سوريين دخل الحدود السورية، قالت تركيا أنهم من مقاتلي حزب العمال الكردستاني.

ترتب على ذلك أن تعرضت بلدية "آقتشه قاله" بمحافظة "شانلي أورفه" التركية في اليوم التالي مباشرة لقذيفتين هاون سوريتين، أفضت إحداها إلى أضرار مادية بعدد من المنازل والمحال التجارية، فيما أدت الثانية إلى مصرع خمس أشخاص من بينهم امرأة وأربعة أطفال من نفس العائلة، وجرح ثماني آخرين. وهو ما أدى إلى تصعيد تركي على المستوى السياسي من خلال إجراء اتصالات مع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون والوسيط الدولي للأزمة السورية الأخضر الإبراهيمي، هذا فيما عقد حلف شمال الأطلسي اجتماعا طارئا بتاريخ (٤ أكتوبر) أعلن من خلاله دعمه ومساندته لتركيا باعتبارها أحد أعضاء الحلف .

---

[1] محمد عبد القادر خليل، **حول التوتر السوري التركي الأخير**، متحصل عليه يوم ٢٠١٢/١٢/٣٠ من موقع:

http://www.alarabiya.net/articles/2012/10/04/241874.html

[2] عبير محمد عاطف الغندور، **مرجع سابق**، ص ٣٧٦.

كما اتجهت تركيا للحصول على موافقة البرلمان التركي بشأن السماح للقوات التركية بالقيام بعمليات عسكرية خارج الحدود التركية، وهو الطلب الذي وافق عليه البرلمان مشترطا أن يكون ذلك عند الضرورة ولمدة عام واحد، وقد دعم موقف الحكومة زهاء ٣٢٠ عضوا وعارضه ١٢٩ عضوا، حيث صوت حزب السلام والديمقراطية (BDP) وحزب الشعب الجمهوري (CHP) ضد الاقتراح المقدم من الحكومة.

على المستوى العسكري، قامت القوات التركية بقذف مقر قوات المدفعية السورية في بلدة "تل أبيض" في محافظة الرقة السورية، بما أفضي إلى تدمير عدد من الآليات العسكرية ومقتل عدد من الجنود السوريين. وعلى الرغم من أن القصف استمر لعدد من الساعات المتواصلة إلا أن القوات السورية لم ترد على القذف التركي .

ارتبط ذلك بأن سوريا وإن بغت تصدير الأزمة لتركيا إلا أنها لا تستطيع أن تجاري قواتها الأكثر كفاءة والأحدث تسليحا، كما أنها وعت أن القوات التركية الموجودة على الحدود المشتركة ليست للترهيب وحسب وإنما للتوظيف ضد أي اعتداء سوري على الأراضي التركية .[١]

ومع ذلك يمكن القول إن حدود التصعيد التركي حيال هذه الأزمة ارتبطت بعدد من المحددات الأساسية، أهمها أن تركيا تدرك جيداً أنه ليس باستطاعتها أن تقدم على حرب ضد سوريا دون قرار أممي وفي سياق تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وهو أمر يصعب تحققه للانشغال الأمريكي بالانتخابات الرئاسية .

هذا فضلا عن ضعف الموقف الأوروبي الذي لا يزال يعاني من أزماته الاقتصادية المتلاحقة بسبب أزمة ديون كل من اليونان وإسبانيا .

هذا في وقت تعي فيه تركيا أن حرباً مع سوريا لن تكون مواجهة ثنائية، وإنما إقليمية شاملة، وذلك بعد اتجاه الحكومة العراقية من ناحية إلى سحب التفويض الذي منحته للقوات التركية لملاحقة

---

(١) محمد عبد القادر خليل، **نفس المرجع.**

حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي العراقية، ومن ناحية أخرى في ظل إعلان إيران أنها سترد على القوى الغربية حال ما تعرضت سوريا إلى هجوم غربي، هذا في وقت يراهن فيه حزب الله اللبناني بكل أوراقه من أجل دعم النظام السوري.

يتوازى مع ذلك عدم تتبلور موقف عربي موحد حيال التدخل العسكري في سوريا، فمصر بدورها قد تراجعت عن تأييد دعوة الشيخ حمد بن خليفة أمير قطر والتي تطالب بتدخل عسكري عربي لإنهاء الأزمة في سوريا، ولم ترحب بالتدخل العسكري الخارجي، رغم ما حملته قنبلة مرسي في طهران أثناء قمة عدم الانحياز من وعود وآمال كبيرة في هذا الاتجاه.

يضاف إلى ذلك أن تركيا ذاتها غدت تدرك أن مواجهة عسكرية مع سوريا في هذا التوقيت، من شأنها أن تعرض "المشروع التركي" في المنطقة لضربة قوية، خصوصا أن بعض التيارات القومية ستصور الأمر وكأنه "غزو عثماني" للأراضي السورية العربية، هذا فضلا عن أن حرب تركية ضد سوريا تحتاج إلى دعم شعبي كبير وهو الأمر الذي لم يتحقق بعد.

هذه المحددات في مجملها بالإضافة إلى الاعتذار السوري للحكومة التركية، يعني أن إدارة بشار الأسد قد استفادت من النصيحة الروسية التي طالبتها بالاعتذار والتعهد بعدم تكرار أية أعمال عدائية حيال الأراضي التركية، كما أنها تعني في الوقت ذاته أن تركيا رغم المخاطر التي تمتد على طول حدودها مع سوريا، لا تزال ترى أن الوقت لم يحن بعد لاستخدام الأداة العسكرية، إلا في إطار حفظ ماء الوجه وكبرياء المؤسسة العسكرية، هذا ما لم يحدث تطور كبير يدفع القوى الإقليمية والدولية إلى دعم تحرك تركي داخل الأراضي السورية .

الفرع الثالث

الموقف التركي إزاء القضية الفلسطينية

عرف الموقف التركي من القضية الفلسطينية تطورا ملحوظا، فقد كان الموقف التركي من القضية الفلسطينية مثار جدل و منشأ الخلاف الأساسي بين العرب و تركيا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وذلك بالموازاة مع اشتداد التقارب التركي الإسرائيلي مباشرة بعد قيام الكيان الصهيوني و اعتراف تركيا به ، و من أهم المواقف التي أثارت الجدل بعد اعتراف تركيا بإسرائيل تصويتها إلى جانب القرار رقم ١٩٤-٣ الذي يدعو إلى تأليف لجنة توفيق في فلسطين عام١٩٤٨، وافتتاح سفارة لها في تل أبيب في ٩ مارس/آذار ١٩٥٠م[١]، و وقوف تركيا إلى جانب الغرب محتجة على قرار مصر منع مرور السفن الإسرائيلية عبر قناة السويس عام ١٩٥١م، و خطاب رئيس الوزراء التركي آنذاك "عدنان مندريس" في واشنطن و الذي جاء فيه لوم للعرب و قال فيه لقد حان الوقت للاعتراف بحق إسرائيل في الحياة[٢]

ولكن بعد إعدام "عدنان مندريس" و في فترة الستينات والسبعينات و الثمانينات عرف الموقف التركي تجاه العرب و القضية الفلسطينية تحولا إيجابيا فقد احتجت تركيا في الأمم المتحدة و وقفت ضد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية و في ٢٢ جوان ١٩٦٧ خاطب وزير الخارجية التركي "إحسان صبري جاغليا نفيل" الهيئة العامة للأمم المتحدة قائلا: "إن الحكومة التركية تعلن أنه لا يمكن قبول اغتصاب الأراضي عن طريق القوة و من الضروري أن تصر الأمم المتحدة على الانسحاب من الأراضي التي احتلتها".

و في نهاية السبعينات اتخذت تركيا موقفا سجل لها في تاريخ القضية الفلسطينية، و هو إقامة حكومة "بولنت أجاويد" في نوفمبر ١٩٧٩ علاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية، و سمح لها بفتح مكتب في أنقرة و بعد نحو تسعة أشهر احتجت تركيا بشدة على ضم إسرائيل للقدس المحتلة و سحبت القائم بأعمالها من تل أبيب و أبقت التمثيل

---

(١) وليد رضوان، **مرجع سابق**، ص ١٠٨.

(٢) وليد رضوان، **مرجع سابق**، ص ١٠٨.

الرسمي على مستوى السكرتير الثاني، إن هذا الموقف كان أهم العوامل التي ساهمت في التقارب التركي – العربي بعد عدة عقود من القطيعة.

إثر انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في نوفمبر ١٩٩١ بين الدول العربية و الكيان الصهيوني رحب بيان لوزارة الخارجية التركية في ٢٣ من نفس الشهر بهذا المؤتمر، و اعتبره خطوة هامة في طريق السلام، وأكد البيان على أنه لا يمكن تأسيس سلام عادل و دائم في المنطقة دون تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م ودون الاعتراف بالحقوق الكاملة و المشروعة للشعب الفلسطيني بالإضافة إلى تأسيس الدولة الفلسطينية مع الإقرار بحق إسرائيل في الوجود و العيش ضمن حدود آمنة(*)(١).

وقد ساهمت تركيا بمليوني دولار لصالح صندوق اعمار غزة – أريحا إثر زيارة الراحل "ياسر عرفات" إلى أنقرة في ٢٥-٢٦ سبتمبر/١٩٩٣ بعد الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٦ سبتمبر/١٩٩٣.

واستمرارا لتبلور الموقف التركي أكثر تجاه القضية الفلسطينية زار الرئيس التركي "سليمان ديميريل" غزة في ١٩٩٩/٠٧/١٦ و أجرى مباحثات مع الرئيس الراحل "ياسر عرفات" وأكد "ديميريل" خلال هذه الزيارة أهمية الدور التركي في عملية السلام.

(*) مؤتمر مدريد للسلام هو مؤتمر سلام عقد في مدريد في إسبانيا في نوفمبر –تشرين الثاني 1991، وشمل مفاوضات سلام ثنائية بين إسرائيل وكل من سوريا، لبنان، الأردن والفلسطينيين .وكانت محادثات ثنائية تجري بين أطراف النزاع العربية لبنان، سوريا، الأردن، فلسطين (وإسرائيل وأخرى متعددة الأطراف تبحث المواضيع التي يتطلب حلها تعاون كل الأطراف .عقد المؤتمر بمبادرة من الرئيس الأميركي جورج بوش الأب في أعقاب حرب الخليج الثانية، وذلك برعاية كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.، تم التأكيد أن المؤتمر سيعقد على أساس مبدأ" الأرض مقابل السلام "وقرارات مجلس الأمن 242و٣٣٨ و٤٢٥ .سار كل من الأردن والفلسطينيون في المفاوضات على حدة ولكن سوريا ولبنان إلتزمتا بوحدة مساريهما التفاوضيين.

و مع مجيء حزب العدالة و التنمية أظهر هذا الحزب اهتماما أكبر بالقضية الفلسطينية بالمقارنة مع الأحزاب الأخرى، و لعل أهم المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية في هذه الفترة، هي رفض رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" طلبا لرئيس الوزراء الإسرائيلي "أريال شارون" للقائه في تشرين الثاني/٢٠٠٣ احتجاجا على المجازر التي ارتكبها هذا الأخير في حق الفلسطينين،و استقبل "خالد مشعل" رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في الخارج.

كما رفض "أردوغان" مقابلة "إيهود أولمرت" نائب رئيس الحكومة الإسرائيلي في زيارته لأنقرة على رأس وفد تجاري اقتصادي في ٢٠٠٤/٠٧/١٣و في نفس اليوم استقبل "أردوغان" رئيس الحكومة السوري "ناجي العطري" و صرح "أردوغان" حينها أن:" هناك أطفال يرشقون بالحجارة وإسرائيليون يطلقون الصواريخ فإن كان الأطفال إرهابيين، فكيف نصف من يطلقون النار من المروحيات ، إنها دولة إرهابية".

لقد تحدى "أردوغان" إسرائيل بوصفها بالإرهابية باعتبار أنها هي و كل من يؤيدها كانوا يطلقون هذه الصفة على حركة حماس التي تدافع عن الأرض و تسعى لاسترداد الحقوق الضائعة، و بالتالي كان هذا الوصف بداية لبلورة فهم مغاير لمصطلح الإرهاب بالنسبة للدول الأخرى.

و نددت تركيا على لسان رئيس وزرائها باغتيال الشيخ " أحمد ياسين" زعيم حركة حماس عام ٢٠٠٤م و سحبت سفيرها من إسرائيل.

و في عام ٢٠٠٦ رحبت تركيا بفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية و تواصلت معها حيث كانت من أولى الدول التي استقبلت "خالد مشعل" رئيس المكتب السياسي للحركة.[١]

وخلال عام ٢٠٠٧م انتهجت تركيا سياسة متوازنة إزاء الملف العربي – الإسرائيلي، فهي من جانب قامت بالوساطة بين السلطة الفلسطينية و إسرائيل عبر الاجتماع الشهير بين الرئيس الفلسطيني

---

[1] Ibrahim Kalin, ''**Turkey and Middle East :Idology or Geo-Politics** ?'',private view, (Istanbul,2008) ,pp.10-13.

"محمود عباس" و الرئيس الإسرائيلي "شيمون بيريز" بدعوة من الرئيس التركي و السماح "لبيريز" بالتحدث أمام البرلمان التركي، ليكون أول مسؤول إسرائيلي يتحدث في برلمان دولة مسلمة.

و من جانب آخر سعت تركيا للتوسط بين " محمود عباس" وحركة حماس لتسوية الخلافات بينهما ،وقد قام الموقف التركي تجاه حركة حماس على ضرورة ضم الحركة إلى العملية السياسية، و العمل على إقناعها بوقف إطلاق النار و إيجاد تسوية سياسية مع مختلف الفصائل الفلسطينية و قد التقى وزير الخارجية "أحمد داود أغلو" مرتين في سوريا مع "خالد مشعل" ،وجاءت زيارته الثانية نتيجة طلب الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" مد يد المساعدة من "أردوغان'، و هذا يعني أن تركيا قامت بالوساطة بين حماس و الفاعلين الدوليين في وقت حافظت فيه على الاتصالات مع حركة فتح و السلطة الفلسطينية و"محمود عباس"، و كانت مساهمة تركيا في هذه المسألة هي تحفيز حماس على اتخاذ خطوات براغماتية، و ضمان حدوث تقارب بين الفصائل الفلسطينية.

وفي عام ٢٠٠٨م أعاد الموقف القوي لحكومة "أردوغان" من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في ديسمبر ٢٠٠٨/ يناير ٢٠٠٩ تركيا مرة أخرى إلى بؤرة المشهد الإقليمي ،و جاء التحرك التركي تجاه الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة ليؤثر على الدور التركي الفاعل في الساحة الإقليمية، و كرسالة لأوروبا على أن تركيا يمكنها التواصل بسهولة مع تيار الممانعة في المنطقة، و تنسيق الملفات مع تيار الاعتدال.

و قد تمثل الموقف التركي في انتقاد "أردوغان" السلطة الإسرائيلية تجاه الفلسطينين في قطاع غزة ،و مطالبة الحكومة الإسرائيلية بوقف العدوان و تحقيق وقف إطلاق النار، و فتح المعابر إلى غزة و إرسال المساعدات الإنسانية و الشروع في إجراءات متبادلة لإطلاق سراح الأسرى و المحتجزين إضافة إلى انتقاده تلك السياسة الإسرائيلية في مؤتمر "دافوس" عام ٢٠٠٩ عندما ذكر"شيمون بيريز" بأنه حفيد للعثمانيين الذين احتضنوا اليهود

الهاربين من اسبانيا و مناطق أخرى من العالم، و لم يضطهدوهم على عكس ما تفعل إسرائيل بالفلسطينيين في غزة[١].

و عندما شنت إسرائيل عدوان آخر قطاع غزة في شهر أفريل عام ٢٠١١م، أدانت تركيا هذا العدوان الإسرائيلي الذي أسفر عن وقوع ضحايا بين المدنيين و طالبة بإنهاء العنف في غزة.

و بالرغم من أن خطاب حزب العدالة و التنمية حيال القضية الفلسطينية جاء منتقدا لسياسة إسرائيل في الضفة الغربية و غزة، لكن هذا لا يعني أن تركيا تعادي إسرائيل، أو أنها على استعداد لاتخاذ إجراءات للضغط عليها ،أو أنها تسعى إلى تغيير أسس العلاقة بينهما يجعل علاقتها الجديدة مع العرب بديلا لعلاقتها بإسرائيل ،بل يمكن القول أن تركيا سعت إلى تحويل علاقتها بإسرائيل من خصم إلى رصيد لها في علاقتها بالمحيط العربي من خلال إبداء الرغبة في ممارسة دور الوسيط بين العرب و إسرائيل و انتهاج سياسة متوازنة تقوم على الانخراط الفعال في سير الأحداث ،وليس أدل على ذلك من استمرار التعاون التركي- الإسرائيلي العسكري المشترك حتى الآن، و الذي يتم من خلال ستين معاهدة سارية المفعول للتعاون المشترك بين البلدين في قضايا الأمن و التعاون العسكري، و التعاون الأمني في مجال مكافحة الإرهاب، و في مجال الاستخبارات و التعاون في مجال الصناعات العسكرية و المشروعات العسكرية المشتركة، بما فيها التنسيق العسكري و المناورات العسكرية المشتركة و توريد و نقل السلاح ، حيث تحتل أنقرة المرتبة الثانية في استيراد الأسلحة من إسرائيل بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن مشروع القرن الذي يمد خطوط النفط و الغاز و الكهرباء و المياه من ميناء "حيحان" التركي إلى ميناء "عسقلان" إلى "إيلات" و منها إلى جنوبي آسيا.

---

(١) عبد الله تركماني، **"تركيا الصاعدة في الشرق الأوسط"**، الوقت (جريدة إلكترونية)، العدد ١٠٧٤، ٢٠٠٩/١/٢٩، ص ص ١-٢.

المطلب الثاني
العلاقات التركية الإيرانية

بالنظر إلى تاريخ العلاقة، نجد أن الخط البياني لها كان متعرجا، مر بمحطات ثلاث: صدام العهد الصفوي – العثماني، ثم خصام في العهد الشاهنشاهي – الأتاتوركي،ثم وئام حذر في السنوات الأخيرة، و قد كان محور الصراع بين هاتين الدولتين يتركز على محاولة بسط النفوذ و السيطرة على المنطقة، بالاعتماد على الموقع الجيو-استراتيجي لكل منهما، و ثقلهما الطائفي "الشيعي، السني".

لقد كانت العلاقات الإيرانية – التركية منذ قرون و مازالت علامة أساسية على خرائط الشرق الأوسط، و هي أحد العوامل الأساسية التي تحدد التوازنات في المنطقة[١]، بحيث أنتج التجاور الجغرافي و التنافس التاريخي فضاء وهامشا للتنافس و التعاون في آن واحد، و لذلك تتنافس تركيا مع إيران ،مثلما تتعاون، لكن ضمن شروط موضوعية و قواعد لعب محددة، بحيث تمتزج أدوات التنافس مع محفزات التقارب لتنتج خليطا فريدا من نوعه في العلاقات

الدولية والإقليمية.فقد جاءت الثورة الإسلامية بقيادة الإمام "الخميني" [*][٢] في عام١٩٧٩ لتضع حدا نهائيا للطابع التقليدي للعلاقات التركية – الإيرانية، وواجهت الكثير من التحديات منذ ذلك التاريخ،فلم يخف الكثير من الأتراك من مساعي أئمة إيران لتصدير الثورة الإسلامية إلى بلد إسلامي مهم مثل تركيا، كما لم يخف الأئمة الإيرانيون قلقهم من التجربة العلمانية في بلد إسلامي سني مهم مثل تركيا.

وتكتسب العلاقات بين إيران و تركيا أهمية مضاعفة لأنهما ليستا دولتين عاديتين في الجوار الجغرافي للدول العربية ،بل قوتان

---

[١]) أحمد داود أغلو، **مرجع سابق**، ص ٤٧٣.

[٢]) (*) **روح الله بن مصطفى بن أحمد الموسوي الخميني** (24سبتمبر 1902 – 3 يونيو 1989) ، حكم إيران في الفترة من (١٩٧٩-١٩٨٩) وكان فيلسوفاً ومرجعاً دينياً شيعياً أيضاً .

إقليميتان في الشرق الأوسط، يتجاوز حضورهما الإقليمي الحدود السياسية لكلتيهما.

وعندما نأتي إلى دور كل منهما نجد أن الدور التركي ،وتعبيرا عن طبيعة الدولة التي يمثلها لا يتجاوز كونه دورا إقليميا من خلال التعامل مع دول مباشرة: التفاوض، الوساطة،و التشاور، بهدف خدمة مصالح تركيا الاقتصادية من خلال الاستثمار و تنفيذ المشاريع، والاتفاقيات الاقتصادية،بينما يختلف الدور الإيراني عن ذلك بشكل لافت،إذ هو امتداد لطبيعة الدولة الإيرانية، لا يقوم على أساس على العلاقة مع دول عربية.

ويبدو الصراع على النفوذ بالشرق الأوسط و الرغبة في التمدد الإقليمي قدرا مستمرا للعلاقات الإيرانية – التركية، على الرغم من بعض الفترات التاريخية التي شهدت تقاربا بين البلدين،ولكن دون أن يرقى هذا التقارب أبدا إلى مستوى التحالف الثنائي بين البلدين الجارين،فقد شهدت العلاقات الثنائية في عقد ثمانينات القرن الماضي، فترة من الانتعاش النسبي أثناء الحرب العراقية – الإيرانية، بسبب اضطرار إيران إلى تمرير صادراتها ووارداتها عبر حدودها مع تركيا، والتي تمتد من شمال غربي إيران و جنوب شرق تركيا بطول ٤٩٩ كيلوا متر، و لكن بعد نهاية الحرب الباردة و تفكك الاتحاد السوفيتي السابق بالترافق مع بزوغ الدول الآسيوية المستقلة عنه في منطقة آسيا الوسطى و بحر قزوين، ظهر صراع إقليمي جديد بين إيران و تركيا على مناطق النفوذ هناك، ومرد ذلك أن هذه المنطقة الجغرافية الممتدة بين كازاخستان شرقا و أذربيجان غربا، و التي تشكل الامتداد الجغرافي والثقافي لكلا البلدين، تزخر بثروات نفطية و غازية هائلة، يعتقد أنها سوف تؤثر في معادلات التوازن في سوق الطاقة العالمية، و ما يعنيه ذلك من توزيع جديد لأوراق اللعب الإستراتيجية إقليما و عالميا.

و دخلت العلاقات التركية – الإيرانية مفترقا حاسما بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، إذ ساهم هذا الاحتلال في تبدل موازين القوى لصالح إيران، بشكل جعل المصالح التركية عرضة للخطر، من جراء بروز الطموحات القومية الكردية و مخاطر امتدادها إلى جنوب شرق الأناضول وغالبيته السكانية الكردية، كما أدى احتلال العراق

إلى إعادة توزيع لموازين القوى الإقليمية عموما و بين إيران و تركيا خصوصا، إذ أن انهيار النظام العراقي السابق و هيمنة حلفاء إيران من الأحزاب السياسية الشيعية على الحكومة و البرلمان العراقيين، وكذلك بروز دور الأكراد في شمال العراق و السلطة المركزية ببغداد، أدت كلها إلى تزايد النفوذ الإيراني في بلاد الرافدين بالترافق مع نشوء تهديدات جديدة للأمن القومي التركي.

مع تولي حزب العدالة و التنمية عام ٢٠٠٢م و سعيه لتحسين العلاقات مع إيران كجزء من سياساته القائمة على حسن الجوار، دخلت العلاقات التركية الإيرانية مرحلة مختلفة و جديدة انعكست اقتصاديا و سياسيا وأمنيا على البلدين.

مجالات التعاون التركي – الإيراني:

أمنيا و عسكريا:

كان الموقف التركي و الإيراني موحدا فيما يتعلق بحزب العمال الكردستاني حيث تعاونت كلتا الدولتين خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ تعاونا وثيقا في عمليات عسكرية مشتركة ضد حزب العمال الكردستاني[١].

واعتمدت السياسة التركية إزاء إيران على عدة ركائز: تأمين الطاقة و اعتبار إيران بالنسبة إلى تركيا ممرا ينفذ إلى وسط آسيا وجنوبها و التنسيق في المسائل الأمنية المتعلقة بالمشكلة الكردية خاصة في ظل وجود ولاءات قبلية وسياسية كردية عبر الحدود التركية – الإيرانية – العراقية: فهناك الأكراد الناطقون باللهجة الكرمانجية وهو أقرب جغرافيا و ثقافيا إلى تركيا منهم إلى إيران، أما الأكراد الناطقون باللهجة السورانية فهم مرتبطون ثقافيا بالأكراد

---

(١) عبير محمد عاطف الغندور، **مرجع سابق**، ص ٣٧٧.

الآخرين الناطقين بالسورانية في إيران و لهم علاقات أوثق تاريخيا بإيران[١].

و اتضح هذا التعاون التركي- الإيراني عام ٢٠٠٤، عندما وقع البلدان على اتفاق تعاوني أمني صنف بموجبه حزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية كما نشطت لجنة الأمن العليا التركية – الإيرانية و التي تأسست عام ١٩٩٨ التي تعتبر إطار أمنيا للتنسيق و التعاون بين البلدين بشأن عدد من القضايا الأمنية من أهمها التعاون ألاستخباراتي ضد حزب العمال الكردستاني في تركيا و حزب الحرية الكردستاني في إيران، و التعاطي مع المسألة الكردية. في عام ٢٠١٠ اعتبرت وثيقة الأمن القومي التركي إيران شريكة في الحفاظ على أمن المنطقة ،و ركزت على سبل تعزيز التعاون معها، و إن كانت الوثيقة شددت على ضرورة إخضاع البرنامج النووي الإيراني للمتابعة الحثيثة،باعتبار أن سعي إيران إلى امتلاك سلاح نووي، و تطويرها للصواريخ من طراز شهاب (٣) التي يصل مداها إلى ١٣٠٠ كيلومتر، و الاستمرار في إنتاج جيل جديد من الصواريخ من طراز شهاب (٤) و شهاب (٥) يهدد الأمن القومي التركي.

اقتصاديا:

و لأن إيران تأتي في المرتبة الثانية بعد روسيا في إمداد تركيا بالغاز الطبيعي، فقد وقع البلدان عام٢٠٠٧ على اتفاقيتين لنقل الغاز الإيراني بواسطة خط أنابيب إيران – تركيا مرورا باليونان إلى أوروبا، وتسهيل تصدير النفط الإيراني بواسطة خطوط أنابيب إلى ميناء "حيحان" على البحر الأبيض المتوسط، مضمون ذلك أن إيران تقوم بالوفاء باحتياجات تركيا المستقبلية من الغاز و النفط في مواجهة سياسات الطاقة الدولية ،في حين ستكون تركيا هي نقطة العبور للغاز و النفط الإيراني في طريقه إلى أوروبا.

سياسيا:

في عام ٢٠٠٨ جاءت الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني "أحمدي نجاد" لتركيا، لتكون أول زيارة يقوم بها "نجاد" لدولة عضو

---

[2] Gokhan Cetinsaya, **''Essential Friends and National Enemies : The Historic Roots of Turkish - Iranian Relations''**, MERIA journal,vol.7.N° : 3,septmbre, 2003.p35.

فـي حلـف النـاتو ، و تتمتـع بعلاقـات وثيقـة مـع الولايـات المتحـدة الأمريكية(١)

أمـا فيمـا يتعلق بـالوقف الرسمي التركـي مـن البرنـامج النـووي الإيراني فقد أيدت تركيا حل مشكلة البرنامج النووي الإيراني سلميا، و قامـت بالوسـاطة بـين إيـران و الولايـات المتحـدة الأمريكيـة حـول برنامجها النووي(٢).

وفي جنيف خلال شهر ديسمبر عام ٢٠١٠ نجحت تركيا في تحريك المفاوضات بين إيران و إدارة "أوباما" حول البرنـامج النـووي الإيراني بعد توقفها لفترة دامت ستة عشر شهر، الأمر الذي يشير إلى أنه رغم مخاوف تركيا من الطموح النووي الإيراني و ما قد يؤدي إليه من خلل في التوازن الإقليمي، فإنها لم تؤيد أطروحات تغيير النظام الإيرانـي التـي أيدتها الولايات المتحدة الأمريكية، و لم توافق فكرة استخدام الخيار العسكري لمعالجة أزمة الملف النووي الإيرانـي، بل رفضت تطبيق العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على طهران معلنة أنها ستحترم فقط العقوبات التي قررها مجلس الأمن الدولي.(٣)

ورغم زيارة الرئيس "عبد الله غول"في ٢٠١١/٢/١٥ لإيـران فـي إطـار سـعي تركيـا لتعزيـز العلاقـات السياسية و الاقتصـادية بـين البلدين ،لكن هذه العلاقات قد توترت في ضوء الأحداث التي شـهدتها كـل مـن البحـرين و سـوريا للمطالبـة بإصـلاحات سياسـية ،ظهـر ذلـك بوضـوح فـي اتهـام تركيـا لإيـران بقيـادة حركـة الاحتجاجـات المطالبـة بالديمقراطيـة فـي البحـرين بقصـد قلـب نظـام الحكـم القـائم علـى خلفيـة رفض المعارضـة الشيعية فـي البحـرين الـدخول فـي حـوار مـع العاهل البحرينـي لمناقشـة الإصـلاحات التـي تريـدها بنـاء علـى تـدخل تركيـا للتوسط في الأزمة البحرينية، و ظهر أيضا في تحذير تركيا من الدور الإيراني في سوريا المؤيد لسياسة قمع حركات الاحتجاج.

---

(1) Omer Taspinar ,**Turkey's Middle East Politics :Between Neo-Ottomanism and Kamalism,Carniegie papers Carniegie Endowment for international peace**,2008,p28 .

(1) Cengiz Candar, ''**Turkey's constructive role in the us- Iran situation and its domestic impact** ''new Anatolian, june,2006,p 10-12.

(2) Cengiz Candar ,op,cit, p13[3]

المطلب الثالث
العلاقات التركية الإسرائيلية

تاريخيا يعتبر التعاون بين تركيا و إسرائيل امتداد لعلاقات حميمية، ظهرت معالمها في الأربعينيات و تجسدت في النصف الثاني من الخمسينيات. فقد ربطت تركيا علاقاتها مع إسرائيل قبل اعتراف الأمم المتحدة بالدولة الصهيونية بتاريخ ١١ ماي ١٩٨٤، و أسست لهذه العلاقات منذ اعترافها الواقعي المعلن بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٤٩، ثم بعد ذلك الاعتراف القانوني الكامل في جانفي ١٩٥٠، حيث أعلن الرئيس التركي آنذاك "عصمت إنونو" عن أمله في أن تكون إسرائيل عنصر أمن و استقرار في الشرق الأوسط.

وفي صيف ١٩٥٨ وقعت تركيا و إسرائيل على اتفاقية مشتركة للتعاون الدبلوماسي و العسكري، و تبادل الخبرات و التجارة و التبادل العلمي، فضلا عن ذلك فقد جاء ارتباطهما كونهما دولتان غير عربيتان في الشرق الأوسط، و يتقسمان المصالح في هذه المنطقة الثرية تاريخيا.

بالنسبة للدوافع الإسرائيلية في التعاون مع تركيا هي ضروريات خاصة جدا، فقد كانت تركيا و إيران الدعامة الشمالية للشرق الأوسط، كما أن أهمية تركيا تكمن في كونها دولة مسلمة لها حدود دول عربية و هي الأكثر تشجيعا على عقد مختلف الاتفاقيات العسكرية أين تكون عضوا فعلا، و بحلول عام ١٩٥٤ وقعت تركيا على ثلاث اتفاقيات منفصلة، عضويتها في حلف الأطلسي ،الاتفاق البلقاني مع اليونان و يوغسلافيا و حلف مع باكستان، سنة بعد ذلك تصبح عضوا في تشكيل دفاعي آخر و هو "حلف بغداد".

أما دوافع "أنقرة" فقد كانت مرتبطة أساسا بالظروف الإقليمية المتغيرة و المتميزة بحرب الأعصاب التي شنتها "موسكو" على تركيا، وإلى حد معين الأزمات الاقتصادية التي شهدتها البلاد في النصف الثاني من الخمسينات. لكن العديد من الاتفاقيات المبرمة في ١٩٥٨ لم تعمر طويلا، كما حدث للعلاقات التجارية و الدبلوماسية كذلك. و نتيجة للانقلاب الذي قامت به الجبهة العسكرية ضد نظام "منذر" في ٢٧ ماي ١٩٦٠ و تهديد الشيوعية للإقليم، وجدت تركيا نفسها غير

قادرة على انتهاج سياسة جديدة في الشرق الأوسط ،تتميز باستقلالية كبيرة في احترام ارتباطها بالغرب، و ضرورة أخد دور القوة العالمية بعين الاعتبار، خاصة بعد النزاع القبرصي أين تأكدت و اقتنعت بضرورة "تعدد الوجوه في السياسة الخارجية"(١)

و في عام ١٩٧٣ أضافت الأزمة النفطية ضغطا أكبر على توسيع العلاقات التجارية و السياسية مع الدول العربية الغنية بالنفط، ونتيجة للظروف الاقتصادية السيئة تأثرت تركيا سلبا بالزيادة الخيالية للأسعار و الحاجة إلى القدرة الدبلوماسية المؤثرة و المنعة خاصة بعد العملية العسكرية في قبرص،و من تم أدركت تركيا أن سياستها الجديدة في الشرق الأوسط تتوقف على وضع إطار معين لتعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل و بذل مجهودات أكبر لتوطيد العلاقات مع الدول العربية و اتخاذ مواقف أكثر توازنا تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي، و تبني سياسة "الحياد الحسن" مما يجعلها قادرة على التعبير عن تضامنها مع الدول العربية و الفلسطينية من جهة،و على توطيد علاقاتها مع إسرائيل من جهة أخرى .وفي جويلية ١٩٧٤ بدأت تركيا تكثف من مجهوداتها بهدف تحسين علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الدول العربية، وكانت تدعم الحلول العربية أمام الأمم المتحدة، و في الوقت نفسه واجهت حكومة "ديمريل" في الثمانينات ضغوطا داخلية خاصة من طرف الإسلاميين لفض علاقاتها مع إسرائيل،

و بإعلان ٢٨ أوت ١٩٨٠(*) قاضي بإنهاء مهام القنصلية العامة التركية في "تل أبيب" تبنت الحكومة التركية التحركات الضرورية الممكنة للتخفيف من حدة الانتقادات الداخلية و توطيد علاقات أخوية مع الدول العربية و لم يتسبب هذا الموقف في أي ضرر يذكر بالنسبة لعلاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.(٢)

---

(1) The Washington Institute for Near East policy ,"**Turkey's new world changing dInamics",**(2000),P 05.

www.Washingtoninstute.org/pubs/intro/turkintro:http

(١) نبيلة السالك، **مرجع سابق** ، ٤١.

رغم أن النظام السياسي التركي بحث عن كسب مصداقية الإسلاميين داخليا و خارجيا و تظاهر شكليا بالتقليل من العلاقات مع إسرائيل، و رغم مختلف الإيضاحات الرسمية لهذا القرار،إلا أنه بقي محددا باحتياجات مالية محضة،ففي أوائل الثمانينات قدر المبلغ الإجمالي للصادرات التركية من النفط بحوالي ٢.٢ بليون دولار، بينما وصلت نفقات الوردات النفطية إلى ٢.٦ بليون دولار، و بسبب الأزمة الاقتصادية و بهدف الحصول على النفط الكافي للموسم المقبل، وجدت السلطات التركية نفسها مجبرة على إيجاد شريك من الدول المنتجة للنفط، و كانت العربية السعودية أولى هذه الدول(**)

وتعتبر المصالح السياسية و الاقتصادية لتركيا من الأولويات القصوى للنظام العسكري، لكون البرغماتيين الجدد يؤكدون أكثر على تنمية العلاقات التجارية المهمة مع الدول العربية، و بفضل السياسات الجديدة لدفعة الصادرات المعتمدة من طرف "تورغوت أوزال" وقدرة الشراء العالية للدول المنتجة للنفط، زادت تجارة تركيا مع دول الشرق الأوسط خمسة أضعاف سنة ١٩٨٥ مقدرة بحوالي ٣.١٨٨ بليون دولار، وقفزت نسبة الصادرات التركية إلى البلدان العربية من ١.٨ بالمئة قبل الأزمة النفطية إلى ١٢.٨ في سنة ١٩٨٩.

هذه الصورة الاقتصادية و السياسية وضحت أيضا الفرق بين التوسع الاقتصادي التركي في الشرق الأوسط، و التقليل من العلاقات الاقتصادية و السياسية مع إسرائيل.فبين ١٩٨٠ و ١٩٨٥ تميزت الصادرات التركية لإسرائيل بانخفاض ملموس إلى مستويات تكاد تكون معدومة، و أمام هذا الوضع رفضت بعض الدول العربية التعامل مع الوجه المتناقض لتركيا، التي تحكمها قاعدة غربية التوجه في السياسة الخارجية، و قررت انتهاج سلوك سياسي و اقتصادي واضح، وكانت النتيجة هبوط قيمة الصادرات التركية لإيران ،العراق

(*) قرار الكينست الإسرائيلي في ١٩٨٠ الذي سن القانون المعلن بأن تل أبيب هي وحد متكاملة و هي العاصمة الحالية لإسرائيل، وقد استقبل برد فعل حاد من طرف الرأي العام التركي.

(**) سلم شيك سعودي إلى تركيا بحوالي ٢٥٠ مليون دولار في نفس اليوم الذي أعلن فيه تقليص العلاقات مع إسرائيل في ٠٢ ديسمبر ١٩٨٠.[٢]

،والعربية السعودية بالنسب التالية: ٤٨ بالمئة، ٤٢ بالمئة، و ١٧ بالمئة على التوالي، أكثر من ذلك فإن رئيس الوزراء " تورغوت أوزال" (١٩٨٩-١٩٩٣) رغب في تمتين العلاقات التركية الأمريكية و خاصة مع الكونغرس ،إضافة إلى أهداف أخرى أرادها من إسرائيل حيث يرد علاقات بلده معها إلى قاعدة الأرباح و الخسائر آخذا بعين الاعتبار تأثير اللوبي الصهيوني في الإدارة الأمريكية.

مجلات التعاون التركية الإسرائيلية:

أمنيا وعسكريا:

يعود تاريخ التعاون الأمني بين تركيا و إسرائيل إلى عام ١٩٥٨ عندما تم الاتفاق على تعاون شامل ما بين المخابرات الإسرائيلية (الموساد)، و المخابرات التركية و الذي تطور إلى اتفاق رسمي ثلاثي باسم (ترايدنت)، أي (الرمح ذي ثلاث شعب) بعد أن انضمت إليهما المخابرات الإيرانية (السافاك)، و قد سمح ذلك الاتفاق للموساد بجمع المعلومات الإستخبارية و تتبع حركات و نشاطات الوفييت في تركيا ودول الجوار الجغرافي و تدريب العملاء السريين الأتراك على أساليب وفنون التجسس المضاد، و كيفية استخدام الأجهزة الإلكترونية مقابل قيام تركيا بتزويد إسرائيل بالمعلومات حول النوايا العربية تجاه إسرائيل[١].

و بدأ خبراء إسرائيليون و أتراك منذ أواخر السبعينات تبادلا غير معلن للمعومات حول أهدافهما المشتركة ضد ما يسمى بـ (الإرهاب)، ولاسيما حول عمليات التدريب التي كانت تجري في لبنان و التي تربط بين منظمة التحرير الفلسطينية و الأرمن و الأكراد و المنظمات لتركية المناهضة للسلطات المركزية التركية.[٢]

في الجانب العسكري وقع الجانبان على برنامج تعاون سري بينهما حول تطور الطائرات التركية من نوع (F4) بكلفة (٤٠٠)

---

[١] يوسي ميلمان ودان راييف، **جواسيس المخابرات الإسرائيلية**، (عمان، ترجمة دار الجليل للنشر والدراسات الفلسطينية)، ط١، ١٩٩١، ص ٩٣.

[1] Danhwart A Runtow **Turkey, Americars Foratten Alluy** (Newgo, Rk, P114 ، ١٩٨٧)

مليون دولار عام ١٩٨٦ و كذلك ما نشر عن علاقات مستشار الرئيس التركي (الأسبق) "توركوت أوزال" و صهره "محمد بابيخامان" مع إسرائيل قيامه بزيارات سرية عدة لتل أبيب و عقده صف شراء قطع غيار أجهزة إلكترونية إسرائيلية لطائرات (F16) التركية.

وجاء التعاون التركي الإسرائيلي ذو الطابع الأمني-العسكري اتفاقية شباط/ فبراير ١٩٩٦ و الاتفاقيات اللاحقة التي دخلت حيز التنفيذ في نيسان/أبريل من العام نفسه لتشكل نقلة نوعية متطورة في علاقة الجانبين و يشكل الدعم التقني العسكري والاستخباري الإسرائيلي لتركيا أهمية بالغة لأن تصبح الأخيرة قو عسكرية إقليمية فعالة في المنطقة تخدم الصالح الإسرائيلية الإستراتجية و الإبقاء على الخلل في التوازن الإستراتيجي القائم بين العرب و إسرائيل لصالح الأخيرة، إذ أكد الخبير الإسرائيلي "يحزقال" أحد مخططي السياسة الإسرائيلية في كتابه "إستراتيجية عظمى لإسرائيل" أن التحالف بين تركيا و إسرائيل يمثل ضمانة أكيدة لمنع بروز أي قوة عربية مناهضة لمالح إسرائيل في المستقبل و تتجسم هذه الأهداف في الوقت نفسه مع رغبات تركيا ي مجال تحولها إلى قوة إقليمية مؤثرة في المنطقة [١]، في حين يقول الباحث التركي "أرسين كلايجوغلو" أن تركيا التي أقامت تعاونا عسكريا و أمنيا مع إسرائيل قد تخلت عن أحد ثوابت سياستها الخارجية التي وضعت منذ تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ و الذي كان ينص على الحفاظ على التوازن الحصين الذي حاولت تركيا أن تتبعه تجاه العرب و إسرائيل، مؤكدا على أن كفة هذا التوازن مالت نحو إسرائيل و أن تركيا في المستقبل ستتبع سياسة دافعية و أمنية وثيقة التنسيق مع إسرائيل لغرض مجابهة ما سماه "لتهديد المشترك"و " الإرهاب" الذي تدعمه كما قال كل من إيران و سوريا و العراق[٢].

---

[١] إبراهيم خليل أحمد، " **الاتفاق العسكري التركي -الإسرائيلي، جذوره طبيعته مخاطره على الأمن القومي .العربي**"، (مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٩٦)، ص ٢٨.

[٢] أرسين كلايجوغلو ، **السياسة الخارجية التركية والأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط**، (عمان: في ندوة الحوار العربي التركي، منتدى الفكر العربي ١٨-١٩ آذار /مارس ١٩٩٦) ، ص ٢٠.

و في هذا السياق تم تشكيل "المنتدى الأمني للحوار الإستراتيجي" بين تركيا و إسرائيل و الذي يدعوا إلى إقامة آلية مشتركة لرصد الأخطار التي تهددهما و تحديد سبل مواجهتها و تضمن ذلك تبادل المعلومات الأمنية و الإستراتيجية التي تحصل عليها الأجهزة الأمنية التركية و الإسرائيلية في القضايا الإقليمية، ويمتد نشاط هذا الحوار إلى إقامة أجهزة رصد و تنصت إلكترونية على حدود تركيا م كل من سوريا و العراق وإيران[1]. ورافق ذلك تبادل الزيارات بين كبار المسؤولين العسكريين و السياسيين بين الطرفين بشكل مكثف منذ اتفاقية شباط ١٩٩٦ التي تمخضت عن توقيع العديد من الاتفاقيات بخصوص تطوير التعاون في مجالات التدريب و تبادل المعلومات و إجراء المناورات العسكرية المشتركة و التصنيع الحربي المشترك و تحديث إسرائيل للطائرات و الدبابات و المعدات العسكرية التركية المختلفة... و من ذلك موافقة الحكومة التركية (السابقة) برئاسة "نجم الدين أربكان" على إبرام اتفاق مع إسرائيل في كانون الأول عام ١٩٩٦ يبلغ قيمته نحو (٦٣٢) مليون دولار يقضي بتطوير و تحديث الأجهزة الإلكترونية و أنظمة الملاحة و الرادار لـ(٦٥) طائرة حربية تركية من قبل شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية.[2]

لقد أصبحت تركيا في السنوات الأخيرة سوقا مهمة للسلاح الإسرائيلي و قطع الغيار و بعض الخدمات العسكرية الأخرى[3]، و يقع ذلك ضمن خطة جديدة لتحديث الجيش التركي بكلفة إجمالية تبلغ نحو (٦٧) مليون دولار خلال السنوات السبع القادمة و التي تعد المرحلة الأولى ضمن خطة طويلة الأمد أعلنتها القيادة العسكرية

---

[3] المؤتمر القومي العربي السابع، **حال الأمة العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٧)، ص ٨٣.

[1] جلال عبد الله معوض، **عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات**، "شؤون عربية "، كانون الأول /ديسمبر، ١٩٩٦ ، ص ١٢٧.

[2] عبد الله صالح، **" الاتفاق التركي الإسرائيلي وعملية التسوية والسلام"**، **السياسة الدولية**، العدد ١٢٥ ، يوليو /تموز ١٩٩٦ ، ص ٨١.

التركية تمتد للعقود الثلاث القادمة تبلغ كلفتها نحو (١٥٠) مليار دولار ،و تأمل إسرائيل أن تكون لها حصة الأسد في هذه الخطة[١].

و في هذا السياق فقد تعاقد الجيش التركي مع شركات إسرائيلية في حقل الإلكترونيات لتزويد الجيش التركي بأنظمة الإنذار المبكر و الإتصالات المتطورة[٢]،فضلا عن العديد من الاتفاقيات العسكرية التي تتضمن تطوير التعاون العسكري بين الجانبين بكافة أشكاله و أنواعه و تزويد إسرائيل لتركيا بمعدات عسكرية متطورة وقيامها بتقديم أنماط التقنية المتقدمة و المهندسين الفنيين إلى تركيا و تزويدها بمعلومات حساسة عن الأسلحة و منظومات الدفاع الجوي السوري.

وبخصوص التعاون الأمني بين تركيا وإسرائيل أبرم الطرفان في أنقرة في نيسان ١٩٩٧ اتفاق تقدير المخاطر "الذي ينص على أن يتم التقدير المشترك للمخاطر كل ثلاثة أشهر على مستوى الفنيين وكل ستة أشهر على مستوى وزراء الدفاع ورؤساء الأركان ، كما تم عقد اتفاقية أمنية بين كل من تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية نصت على تعاون أجهزة المخابرات في الدول الثلاث لمواجهة ما أسموه" التطرف الديني "والتواؤم مع السياسة الأمريكية في المنطقة إذ تعاني كل من تركيا وإسرائيل من مشكلات أمنية في أكثر من اتجاه، ففي تركيا هناك أولا الحرب المستمرة منذ عام ١٩٨٤ التي لم يقتصر ميدانها على المنطقة الجيش التركي وحزب العمال الكردستاني الكردية في جنوب شرق تركيا بل امتد إلى كبريات المدن التركية ولاسيما اسطنبول .وهناك العنف المرتبط بعدد كبير من المنظمات (اليسارية) التركية ولاسيما منظمة" اليسار الثوري التي قامت بمعظم العمليات ضد أهداف أمريكية وغربية أبان العدوان

---

[٣] مصطفى طلاس، " **التعاون التركي الإسرائيلي**"، " <u>**مجلة الفكر السياسي**</u>"، العدد الأول، اتحاد الكتاب العرب، دمشق ١٩٩٧، ص ٣٩.

[١] محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات**، (لندن، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٧)، ص ٢٦٧.

الثلاثيني على العراق في عام١٩٩١ فضلا عن تصاعد نشاط عمليات عدة منظمات إسلامية متشددة ولاسيما" الحركة الإسلامية" التي قامت باغتيال عناصر بارزة من المثقفين العلمانيين الأتراك .فيما تواجه إسرائيل عمليات منظمات إسلامية فلسطينية ولاسيما منظمتي" حماس " و"الجهاد الإسلامي "فضلا عن" حزب الله" اللبناني وعملياته المستمرة شبه اليومية في المنطقة التي تحتلها إسرائيل في جنوب لبنان.

وتأمل تركيا أن تستفيد من الدعم والخبرة الإسرائيلية في مواجهة هذه الحركات والمنظمات داخل أراضيها مع التأكيد على تماثل التحدي الذي يواجه كل من تركيا وإسرائيل في هذا المجال والذي أسفر عن الدور الكبير الذي لعبته (الموساد) الإسرائيلية في إلقاء القبض على زعيم حزب العمال الكردستانيى عبد الله أوجلان في نيروبي في ١٥ شباط ١٩٩٩ ونقله إلى تركيا.

وفي تقرير نشره معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط في تموز /يوليو ١٩٩٧ ورد أنه على الرغم من سرية محتويات الاتفاقية الدفاعية بين تركيا وإسرائيل إلا من بين ما تتضمنه بروتوكولاتها للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب وأمن الحدود والمخابرات وأن الإسرائيليين والأتراك يتبادلون المعلومات في مجال المخابرات منذ سنوات وأن إسرائيل ساعدت تركيا في تأمين حدودها ضد عمليات حزب العمال الكردستاني الذي ترى تركيا أن له قواعد داخل كل من سوريا والعراق وإيران ومنها قيام إسرائيل بتركيب رادارات ليلية على طائرات (كوبرا) العمودية التي يستخدمها الجيش التركي ضد عناصر حزب العمال الكردستاني ولم تكن إسرائيل بعيدة عن الفكرة التي طرحتها أنقرة لإقامة" حزام "أو" منطقة أمنية "في شمال العراق كجزء من ترتيبات متفق عليها مسبقًا مع الإدارة الأمريكية للإبقاء على الوضع مضطربًا في هذه المنطقة فقد ترددت معلومات في تشرين الأول ١٩٩٧عن" إقامة إسرائيل أجهزة تنصت إلكترونية في تركيا لرصد أي تحركات عسكرية في سوريا وإيران وجمع

المعومات عنها مقابل مساعدة إسرائيل لتركيا في تجهيز المنطقة الأمنية المعلن عنها مؤخرًا في شمال العراق[١].

كما نصت إحدى الاتفاقيات المعقودة بين الجانبين على السماح والدعم التركي لعناصر (الموساد) الإسرائيلي للقيام بعمليات تجسسية على كل من سوريا والعراق وإيران وانطلاقًا من الأراضي التركية .[٢]

التعاون في المجال التجاري الاقتصادي:

نشأت العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وتركيا منذ قيام العلاقات الدبلوماسية بينهما على أثر اعتراف تركيا بإسرائيل عام ١٩٤٩ لكن هذه العلاقات كانت في تصاعد أو انحسار تبعًا للظروف الإقليمية والدولية.

وقد انعكست التطورات السياسية في علاقات الطرفين أواخر الثمانينات على ارتفاع حجم التبادل ١٩٨٨ بنسبة ٤٧ % أي أنها ازدادت من (٣٦٧,٦١) مليون دولار عام- ١٩٨٧. إلى ٦٣٥.٩٠ مليون دولار عام ١٩٨٨ كما ازداد عدد الشركات الإسرائيلية الخاصة العاملة في تركيا من أربع شركات عام ١٩٨٤ إلى تسع شركات عام ١٩٨٨ استثمرت مبلغًا قدره (١٢٤.١) مليار ليرة تركية منها ٦٥٨ (مليون بالعملات الأجنبية)[٣]

وفي التسعينيات قطع الجانبان شوطًا كبيرًا في اتجاه تمتين علاقاتهما الاقتصادية والتجارية وقيام مشاريع مشتركة بينهما في مجالات الإنشاء والمقاولات المتعددة الأغراض وأعتبر(ميكاهاريش) وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي (الأسبق) تركيا سوقًا رائجة

---

[١] جلال عبد الله معوض، **عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات،** "**شؤون عربية**"، كانون الأول /ديسمبر، ١٩٩٦، ص ١٣٥.

[٢] مصطفى طلاس، **مرجع سابق**، ص ٤٦-٤٧.

[١] خليل إبراهيم الناصري، **التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية**، (بغداد: دار الحرية، ١٩٩٠)، ص ١٣٧.

للمبيعات الإسرائيلية(١) مداه في فترة تولي" تانسو تشيلر" لرئاسة الحكومة التركية حيث اصطحبت معها وفدًا تركيا كبيرًا بلغ عدد أعضاؤه نحو(٢٣٠) شخصًا خلال زيارتها لإسرائيل في كانون الثاني ١٩٩٣ ضم وزراء الخارجية والزراعة والطاقة والصناعة والصحة ونحو خمسين شخصية اقتصادية وتجارية ونحو عشرين مواطنًا تركيا من أصل يهودي يمثلون جاليتهم في تركيا تم فيها إقرار العديد من الاتفاقيات التجارية الثقافية مما أدى إلى تضاعف حجم التبادل التجاري بينهما ليصل إلى نحو نصف مليار دولار في عام ١٩٩٦.

وتأمل تركيا من خلال تطوير علاقتها الاقتصادية والتجارية مع إسرائيل إلى تفادي تفاقم المشكلة الاقتصادية التي تعصف بتركيا بسبب تواصل العمليات العسكرية التركية ضد عناصر حزب العمال الكردستاني فضلا عن استمرار الحصار المفروض على العراق من قبل مجلس الأمن الدولي الذي خسرت جراءه تركيا نحو (٣٠) مليار دولار وتزايد الدين الخارجي لتركيا من ٤٩ مليار دولار عام ١٩٩١ إلى نحو (٩٣) مليار دولار ، وقد انعكس ذلك على ارتفاع العجز في الموازنة التركية إلى نحو (١٢٩) ترليون عام ١٩٩٦ كل ٦٧ ألف ليرة تركية = دولار واحد بأسعار ١٩٩٧ (وإلى زيادة التضخم بنسبة ١٢٠ % وتفاقم أزمة البطالة وانخفاض معدل دخل الفرد من) ٣٠٠٤ (دولار سنويًا إلى ٢١٩٣ دولار سنويًا) وقد أدى ذلك إلى عرقلة جهود تركيا الرامية إلى تطوير علاقاتها مع الاتحاد الأوربي ولاسيما في ظل اتفاق الاتحاد المبرم بين الجانبين في كانون الأول ١٩٩٥ ولهذا وجدت تركيا في علاقاتها مع إسرائيل مدخلا اقتصاديًا قد يساعدها على حل أزمتها الاقتصادية وبلوغ هدفها في دخول الاتحاد الأوربي حيث ترى أن أدائها الاقتصادي قد يتحسن جراء تعاونها مع إسرائيل في مجال السياحة وبيع المياه لإسرائيل وإنشاء

---

[2] Jacob Abadi, **Israel and Turkey, from covert at overt, Relations** "Journal of the center for conflict studies. fall ١٩٩٠ . (University of new brunwick. Canada). P١٢٥.

منطقة التبادل الحر[١] وفي هذا الصدد أعلن المتحدث باسم السفارة الإسرائيلية في أنقرة إتيان نايه بأن تركيا كغيرها من البلدان بحاجة إلى استثمار رأسمال أجنبي وأن إسرائيل مستعدة لذلك وتم تحقيق خطة اقتصادية مهمة بين الجانبين في هذا الاتجاه بتأسيس" مجلس العمل (التركي –الإسرائيلي)[٢]"وبسبب كون علاقات كل من تركيا وإسرائيل التجارية تنسجم وتتكامل مع الغرب ولاسيما تركيا،إذ يستحوذ الاتحاد الأوربي على نحو ٨,٤٣ % من صادرات تركيا وعلى نحو ٥٢ % من وارداتها[٣] فإنهما (تركيا وإسرائيل) وقعًا في مارس /آذار ١٩٩٦ على اتفاقية للتجارة الحرة وأخرى لتجنب الازدواج الضريبي وثالثة لتشجيع الاستثمارات المشتركة التي تضمنت تخفيض الرسوم الجمركية من٤٠ إلى ١٠% في بدايات سريان مفعولها ثم إلى٤ % مما يؤدي تلقائيًا إلى رفع حجم التبادل التجاري إلى معدلات كبيرة قد تصل إلى نحو مليار دولار عام ٢٠٠٠.

وهذا الشكل الاقتصادي الجديد يعده الأتراك نواة لسوق حرة مشتركة شرق أوسطية تقف في وجه السوق العربية المشتركة الرافضة لمشروع الشرق أوسطية .كما وقع الطرفان في نيسان

---

(١) محمد جمال مظلوم، " **المياه والصراع في الشرق الأوسط**"، **الباحث العربي**، العدد ٢٢ ، كانون الثاني، /يناير، آذار /مارس ١٩٩٠ ، ص ٢١

– عبد البديع أحمد عباس، " **أزمة المياه من النيل إلى الفرات**"، **السياسة الدولية**، أبريل /نيسان ١٩٩ ، ص ١٤٧.

(١) فؤاد جمة خورشيد ، "**تركيا الموقع الجغرافي والتطلعات الجنوبية**"، (جامعة البصرة: مجلة الخليج العربي، العدد٣-٤ ١٩٩٣)، ص ١٦٥.

(٢) عوني عبد **الرحمن السبعاوي، " أبعاد ومؤثرات مشروع جنوب شرق الأناضول(غاب) في الأمن المائي العربي**"، (مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٨١)، ص ٦٥.

١٩٩٧ اتفاق النقل البري على أن يجري تنفيذه في حالة تطبيع العلاقات العربية الصهيونية نظرًا لوقوع سوريا بينهما .ويتيح التعاون لتركيا فرصة زيادة تجارتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأمريكا الوسطى عبر إسرائيل التي تربطها بها علاقات تجارية تفضيلية كما يتوقع أن تسعى شركات المنسوجات والملابس الجاهزة الإسرائيلية من هذا الاتفاق في إقامة مشروعات مشتركة مع تركيا لتجنب ارتفاع تكلفة العمل بما يضمن لإسرائيل الحصول على حصتها المقدرة بمليار دولار سنويًا من هذه المنتجات في السوق الأمريكية وتنشط الشركات الإسرائيلية في استثماراتها الاقتصادية داخل تركيا معتمدة على تفوقها التقني وقدراتها التمويلية عن طريقة زيادة صادراتها من الأجهزة الإلكترونية وأجهزة الاتصالات والآلات الزراعية والصناعية إلى تركيا وبالتالي إعادة تصديرها من تركيا إلى الدول العربية والتعاون في مجالات الطاقة وشبكات الري حيث تقوم تركيا ببناء سد(بيره جاك)على نهر الفرات قرب الحدود السورية بمشاركة إسرائيلية بمشاركة إسرائيلية وأمريكية .

وفي الجانب التركي تنشط شركات المقاولات التركية داخل إسرائيل حيث تسهم في بناء مستوطنات اليهود الجدد في الأراضي العربية المحتلة إذ يوجد في إسرائيل ما يربو على الثلاثة آلاف عامل تركي يعملون في إسرائيل كذلك وجود نواد ليلية تركية ومحلات بيع المواد الغذائية فضلا عن وجود نحو (٨٠) ثمانين ألف إسرائيلي من أصل تركي الذي لم يقطعوا علاقاتهم مع تركيا وكانوا جسرًا لتوطيد التعاون بين الطرفين ويقومون بأعمال متبادلة مع اليهود والأتراك الذين لهم تأثير مهم في الاقتصاد التركي عبر شركات كبيرة مثل شركة(بروفيلو) إضافة إلى تزايد عدد السياح الإسرائيليين في تركيا حيث تشير الإحصائيات إلى زيارة نحو نصف مليون سائح إسرائيلي تركيا عام ١٩٩٥ وإنفاقهم ما يزيد على ٢٠٠ مليون دولار في حين لا يقصد إسرائيل من السياح الأتراك أكثر من ٦(آلاف سائح سنويًا)ويظهر أن تركيا قد فضلت تطوير علاقاتها مع إسرائيل التي تعتقد بأنها أكثر أهمية وربحية من علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية، وحيث نرى أن معظم الأتراك يشددون على أهمية العامل

الاقتصادي والتجاري فالخبير التركي في العلاقات الدولية الدكتور(حسن قوني) يؤكد بأن تركيا يمكن أن تكون ميدان عبور مهم لإسرائيل ومجموعات الاستثمار اليهودية الأخرى من أجل الاستثمار في آسيا الوسطى وغيرها كما يمكن لرؤوس الأموال أن تستثمر بأمان فيها وأنه في حالة تركيا في تعاون مع إسرائيل فإن ذلك سيكسب الثقة لأسواق المال الدولية وتطمح إسرائيل أن تتغلغل اقتصاديًا في جمهوريات آسيا الوسطى مستغلة الوجود التركي في هذه الجمهوريات وقيامها باستثمارات كبيرة هناك ولمواجهة ألمانيا التي تحاول الحصول على استثمار نفط أذربيجان وكازاخستان عبر إيران ولأن تدفق النفط الاذربيجاني عبر تركيا إلى البحر المتوسط يحقق الفائدة لتركيا وإسرائيل معًا إذ يوجد في تلك الجمهوريات احتياطي نفطي هائل قدرتها مصادر الطاقة الأمريكية بما يتراوح ما بين ٢٠٠ مليار برميل من الاحتياطي النفطي المؤكد[١] والواقع أن الطرفين لم يدخرا جهدًا في هذا الاتجاه ففي ١٠ كانون الأول ١٩٩٦ انعقد في اسطنبول اجتماع موسع شاركت فيه نحو(٣٤) شركة إسرائيلية ونحو(٧٠) شركة تركية بحضور ممثلين عن وزارات الصناعة والتجارة الخارجية الإسرائيلية والتركية للبحث في مسألة إقامة مشاريع مشتركة في الجمهوريات الآسيوية ذات الأصول التركية.

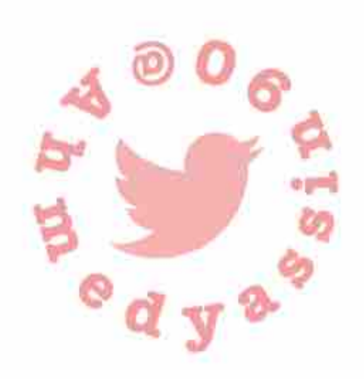
ويأتي هذا في سياق التخطيط الإسرائيلي لتأسيس شراكة مع تركيا في مجال الاستثمارات في آسيا الوسطى حيث سيضمن الإسرائيليون وصولا أكثر سهولة إلى الجمهوريات ذات الأصول التركية عبر رجال الأعمال الأتراك[٢] وفي الوقت الذي أعلن فيه رسميًا عن قيام تركيا وإسرائيل بإجراء مناورات عسكرية مشتركة في٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٧ صدر إعلان عن زيادة رئيس الوزراء الإسرائيلي (الأسبق)" بنيامين نتنياهو "إلى جمهورية أذربيجان ذات الأصول التركية والغنية بمواردها النفطية) وعلى أثر

---

(١) طلال محمود كداوي، " **الأبعاد الاقتصادية للاتفاق العسكري التركي -الصهيوني"،** (بغداد: بيت الحكمة، دراسات سياسية، العدد الثاني، ١٩٩٩)، ص ٣٨،

(١) محمود نور الدين، **مرجع سابق،** ص ٣٧٥.

تلك الزيارة أعلن" نتنياهو" عن استبدال صفقة الغاز المتفق عليها بين إسرائيل وروسيا الاتحادية باتفاقيات تبرم بين إسرائيل وجمهورية أذربيجان مع جمهوريات آسيا الوسطى.





المطلب الرابع
الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط و التكامل مع السياسة الأمريكية

اتسمت العلاقات التركية- الأمريكية بشئ من الثبات، إذ جمعت بينهما روابط متينة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، خاصة بعد إعلان مبدأ "ترومان" و سياسة الاحتواء الأمريكية ،وانطلقت الولايات المتحدة في علاقاتها مع تركيا، من تصور استراتيجي مفاده الاستفادة من الدور الجيواستراتيجي، لتركيا في مواجهة الاتحاد السوفيتي السابق، و قد أقيمت على الأراضي التركية قواعد عسكرية عديدة، ومحطات تنصت ،فيما حظيت تركيا على الدوام بمساعدات اقتصادية و عسكرية ضخمة من الو.م.أ، إلى درجة أن قواتها البرية قد تلقت الحصة الكبرى من بين قوات حلف شمال الأطلسي.

و رغم أن العلاقات بينهما مرت أحيانا بفترات توتر ،لاسيما في أعقاب تفجر الأزمة القبرصية عام ١٩٧٤م، إلا أنها كانت ترتقي دوما إلى حالة أعمق و أمتن، خاصة بعد توقيع اتفاقية التعاون الدفاعي و الاقتصادي بين البلدين في ١٩٨٠/٠١/١٠م،[1] و التي أعطت لتركيا دورا متميزا على الصعيد العسكري و الاستراتيجي في المنطقة، فقد جاءت هذه الاتفاقية بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران، و الاجتياح السوفيتي لأفغانستان، و استفادت تركيا من هذه الاتفاقية بالحصول على ترسانة عسكرية ضخمة من الدول الغربية، و زيادة المساعدات المخصصة لها، و قد وصلت المساعدات السنوية لها من الولايات المتحدة في عام ١٩٨٥ إلى ٩٣٤ م دولار بعد أن كانت في عام ١٩٨٠ بحدود ٤٠٠ م دولار.

وعلى الرغم من أن الكثيرين قد توقعوا اضمحلال أهمية تركيا، و دورها في الإستراتيجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي ، إلا أن التوقعات لم تكن صحيحة تماما، ففي

(1) Kamal Kirisci ."**Turkey and the United States: Ambivalant Allies**", Middle East Rewiew of International Affairs, vol N =°04, December, 1991, p 21 [1]

إطـار المتغيـرات الدوليـة و إعـادة الـو.م.أ رسـم إسـتراتيجيتها العالميـة، برز دور تركيا كبلد مفتاح بحكم موقعها الجيوسياسي الحيوي بين آسيا و أوروبا و قدرتها على القيام بأدوار مؤثرة في البلقان ، آسيا الوسطى ، القوقاز، الشرق الأوسط في مواجهة خصوم واشنطن ،و يعتقد بعض كبار صانعي السياسة في الخارجية الأمريكية أو في البيت الأبيض، أن أهمية تركيا للو.م.أ قد ازدادت بسبب الترتيبات الجديدة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة ،فقد كتب المحللان السياسيان "جاكوب هيلبرون" و "مايكـل لينـد" فـي صـحيفة "أنترناشـيونال هيرالـد تريبيـون" أن الإمبراطورية الأمريكية الجديدة تمتد منذ الآن، من أوروبا الشرقية إلى الخليج عبر يوغسلافيا السابقة، و جزء كبير من منطقة النفوذ هذه كانـت تابعـة فيمـا سبق للإمبراطوريـة العثمانيـة، و تسكنها شعوب مسلمة، ناهيك عن الجمهوريات المسلمة الناطقة بالتركية في القوقاز وآسيا الوسطى ،حيث تتمتع أنقرة بقدر من النفوذ ، و يتوقع أن تصبح أحد أعمدة "الإمبراطورية الإسلامية" للولايات المتحدة الأمريكية.[١]

وفي نفس السياق ، يظهر تفوق تركيا في استراتيجيات للو،م،أ لما بعد الحرب الباردة في عبارات **"مارتن إنديك"** مدير شؤون الشرق الأدنى و جنوب آسيا في مجلس الأمن القومي، حيث يقول:"إن تركيا دولـة علمانيـة ،ديمقراطيـة، إسـلامية و قـوة عسكرية و اقتصـادية ذات موقع استراتيجي ،و حليف للولايات المتحدة منذ وقت طويل ، و أحد أبرز تحدياتنا أن نجد طريقة لاستخدام أفضل لهذه العوامل، بغية تحقيق أهدافنا.[٢]

ووفقا لذلك ظهرت العديد من المقالات و التحاليل و التقارير الرسمية و الغير رسمية، حول الدر المحوري لتركيا في الإستراتيجية العالمية للو.م.أ و م أبرزها التقرير الرسمي الصادر عن البنتاغون عام ١٩٩٥م و الذي ورد فيه، أن تركيا اليوم في ملتقى الطرق بالنسبة

---

[١] إريك رولو، "**تركيا ما بعد أتاتورك**" ترجمة: بدر الرفاعي ، الثقافة العالمية، العدد ٧٩، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، نوفمبر، ١٩٩٦)، ص ١٧٢.

[٢] سلار أوسي و يوسف إبراهيم الجمهاني، **تركيا و أمريكا**، ط١، (دمشق: دار حوران للطباعة و النشر و التوزيع، ٢٠٠٠)، ص٢٣.

لمعظم القضايا، ذات أهميتها نابعة من محورية دورها في سياساتها في الشرق الأوسط، البلقان...إلخ.

وقد صنفت الإستراتيجية الأمريكية تركيا، كدولة محورية لاعتبارات تتعلق بوقعها الجيوسياسي و حيوية للمصالح الأمريكية، التي تعد مصالح ثابتة في السياسة الخارجية الأمريكية، مما يقلل احتمالات تراجع مصلحة الو.م.أ في الشراكة مع تركيا.

و كما أن مراهنة الو.م.أ على تركيا، هي نتاج تحديات محتملة كما هي نتاج فرص و إمكانيات متاحة، فإن تركيا بدورها تراهن عل تلك التحديات و الفرص، لضمان مكانتها و دورها في الإستراتيجية الأمريكية، و تحاول أن تقدم نفسها كلاعب محوري في التنمية الاقتصادية و الاستقرار الإقليميين، في مناطق كالبلقان، آسيا الوسطى و الشرق الأوسط.

كما تراهن على نموذجها البديل، و قد تعزز هذا الطرح بعد نهاية الحرب الباردة في كل من واشنطن و أنقرة،خاصة فيما يتعلق بالقوقاز، آسيا الوسطى و البلقان ، و بدورها تراهن الو.م.أ على تركيا، للعب دور إيجابي على مستوى التنمية الاقتصادية، و الاستقرار الإقليميين، بخلق مناطق للتعاون الاقتصادي و الإقليمي، تشمل كل المناطق المحورية للمصالح الأمريكية، و التي تتسم بالاضطراب أو التي تشهد نزاعات داخلية أو الإقليمية.

و في هذا الصدد وصف "ديك تشيني" وزير الدفاع الأمريكي –بعد حرب الخليج الثانية –تركيا بأنها :"جزيرة مستقرة في مناطق غير مستقرة، لا تشمل الشرق الأوسط فقط، بل أيضا القوقاز و البلقان، و هي المناطق الحيوية و الحساسة للمصالح الأمريكية في عصر ما بعد الحرب الباردة.

و على الرغم من أن الأهداف الإقليمية العامة لكل من الو.م.أ و تركيا متطابقة إلى حد ما، إذا ما تم التحدث عن السلام و الاستقرار، و التنمية الاقتصادية، في البلقان و الشرق الأوسط و أوراسيا بالعبارات نفسها، إلا أن الاختلاف يكمن في مقاربات كل منهما، كما أن تصور تركيا لدورها الجديد، لا يتوافق إلى حد كبير مع التصور الأمريكي حول الدور الذي تستطيع أن تلعبه في مناطق مختلفة، **إلا**

أنها لا تستطيع الخروج عن هذا الدور الذي حددته الو.م.أ بفعل عاملين:

-قصور القدرات الاقتصادية التركية.

-قدرة الو.م.أ على الهيمنة على تركيا،نظرا للعلاقات المتميزة بينهما.

و هذا ما أشار إليه " جوناتان راندل" عندما قال: "إن تركيا غير قادرة على تأمين الكميات الكبيرة من الاستثمار، الذي تسعى إليه تلك المناطق، كما أنها لا تريد إثارة أزمة مع الو.م.أ بهذا الشأن.

بالنسبة للبلقان، فإن السياسة التركية و الأمريكية متطابقتان إلى حد ما، كما أن مصالح و أهداف كل منهما متقاربة، و قد حاولت تركيا من جانبها أن تثبت التزامها و تكاملها مع حليفتها، من خلال لجوءها إلى أسلوب الأمن الجماعي في إدارة أزمات البلقان (البوسنة و الهرسك و كوسوفو)، و حرصها على التكامل مع السياسة الأمريكية و سياسات الناطو، من خلال البروز كلاعب فاعل ،في تحقيق الأمن في هذه المنطقة و إسهامها في الجهود الأممية و العمليات العسكرية التي شنها الناطو.[١]

أما بالنسبة للشرق الأوسط، فإن إصرار الرئيس التركي الراحل "تورغت أوزال" على إقحام تركيا في حرب الخليج الثانية، وتقديم كل التسهيلات لقوات التحالف، من خلال استخدام قواعدها الجوية "أنجرليك"،"باطمان" و "ماس"، لتوجيه ضربات ضد الأهداف العراقية ،ثم المشاركة في تطبيق الحظر الاقتصادي على العراق، على الرغم من الخسائر التي تكبدها الاقتصاد التركي، و التي بلغت حوالي ٣٠ مليون دولار، نتيجة لغلق الأنبوب الذي ينقل النفط العراقي عبر الأراضي التركية إلى البحر الأبيض المتوسط، و معارضة الجبهة الداخلية التركية، بما فيها المؤسسة العسكرية لهذا الموقف الأوزالي، إلا أن أوزال كان يدرك أهمية هذه الخطوة، للتأكيد على استمرار أهمية تركيا للمصالح الحيوية للو.م.أ في الشرق الأوسط، و في مناطق أخرى – على عكس ما توقع البعض- و فعلا استطاع "أوزال" أن يبلغ مرماه، عندما صرح الرئيس الأمريكي "جورج بوش"

(1) Kirisci, Op , cit, p 21.

في١٩٩١/٠٢/١٧ بأن: "تركيا رغم مشاكلها الاقتصادية قد تنهض بدور فاعل في نظام ما بعد حرب الخليج.

و انطلاقا من الصور الذي وضعته الإستراتيجية الأمريكية لنظام ما بعد حرب الخليج الثانية، حظيت تركيا بدور جديد في إطار ما عرف بالنظام "الشرق أوسطي الجديد"، الذي لا يقتصر على منطقة الشرق الأوسط المتعارف عليها، بل يمتد ليشمل منطقة آسيا الوسطى، التي أصبحت وفق هذا الطرح جزءا من الشرق الأوسط الجديد .

و هذا ما يشير إليه "مارتن انديك" عندما يقول مع انتهاء الحرب الباردة، يلزم إعادة تحديد المنطقة، و بالرغم من وقوع الدول الإسلامية لآسيا الوسطى، المنبثقة حديثا على أطراف حدود الشرق الأوسط، فإنه من الضروري أن تدخل هذه الدول ضمن استراتيجياتنا للمنطقة، و حالما تقوم بذلك، نستطيع أن ندرك أن ندرك أن الدور المتزايد الأهمية لتركيا في حساباتنا الإقليمية، و ستلعب الآن تركيا دورا مهما ليس في آسيا الوسطى فحسب، بل أيضا في الشرق الأوسط ... إن لتركيا شأن خطير بالنسبة لجهودنا في احتواء نظام صدام حسين...[١]

ووفق هذا الطرح فإن الو.م.أ تعول كثيرا على دور تركيا، كقوة ردع في الشرق الأوسط ضمن إستراتيجية الاحتواء المزدوج للعراق، و إيران، كبديل عن إستراتيجية "التوازن" التي تم تبنيها خلال الثمانينات، و تتمثل في بناء نظام مستقر ثلاثي الأقطاب تلعب تركيا فيه بفعل قدرتها العسكرية و جوارها الجغرافي، دورا متميزا في هذه الإستراتيجية.

وتسعى تركيا لاستغلال هذا الطرح، الذي يساعدها على ترويج مصالحها الاقتصادية، و حماية أمنها القومي، و في هذا الصدد تعد العلاقات الثنائية بين تركيا و إسرائيل، تطورا مهما و إيجابيا من وجهة نظر الو.م.أ، حيث تشكل مدخلا مهما لتحقيق أهداف متعددة للسياسة الخارجية الأمريكية، من خلال تعزيز أمن حليفتين محوريين،

---

[١] نبيل محمد سليم، **دور تركيا في الترتيبات الأمنية الأمريكية للشرق الأوسط**، **قضايا سياسية**، العدد ٢، صيف ٢٠٠٠، ص ٥٣.

و فتح آفاق التعاون الإقليمي الثلاثي و المتعدد الأطراف، كما أن هذا التحالف يشكل وسيلة ضغط على سوريا، العراق و إيران، ومن شأن تدعيم قدرة الو.م.أ، على التعامل مع قضايا معينة، تتعلق بمنع انتشار الأسلحة الباليستية (التي تتهم سوريا، العراق و إيران بترويجها).

واحتواء ظاهرة الإرهاب،خاصة إذا ما تم التوصل إلى حل نهائي للصراع العربي الإسرائيلي.[١]

أما فيما يتعلق بمنطقة آسيا الوسطى و القوقاز، فإن ظهور هذا المجال الحيوي الجديد، بما يمنحه من آفاق واعدة، خاصة بشأن تنويع المصادر الطاقوية للو.م.أ و الغرب عامة، و تحريره من تبعيته لنفط الخليج، كل ذلك في أسهم زيادة أهمية تركيا في الإستراتيجية الأمريكية و الغربية،خاصة أن دول المنطقة تملك علاقات تاريخية، عرقية و ثقافية عميقة الجذور مع تركيا، و تأمل الو.م.أ في أن تقتدي هذه الدول بالنموذج التركي العلماني، و ليس بالصيغة الإيرانية لنظام الحكم الإسلامي، و هذا ما يؤكده تقرير إستراتيجية الأمن القومي الصادر عام ١٩٩٧ ،و الذي جاء فيه:"أن المصالح الأمريكية تخدم على نحو جيد،بوجود دولة تركية ديمقراطية، علمانية مستقرة و ذات توجه غربي".

كما أن نمو العلاقات التركية بدول آسيا الوسطى، و إن يكن بالشكل الذي تصوره غداة الحرب الباردة،إلا أنه سيجعل من تركيا موازنا مهما للنقود الروسي و الإيراني في المنطقة، ووفق هذا الطرح ،فإن تركيا ستعمل كحاجز يقف أمام أي تقدم روسي محتمل، فهي القوة الوحيدة الموثوق بها في هذا الفراغ الجيوسياسي، الذي خلفه الاتحاد السوفيتي، و التي تملك القدرات لموازنة أو إعاقة التحركات الروسية، وسواء نجحت روسيا في لعب دور "الشقيق الأكبر" في الجمهوريات السوفياتية السابقة، أو استمر التمزق الجيوساسي، فإن دور تركيا يبقى عامل موازنة و إعاقة لأية سياسة روسية عدوانية.

وعلى الرغم من حرص الساسة الأتراك، على التكامل مع السياسة الأمريكية و العمل ضمن إطارها، إلا أن تضارب المصالح بين البلدين، قد ينجم عنه في بعض الأحيان، اختلاف في رؤية كل

---

(1) Kirisci, Op , cit, p 22

منهما للسياسات الواجب إتباعها في مناطق متعددة، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، حيث تكثر محاور الخلاف في سياسات كل من البلدين، حول قضايا متعددة، على رأسها السياسة الأمريكية نحو العراق، إيران و فيما يتعلق بشمال العراق الذي يشكل لب هذا الخلاف، خاصة بعد دعم الو.م.أ لقيام دولة فيدرالية تضم أكراد العراق و تأييدها للحل السياسي لقضية أكراد تركيا موقفا مغايرا للسياسة الأمريكية نحو العراق، قوامه رفع الحظر الاقتصادي و احترام الوحدة الترابية و سيادة العراق، و في حين تسعى الو.م.أ لتقوية الطرف الكردي هناك،كوسيلة لإضعاف نظام صدام حسين، و الضغط عليه،فإن تركيا بالمقابل ،تسعى و بكل الوسائل لإيجاد جبهة كردية ضعيفة، و تعمل على منع إنشاء وحدة كردية فعلية، لكن في نفس الوقت تنسق مع الفصائل الكردية العراقية،حتى لا يؤدي الخلاف بينهما إلى خلق فراغ سياسي، قد يستغله "حزب العمال الكردي" لصالحه.

وانطلاقا من حقيقة أن التحالفات تقوم على تبادل المصالح،فإن الو.م.أ تدعم شرعية محاربة تركيا لـ "الإرهاب"،الذي يقوم به حزب العمال الكردي، تحت دعوى أن انتهاكات حقوق الإنسان لا تمارس بصورة منتظمة، و تشيد بالإجراءات التي تكفل الديمقراطية، مثل تعديل المادة الثامنة، و ما ترتب عليه من إطلاق سراح بعض السجناء السياسيين.[١]

كما أن تركيا تحرص على توطيد علاقاتها بـ الو.م.أ، بغية الحصول على مساعدتها في مواجهة المشكلات المختلفة، و للضغط على العواصم الأوروبية، للتخفيف من حدة معارضتها لعضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي، و هذا ما يفسر الحملة الشرسة التي شنتها الحكومة الأمريكية على أعضاء الإتحاد الأوروبي، لتسمح لتركيا بالانضمام ليس فقط للاتحاد الجمركي، و إنما للحصول على العضوية الكاملة.

أما بالنسبة لاحتلال الجيش التركي للقطاع الشمالي من قبرص منذ عام ١٩٧٤م، و تحديها لقرارات الأمم المتحدة،فإن واشنطن تبدي

---

[١] إريك رولو، مرجع سابق، ص ١٧٣.

تفهمـا للموقـف التركـي، وتـدعو اليونـانيين و الأتـراك، إلـى التحلـي بالاعتدال و التمسك بالوسائل السلمية عبر المفاوضات الثنائية.

و إذا ما تساءلنا عن الأسباب التي تدفع الحكومة الأمريكية، إلى تغيير لهجتها تجاه حليفتها في بعض الأوقات و الامتناع عن تزويدها بالمساعدات خاصة العسكرية منها، فإن العامل الرئيسي الذي يكمن وراء ذلك، هو الصعوبة التي تجدها الحكومة الأمريكية في الدفاع الصريح عن تركيا أمام أعضاء الكونغرس، الذين يمتعضون من السياسات التركية تجاه الأكراد، و انتهاكها لحقوق الإنسان واستخدام الأسلحة الأمريكية في تلك العمليات العسكرية التي تشنها القوات التركية، ضد المتمردين الأكراد، كذلك الشأن بالنسبة إلى موقف الكونغرس من قضايا كثيرة، كقضية قبرص، الخلافات اليونانية التركية، المسألة الأرمينية....إلخ.(١)

كما أن الاستياء التركي من هذا الموقف، نابع أساسا من فشل الساسة الأتراك، في تقدير دور الكونغرس و المجتمع المدني في عملية صنع القرار الخارجي في الو.م.أ ، و غالبا ما لا يدرك هؤلاء الساسة،أن الجهاز التنفيذي، بشأن قضايا كبيع الأسلحة و حقوق الإنسان، و هذا ما يسبب عدم قدرة السلطة التنفيذية على الوقوف ضد القرارات التي تنتقد السياسة التركية أو تعمل ضد المصالح الوطنية لتركيا.(٢)

و ربما يعود ذلك أيضا إلى افتقار تركيا لجماعة ضغط (لوبي) قوية في الكونغرس الأمريكي،تمكنها من مواجهة جماعات الضغط الأخرى المعارضة للمصالح التركية، و على رأسها جماعتي الضغط القويتين اليونانية و الأرمينية، و هذا ما دفع العديد إلى الاعتقاد بأن من أهم الدوافع الكامنة وراء تعزيز علاقات تركيا بإسرائيل، هو اعتقاد تركيا بأن هذا الإجراء سيدفع اللوبي اليهودي، إلى الدفاع و العمل لصالح تركيا، و إن كان هذا الطرح غير واقعي و مبالغ فيه.

---

(1) Kirisci, Op , cit, p25.[1]

(٢) سلار أوسي و يوسف إبراهيم الجهماني، **تركيا و أمريكا**، ط١، (دمشق:دار حوران للطباعة و النشر و التوزيع، ٢٠٠٠)، ص٢٣.

و خلاصة القول، أنه و على الرغم من نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، إلا أنه مازالت توجد أسس متينة للشراكة بين الو.م.أ و تركيا، فالموقع الجيوسياسي لتركيا و نظامها العلماني الغربي التوجه، يمكن أن يكونا دعامتين أساسيتين للشراكة الإستراتيجية، كما أن حاجة تركيا لدعم الو.م.أ في قضايا متعددة، يفسر حرصها على التكامل مع السياسة الأمريكية على أكثر من صعيد و محور، زيادة على ذلك فإن السوق التركي و نفط آسيا الوسطى و الشرق الأوسط، يجعلان من تركيا محل جذب للحكومة و الشركات الأمريكية، مما يسهم في تنويع مجالات العلاقات الثنائية بين البلدين و عدم الاقتصار فقط على المجال العسكري والاستراتيجي، بالإضافة إلى أن نصف قرن من الشراكة الإستراتيجية من خلال الناطو، توفر تجربة هامة للعمل المشترك، و في الواقع فإن العلاقات التركية الأمريكية، هي علاقات إستراتيجية محورية، و مرشحة للمزيد من التطور بسبب أهمية كل طرف للآخر في تحقيق تطلعاته، حيث تتقاطع المصالح و المواقف بشأن العديد من القضايا الحيوية لمصلحة كل من الطرفين.

خلاصة الفصل الثاني

تعتبر تركيا نموذجا يحتذي به للتنمية و الاستقرار في الشرق الأوسط الجديد و ذلك باعتبارها قوة اقتصادية كبيرة في المنطقة بالإضافة إلى ما تشهده تركيا من انفتاح ديمقراطي و استقرار سياسي و موقع جغرافي استراتيجي فإن كل هذا يخولها للعب دور إقليمي مهم و مثير للاهتمام خاصة مع رغبة تركيا في دور محوري في المنطقة و محاولتها تقديم نفسها كبديل مناسب و وسيط مستقل و نزهيه لحل الخلافات و الصراعات في المنطقة، فسعت تركيا مثلا إلى لعب دور الوسيط في منطقة الشرق الأوسط مثل الوساطة بين إسرائيل- وسوريا، و الوساطة بين الغرب –و إيران فيما يخص أزمة طهران.

و قد ارتكزت السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية على بعض المبادئ الراسخة التي تطورت على مر السنين، و حملت تطورات التسعينات معها تحديات جديدة تفرض انحرافات عن بعض هذه المبادئ، ما جعلها تنتهج سياسة البعد الواحد و أسست مبادئ جديدة لهذه السياسة ،فأصبحت تركيا متدخلة في تطورات شمال العراق في أعقاب حرب الخليج الأولى و خرجت خلاله عن أهم مبدأ في سياستها الخارجية القاضي بـ "عدم التدخل في السياسات الداخلية للدول العربية".

و هذا التوجه ذو البعد الواحد في السياسة الخارجية كان نتيجة تراكمات بناء الدولة التركية منذ عام ١٩٢٣م ، و التي أراد لها مؤسسها "كمال أتاتورك" أن تكون دولة غربية، لذلك واصل القادة الأتراك سعيهم للانضمام للاتحاد الأوروبي،و انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي سنة١٩٥٢ لتكون خطوة أولى و الباب التي تدخل من خلاله إلى النادي الغربي الأوروبي.

ولكن في ظل التحولات التي عرفها العالم بعد أحداث ٢٠٠١/٠٩/١١م، أعادت تركيا حسابات سياستها الخارجية و توجهت إلى الانفتاح فيها ضمن سياسة خارجية متعددة الأبعاد و ذلك لما لديها من محددات اقتصادية و اجتماعية و طبيعية و حضارية تسمح لها بلعب دور إقليمي فعال في مناطق الجوار.

انتهجت تركيا في سياستها الخارجية الجديدة مبادئ أساسية كانت كقطيعة لسياسة البعد الواحد و أهم هذه المبادئ: مبدأ التوازن السليم بين الحرية والأمن، مبدأ الدولة المحورية، مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار ،مبدأ السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد، مبدأ الدبلوماسية المتناغمة و مبدأ تطوير الأسلوب الدبلوماسي، كما اعتمدت على عدة وسائل لتحقيق أهدافها مثل:القوة الناعمة، المؤسسات الإقليمية، قوات حفظ السلام، الانفتاح الاقتصادي و الثقافي.

و تحاول تركيا من خلال سياستها الخارجية المتعددة الأبعاد الجديدة أن تقف على مسافة واحدة من كل الأطراف و أن لا تقيم أي تحالفات تضر بمصالحها أو علاقاتها مع أطراف أخرى، و هذا ما نشهده في علاقاتها مع الدول العربية و إسرائيل و الغرب، حيث تسعى تركيا إلى الموازنة في علاقتها مع كل الأطراف و التحرك ببراغماتية وفق ما يخدم مصالحها القومية.





الفصل الثالث

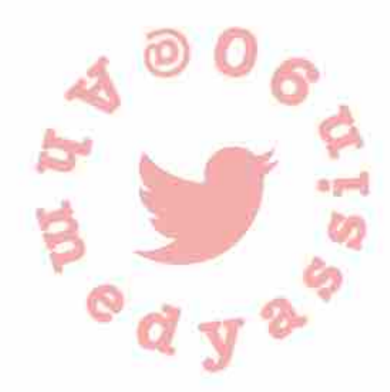
أبعاد الدور الإقليمي الإستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط





تمهيد:

تماشيا مع التحولات الإقليمية و الدولية و تكيفا مع معطياتها الآنية، و رغبة من تركيا في حصولها على أدوار ريادية ، و زيادة نفوذها و تأثيرها في مناطق متعددة ، تعالت الأصوات و الدعوات ،بضرورة انتهاج مقاربة جديدة في السياسة الخارجية التركية، قائمة على عنصري الجرأة و الفعالية، بدأت بمشاركة تركيا في حرب الخليج الثانية ،و استمرت و برزت بشكل أكبر في منتصف التسعينات، حيث حاولت تركيا الانخراط في شؤون الشرق الأوسط محاولة إثبات وجودها و أهميتها في حل النزاعات و الحفاظ على الأمن والاستقرار من جهة، و إحداث التنمية من جهة أخرى، ومن هنا يتضح التطلع التركي للقيام بدور محوري في المنطقة ،كما تتجلى إلى حد ما ملامح السياسة التركية و أدواتها، التي ستعتمد عليها للعب هذا الدور وعلى أي الأطراف ستعتمد في بلوغها هذا المسعى ،فبمجرد بدأ المفاوضات المتعددة الأطراف في الشرق الأوسط ،بدأت الدوائر التركية في طرح مشروعات إقليمية محددة، تشكل فيها أنقرة محور الارتكاز ،لاسيما في إطار لجان التنمية الاقتصادية والمياه، البيئة، الأمن الإقليمي و ضبط التسلح، كما ركزت المقترحات و الصيغ التي قدمتها تركيا، على إبراز أهمية عنصر الثروة المائية في منطقة الشرق الأوسط وجعلت منه عنصرا موازيا لعنصر النفط.



المبحث الأول

الأجندات السياسية التركية لإدارة الأزمات

في منطقة الشرق الأوسط

المطلب الأول

الدور التركي في إدارة الصراع حول المياه والحدود في المنطقة

الفرع الأول

مشكلة المياه في منطقة الشرق الأوسط

تلعب الموارد المائية دورا مهما في إعادة تعريف العلاقات بين الدول في منطقة الشرق الأوسط لاسيما مع تضاؤل الموارد المائية بصورة مستمرة ،حيث ارتفع عدد الدول التي تنذر فيها الموارد المائية في هذه المنطقة مع ثلاثة عام ١٩٥٥م و هي البحرين ،الأردن و الكويت إلى أحد عشرا بلدا عام ١٩٩٠م و هي الجزائر، إسرائيل، فلسطين، قطر، السعودية، الصومال، تونس، الإمارات،اليمن، و من المتوقع أن تنضم إلى هذه القائمة سبعة دول أخرى هي مصر، إيران، ليبيا، المغرب، عمان، سوريا مع حلول عام ٢٠٢٥م، و تأتي هذه الندرة في المخزون المائي بفعل النمو السكاني والتلوث و المشاريع الزراعية و الصناعية[١]، و لقد أصبح من الحقائق القائمة في المنطقة أن يكون للصراع على المياه تأثير مباشر على الأمن و الاستقرار خصوصا و أن المياه تعد قضية من قضايا الأمن القومي و السياسة الخارجية و الاستقرار الداخلي.

وعندما تحاول تركيا إحصاء مصادر قوتها في عالم تلاقي فيه فائض عمالتها صدا من قبل أوروبا، و تتعلق فيه أهميتها الإستراتيجية في حلف شمال الأطلسي بعد انتفاضات أوروبا الشرقية، و تهدد وحدة أراضيها مشكلة كردية متفاقمة، عند ذلك تتجه الأفكار التركية نحو

---

[١] إيلان مان و بول مايكل وهبي، **سياسات المياه الجديدة في الشرق الأوسط**، **شؤون الأوسط**، نيسان/أبريل، ص٤٩.

"المياه"[1] باعتبارها وسيلة تدفع تركيا نحو المشاركة الايجابية في علاقاتها مع المنطقة،و هو ما ترنو إليه تركيا من خلال مشاركتها في المفاوضات المتعددة الأطراف الخاصة بالمياه، و قد أكد وزير خارجية تركيا "حكمت تشيتن" في ١٩٩٣/١١/٠٦مبأن تحقيق المصلحة التركية يتطلب بذل جهود تركية كبيرة لإنجاح هذه المفاوضات خاصة و أن تركيا تتمتع بموارد مائية متنوعة و يمكن لها أن تساهم في تحسين الوضع في المنطقة[2] و من الممكن أن هذه المساهمة ملموسة باعتبار أن تركيا تشكل الخزان الطبيعي للمياه في منطقة الشرق الأوسط، حيث يوفر لها موقعها الجغرافي أمطارا غزيرة و تسمح مناطقها الجبلية بتجميع هذه الأمطار و إقامة السدود لتوليد طاقة كهربائية ضخمة[3] و تكمن عناصر قوة تركيا في مجال المياه، في أن معظم أنهارها داخلية أي تنبع منها وتصب في البحار المحيطة بها، حيث يبلغ مجموع أطوالها هذه الأنهار نحو ٢٩٠٣ كلم، كما ينبع منها و تجري فيها٥٢٣ كلم من مجرى نهر دجلة قبل دخوله الحدود العراقية و ٩٧١ كلم من نهر الفرات قبل دخوله الحدود السورية، أي أن نحو ٨٨%من مجموع المياه السطحية، و يقدر التدفق السطحي السنوي لمياه الأنهار التركية الوطنية ومياه الأنهار الدولية النابعة منها كنهري دجلة و الفرات بـ ١٨٦ مليار م٣ سنويا، و حجم مياهها الجوفية بـ ١٠ مليارات م٣، بينما يبلغ إجمالي السحب الآمن من المياه السطحية ٩٥ مليار م٣، و من المياه الجوفية ٩ مليارات م٣، و في عام ١٩٩٢م لم تتجاوز احتياجاتها

---

(1) Bruce .R.Kuniholm,**Turkey and the Wast foreign affairs,** spring:1991 , p46

(٢) عوني السبعاوي، **إسرائيل و مشاريع المياه التركية، مستقبل الجوار المائي العربي، "سلسلة دراسات إستراتيجية (١٠)"**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ١٩٩٧)، ص ٣٣.

(٣) طارق المجذوب، **إشكالية المياه و أثرها على العلاقات العربية التركية**، في العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي، أورهان كولوغلو و آخرون، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ١٨٢.

الفعلية – حسب التخطيط التركي – في حده الأقصى ٥٨ مليار م٣ سنويا من المياه عام ٢٠٠٠م.[١]

وتعتبر مياه الفرات ذات أهمية قصوى بالنسبة إلى سورية، تفوق أهميتها في كل من تركيا و العراق نظرا لشح الموارد المائية السورية بالمقارنة مع الحال في تركيا و العراق و تعتمد سورية بما يزيد على ٨٠% من احتياجاتها المائية على مياه نهر الفرات[٢] و يقدر التدفق السطحي السنوي لمياه الأنهار السورية الوطنية نحو ٨,٥٦٥ مليار م٣، و إذا أضيفت مياه الفرات و دجلة التي تشكل ٩,٢٢٠ مليار م٣ (٦,٧٢٠ و ٢,٥٠٠ مليار م٣ على التوالي) يصبح المجموع الإجمالي ١٧,٧٩٥ مليارات م٣[٣] ، و نحو ٣ مليار م٣ من المياه الجوفية المياه المتاحة يستغل منها ٢,٥٢٨ مليار م٣، و كانت سورية تستغل من التدفق السطحي السنوي لمياه نهري دجلة و الفرات عام ١٩٨٩م نحو ٤,٤ مليار م٣ [٤] ووفق الاتفاقية العراقية عام ١٩٩٠م لتقاسم ١٥,٧٥ مليار م٣ من المياه التي تعهدت بها تركيا وفق البرتوكول السوري التركي عام ١٩٨٧م أصبحت حصة سورية ٦,٥ مليار م٣ بالإضافة إلى ٢,٥٠٠ مليارات م٣ سنويا من نهر دجلة، و سعت سوريا إلى تعويض النقص في حاجتها المائية عبر العمل على إقامة المشاريع المائية المختلفة خاصة في بناء السدود والمحطات الكهرومائية، إلا أن هذه المشاريع و التي بنيت بخبرات روسية واجهت العديد من المشاكل الفنية و الاجتماعية، و فشلت في توفير أكثر من ٦٠%من الطاقة من سد طبقة الذي لم يتم اختيار موقعه بالشكل الصحيح مع كثرة التسرب المائي منه بالإضافة إلى التسربات المحلية

---

[١]) مجدي صبحي، **تركيا و الأمن القومي العربي السياسة المائية و الأقليات، المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٦٠، ١٩٩٢، ص١١٩-١٢٠.

[٢]) ساطع الزغلول، **إشكالية المياه العربية**، (عمان: مطبعة الفجر،١٩٩٧)، ص١٩.

[3] Ozden Bilen,Turkey and water issues in the Middle East, Ankara,TESAV ,1997 .P95.

[١]) هاني خليل، **الأمن المائي العربي في ضوء إمكانات التعاون و احتمالات الصراع، في مشكلة المياه في الشرق الأوسط**، ج٢، تحرير نجيب عيسى، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق، ١٩٩٥)، ص٣٢٣.

و هو الأمر الذي يؤدي إلى إنقطاع التيار الكهربائي لاسيما عن مدينتي حلب و دمشق.(١)

ويوجد في العراق نهر دجلة الذي يحمل كمية مياه كبيرة أكبر من نهر الفرات و الذي يمتاز بوجود روافد مائية له من العراق و من إيران، و يقدر إجمالي موارد المياه في العراق بحوالي ٨٤,٤ مليار م٣، تعتمد بنسبة كبيرة منها على نهري دجلة و الفرات(٢)، و تتوزع موارد المياه في العراق على عدة مصادر مائية رئيسية متمثلة بنهر دجلة الذي يبلغ معدل وارده السنوي نحو ٣٥,١ مليار م٣، و هناك نهر الفرات الذي يبلغ معدل وارده السنوي في الفترة ١٩٦٧،١٩٨٩م حوالي ٢٦,١٤ مليار م٣ و التي يستغل منها نحو ٨,٦ مليار م٣ فقط قبل عام ١٩٩٠م(٣)،عدا عن نحو ٢ مليار م٣ من المياه الجوفية المتجددة و التي يستغل منها العراق نحو٥,١ مليار م٣(٤)، و يعتبر نهر الفرات ذا أهمية كبيرة للزراعة في العراق إذ أن حوالي مليون هكتار من الأراضي تروى من مياه الفرات وهي تشكل ما يقارب ٣٠% من الأراضي الزراعية في العراق.(٥)

و إذا كانت السدود التي أقامها العراق على نهري دجلة والفرات قد أمنت القدرة على تخزين نحو ١٠٠ مليار م٣ من مياه إلا

---

(٢) علي إحسان باغيش، **إشكالية المياه و آثارها في العلاقات العربية التركية**، في العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي، أورهان كولوغلو و آخرون، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥) ص١٧٢.

(1) Nurit Kilot London ١٩٩٤p ١٤٣ **Raultledge Water Ressources and Conflict in the Middle East**

(2) Natasha Bechorner, **Water and instability in the Middle East**, international Institute for stratigic studies, London, 1992,p 34.

(٣) رياض حامد الدباغ، **مشكلة المياه في العراق، في مشكلة المياه في الشرق الأوسط**، ج١، تحرير نجيب عيسى، (بيروت:مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق، ١٩٩٢)، ص ٢٣٨.

(٤) زكريا السباهي، **المياه في القانون الدولي و أزمة المياه العربية**، (دمشق:دار طلاس، ١٩٩٤)، ص ١٥٠.

أن بعض هذه السدود يعاني من ارتفاع نسبة الملوحة، إذا فإن جودة التخزين في هذه السدود ضئيلة مع غياب أرقام دقيقة عن كمية المياه النقية المخزنة[١]، وهكذا نجد أن مشكلة العراق تكمن في نوعية المياه أكثر منها في كميتها وهي المشكلة التي تؤدي إلى تحول مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية إلى مناطق قاحلة[٢].

الفرع الثاني

السياسات التركية لإدارة الصراع حول المياه في الشرق الأوسط

منذ بداية السبعينات برزت المشكلة المائية بين تركيا من جهة وسوريا و العراق من جهة أخرى،وقد بلغت "حد الأزمة" و مرشحة للتفاقم، تتمثل المشكلة في تنفيذ تركيا مشروع "الغاب" على مجاري وروافد نهري دجلة والفرات ،و جوهر المشكلة أن تركيا تريد الانفراد باستثمار الثروة المائية باعتبار أنه لا يمكن أنتكون موضوع نزاع بين هذه الدول لأنها لم تبرم اتفاقية بشأن تقسيم المياه و استغلالها، و بذلك أصبحت المسألة المائية تحتل مكانة متقدمة في السياسة الخارجية التركية تجاه دول الجوار العربي.

حيث أتاحت حالة التوتر في العلاقات السورية العراقية على مدى العقود الماضية، منفذا هاما وظفته تركيا بما يحقق مصالحها في مواصلة مشاريعها المائية في حوض نهر الفرات و التملص من إبرام اتفاقية دولية لتقسيم و تنظيم مياه النهر بين الدول الثلاث.

و تدرك تركيا أن علاقاتها بسوريا و العراق تتأثر دائما من حيث تحقيق مصالحها بوجود أو غياب أو ضعف التوتر بين هاذين البلدين، فعندما يتجاوز البلدان خلافاتهما ،يتبنيان اتجاها أكثر تصلبا إزاء تركيا بصدد المشكلات المثارة مع الأخيرة، و عندما تتوتر العلاقات بينهما يتجه كل منهما إلى تدعيم علاقاته مع تركيا بما يحقق

---

(٥) علي إحسان باغيش، **مرجع سابق**، ص ١٧٣.

(1) Nurit Kilot،**op**،**cit**،p١٢٢ .

مصالح الأخيرة،[1] و بذلك تستغل تركيا هذه المسألة في الضغط على البلدين ،فتارة تزعم أن دمشق ترفض التباحث مع بغداد في التوصل إلى تفاهم حول تدفق مياه نهر الفرات ،و تارة أخرى تدعي بأن سوريا ستحتفظ بالمياه الإضافية إذا وافقت تركيا على مطالب العراق بشأن حصصه المائية، كما ويشير الأتراك إلى أن مشكلة نقص مياه الفرات التي تصل إلى العراق ينبغي تسويتها بين العراق و سوريا و لا شأن لها بمشروع "الغاب"[2] .

وجددت تركيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠م "سياسة الصراع المتوازن" و دعت دمشق إلى مطالبة العراق بحصة أكبر من مياه الفرات بحجة أن العراق يمكنه الاعتماد على نهر دجلة و هو الأغنى بمصادر المياه من بين الدول الثلاث.

وتربط تركيا بين التوصل إلى تسوية نهائية لتوزيع الحصص المائية في حوض الفرات و بين تسوية الحصص المائية في نهر "العاصي" الذي ينبع من لبنان و يمر بسوريا ثم يصب في البحر المتوسط عند "الاسكندرونة" وتهدف تركيا جراء ذلك الحصول على اعتراف سوري بسيادتها على " الاسكندرونة"، و هي مسألة ترفض سوريا مناقشتها من حيث المبدأ، و تؤكد سوريا أن السيادة السورية على نهر "العاصي" الذي لا يعد من الأنهر الدولية غير قابلة للتفاوض قبل الاتفاق بشأن نهر الفرات[3]، وتستغل تركيا نحو ٩٠%من مياه نهر العاصي لري منطقة تقدر مساحتها بحوالي ٢٥ ألف هكتار أي ما يزيد عن ثلث إجمالي المساحات التي تروى في سوريا،تضاف إليها

---

(١) جلال معوض، **تركيا و الأمن القومي العربي، السياسة المائية و الأقليات، المستقبل العربي**، العدد ١٦٠، ١٩٩٢، ص ٩٥.

(٢) جلال معوض، **المياه و الدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج**، في حتى لا تنشب حرب عربية –عربية أخرى، (من دروس حرب الخليج)، تحرير كامل السيد، (القاهرة:مركز البحوث و الدراسات السياسية ١٩٩٢)، ص٧٧٠.

(١) طارق المجذوب، **مرجع سابق**، ص١٩٥.

المساحات الجاري التخطيط لريها من مياه النهر[1]، بحيث لا يتبقى لتركيا سوى ١٢٠ مليون م٣ سنويا من المياه و حسب مصادر تركية، يتوقع أن ينخفض هذا التدفق إلى تركيا إلى أقل من ٥٠ مليون م٣ سنويا إذا تم إكمال مشروع "وادي الغاب" السوري.[2]

وترى تركيا أن حرصها على مراعاة الاحتياجات المائية لسوريا والعراق، لا ترفض عليها أي إلزام بالدخول في أي نوع من المساومات أو المفاوضات التي تمس حقوقها السيادية على نهري دجلة و الفرات، وبالتالي لا يمكن أن تنشأ بين الدول الثلاث بسبب مشروعات "الغاب"[3]، و هو ما أكدته مختلف الأوساط الأكاديمية و السياسية والثقافية التركية خلال فترة تنفيذ القرار التركي بخفض تدفق مياه الفرات لمدة شهر إبتداءا من ١٩٩٠/٠١/١٣م لخزن المياه خلف سد "أتاتورك"[4]

كما تسعى تركيا إلى التهوين من شأن الآثار السلبية التي سيلحقها مشروع "الغاب" بكل من سوريا و العراق و إصرارها على نزع الصفة السياسية عن المشروع و اعتباره مسألة أملتها معطيات فنية اقتصادية بحتة، فالسدود التي أقيمت و التي سوف توفر إمدادات منتظمة إلى جيرانها في ظل تقلب معدلات تدفق كلا النهرين السنوية و

---

[2] مأمون كيوان، **الخلاف المائي التركي السوري العراقي، خلفياته و أبعاده واحتمالاته المستقبلية**، **شؤون عربية**، العدد٨٧، ١٩٩٦، ص ١٣٥.

[3] خليل الناصري، **التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية**، (بغداد: مطبعة الراية، ١٩٩٠)، ص ١٧٢.

[4] عوني السبعاوي، **إسرائيل ومشاريع المياه التركية، مستقبل الحوار المائي العربي**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية (١٠)، ١٩٩٧)، ص ٤٥.

[1] جلال معوض، **مرجع سابق**، ص ٩٦.

الفصلية، لأن المياه ليست وسيلة ضغط سياسي و إنما وسيلة للتعاون على أساس إقامة نظام اقتصادي إقليمي في المنطقة[1].

و في هذا الصدد ذكر الرئيس "أوزال" في يناير/كانون الثاني ١٩٩٠م،أن الشائعات المتواترة بشأن إمكانية نشوب صراع بين تركيا و جيرانها بسبب المياه يعبر عن رؤية خاطئة، و لا يمكن قبول الزعم القائل بأن سد "أتاتورك" سيكون له تأثيرات سلبية في سوريا و العراق لأنه على عكس ذلك سيكون مصدر رخاء و ازدهار لكل من البلدين.... و لماذا لا يتم التعامل مع سد " أتاتورك" كمشروع يوفر الحماية لملايين السكان في الدول الثلاث من مخاطر الفيضانات كما فعلت السدود التركية الأخرى في الماضي[2]،كما ذهبت "تانسو تشيللر" أن بناء السدود الجديدة التي قمنا بها يساعد على ضخ المياه إلى سوريا بشكل منتظم أكثر مما لو لم يكن هناك سدود، و في هذا الإطار تشير دراسة تركية بأن فاعلية السدود التركية في اتجاه السد تبلغ ٤٩,٦% أما في سوريا فتبلغ ١٨,٦%و أقل منها في العراق، و لهذا فإن حفظ المياه في بلاد المجرى الأعلى من استخدامها فيما بعد في بلاد المجرى الأدنى و بتدفق أقصى[3]، كما تطلق القيادة السياسية في تركيا "الصفة التركية" على نهري دجلة و الفرات حتى نقطة مغادرة كل منهما الأراضي التركية، و أنه لا ينبغي على العراق و سوريا إثارة أي مشكلة بشأن السدود التي تبنيها تركيا على النهرين و روافدهما داخل إقليمها، فقد ذكر "سليمان ديميريل" في أيار/مايو ١٩٩٠م أن تركيا حق السيادة على مواردها المائية و لا يجب أن تخلق السدود التي تبنيها على نهري دجلة و الفرات أي مشكلة دولية، و يجب أن يدرك الجميع أن لا نهر الفرات و لا نهر دجلة من الأنهار الدولية، فهما من الأنهار التركية حتى النقطة التي يغادران فيها الإقليم

---

(٢) هيثم الكيلاني، **تركيا و العرب، دراسة في العلاقات العربية التركية**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، سلسلة دراسات إستراتيجية، (٠٥)، ١٩٩٦)، ص ٦٨.

(٣) جلال معوض ، **مرجع سابق**، ص٧٧٠.

(١) علي إحسان باغيش، **مرجع سابق**، ص ٢٢٥.

التركـي"[1]، وتبرهن المصـادر التركيـة علـى تلك المقولـة ،باعتبـار أن أكثـر مـن ٨٥% مـن الطاقـة الكامنـة لميـاه الفـرات و دجلـة تـأتي مـن الحوض التركي ذاته، فالمنطق يقضـي بأن نعتبرهمـا نـهرين تـركيين و يمكن لتركيا أن تستخدمهما مثلما تريد باعتبارهمـا ثروة وطنيـة تركيـة، **و يبدو أن الموقف التركي الرسمي من قضية الفرات يوجهه نوعان من الاعتبارات:**

١-تنظـر تركيـا إلـى نهـري دجلـة و الفـرات باعتبارهمـا حوضـا نهريـا واحدا أو شبكة واحدة عابرة للحدود، حيث يتصل النهران عبر مسارهما الطبيعي عندما يلتقيان في شط العرب، و أيضا بواسطة قناة الثرثار الصناعية التي تصل ما بين النهرين في العراق، و تطرح تركيا إمكانية إعطاء حصة أكبر من مياه نهر دجلة لسوريا و العراق و لا سيما العراق، على حساب حصته في مياه نهر الفرات حيث أن ذلك غير وارد من الناحية الفنية حيث تعد عملية تحويل مياه نهر الفرات عبر القناة غير مجدية لأن مياه القناة منخفضـة نسـبيا و خـزان الثرثـارة ذو ملوحـة عاليـة بسـبب قلـة التصـاريف المائيـة والمنـاخ الحـار ممـا يـؤثر علـى ميـاه الفـرات إضافة إلى أن هذا الأسلوب لن يخدم إلا الجزء الأسفل من نهر الفرات و الواقع بعد قناة الثرثارة فيما تبقى مسافة ١٢٠ كلم من الحدود السورية-العراقية، وحتى القادسية غير مستفيدة من هذا التحويل.

٢-حسب وجهة النظر التركية لا يعد نهري دجلة و الفرات من الأنهر الدولية و إنما ينطبق عليهما وصف "المياه العابرة للحدود"[*]على أن تستخدم المياه استخداما منصفا و معقولا استنادا إلى نظرية "السيادة الإقليمية"[**] و هي تعطي لتركيا حق ممارسة السيادة على تلك المياه باعتبار أن "الأنهر المعنية لا تخضع للقوانين الدولية وإنما تتبع تركيا قوانين حسن الجوار و الإنصاف لمساعدة سوريا والعراق على مواجهة حاجتهما و ليس هناك قوانين دولية

---

[٢] جلال معوض، **صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية**، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ١٩٥.

تجبر الأتراك على اقتسام هذه "المياه".[١]حيث أشار الرئيس "ديمريل" إذا كان هذا المورد الطبيعي في بلادنا فإننا نملك كل الحق في استعماله بالكيفية التي نراها مناسبة و ليس لسوريا أو العراق أي حق في المياه التي تنبع من تركيا[٢]، و بذلك فإن المباحثات حول وضع النهرين يجب أن تتركز حول موضوع قسمة المياه و إنما على موضوع "الاستخدام الأمثل". لا ترغم تركيا في توصل إلى اتفاق نهائي لتحديد حصص الدول الثلاث

---

(١) علي إحسان باغيش، **مرجع سابق**، ص ١٧٨.

(١) قاسم عباس، **الأطماع بالمياه العربية و أبعادها الجيوبولتيكية**، المستقبل العربي، العدد ١٧٤، ١٩٩٣، ص ٢٨.

(*) يعرف النهر الدولي بأنه " النهر الذي يقع مجرى أي من روافده داخل أراضي أكثر من دولة، أو على حدود دولتين أو أكثر، و هو لا يتضمن الأنهار العابرة للحدود فقط بل يشمل تلك الأنهار التي تشكل حدودا بين الدول و البحيرات ، و أحواض المياه الجوفية التي تقطعها الحدود"، و طرح مفهوم شبكة المجرى المائي الدولي كبديل عن مفهوم النهر الدولي و تعرف بأنها "شبكة عناصر مائية تقع العناصر المكونة لها في دولتين أو أكثر، أنظر: أحمد الرشيدي، **الأنهار الدولية في الوطن العربي أوضاعها الجغرافية و تنظيمها القانوني**، <u>**شؤون عربية**</u>، العدد ٨٦، ١٩٩٦، ص ٢٤.

(**) هذه النظرية تقوم على الاعتراف للدولة بالسيادة المطلقة على جزء من النهر الدولي الواقع في إقليمها دون قيد أو شرط ، وبحقها في أن تقيم عليه ما تشاء من مشروعات للانتفاع بمياهه أو إحداث تغيرات في مجراه ، سواء بصورة جزئية أو كلية بغض النظر عما قد يترتب على ذلك من آثار ضارة للدول أسفل المجرى والتي لا يكون لها حق الاعتراض على ذلك، أنظر: زكريا السباهي، **مرجع سابق**، ص ٩٤، ٩٥، علي إبراهيم، **قانون الأنهار و المجاري المائية الدولية**، (القاهرة:دار النهضة العربية، ط٢، ١٩٧٣)، ص ٣١٦، ٣١٤، و تبعا لهذه النظرية قامت تركيا بقطع مياه نهر "قويق" تماما في الخمسينات و هو نهر ينبع من تركيا و يمر بمدينة حلب و يروي سهولها، و بنت تركيا سدا كبيرا على مجرى نهر الفرات و من المنتظر أن يلقى نهر "جاسور" مصير نهر "قويق".

من مياه الفرات و دجلة حسب المطالب العربية، قبل أن تكتمل جميع مشروعات "الغاب"، حتى إذا ما أنجزت تلك المشروعات أصبحت تركيا أكثر قدرة على التفاوض و المساومة، استنادا إلى الأمر الواقع أو حتى قبل أن يتم التوصل إلى تسوية المشكلة المائية في المنطقة بصورة شاملة، و هي مطالب عبر عنها المسؤولون في سوريا و العراق عبر المذكرات الرسمية و القنوات الدبلوماسية و الوفود المتخصصة في مناسبات عديدة، و في هذا الإطار شدد "ديميريل" في ١٩٩٧/٠٩/١٥م على عدم قبول تركيا إصرار سوريا و العراق على تقسيم مياه الفرات و دجلة إلى ثلاث حصص متساوية و أكد تمسك تركيا بـ "خطة ثلاثية المراحل اقترحتها من قبل و تهدف إلى الاستخدام الرشيد لموارد مياه النهرين، وبذلك تصر تركيا على ضرورة تركيز جهود الدول الثلاث على التعاون الفني لضمان حسن استغلال و إدارة مياه دجلة و الفرات، و قد عرض الجانب التركي صيغة هذا التعاون الفني في اجتماع الدورة الخامسة عشر للجنة الفنية الثلاثية في أنقرة في ٢٦-١٩٩٠/٠٦/٢٧م[١]، و على العموم تشمل صيغة هذا التعاون خطة من ثلاث مراحل " للاستخدام الأمثل والعقلاني" لمصادر المياه العابرة للحدود في حوضي الفرات و دجلة و بحسب الخطة التركية فإن الحدود بين البلدان الثلاثة سينظر إليها كحدود غير قائمة،كذلك سينظر إلى دجلة والفرات على إنهما يشكلان مصدرا مائيا واحد عابرا للعدو،كما سيتبنى جميع الأطراف مبدأ الاستخدام المشترك بدلا من مبدأ السيادة المشتركة وهكذا يكون الدولة أعلى النهر (تركيا في هذه الحالة) حق الاستفادة من المياه بلدان أسفل النهر والعكس بعكس،وهذا ما يؤدي أيضا إلى التطبيق الفصلي لمبدأ" منع أحداث أي ضرر ملموس " وحسب هذا يمكن للاستخدام المفرط

---

(١) القريشي و عبد المنعم ، **تطور العلاقات الاقتصادية العربية التركية واقعا و توقعا،** دراسة في الاقتصاد السياسي لعلاقات الجوار الجغرافي، **شؤون عربية**، العدد٨٢، ١٩٩٥، ص ٢١١.

للمياه من قبل بلدان أسفل النهر أن يحدث ضررا ملموسا للدول المتشاطئة أعلى النهر[1].

و تقوم فكرة التعاون الفني أو مبدأ "الاستخدام الأمثل" على تحديث نظم و أساليب الري في سوريا و العراق لتقليل نسبة الفاقد من المياه و تبادل المعلومات و إجراء دراسات فنية للحاجات الفعلية لكل بلد و قدرته على الاستفادة من المياه و تنفيذ مشروعات مشتركة، و إعداد دراسات فنية موسعة للتربة في البلدان الثلاثة باعتبار أن التربة ذات الجودة العالية[2] وهو ما يعبر عن الطروحات القديمة و هي "أن جودة التربة التركية تسمح باستخدام الأمثل للمياه في المشاريع التركية بالوصول إلى نسب ريع اقتصادية تفوق كل من المشاريع الزراعية في سوريا و العراق، و قد تصل إلى دعوتها بضرورة أن تتخلى سوريا و العراق عن مشاريعها و الاعتماد على الإنتاج و الاستثمار الزراعي التركي، و إذا أمكن البرهان على هذا الوضع فلن يكون في وسع سوريا و العراق المطالبة بزيادة نصيبهما من المياه لأن ذلك يتعارض مع "مبدأ الضرر الملموس"، و يمكن القول بوجود عدة مؤشرات تعبر عن منطلقات الموقف التركي من المسألة المائية منها:

١-عدم استجابة تركيا للمطالب السورية –العراقية المتكررة باستئناف اجتماعات اللجنة الفنية الثلاثية الخاصة بالمياه و التي لم تجتمع منذ دورتها السادسة عشر و الأخيرة في دمشق في أكتوبر/١٩٩٢م بسبب انسحاب الجانب التركي من المباحثات وكانت هذه المباحثات المائية بين دول حوض الفرات في الفترة من ١٩٨٠-١٩٩٢م، و إن أعلنت تركيا موافقتها المبدئية لاستئناف اجتماعات اللجنة بعد الدعوة التي وجهها العراق إلى تركيا، **و على العموم أسفر ذلك عن:**

---

(١) حاقان طونش، **مشكلة المياه في المنطقة: وجهة نظر تركية**، في مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ج١، تحرير نجيب عيسى، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق، ١٩٩٤)، ص٢٧٨.

(٢) حاقان طونش، **مرجع سابق**، ص٢٧٩. و أيضا عدنان هزاع البياتي، **الوظيفة السياسية لمشاريع المياه التركية**، شؤون الأوسط، العدد٩٩، سبتمبر ٢٠٠٠، ص ٤٥.

أ-توقيع اتفاق التعاون الاقتصادي و الأمني بين سوريا و تركيا في يوليو/١٩٨٧، الذي تضمن بندا خاصا بالمياه، تعهدت فيه بأن يكون تصريف نهر الفرات على الحدود السورية-التركية لا يقل عن ٥٠٠م٣/ث خلال فترة ملء سد أتاتورك و حتى التوصل لاتفاق ثلاثي على اقتسام مياه الفرات[1]، و تعود أهمية هذا الاتفاق أنه أكد على التزام تركيا بواجب التوزيع النهائي لمياه الفرات خلاف لادعاءاتها أن هذا التوزيع غير ملزم لها، بحجة أن الفرات نهر تركي عابر للحدود.

ب-توقيع اتفاق أبريل/١٩٩٠ بين سورية و العراق تتقاسم بموجبه الدولتان مياه نهر الفرات بواقع ٥٨% للعراق من الوارد السنوي للنهر على الحدود السورية- التركية، و ٤٢% لسوريا و ذلك حتى التوصل للاتفاق الثلاثي النهائي[2]، و بهذا تكون حصة سوريا من الـ ١٥,٧٥ مليار م٣ التي تعهدت بها تركيا هي ٦,٦ مليار م٣ وحصة العراق ٩,١٥ مليار م٣.

٢- رفض تركيا الموافقة على الاتفاقية الدولية الجديدة حول قانون استخدام المجاري المائية الدولية لأغراض غير الملاحية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٩٧/٠٥/٢١م متذرعة بأن هذه الاتفاقية مجحفة بالدول التي بنت سدودا في أراضيها".و إن كان هدفها الحقيقي من ذلك تقييد جهودها لاستكمال مشروع "الغاب" بآثاره السلبية على سوريا و العراق، لاسيما و أن هذه الاتفاقية تتضمن مبادئ و "الانتفاع و المشاركة و الالتزام بعدم التسبب في ضرر جسيم أو أذى و وجوب مراعاة مصالح دول المجرى المائي المعنية، و التزام الدول بالعمل على تخفيف الضرر و إزالته و التعويض عنه عند الضرورة، و الالتزام بالتعاون و الإخطار عن الإجراءات المزمع اتخاذها أي المشروعات التي تنوي إحدى الدول النهرية القيام بها و يحتمل أن

---

(١) علي إحسان باغيش، **مرجع سابق**، ص ١٧٥.

(١) خليل المنصور، **السياسة السورية تجاه المسألة المائية في تركيا**، **مجلة البحوث و الدراسات العربية**، العدد ٢٧، ١٩٩٧، ص ٣٦٥.

تكون لها آثار سلبية على الدول النهرية الأخرى و هو ما ينطبق عادة على مشروعات دول المنبع.[1]

٣-محاولة تركيا الضغط على سوريا و العراق لقبول خطتها للتعاون الفني الثلاثي بشأن استغلال و إدارة مياه دجلة و الفرات و اعتبارها حوض واحد.

وتحرص القيادة السياسية التركية على استبعادها لإمكانية توظيف مياه الفرات لأغراض سياسية في علاقات تركيا مع كل من سوريا و العراق، حيث أكد "أوزال" في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠م "أن تركيا لن تستخدم أبدا مياه الأنهار كوسيلة للتهديد و لا ترغب في الدخول في أي نزاعات مع جيرانها[٢].

إلا أنه من الناحية الفعلية يتعين عدم استبعاد هذه الإمكانية، لاسيما في ظل مواصلة مشروع "الغاب" و دون التوصل إلى اتفاقية ثلاثية لتقسيم وتنظيم استغلال مياه الفرات.

و لذلك ينظر إلى المسألة الكردية في تركيا، قبل أكتوبر/١٩٩٨م، بمثابة ورقة تستخدمها الأخيرة للضغط على سوريا والعراق كذريعة لتأجيل حل نهائي لمشكلة دجلة و الفرات، كما تصور تركيا للرأي العام التركي أن هناك مصادر خارجية (كسوريا)، تدعم عمليات "حزب العمال الكردستاني"، للضغط على تركيا بصدد مشكلة مياه الفرات و مشكلات أخرى كالإسكندرونة و لعرقلة مشروع "الغاب" على نهري دجلة و الفرات، و بالتالي للتأثير سلبا على استقرارها الداخلي[٣]، و تهدف تركيا من ذلك إلى تحقيق تماسك الجبهة الداخلية و وحدتها أمام المخاطر، و لتبيع لنفسها التدخل في شؤون الدول المجاورة كما تفعله بالنسبة للعراق[٤]، و قد أشار وزير

---

[٢] صلاح عامر، **نهر النيل و الاتفاقية الجديدة للأنهار الدولية**، **الأهرام**، العدد ٤٠٣٩٣، ١٩٩٧/٠٦/٢١، ص ١١.

[١] جلال معوض، **مياه الفرات و العلاقات العربية التركية**، **شؤون عربية**، العدد٦٥، ١٩٩١، ص ١٣٧.

[٢] علي إحسان باغيش، **مرجع سابق**، ص ١٧٩.

[٣] خليل المنصور، **مرجع سابق**، ص ٣٨٠.

الخارجية التركي "صويصال" عام ١٩٩٣ بأن تركيا غير مستعدة للدخول في مفاوضات مبكرة حول المسألة المائية قبل أن تتأكد بأن سوريا لم تعد تدعم أنشطة حزب العمال الكردستاني.

واصلت تركيا توجيه الاتهامات لسورية بوضوح بدعم حزب "العمال الكردستاني" عام ١٩٩٥م و بداية عام ١٩٩٦م، ترافق ذلك مع احتجاج سورية و العراق على عزم تركيا على تشييد سدي"بيره جيك" و"قراقميش" على نهر الفرات و ما سيلحقه من تلوث وانخفاض منسوب مياه النهر، و دخول سوريا و العراق في اجتماعات فنية في دمشق في فبراير/١٩٩٦م بغرض التنسيق الثنائي لمواجهة السياسة المائية التركية، و منذ ذلك الحين بدأت علاقات تركيا بسوريا و العراق يطغى عليها طابع التوتر، كما لو كان الأمر بداية تحول مشكلة الفرات إلى موضوع نزاع مسلح بين تركيا و جارتيها العربيتين،[١] و ساعد على التطور السلبي لهذه العلاقات ،تزايد اتهامات تركيا لسورية بشأن ارتباطها بحزب "العمال الكردستاني"، و تجدد الحديث عن مسألة الاسكندرونة من جانب تركي، فضلا عن اتفاق التعاون العسكري بين الأخيرة و إسرائيل و تقدير سورية لمخاطره.

و جراء نجاح سوريا و العراق في الحشد السياسي للدول العربية في صفها من مسألة المياه، و هو ما سيلحق الضرر بمصالح تركية شرق أوسطية من عدة نواحي، لم يبقى أمام تركيا سوى اتهام سوريا رسميا وعلنيا على لسان" ديميريل" بأنها تدعم الإرهاب في لبنان و إسرائيل، وتأكيدا لهذا التصعيد أكد رئيس الوزراء التركي آنذاك "مسعود يلماظ" بأن تركيا لا يمكنها أن تقبل بتقاسم المياه أبدا.

ومن الملاحظ أن هذا العامل (تداخل المشكلة الكردية مع مشكلة المياه)، أصبح يأخذ منحى ثانوي في السياسة المائية التركية في ظل التراجع الكبير في زخم عمليات "حزب العمال الكردستاني" خاصة بعد اعتقال زعيم الحزب "أوجلان" من قبل السلطات التركية عام ١٩٩٩م، و إبرام اتفاقية أمنية بين سوريا و تركيا في ٢٠/١٠/١٩٩٨م تقر فيها سوريا بأن حزب "العمال الكردستاني" سيبقى نشاطه محظورا و لن يحظى بأي دعم من الآن فصاعدا و نظرا

---

(١) خليل المنصور، **مرجع سابق**، ص٣٨١ .

للطرح السياسي التركي لمشكلة المياه تجاه العراق و سوريا، و للتداخل بين مواضيعه السياسية والاقتصادية و التنموية، إضافة إلى صعوبة فصل الموقف السوري عن الموقف العراقي ،حاولت سوريا و العراق خلق موقف عربي موحد إزاء تركيا للتأثير على هذه الأخيرة بشأن سياستها المائية حيث تقدم البلدان للجامعة العربية بمذكرتين منفصلتين عن قضية دجلة و الفرات عام ١٩٩٦م، و طالبا الدول العربية بتطبيق أسس خاصة تتعلق بالقروض العربية لدول العالم، سواء من الصناديق العربية أو من الحكومات النفطية، بحيث تقترن القروض العربية بمدى إلتزام تلك الدول بالحقوق المائية العربية وفق قواعد القانون الدولي[١] ،و إزاء ما شهده مشروع "الغاب" من تطورات زادت من تعقيدات مشكلة المياه، اتفقت دمشق وبغداد على حث الشركات الدولية على مقاطعة المشاريع التركية احتراما للقوانين الدولية إلى حين التوصل إلى اتفاق ثلاثي لقسمة عادلة، وقد نجحت سوريا عبر اتصالاتها مع بريطانيا و دول أوروبية أخرى للحيلولة دون المساهمة في تمويل سد "ألي سو" ضمن منشآت مشروع "الغاب" الذي تردد في مارس/١٩٩٩م تقارير متضاربة بشأن اتفاق بين تركيا و شركة تابعة لوزارة التجارة و الصناعة البريطانية لتمويل السد على نهر دجلة بمبلغ ٨٥٠ مليون دولار، بعد ما رفض البنك الدولي المساهمة في تمويله لأنه ينتهك قوانين الأمم المتحدة في شأن المياه الدولية في مناطق متنازع عليها، و أدى ذلك إلى انسحاب شركة الإنشاء السويدية من تمويل المشروع كما علقت بريطانيا تحويلها لإنشاء السد إلى حين معالجة السلطات التركية للآثار المترتبة على المشروع مع الدول العربية.[٢]

و يرفض العراق و سوريا اقتراح تركيا بالتعامل مع مياه الفرات و دجلة باعتبارهما "حوض نهري واحد"، كما يعارضان صيغة التعاون الفني و يطالبان بقصر مباحثات المياه الثلاثية على مسألة المياه الفرات بغرض التوصل إلى اتفاقية ثلاثية تكون بديلا للبرتوكول السوري التركي عام ١٩٨٧م و للاتفاقية السورية العراقية عام ١٩٩٠م مع الأخذ بالاعتبار الاتفاقات الرئيسية الثنائية السابقة

---

(١) خليل المنصور، **مرجع سابق**، ص ٣٦٩.

(1) Sergios Zambouras,**The llisu affair :business first,**Middle East International,N°=62,(10/03/2000),p 21.

حول دجلة و الفرات(*) فضلا عن قواعد القانون الدولي بالاعتماد على أهم الوثائق القانونية الدولية حول مجاري المياه الدولية.

وعلى العموم تطرح سوريا و العراق أسسا و معايير من أجل التوصل إلى قسمة عادلة لمياه نهري دجلة والفرات تتمحور حول[1]:

١-اعتبار أن نهري دجلة و الفرات مجريان مائيان دوليان، و أنه يمكن تصنيفهما باعتبارهما موارد مشتركة و ضرورة احترام الحق التاريخي للبلدين.

---

(٢) مجدي صبحي، **المسألة المائية في محادثات السلام الجارية، في المشكلات المائية في الوطن العربي**، تحرير :أحمد يوسف أحمد، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٤)، ص ١١٠.

(*) و في مقدمتها اتفاقية حول استخدام مياه دجلة و الفرات في ٢٣/ديسمبر/١٩٢٠م بين بريطانيا و فرنسا ، اتفاقية لوزان بين تركيا و بعض الدول الأوروبية في= =٢٤/يوليو/١٩٢٣م و تنص على أن تتشاور تركيا مع سوريا و العراق قبل تنفيذ الأعمال الهيدرولوجية ، اتفاقية حلب (تركيا و فرنسا) في ٣/ماي/١٩٣٠م و تنص على حقوق مائية سورية على نهر دجلة، اتفاقية صداقة وحسن جوار (التعاون حول المياه المشتركة) في ٢٩/مارس/١٩٤٦م بين تركيا و العراق، برتوكول عام ١٩٨٢م بين العراق و تركيا و نص على تأليف لجنة فنية مشتركة لتحديد الكمية المناسبة و المعقولة التي يحتاجها البلدين و انضمت إلى البرتوكول عام ١٩٨٣م، برتوكول التعاون الاقتصادي في ٠٦/يوليو/١٩٨٧م بين تركيا و سوريا و الذي أعطى سوريا ما يزيد على ٥٠٠م٣/ث من مياه نهر الفرات ، اتفاقية بين العراق و سوريا لتقاسم مياه الفرات في ١٦/أبريل/١٩٩٠م و تحصل سوريا بموجبه على ٤٢%و العراق على ٥٨%من التدفق السنوي، بيان مشترك بين رئيس الحكومتين السورية و التركية في ٢٠/يناير/١٩٩٣م وعد خلالها الرئيس التركي "ديميريل" بالتوصل قبل نهاية ١٩٩٣م إلى حل نهائي يحدد حصص الأطراف من مياه الفرات إلا أن هذا الوعد لم يتحقق.

٢-الاتفاق على الوارد الطبيعي السنوي للنهرين يتم تحديد الحاجات المائية للمشاريع القائمة أو التي هي قيد التنفيذ أو المخطط لها على النهرين في الدول الثلاثة.

٣-تحديد الأسس القانونية الدولية التي ستستند إليها قسمة المياه و التي سيتم اقتسامها عبر التفاوض أو التحكيم من خلال هيئة دولية و بحضور مراقبين دوليين، و في هذه المفاوضات مع فرض عقوبات دولية إجبارية على الدول التي قد تعوق إجراءات الاقتسام أو التي تخالف الحصص المقررة نتيجة تلك المفاوضات.

و تتضح السياسة التركية في تسيير الصراع حول المياه أكثر من خلال أهم مشاريعها في هذا الصدد و التي تعبر بوضوح عن أجندات تركيا و إستراتيجيتها في التعامل مع مشكل المياه في منطقة الشرق الأوسط و من أهم هذه المشاريع:

مشروع جنوب شرق الأناضول "الغاب":

يعد مشروع جنوب الأناضول (الغاب) أكبر مشروع للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في تاريخ الجمهورية التركية التي بدأت في تنفيذه عند أوائل السبعينات[١]، و هو مشروع متعدد الأغراض والجوانب يتضمن (١٣) مشروعا أساسيا للري و إنتاج الكهرباء تقام (٧) منها على نهر الفرات و (٦) منها على نهر دجلة[٢] و تشمل على بناء سلسلة من السدود يبلغ عددها (٢١) سدا، منها (١٧) سدا على نهر الفرات و (٤) سدود على دجلة، و إقامة (١٧) محطة كهرومائية على النهرين وروافدهما،فضلا عن مشروعات أخرى في قطاعات الزراعة و الصناعة والمواصلات و الاتصالات و الصحة و التعليم و غيرها[٣]،و يغطي المشروع (٦) محافظات في المنطقة الجنوبية الشرقية من تركيا، (غازي عنتاب،أدي يامان، شانلىأورفا، سيرت، ديار بكر، ماردين)، و تبلغ المساحة الإجمالية التي يشملها المشروع (٧٣٠٦٣) ألف كم٢،أي ما نسبته (٩,٥%) من المساحة الإجمالية

---

[١] علي إحسان باغيش، **مرجع سابق**، ص ١٦٨.

[٢] خليل المنصور، **مرجع سابق**، ص ١٧٤.

[٣] عوني السبعاوي، **مرجع سابق**، ص ١٥.

لتركيا[١]، ستصل التكاليف الإجمالية عند الانتهاء من المشروع عام ٢٠٢٠م إلى حدود ٣٤ مليار دولار، و بسبب التأخر في إنجاز الأعمال الإنشائية والتضخم الاقتصادي فإن الكلفة الإجمالية في ازدياد مستمر،وقد أنجزت نصف مشاريع "الغاب" و أنفقت نحو ١٢,٥ مليار دولار إلى الآن.

و في هذا الإطار يمكن القول بأن السياسة المائية التركية التي تعتمد الخطط و البرامج الواسعة كمشروع "الغاب"، لتنفيذ أهداف اقتصادية و اجتماعية و سياسية داخلية[٢]،سوف تمكنها مستقبلا من السيطرة الكاملة على مياه نهري دجلة والفرات داخل أراضيها، و ما يترتب عليه من التأثير على بلدان منطقة المشرق العربي، وخصوصا سوريا و العراق، من خلال التحكم في حجم المياه و فرض الشروط التي تناسبها بعيدا عن مبادئ القانون الدولي الناظمة لها.[٣]

إضافة إلى ذلك، ترى تركيا إمكانية الاستفادة من هذا المشروع لتحقيق مصالح سياسية، اقتصادية إقليمية، من خلال تنمية وتطوير بناء اقتصادي داخلي قادر على تعزيز المكانة الإقليمية التركية في الشرق الأوسط لاسيما عبر إنتاج الطاقة الكهربائية و تصديرها خاصة للدول العربية و التي لا بد لها من إنفاق نحو ٥ مليارات دولار لتأمين زيادة الطلب على الطاقة، و تقدر حجم الزيادة بين ٦ %-٧% سنويا خلال الأعوام القليلة المقبلة[٤].

فضلا عن الدخول عبر البوابة الزراعية لتكون تركيا بمثابة السلة الغذائية للمنطقة[٥]،و ذلك بعد تحديد معدلات نمو الإنتاج الزراعي في كل من العراق و سوريا المعتمد أغلب زراعتها المروية على نهر الفرات ليتم إخراجها مستقبلا من المنافسة في المجال

---

[٤] جلال معوض، **مياه الفرات و العلاقات العربية التركية**، **مرجع سابق** ، ص١٣١.

[١] مجذوب بدر العناد، **أزمة المياه العربية و مشاكلها و تأثيرها في معالجة الفجوة الغذائية العربية**، شؤون عربية، العدد ٨٦، ١٩٩٥، ص ٥٢، ٥٣.

[٢] مجذوب بدر العناد، **مرجع سابق**، ص ٥٣.

[٣] طارق المجذوب، **مرجع سابق**، ص١٨٨.

[1] Morton I.Abranomovitz,**Datehine Ankara :Turkey After Ozal, Foriegn Policy**,No 91,Summer 1993,p 166 .

الزراعي ضمن السوق العربي و الذي تقدر قيمة وارداته من المواد الغذائية عام ٢٠٠٠م بحدود ٢٥٠ مليار دولار، و تهدف تركيا إلى رفع حصة السوق العربي من إجمالي الصادرات الزراعية التركية من ٢٣% عام ١٩٨٨م إلى ٣٥% عند اكتمال المشروع[١]، لتجني من فائض إنتاجها الزراعي ما يقارب ٥مليار دولار سنويا[٢]، و في هذا الإطار يمكن فهم تصريح "أوزال" في احتفال البدء بتخزين المياه في سد أتاتورك في ١٣/٠١/١٩٩٠م، إن هذا المشروع لن يغطي حاجات تركيا فحسب، بل سيسد أيضا جميع حاجات منطقة الشرق الأوسط من المواد الغذائية و المنتجات الزراعية.[٣]

إضافة إلى توظيف هذا المشروع في تعزيز دور تركيا كجسر بين أوروبا و منطقة الشرق الأوسط، باعتبار أن مشروع "الغاب" سيلعب دورا فاعلا في إمكانات تسويق جديدة لتركيا بين أوروبا والعالم الإسلامي البالغ تعداده نحو مليار نسمة و دول الشرق الأوسط على وجه التحديد، و سيمكنها مع الجمع بين هاذين العالمين المتباينين من الناحية والاقتصادية و الثقافية، كما أن استكماله في الأعوام القادمة سيشكل عنصرا هاما في توفير مناخ الاستقرار الإقليمي في المنطقة.

و بعبارة أخرى، فإن مشروع "الغاب" سيؤثر في مجمل الاقتصاد الإقليمي في الشرق الأوسط، بتشكيله لنمط اقتصادي جديد في المنطقة يشمل قطاعات الزراعة و الصناعة و الخدمات، بما يعزز الروابط الاقتصادية المتبادلة في المنطقة أصبح أمرا مصيريا لدى النخبة التركية، و باتت فكرة المشروع في موقع مركزي من الإيديولوجية

---

[٢] جلال معوض، **مياه الفرات و العلاقات العربية التركية**، **مرجع سابق** ، ص١٣٤.

[٣] صاحب الربيعي، **أزمة حوضي دجلة و الفرات وجدلية التناقض بين المياه والتصحر**، (دمشق:دار الحصاد للطباعة و النشر، و دار الكلمة للطباعة و النشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص ١١٨.

[٤] محمد نور الدين، **الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية" في العرب والأتراك في عالم متغير**"، ج١، تحرير ميشال نوفل، (بيروت:مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية و التوثيق، ١٩٩٣)، ص ١٣٤.

التركيـة الرسـمية لإدراك تركيـا مـا سـيحققه لهـا المشـروع مـن مزايـا عديدة.

و إذا كـان مشـروع "الغـاب" سـيحقق لتركيـا مزايـا عديـدة لاقتصـادها الـوطني و يعـزز دورهـا الإقليمـي المرتقب ،فـإن لـه آثـاره السلبية الكبيـرة علـى العـراق و سـوريا وظهـرت أولـى هـذه الأضـرار عندما خفض تدفق الفرات من ٥٠٠م٣/ث إلـى ١٢٠م٣/ث لمدة شـهر ابتداءا من ١٣/١/١-١٢/٠٢/١٩٩٠م لغرض رفـع منسوب الميـاه خلـف سد" أتاتورك" الذي يشكل أكبر وحدات مشروع "الغاب".[١]

و قد أسفر هذا الحدث عن توقف عمل سبعة وحدات في محطة كهربـاء سـد "طبقـة" و الاضـطرار إلـى تقنين توزيـع ميـاه الشـرب فـي مدينة حلب و باقي المناطق السورية الواقعة قبل سد "طبقة" حيث أن باقي المناطق السورية الأخرى قد استفادت من خلال دفع مياه خزان السد.[٢]

و فـي العـراق كانـت الأضـرار أشـد وقعـا سـواء علـى محطـة كهربـاء سـد "القادسية" التـي توقفت كليـا كمـا تـأثر منهـا أربـع محطـات كهربائيـة ثلاثـة منهـا قائمـة و الرابعـة قيـد الإنشـاء، بمـا لحقـه ذلـك مـن ضـرر بـالغ بسـبع محافظـات عراقيـة[٣]،و أدى كـل مليـار متـر مكعـب مفقود من المياه إلى خسارة منطقة زراعية مساحتها ٦٥ ألف هكتار، و لا تقتصر هذه الأضرار على فترة تنفيذ القرار التركي بل تتعداها إلـى السنوات اللاحقة، و في حالـة تكـرار القـرار التركـي سيؤدي إلـى نقـص ميـاه الفـرات إلـى خـروج (٤٠ %) مـن الأراضـي العراقيـة فـي حـوض الفرات من نطاق الاستغلال الزراعي.

وعمومـا، يمكن القول بعدم مقدرة تركيا في حالة سد "أتاتورك" فقـط، دون الأخـذ بعـين الاعتبـار مجمـل مشـروع " الغـاب"، والوفـاء

---

[١] صاحب الربيعي، **مرجع سابق**، ص ٨٦، ٨٧.

[١] حسن العبد الله، **الأمـن المـائي العربـي**، (بيـروت: مركـز الدراسـات الإستراتيجية والبحوث و التوثيق، ١٩٩٢)، ص ٧٤.

[٢] محمد المداح، **أزمة مياه الفرات و العلاقات العربية التركية**، **شؤون عربية**، العدد ٦٥، ١٩٩١، ص ١٧٩.

باستمرار تدفق ما نسبته الـ ٥٠٠م٣/ث من المياه إلى سوريا، إذ لا يمكن لسد "أتاتورك" أن ينتج الطاقة الكهربائية إذا كان حجم المياه المحجوزة تقل عن ٣٠-٤٠ مليار م٣ إن استئثار تركيا بكميات كبيرة من مياه نهري دجلة و الفرات يعرض مشروعات الري و توليد الطاقة الكهربائية في سوريا و العراق لأضرار بالغة،فكمية المياه التي تطلقها تركيا إلى سوريا و العراق عبر نهري دجلة و الفرات لا تزيد عن (٠٧ مليار م٣ و هي أقل بكثير من احتياجات البلدين، و بعد الانتهاء من مشروع "الغاب" عام ٢٠٢٠م سينخفض التدفق إلى ١٧ مليار م٣ و مع إضافة عامل التبخر سيصل الرقم إلى ١٣ مليار م٣ بمعنى خسارة كمية المياه بنسبة ٤٠% لسوريا و ٨٠% للعراق ،و هي كمية لا تكفي حاجة سوريا و حدها فضلا عن العراق الذي سيكون في حاجة إلى ١٨ مليار م٣، فيما ترتفع حصة تركيا من المياه إلى ٤٠% من حصتها الأصلية[١].

كما تؤثر الاستخدامات التركية لمياه نهري دجلة و الفرات في نوعية المياه وخصائصها من حيث، إهمال مياه الفضلات التي تعود أو ترجع إليها من دون معالجة صحية،[٢] و زيادة نسبة الرواسب و الأجسام الصلبة و الملوحة في المجاري السفلية للنهرين خاصة في العراق، كما أن نقص تدفق لمياه في الحوض الأدنى للنهر فضلا عن تلوثها ستثبط الجهود المبذولة لإزالة ملوحة التربة في العراق[٣]، كما تكمن مخاوف العراق و سوريا على استثماراتهما الضخمة في بناء السدود و مشاريع الري، الحقيقة المؤسفة هي أنه لا يمكن أن يكون هناك أي تخطيط مناسب طالما كان معدل جريان المياه التي تصل إلى البلدين من نهر الفرات متقلبا، وكانت أنقرة أقد رفضت مذكرتي احتجاج تقدمت بها دمشق و بغداد كل على حدة في ديسمبر/١٩٩٥م و

---

(١) صاحب الربيعي، **مرجع سابق،** ص ١٦٦، ١٢٤.

(٢) رياض حامد الدباغ، **مرجع سابق،** ص ٢٥١.

(٣) يحي بكور و جون كولارز، **المشرق العربي تاريخ المياه و مشكلتها و آفاقها المستقبلية، " في المياه في العالم العربي، آفاق و احتمالات المستقبل"،** تحرير بيتر روجز و بيتر ليدون، ترجمة: شوقي جلال ، (أبوظبي :مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الإستراتيجية)، ص ٢٢٥.

كانون الثاني/١٩٩٦م على التوالي احتجاجا على إنشاء سدي "بيرجيك، و قرقماش" على الفرات و هما من مشروعات الفرات على الحدود، بما ترتب عن انخفاض منسوب النهر و تلويث مياهه معتبرة تركيا أنه لا أساس من الصحة كما ورد في كل منها، و في الإطار ذاته، تصبح السدود التركية إلى جانب مشروعات الري المرتبطة بها، مصدر ضغط حقيقي على العراق و سوريا إذ أنها ستمكن تركيا من قطع مياه النهرين و لو مؤقتا، كما حدث عام ١٩٩٠م ، و يبرز الموقف التركي بوضوح في هذا الشأن في ضوء ما صرحت به " تشيللر" عام ١٩٩٣م "بشأن قدرة تركيا على حبس مياه العراق لمدة تقارب العامين بعد اكتمال بناء النفق الثاني لسد "أتاتورك" والبالغ طوله ٢٠ سم و قطره ٧ أمتار بينما النفق الأول عبارة عن قناة متفرعة من سد تساعد على حبس المياه ١١٠ أيام فقط"[١]، إلا أن المسؤولون الأتراك يحاولون طمأنة دمشق و بغداد بأن قطع مياه الفرات هو أمر غير وارد تحت أي ظرف من الظروف و حسب "ديميريل" في سبتمبر/١٩٩٧م هناك مياه كثيرة و ليس في نيتنا أن وقف المياه عن البلدين حتى من الناحية الفنية إذ ليس باستطاعة المنشآت التركية أن تحجز كل مياه الفرات لأنها مضطرة لتصريف جزء منه لا يقل عن٣٥٠ م٣/ث إلى ١٦٠م٣/ث، و تدعي تركيا أن خفض معدل التدفق لا يعد نقصا للبرتوكول السوري التركي عام ١٩٨٧م، لأنه نص على أن قياس التصريف في شكل شهري و ليس يومي أي أنه في حال عوضت تركيا فاقد التصريف في الشهر المقبل فإنه يكون منسجما مع الاتفاق المرحلي، كما أن تركيا لم تقدم أي التزام دائم بتزويد المياه السورية بنسب ثابتة و إنما بتقديم كمية من المياه تتراوح ما بين ٨٤٠ م٣/ث-٣٠٠ م٣/ث، و في مايو/٢٠٠١ قررت السلطات التركية خفض معدل ما يناسب في نهر الفرات في سورية بنسبة ٢٠% و ذلك من ٥٠٠م٣/ث إلى ٤٠٠م٣، بحجة موجة الجفاف التي شدتها خلال العامين الماضيين، في حين أن الأرقام الرسمية أشارت إلى أن تركيا شهدت موسما مطريا جيدا هذا العام لدرجة أن بحيرات السدود التركية المقامة على نهر الفرات تخزن حاليا ما يزيد عن ٧٠ مليار م٣، و هذا

---

[١]) عاطف صقر، **صراع المياه و مشكلة الأكراد و الحل كما يراه السوريون**، <u>الأهرام</u>، العدد٤٠٠٣٠، ١٩٩٦/٠٦/١٨، ص ٧.

أكثر من ضعفي حجم وارد نهر الفرات السنوي و المقدر بـ ٢٧ مليار م٣، وتخطط
تركيا بذلك إلى تقنين مياه الفرات المتروكة صيفا و تعويض ذلك شتاء و هو ما يضر بمصالح سوريا و العراق المائية و الزراعية حيث لا تستفيد من الكميات المتروكة لها شتاء لأنها تتوفر لهما خلال الشتاء.

و بذلك فإن مشروع "الغاب" يعد خطوط العلاقات المستقبلية بين تركيا و الدول العربية، وبين تركيا و إسرائيل و كذلك دور تركيا في المنطقة و العالم.و قد أقامت تركيا عدت مشروعات للتعاون المائي الإقليمي في الشرق الأوسط من أهمها مشروع "مياه السلام" حيث طرح مستشار رئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية " جيم دونا" مشروع مياه السلام في المؤتمر الثالث الذي نظمه مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (csis) بجامعة جورج تاون الأمريكية في يونيو/١٩٨٧م لتزويد سوريا و الأردن و بلدان الخليج العربي بفائض مياه نهري "سيحان وجيحان"مشيرا إلى أهمية تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط لتحقيق حدت التوترات في المنطقة، و شدد على ضرورة اقتناع دول المنطقة بأن مصلحتها تقتضي تشكيل شريان حياة و تعاون بدلا من خلق مشكلة جديدة حول المياه في الشرق الأوسط.[١]

و ترى تركيا أن المشروع هو أحد وسائل مواجهة أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط قبل استفحالها و صيغة يمكن لدول المنطقة تطبيقها اتقاء ما قد تثيره هذه المشكلة من صراعات في المستقبل و هو ما أكده التقرير النهائي الصادر في ختام هذا المؤتمر[٢]، و بذلك كلفت الحكومة التركية شركة بروان أند روت (Bron and Root) الأمريكية،لإعداد دراسة جدوى أولية لمشروع مياه السلام، و تم انجاز هذه الدراسة نهاية عام ١٩٨٦م، وخلصت فيها الشركة إلى جدوى

---

[١] عوني السبعاوي، **مرجع سابق**، ص ١٩١.

[٢] جلال معوض، **المياه و الدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج، مرجع سابق**، ص ٧٧٦.

المشروع من النواحي الفنية و الاقتصادية، غير أن مشروع " مياه السلام" يواجه صعوبات اقتصادية و سياسية و أمنية تحول دون تنفيذه.

و تمثل موقف تركي –و مازال- إزاء مشروع " مياه السلام" في تجنب طرحه مجددا اعتمادا على جهودها الخاصة، على أساس أن أطراف أخرى (كإسرائيل والولايات المتحدة) كفيلة و مهتمة بطرحه "كسبيل لتحقيق السلام والتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة في مواجهة مشكلة ندرة المياه كما "شكلت المؤتمرات الاقتصادية الإقليمية" للشرق الأوسط و شمال إفريقيا " بدورها وسيلة لعرض هذا المشروع في إطار الموقف التركي سالف الذكر.[١]

كما ساعدت عملية التسوية للصراع العربي الإسرائيلي على طرح مشروع تسويق مياه نهر مانوجات التركي بواسطة ناقلات أو صهاريج بحرية، حيث قامت تركيا بالبدء بتجهيز المرافئ و الإمكانات الفنية الضرورية، و في يناير/١٩٩٤ أفادت الخارجية التركية أن أعمال البناء قد بدأت لإقامة محطة تخزين تتسع لحوالي ١٨٠ مليون م٣ سنويا من مياه نهر مانوجات، و سوف تنقل هذه المياه بحرا من مرفأ قبالة الساحل ليتم عرضها للبيع في المزاد عندما يكتمل بناء المحطة.[٢] و إذا كان تنفيذ هذا المشروع يرتبط بالحالة السياسية العامة في منطقة الشرق الأوسط ،فقد جاء بالأساس لمعالجة مشكلة نقص المياه في إسرائيل و سبل مواجهتها بإبرام اتفاقية طويلة المدى لشراء ما يتراوح بين ٢٥٠-٤٠٠ مليون م٣ سنويا من مياه نهر مانوجات بسعر ٢٥ سنتا للمتر المكعب، و قد عقدت بالفعل صفقات للبيع بنحو ١٢٥ مليون دولار، و قد امتد المشروع الأردن ليشمل الأردن، حيث ذكرت مصادر تركية في نوفمبر١٩٩٧م أن الأردن أبدى رغبته في شراء مياه نهر مانوجات و اتفق الجانبان التركي و الأردني على تأليف لجنة مشتركة هدفها متابعة الموضوع لحين قيام تركيا بإنجاز البنية التحتية الخاصة بهذا المشروع.

---

[٣] جلال معوض، **العلاقات الاقتصادية العربية التركية**، (أبوظبي:مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ١٩٩٨)، ص ٧٢-٧٣.

[١] صاحب الربيعي، **مرجع سابق**، ص ١١٧.

ومن خلال الطرح السابق لسياسة المائية لتركية بما تمثله من مصالحه و أهداف تركية إزاء المنطقة و التي عبر عنها القادة الأتراك بصور و أشكال مختلفة ومناسبات عديدة، نجد أن تركيا تأتي في مقدمة دول المنطقة التي تهتم سواء كأداة رئيسية في سياستها الخارجية اتجاه العراق و سوريا، أو كأداة لتعزيز دورها الإقليمي عبر طرح مشروعات ثنائية للتعاون المائي (إسرائيل و الأردن) أو متعددة الأطراف (مشروع مياه السلام)، و من جهة أخرى قد يبلغ عدم التوازن العسكري في المنطقة حدا بحيث يمنح تفوقا لمن يمتلك السيطرة على الموارد المائية و هو ما ينطبق على دجلة و الفرات و روافدهما خصوصا و أن تركيا ما تزال تملك الوسائل لفرض مصالحها، لاسيما و أن السدود السورية والعراقية على النهرين يبقى رهن الإرادة التركية، وهذا يفترض أن المعطيات التركية تجاه المنطقة تقوم على صيغة التطلع نحو بناء نموذج تركي جديد باستخدام عناصر القوة المتاحة لتركيا بحيث يصبح توظيف الأداة المائية لتحقيق فعل/ مكسب سياسي لاحق من حقائق الوضع الإقليمي في المنطقة،باعتبار أن الموارد المائية من أكثر الوسائل الاقتصادية حيوية، و أنها ستكون مستقبلا نافذة لممارسة الوصاية السياسية بصورة أو بأخرى.كما تنظر تركيا إلى هذه الموارد باعتبارها المدخل الطبيعي أمام سياستها لإعادة ترتيب و صياغة علاقاتها مع دول المنطقة، بنواتج سياسية تضع صيغة لمعادلة " النفط مقابل المياه" أو "النفط مقابل الأمن" خصوصا مع العراق،بعد اكتمال مشروع جنوب شرق الأناضول " الغاب" و ما يحققه من نهوض اقتصادي تركي شامل.

الفرع الثالث

مشكلة الحدود بين تركيا وجيرانها في منطقة الشرق الأوسط

لواء الإسكندرونة:

منطقة في أقصى شمال غرب سورية تم ضمها إلى تركيا في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٩، إلا أن سوريا لم تعترف بذلك ولا تزال تعتبره جزءًا من أراضيها وتظهره كذلك على خرائطها.حيث كانت في الدولة العثمانية مناطق إدارية تابعة لولاية حلب، وبعد خروج العثمانيين من سوريا، بقي سنجق الاسكندرونة تابعاً لها، إلى أن فُصل عنها وأصبح مستقلاً إدارياً، وعُرِّبت كلمة (سنجق) إلى كلمة لواء وأصبح يُعرف (سنجق الاسكندرونة) بـ (لواء الاسكندرونة)، وبقيت هذه التسمية مستعملة إلى صدور قانون التنظيمات الإدارية رقم (٥ ل.ر) تاريخ ١٠ كانون الثاني ١٩٣٦، فأصبح لواء الاسكندرونة محافظة كبقية المحافظات السورية، إلا أن كلمة سنجق أو لواء بقيت ضمن الاستعمال، لأن قضية السنجق أثيرت في السنة نفسها بين فرنسا وتركيا.[١]

و تبلغ مساحة اللواء ٤٨٠٠ كيلومتر مربع، يطل على خليجي اسكندرون والسويدية في الزاوية الشمالية الشرقية للبحر الأبيض المتوسط، ويتوسط شريطه الساحلي رأس الخنزير الذي يفصل بين الخليجين المذكورين. أهم مدنه أنطاكية وإسكندرونة وأوردو والريحانية والسويدية أرسوز. اللواء ذو طبيعة جبلية، وأكبر جباله أربعة: جبال الأمانوس وجبل الأقرع وجبل موسى وجبل النفاخ، وبين هذه الجبال يقع سهل العمق. أما أهم أنهاره فهي: نهر العاصي الذي يصب في خليج السويدية ونهر الأسود (الذي يصب في بحيرات سهل العمق) ونهر عفرين (يصب في بحيرات سهل العمق أيضاً).

---

(١) مضر جلال خيربك' **سلخ لواء الاسكندرون**، متحصل عليه يوم : ٢٠١٢/١٢/٢٦ من موقع :
http://topnews-nasserkandil.com/topnews/share.php?event_id=244

- عام ١٩١٥ احتوت مراسلات الشريف حسين مع مكماهون على إشارات واضحة بتبعية المناطق الواقعة جنوب جبال طوروس إلى الدولة العربية الموعودة (تعيين للحدود الشمالية للدولة على خط يقع شمال مرسين ـ أضنة الموازي لخط ٣٧ شمالاً الذي تقع عليه مدن البيرة وأورفة وماردين وفديان وجزيرة ابن عمر وعمادية، حتى حدود إيران).
- مع بدء الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان تبع اللواء ولاية حلب.
- كان لواء اسكندرون في اتفاقية سايكس بيكو داخل المنطقة الزرقاء التابعة للانتداب الفرنسي بمعنى أن المعاهدة اعتبرته سورياً وهذا يدل على أن هذه المنطقة هي جزء من سوريا.
- في معاهدة سيفر عام ١٩٢٠ اعترفت الدولة العثمانية المنهارة بعروبة منطقتي الاسكندرون وقيليقية (أضنة ومرسين) وارتباطهما بالبلاد العربية (المادة ٢٧).
- كان اللواء جزءا من المملكة السورية العربية التي قامت عقب نهاية الحرب العالمية الأولى وسقطت بيد الاحتلال الفرنسي في معركة ميسلون.
- بعد توحيد الدويلات السورية التي شكلها الانتداب الفرنسي، ضُم لواء الاسكندرون إلى السلطة السورية المركزية.
- في ٢٩ أيار ١٩٣٧ أصدرت عصبة الأمم قراراً بفصل اللواء عن سورية وعُين للواء حاكم فرنسي.
- في ١٥ تموز ١٩٣٨ دخلت القوات التركية بشكل مفاجئ للرأي العام السوري إلى مدن اللواء ((واحتلتها))، وتراجع الجيش الفرنسي إلى أنطاكية وكانت مؤامرة حيكت بين فرنسا وتركيا، أخذت بموجبها فرنسا ضمان دخول تركيا إلى صف الحلفاء في الحرب العالمية الثانية.
- في عام ١٩٣٩، أشرفت الإدارة الفرنسية على استفتاء حول الانضمام إلى تركيا فاز فيه الأتراك وشكك العرب بنتائجه وخصوصا أن الأتراك لعبوا بالأصوات لصالحهم، وكانت تلك المؤامرة حيكت علينا، وابتدأت سياسة تتريك اللواء وتهجير السكان

(العرب) سكان الأرض الأصليين إلى بقية الوطن السوري، ونشأت مشكلة الأراضي، حيث سرقت كل أراضي السوريين الزراعية في تلك المنطقة دون أن تدفع تركيا أموالاً للعرب المتضررين ثم قامت تركيا بتغيير كافة الأسماء من العربية وهي اللغة الأصلية إلى التركية وهي لغة الدولة المحتلة، وظل هذا الأمر مصدراً للتوتر الشديد في العلاقات بين تركيا وسوريا طيلة سبعة عقود وإلى يومنا هذا. واليوم يشكل العرب الأغلبية في أغلب محافظات الاسكندرون (من أصل اثنتي عشرة قطعة قسمتها تركيا كي تصبح عودتها إلى سوريا أصعب).[١]

كان الإجراء الفرنسي بإعطاء اللواء إلى تركيا مخالفاً لصك الانتداب نفسه، حيث نصت المادة الرابعة من صك الانتداب على إلزام الدولة المنتدبة باحترام وحدة البلاد الموكلة إليها والحفاظ على سلامة أراضيها، وهو ما لم يتقيد به الفرنسيون. وما زالت سوريا تعتبر لواء الاسكندرون جزءا من ترابها الوطني، مع أن بعض الأطراف والهيئات مثل قناة (بلدنا) تضع الخارطة السورية بدون لواء الاسكندرون، وموقع سانا يضع يظهر اللواء على الخارطة بالون الرمادي.

وتعد مدينة الاسكندرونة من أهم الموانئ البحرية التي تعتمدها تركيا لتصدير النفط، كما يعتمد لواء الاسكندرون على السياحة نظراً لاحتوائه على مدن تاريخية إلى جانب الطبيعة الخلابة. أما في الزراعة، فيشتهر اللواء بالقطن، الحبوب، التبغ، المشمش، التفاح، البرتقال والزيتون. كما يشهد حركة صناعية في قطاع النسيج والزجاج.

كركوك و الموصل:

حلت عصبة الأمم في عام ١٩٢٦ النزاع بين المملكة العراقية وتركيا للسيطرة على محافظة الموصل العثمانية سابقًا. وقد مثلت بريطانيا العراق في الشؤون الخارجية وفق الحق الذي منحته إياها العصبة في الانتداب البريطاني على العراق منذ عام ١٩٢٠. وعلى الرغم من انتماء الموصل تاريخيًا إلى العراق، كانت الحكومة

---

[١] مضر جلال خيربك' **سلخ لواء الاسكندرون**، نفس الموقع

التركية الجديدة قد أعلنت أن الموصل هي جزء تاريخي من تركيا. أرسلت عصبة الأمم لجنة تحقيق تتألف من أعضاء من بلجيكا والمجر والسويد إلى المنطقة لدارسة هذ القضية في سنة ١٩٢٤، لتجد عدم رغبة السكان في أن يكونوا جزءًا من تركيا أو العراق، لكنهم يفضلون العراق إذا وجب عليهم الاختيار بين الاثنتين .

أوصت لجنة التحقيق في سنة ١٩٢٥ على أن تبقى الموصل جزءًا من العراق، مع شرط بقاء الانتداب البريطاني على العراق لمدة ٢٥ عام، لضمان حقوق الحكم الذاتي للسكان الأكراد .اعتمد مجلس العصبة على توصية لجنة التحقيق لتقره في ١٦ كانون الأول سنة 1925لتضم رسميًا الموصل إلى مملكة العراق. وعلى الرغم من أن تركيا قد وقعت على معاهدة لوزان في سنة ١٩٢٣ والقاضية بقبول قرارات العصبة، إلا أنها رفضت قرار العصبة وشككت في سلطة العصبة. لتحال القضية إلى المحكمة الدائمة للعدل الدولي والتي أقرت بأن قرارت العصبة المتخذة بالإجماع يجب قبولها. وقعت بريطانيا والعراق وتركيا في ٥ يونيو من سنة ١٩٢٥ على اتفاقية منفصلة تبعت قرار مجلس العصبة، ووفقاً لهذه الاتفاقية ألحقت الموصل بالعراق. وأيضًا وافقت العراق على أنها ستنضم إلى عصبة الأمم خلال ٢٥ عام وستبقى تحت سيطرة الانتداب حتى دخولها في العصبة.

غير أن الأتراك أظهروا بعد عام ١٩٩١ أطماعهم الإقليمية في منطقة كركوك والموصل ونشطت تركيا بالقيام بحملة دعائية واسعة لاستغلال تطور الأوضاع تجاه استعداد الموصل-كركوك التي ماتزال تعدها تركيا جزء من أراضيها على الرغم من أن معاهدة حزيران ١٩٢٦ بين (العراق-تركيا-بريطانيا) قد صححت المسألة نهائيا واعترفت بالحدود الحالية للعراق كون الموصل وكركوك جزء من الأراضي العراقية[١]. ولم تكن الأوساط الرسمية التركية بعيدة عن هذا الاتجاه وخير معبر عن ذلك الخريطة التي قدمها الرئيس التركي "توركت اوزال" التي تقضي تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات (عربية-كردية-تركمانية) في اتحاد فدرالي واستخدامه بعد مدة وجيزة عبارة

---

[١] محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول"قلق الهوية وصراع الخيارات"**، (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٧)، ص٢٤٤.

الشعوب العراقية وقام "اوزال" بجمع و إعداد الوثائق الخاصة بالمدة التاريخية التي شهدت النزاع بين تركيا والعراق حول الموصل[1]. وكما أكد الرئيس التركي "توركت اوزال" بعد حرب الخليج الثانية لعدد من الصحفيين ((أن على الغرب أن لا ينسى دور تركيا فنحن من نحكم هذه المنطقة لسنوات طويلة ومن حقنا اليوم أن تكون لنا حصة عظيمة)). ومن خلال حديث "اوزال" أدرك العديد من المحللين انه يسعى لضم أجزاء من الأراضي العراقية[2]. ومن الأمور المهمة التي تؤكد أطماع تركيا في الموصل وكركوك هو ما نشر في كتاب عام ١٩٩٤ أصدرته رئاسة الوزراء التركية وأنجزته المديرية العامة للدولة رقم (١١) بعنوان (المعلومات الأرشيفية المتعلقة بالموصل وكركوك) ويعد هذا الكتاب دليلا واضحا على الأطماع التركية في المنطقة[3]. أما الرئيس التركي "سليمان ديمريل" فقد أكد بعد استلامه رئاسة الجمهورية التركية : ((أن إقليم الموصل لم يترك للعراق بموجب معاهدة "لوزان" و أضاف "لقد ابلغنا الأمريكيين لكن هذا المشروع لم يقر على الصعيد السياسي")).

أما العراق فقد أكد انه سيعارض بجميع الوسائل تغير حدوده مع تركيا ويحذر تركيا من القيام بأي خطوة منفردة من شأنها المساس بالحدود الوطنية كما استدعت وزارة الخارجية العراقية القائم بالأعمال التركي والذي أوضح بأن الكلمة التي أدلى بها الرئيس التركي "ديمريل" كانت على النحو التالي : ((أن الحدود العراقية-التركية غير صحيحة... ولكن تسوية هذه المشكلة ليست موضوع بحث في هذه اللحظة)).

ولاشك أن دخول القوات التركية الأراضي العراقية قد يرتبط بالمخزون النفطي الكبير في الموصل وكركوك ولعل ما يؤكد ذلك قول

---

(٢) عوني عبد الرحمن السبعاوي، **مكامن العداء ونقاط التفاهم في كتاب قبيس عبدالفتاح، العلاقات العراقية التركية الواقع و آفاق المستقبل**، (جامعة الموصل، ١٩٩٩)، ص٤٢.

(١) خليل إبراهيم العلاف، **دور تركيا في تحقيق الأمن الإقليمي**، **أوراق تركية**، جامعة الموصل، العدد١٨، ربيع ٢٠٠٢، ص٣.

(٢) عوني عبد الرحمن السبعاوي، ، **مرجع سابق**، ص٤٥.

الرئيس التركي "سليمان ديمريل" رؤساء تحرير الصحف التركية في ٢/آيار/١٩٩٥: ((أن حدود تركيا مع العراق هي خط النفط لقد حددها علماء الجيولوجيا ولم يتضمنها الميثاق))[١].

الفرع الرابع

السياسات التركية لإدارة الصراع حول الحدود في منطقة الشرق الأوسط

تتبع تركيا في سياستها في مواجهة مشاكل الحدود في منطقة الشرق الأوسط سياسات متباينة ففي حين تؤكد في كل مناسبة تسمح لها الفرصة فيها على كامل السيادة التركية على لواء الاسكندرون وتوجه تحذيرات لسوريا إن حاولت المطالبة بهذا الأخير، حيث أن سوريا لم تتقبل أن يأخذ منها اللواء و ظلت لسنوات عدة تطالب به إلا أنه بعد تطور العلاقات بين البلدين في السنوات الأخيرة وبلوغها حد الصداقة توقفت هذه الأخيرة عن المطالبة باللواء، أما فيما يخص الموصل و خاصة كركوك فإن تركيا لم تنسى أنهما كانا جزء من أراضيها وبالتالي هي تتحين أي فرصة للتدخل فيهما سواء كان ذلك بحجة المحافظة على الأمن القومي التركي و التهديد الأمني الذي تشكله مدينة كركوك باعتبارها النقطة التي يهاجم منها "حزب العمال الكردستاني تركيا" وحتى بحجة حماية الأقليات التركمانية في المنطقة، و لا تخفي تركيا في أي مناسبة رغبتها في استرجاع كركوك نظرا لأهمية هذه المدينة لتركيا سواء لغناها بآبار النفط أو أهميتها الأمنية بالنسبة لها.

المطلب الثاني

الدور التركي في إدارة مشكل الأقليات في المنطقة

الفرع الأول

مشكل الأقليات (الأكراد) في منطقة الشرق الأوسط

---

(١) **خليل إبراهيم العلاف ، مرجع سابق ، ص٧.**

حظيت مسألة الأقليات باهتمام العديد من الباحثين والدارسين، إذ درست في إطار علم الاجتماع، علم النفس وعلم الأنثروبولوجيا، إضافة إلى ميداني القانون الدولي والسياسة الدولية ، كما تم الاهتمام بدراسة تأثير الأقليات على الاستقرار السياسي سواء داخل الدولة أو على المستويين الإقليمي والدولي، خاصة إذا تطورت الأوضاع إلى حد ما يسمى بـ "عنف الأقليات" أو " نزاعات الأقليات".

وأهم الدراسات النظرية والفرضيات التي جاءت لتبرز تأثير مسألة الأقليات وما ينجر عنها من نزاعات على الاستقرار الدولي على غرار تأثيرها على الإستقرار الداخلي للدول، هي ما يعرف بـ "عامل الترابط"، وأول من إستعمله وطوره إلى نظرية هو جيمس روزنو (James N.Rosenau) الذي يعتبر أن: « الظاهرة المتعاقبة لسلوك يجد مصدره في نسق واحد يكون له رد فعل في نسق آخر[١]»

بمعنى أن ما يحدث داخل محيط واحد له تأثير وتأثر بما يحدث في محيط آخر، مما يعني كذلك وجود إرتباط بين النظام الوطني أو الداخلي والنظام الدولي. ويطلق جيمس روزنو على الظاهرة المتعاقبة للسلوك الذي يجد مصدره في نسق واحد تسمية "مدخلات السياسة" و"مخرجات السياسة" على رد الفعل الذي يحدث في نسق آخر .

يعرف مصطلح الأقلية في تعريفه جدلا واختلافا كبيرين بين الدارسين والباحثين، مما شكل صعوبة في التوصل إلى تحديد تعريف دقيق له، إذ لا يوجد تعريف شامل للأقلية يحظى بالقبول عموما[٢]. حتى أن بعض الدارسين عبر عن هذه الصعوبة مثل بلاسرو(Plasseraud) ، الذي كتب أن« كلمة أقليات تعد من بين الكلمات الحقائب، لما لها من مدلول واسع، حتى أنه في الأوساط

[1] James N.Rosenau, **Linkage politics**, (New York: Free Press, 1969), p45

[1] Group of research: **Definition of a minority**" http://see.oneworld.net/article/view/33708/1/12 december2002.

الجامعية فإن تعريفات الباحثين للأقليات تختلف كثيرا في مضامينها و معانيها(١)»

قدم الأستاذ فرانشيسكو كوبوتورتي (Francesco Capotorti) تعريف للأقلية سنة ١٩٧٩، حيث تضمن مايلي:

«مجموعة تمثل أقلية عددية مع باقي سكان الدولة، يوجدون في وضعية غير مسيطرة أعضاؤها هم من مواطني تلك الدولة ويتمتعون من الناحية العرقية، الدينية، اللغوية بخصائص مختلفة عن تلك التي يحملها باقي السكان، و يظهرون ولو بصفة ضمنية شعورا بالتضامن اتجاه الاحتفاظ بثقافتهم تقاليدهم ودينهم أو لغتهم(٢)»

وتعد المشكلة الكردية واحدة من تلك المشكلات المتشعبة والمعقدة في الشرق الأوسط ،لأسباب جغرافية تتعلق بتوزع الأكراد بين ثلاث دول كبيرة في المنطقة في العراق و إيران و تركيا، مع وجود أعداد منهم في سورية و لبنان و أرمينيا و أذربيجان، و كذلك لأسباب أمنية فالمشكلة الكردية لا تخص الأكراد وحدهم بل تخص الدول التي يعيش الأكراد بينهم تاريخيا، و قد تحولت المشكلة الكردية من مشكلة محلية إلى مشكلة إقليمية تهم العراق و سورية و إيران و تركيا كما أضحت لها أبعاد غربية ،كأولوية أمنية غربية (أمريكية) في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد رعاية واشنطن لاتفاق المصالحة الأخير بين "مسعود البرزاني" زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني و"جلال الطالباني" زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني، و قد تحفظت أنقرة اتجاه الاتفاق المذكور و رأت فيه نواة لقيام دولة كردية في كردستان العراق.

---

(٢) فورار العيدي جمال، **مشكلة حماية الأقليات في ضوء القانون الدولي**(رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ٢٠٠١)، ص٢١.

(3) Joseph Yacoub, **Les minorités dans le monde** : **fait et analyses**,(Paris : Desclée de Brouwer,1998), 1ére partie.

يختلف الباحثون والمختصون في تحديد أصل ومنشأ الأكراد، ويرى البعض بأن هذا الاختلاف يرجع إلى كون موضوع الأكراد أو الكرد، لم يدرس بصفة كافية ووافية حتى الآن[١]. ويدور هذا الخلاف حول إمكانية إرجاع الأكراد إلى العرب أم للأتراك، أم إلى الآريين.

وقد ظهرت العديد من النظريات التي حاولت تحديد أصل الأكراد، أهمها تلك التي تقدم بها العالم الروسي فلاديمير مينورسكي (Vladimir Minorsky) والذي طرحها لأول مرة في كتاب له تحت عنوان "الكرد ملاحظات وإنطباعات سنة١٩١٥".

يرى مينورسكي بأن الأكراد هم من أصل آري[*]، قدموا إلى منطقة كردستان منذ عدة قرون ترجع إلى ما قبل الميلاد، و رغم أنه لاتوجد إحصائيات دقيقة حول عدد السكان الأكراد إلا أن الإحصائيات على تباينها تشير إلى أن عددهم يبلغ نحو ٢٠ إلى ٣٠ مليون نسمة و بالتالي يشكلون أكبر أقلية قومية محرومة من كيان خاص بهم و أكبر نسبة للأكراد هي في تركيا،و تبلغ نسبة مساحة كردستان تركيا نحو ربع المساحة الإجمالية لتركيا ،و معظم الأكراد في تركيا يسكنون ثلاثة عشر ولاية في جنوب شرق الأناضول ويعيش نحو مليون كردي في غرب الأناضول إما هجورا قسرا أو هاجروا طلبا للعمل و الرزق.

---

(١) حامد محمود عيسى، **القضية الكردية في تركيا**، (القاهرة: مكتبة مذ بولي، ط١، ٢٠٠٢)، ص١٧.

(*) المصدر: محمد صادق صبور، **موسوعة مناطق الصراع في العالم**، (القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، ج١، ط١، ٢٠٠٢)، ص٨١

الفرع الثاني

السياسات التركية في إدارة مشكل الأقليات في المنطقة

رغم أن مشكلة تقرير المصير للشعب الكردي في تركيا أثيرت في اتفاقية "سيفر" ١٩٢٠م، بين تركيا و الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى، حيث نصت البنود ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ من الاتفاقية المذكورة على إقامة كيان قومي كردي في جنوب شرق تركيا، يحصل الشعب الكردي –حسب الاتفاقية- بعد خمس سنوات من قيام هذا الكيان على استقلاله، بموجب استفتاء تشرف عليه عصبة الأمم، إلا أن الزعيم التركي "أتاتورك" نجح في إبدال بنود اتفاقية "سيفر" المذكورة بمعاهدة "لوزان" عام ١٩٢٣م التي كانت بمثابة الضربة التي وجهت للأكراد وخيبت آمالهم في تحقيق أهداف الحركة القومية الكردية في تشكيل دولة كردية مستقلة، و تجاهلت الحقوق القومية الكردية المنصوصة في اتفاقية "سيفر" إذ يرى الزعيم الكردي جلال الطالباني (زعيم الإتحاد الوطني الكردستاني في العراق)، أن « القضية الكردية قد نجمت أساسا من الظلم التاريخي الذي ألحقته بها المتغيرات الدولية... فالتغير الدولي الذي أدى إلى إقرار إتفاقية لوزان حرم الشعب الكردي من جميع حقوقه. إن الشعب الكردي هو ضحية المظالم الناجمة عن المتغيرات الدولية [١]»،أصدرت الحكومة التركية في٣ مارس ١٩٢٤ تاريخ الإعلان عن انهيار الدولة العثمانية مرسوما يقضي بمنع إستخدام اللغة الكردية وما بين سنوات ١٩٣٨ و١٩٤٦ أرغم العديد من السكان الأكراد على دفع غرامات مالية نتيجة تلفظهم بالكلمات الكردية في الشوارع[٢].

---

[١]) زكريا عبد الجواد، "**حوار مع مسعود البرازاني وجلال الطالباني**"، **مجلة العربي**، الكويت، وزارة الإعلام العدد ٥٠٨، مارس ٢٠٠١، ص٣٧.

[2] Sabri Cigerbi**, Les kurdes et leurs histoire**,(Paris : L'Harmatton, 1999), p 47.

وتـم إغـلاق المـدارس والجرائـد والجمعيـات الكرديـة ومنـع الأكراد من إظهار ملامحهم القوميـة والثقافيـة، كمـا تم حل أول جمعيـة وطنية كانت تضم ٧٢ نائبـا كرديـا ونفـي العديد من المثقفين والزعمـاء الأكراد بسبب توجهاتهم القومية[١].

فقد شكلت المسألة الكردية عامل توتر داخل تركيا فـي فتـرة ما بين الحربين العالميتين، مما دفعها إلى تجنيد مختلف قواتها للقضـاء على الحركة الكردية، فكانت ثورة درسيم الثورة الكردية الأخيرة خلال هـذه الفتـرة، عملـت بعـدها تركيـا علـى اتخـاذ العديـد مـن الإجـراءات وإصدار المراسيم والقوانين بغرض تتريك الأكراد[٢]، وفرضـت علـى المنطقة الكردية رقابة عسكرية شديدة، ومنع دخول الأجانب ومراسلي الصحف المحلية والأجنبية إليها إلى غاية ١٩٦٥ ليتم بعدها محو كلمـة أكراد وكردستان بصفة نهائية من المصطلحات الرسمية للغة التركية.و صدر في ٥ ماي ١٩٣٢ قانون لتهجير الأكراد، حيث تم ترحيل أعداد كبيـرة مـن الأكـراد خـلال سـنوات العشـرينيات والثلاثينيـات بصـفة منتظمة، إلى جانب توطين حوالي مليون ونصف المليون من الأكراد في أواسط الأناضول. و منذ ذلك الوقت حاولت تركيا و مازالت إنكـار الهويـة القوميـة للشـعب الكـردي فـي تركيـا بشـتى الوسـائل السياسـية و القانونية و الأمنية و قد سمتهم بـ "أتراك الجبال".

لجـأت تركيـا إلـى تشـديد رقابتهـا العسـكرية علـى المنـاطق الكرديـة، حيث تم وضعها تحت حالـة الطـوارئ منذ سنة ١٩٩٠، مع القيـام بحملـة اعتقـالات واسـعة فـي صـفوف حـزب العمـال الكردسـتاني بشـكل خـاص، إلـى جانـب عمليـات تهجيـر واسـعة شـملت القـرى فـي المناطق الحدودية.

بالإضـافة إلـى هـذا، إتخـذت السـلطات التركيـة العديـد مـن الإجراءات تمنع الأكراد من إنشاء الأحزاب السياسية وممارسة النشاط الإعلامـي، إذ أصـدرت فـي ٠٩ أفريـل ١٩٩٠ مرسـوما(٤١٣) يمـنح

---

[3] Eric Rouleau , ''**histoire**'' **:dans** ,''**kurdes**'',**Encyclopedia Universalis** :(Paris, corps13,n°=104 , 1996),p381 .

[١] أحمد وهبان، **الصراعات العرقية وإستقرار العالم المعاصر**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ١٩٩٧)، ص١٧١.

الصلاحية للحاكم العام لديار بكر بالحجز أو المنع المؤقت أو النهائي لأية نشرية تتضمن معلومات عن نشاط القوات التركية بالمنطقة، مع حقه في الإستيلاء على مطابع هذه النشريات[1].

من جهة أخرى إستعانت السلطات التركية للتصدي لمحاربي الحزب بالأكراد ذاتهم، وذلك بإنشاء وحدات تعرف باسم حماة القرى تنتمي أغلبها إلى القبائل والعشائر الكردية المعارضة للحزب، إذ إستعانت السلطات التركية بالعمال والمزارعين والموظفين الصغار الأكراد لتجنيدهم كحراس مدنيين لحراسة القرى الكردية، وتراوحت أعداد هذه القوات ما بين ٢٤ و٣٥ ألف كردي مسلح، تمنحهم الدولة التركية رواتب شهرية، ولقد كانت هذه القوات هدفا لمحاربي حزب العمال الكردستاني إلى جانب ملاك الأراضي الكبار الذين يملك ٢% منهم نسبة ٣٠.٥% من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في جنوب شرق الأناضول[2]، إلى جانب العمل على القضاء على مواقع حزب العمال الكردستاني، إذ جندت قواتها لملاحقة زعيمه وعناصره في الداخل والخارج، مما سمح لها بالتدخل بصفة دورية في الأراضي العراقية منذ سنة ١٩٨٤، خاصة بعد الاتفاقية التي أبرمتها مع العراق، والتي تسمح للقوات العسكرية للبلدين باختراق أو الدخول إلى إقليم الدولة الأخرى لمسافة ٥ كلم، لملاحقة المقاتلين الأكراد لمدة محدد بـ ٣ أشهر[3].

---

[1] عبد الحكيم عموش، **تحليل أبعاد ظاهرة نزاعات الأقليات: دراسة نموذج القضية الكردية**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية)، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر، ١٩٩٤، ص١٥٤.

[2] السيد عوض عثمان، "**حزب العمال الكردستاني التركي: من الكفاح المسلح...إلى النضال السلمي**" **مجلة السياسة الدولية**، (مصر: مركز الدراسات الإستراتجية الأهرام، العدد ١٤٩، ٢٠٠٢)، ص١٥٥.

[1] Christiane More, « **Kurdistan :un lancinant conflir** », Le Monde Diplomatique,(Novembre ,1987) : (sur CD :Le Monde Dipomatique,1980-2000) .

ووصلت الأمور إلى حد السعي لإقامة منطقة عازلة على الحدود العراقية للفصل بين الأراضي التركية ونشاط مقاتلي الحزب في شمال العراق، إلى جانب غلق الحدود البرية مع سوريا والعراق لمنع تسربات المجموعات المسلحة الكردية.

إلا أنه و عقب حرب الخليج و انحصار السلطة المركزية العراقية عن شمال العراق وجدت تركيا نفسها متورطة في المسألة الكردية بعد أن قفزت هذه المسألة إلى واجهة الأحداث التركية ،في الداخل و الخارج و أضحت مدرجة في جدول أعمال السياسة الداخلية و الخارجية التركية، ففي الداخل تصاعدت حدة عمليات حزب العمال الكردستاني، الذي يخوض حربا من الجانبين إلى نحو ثلاثين ألف قتيل، و في الخارج أسفرت التطورات اللاحقة لحرب الخليج عن ظهور نواة دويلة كردية في شمال العراق، حيث تخشى تركيا من آثار هذه الدويلة مستقبلا على أكراد تركيا، و رغم أن تركيا شاركت في "قوات الحماية الدولية" التي تركزت في قاعدة "انجرليك" التركية عام ١٩٩١م، بهدف حماية أكراد العراق من هجمات محتملة ضدهم من قبل نظام "صدام حسين"، و حرصت تركيا على تبني سياسة أكثر مرونة و انفتاحا من ذي قبل إزاء الأكراد في منطقتها الجنوبية – الشرقية، فقد أقر البرلمان التركي ١٩٩١م مشروع "قانون مكافحة الإرهاب" الذي نص على إلغاء القانون رقم: ٢٩٣٢ الصادر عام ١٩٨٢م بشأن حظر الحديث باللغة الكردية، و إلغاء المواد: ١٤١،١٤٢،١٦٣ من القانون الجنائي المتعلق بالجرائم الأيديولوجية و المقصود بذلك إنشاء أو الانتماء إلى عضوية أحزاب دينية أو يسارية، إلا أن هذه السياسة لم تؤد إلى نتائج مرضية فقد تفاقمت المشكلة الكردية في الداخل التركي أكثر فأكثر، ووسعت المشكلة دائرة الانقسام بين الأحزاب التركية و الجيش.[١]

وأرخت بظلالها على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، و باتت الحرب ضد حزب العمال الكردستاني تكلف الخزينة التركية سنويا نحو ١٠مليارات دولار.

---

[١] السيد عوض عثمان، مرجع سابق، ص١٥٧.

والسياسة التركية تجاه المشكلة الكردية تبدو متناقضة، ففي الوقت الذي لا تعترف فيه تركيا بوجود مشكلة كردية في تركيا وتتبع ضدهم أشد الأساليب العسكرية في الداخل، تقوم، بدور الحماية لأكراد العراق و تقيم مع الفصائل الكردية في شمال العراق أشكالا من التعاون الأمني و السياسي، و ترعى جهود الوساطة السلمية بين الفصيلين الكرديين المتحاربين "الحزب الديمقراطي الكردستاني"، و"حزب الاتحاد الوطني الكردستاني".

وتهدف تركيا من وراء هذه السياسة أولا: تحييد أكراد العراق إزاء المشكلة الكردية في تركيا،بل و تجيير هؤلاء ضد "حزب العمال الكردستاني"خاصة في ضوء الخلافات العميقة بين هذا الحزب و الحزب " الديمقراطي الكردستاني"، و ثانيا: استخدام الورقة الكردية كعامل ضغط ضد جيرانها الجنوبيين للقيام بدور إقليمي، و لكن الثابث في السياسة الخارجية التركية أن أنقرة ترفض قيام دولة كردية مستقلة في العراق و تلتقي توجهاتها هذه مع توجهات إيران، العراق و سورية في رفض قيام دولة مستقلة للأكراد، ومن هنا تكرر تركيا مبادئ سياستها تجاه العراق القائمة على تمسك تركيا بوحدة أراضي العراق و سيادته، و معارضتها أية محاولة لإقامة دولة كردية في شمال العراق[1].

وقد كانت المشكلة الكردية و لازالت عامل مهم في سياسية تركيا اتجاه جيرانها في المنطقة المعنيين بالمشكلة، سواء في أثارت الخلافات و في إنشاء التحالفات و التعاونات في سبيل التصدي لها ومواجهتها.

فبعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية، برزة مسألة اللاجئين الأكراد العراقيين نحو تركيا وأوضحت العديد من التحاليل أن تركيا وجدت نفسها في بداية الأمر أمام ما سمي "بالمأزق الحقيقي" نظرا لتداخل الأبعاد السياسية والإنسانية في هذه المسألة دون إغفال أن تركيا معنية بالمسألة الكردية وبشكل واضح خاصة في تلك الفترة ، مما يجعل من فتح الأبواب أمام اللاجئين الجدد ذو تأثير بارز في التوازن داخل المنطقة الكردية التركية.

---

(١) عبد الحكيم عموش، مرجع سابق، ص١٦٦.

دفعت هذه الأوضاع على الحدود العراقية التركية إلى قيام نزهت كانديمير نائب وزير الخارجية التركي للشؤون السياسية، بزيارة إلى طهران على رأس وفد تركي لمناقشة الوضع على الحدود مع العراق[*] في الوقت التي قبلت إيران عددا كبيرا من اللاجئين الأكراد العراقيين.

إذا كان موقف تركيا اتجاه موجة اللاجئين الأكراد العراقيين لم يتضح في البداية، فإن سياسة تركيا في تعاملها مع هذه المسألة جاءت بشكل واضح خلال ذات السنة، وكان ذلك مع إعلانها أن ما يحدث على حدودها مع العراق يفوق التصور، حيث وصف رئيس الوزراء تورغوت أوزال العمليات التي تجري آنذاك في شمال العراق بالمجزرة، وأعلن بأن: « بلاده ستقوم بما يلزم لاستقبال العراقيين اللذين يتجاوزون الحدود وأن تركيا لا تستطيع رفض أناس يهربون من الموت حسب ما يقولون ».

تواصل الدور التركي، مع إقامة المناطق الآمنة شمال العراق لحماية الأكراد من أية هجمات عراقية وذلك من خلال ما سمي بـ"عملية توفير الراحة "، التي إستدعت تواجد الطائرات الأمركية والبريطانية والفرنسية في قاعدة "أنجرليك" الجوية التركية، كما حاولت تركيا في العديد من المرات تولي آداء المهمة المحددة لعملية "توفير الراحة " بقواتها الجوية و البرية الخاصة، وأن تنفذ الطائرات التركية وبشكل منفرد طلعات المراقبة والتحقق، وبالتالي حماية الأكراد العراقيين من هجوم عراقي محتمل[١].

في ظل تطور الأوضاع شمال العراق، ظهر تقارب تركي كردي، تطور إلى تعاون بين الطرفين ولعل هذا التقارب جاء كمحاولة

(*) أوضحت التقارير آنذاك أن أغلب اللاجئين الأكراد اللذين زاد عددهم عن ١٠٠ ألف نحو تركيا و تواجد حوالي ٥٠ ألف منهم في مدينة حكاري التركية، لايرغبون في العودة إلى مناطقهم في العراق .

(١) دهام محمد دهام العزاوي، **الأقليات والأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي**،(الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٣)، ص٢٣٥.

تركية لكسب الجهة الكردية في العراق، إلى صفها وإقامة علاقات تعاونية معها، تمكنها من جهة من تسهيل الحصول على مصالحها وأهدافها في العراق، ومن جهة أخرى تسهيل عملياتها في السعي نحو القضاء على مواقع العمال الكردستاني التركي شمال العراق.

تجسد ذلك ابتداء من أكتوبر ١٩٩٢، حيث أطلقت التنظيمات الكردية العراقية، حملة ضد حزب العمال الكردستاني إلى أتفاق في ٢٩ أكتوبر ١٩٩٢، يقضي بتعهد الحزب بعدم استعمال الأراضي الكردية شمال العراق للقيام بعمليات عسكرية داخل تركية، مع الابتعاد عن المناطق الحدودية وتوقيف الحملة الدعائية ضد الحكومة الجهوية والجبهة الكردستانية العراقية[1]. كما كانت هناك تصريحات سواء من جانب الطالباني أو البرازاني تنفي وجود دعم كردي عراقي لحزب العمال الكردستاني التركي.

كما جرت العديد من اللقاءات بين أوزال وجلال الطالباني زعيم الإتحاد الوطني الكردستاني العراقي أظهر فيها هذا الأخير رغبة الأكراد في البقاء ضمن العراق، دون أن يعني ذلك تراجعهم عن المطالبة بحقوقهم المتعلقة بهويتهم الخاصة.

ولعل ذلك شكل اطمئنانا للسلطة التركية حول عدم وجود رغبة كردية في الانفصال عن العراق وتكوين دولة كردية مستقلة، على اعتبار أن الحركة الكردية أصبحت بعد حرب الخليج الثانية كإحدى العوامل الهامة في تحديد التطورات الداخلية في العراق[2].

ظهر التعاون التركي الكردي العراقي كذلك في عقد تركيا لاتفاق أمني مع الأكراد العراقيين سنة١٩٩٢ يقضي بتعاون قوات

---

[2] Michel Verrier :''**Quelle stratégie pour le Kurdistan**'', **Le Monde Diplomatique,** (Février 1999): (sur CD:Le Monde Diplomatique: 1980-2000).

[1] حنا يوسف فريج، " **المسألة القومية الكردية في العراق والتدخل الأجنبي في المنطقة**"، **مجلة قراءات سياسية**، (العدد٣ ١٩٩٣)، ص٢٨.

البشمركة الكردية العراقية في مواجهة عمليات الأكراد داخل تركيا[١].
وكان ذلك بالتوازي مع عقد العديد من الاجتماعات مع كل من سوريا وإيران لبحث تطورات الأوضاع شمال العراق، دارت أساسا حول معارضة أية تجزئة للعراق، على اعتبار أن وحدته تضمن وحدة بقية الدول المجاورة في المنطقة.

لقد فسر تعاون التنظيميين الحزبيين الكرديين مع تركيا، بأنه جاء نتيجة الضغوطات التي تعرضا لها من جانب هذه الأخيرة، مع تزايد الانتقادات وحتى الاشتباكات بين تركيا وأكراد العراق، إلى جانب اتهام تركيا لأكراد العراق بمساندة ودعم حزب العمال الكردستاني من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة سعيهم للحفاظ على علاقات حسنة مع تركيا، التي تصلهم عبرها المساعدات الإنسانية، إضافة إلى ما خلفته التدخلات التركية من عمليات تدمير شمال العراق.

في هذا الإطار أدت الحملة التركية على الأكراد من خلال التدخل العسكري شمال العراق في ٢٠ مارس ١٩٩٥ والذي دام حوالي شهرين، إلى إثارة مواقف حول انتهاك سيادة العراق، بل وتهديد وحدته ولقد برر الجانب التركي هذا التدخل بوجود فراغ سياسي وعسكري في المنطقة الشمالية العراقية، و وفقا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٩٧٤، فإن عدم احترام حقوق الإنسان والتعددية شرطا حفظ الأمن والسلم يبرران التدخل لإعادة الأمور إلى نصابها[٢].

وبالتالي فقد سعت تركيا إلى ملء هذا الفراغ السياسي والعسكري الذي عرفته المناطق الكردية بالعراق بعد حرب الخليج الثانية.

---

[٢] صلاح سالم، " **المشكلة الكردية وإنعكاساتها على دول المنطقة**"، **مجلة السياسة الدولية**، (مصر: مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام، العدد١١٦، أفريل ١٩٩٤)، ص١٩٦.

[١] عبد الله صالح، " **أبعاد الحملة التركية على الأكراد**"، **مجلة السياسة الدولية**، (مصر: مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام، العدد ١٢١، جويلية ١٩٩٥)، ص١٥٧.

أما بالنسبة لسوريا ففي ظل هذه الظروف المتوترة بين الطرفين السوري والتركي حول المياه، برزت المسألة الكردية كنقطة خلاف جديدة وهامة في العلاقات السورية التركية، وفي هذا الإطار كتبت العديد من الدراسات أن سوريا لجأت إلى استخدام المسألة الكردية بتركيا كوسيلة لحسم خلافاتها معها، وذلك من خلال تقربها من حزب العمال الكردستاني التركي وتقديم الدعم له بمختلف أشكاله له.

كما تشير العديد من الكتابات أن التقارب بين سوريا والتنظيم الكردي التركي، ظهر بعد الانقلاب العسكري الثالث داخل تركيا في سبتمبر ١٩٨٠، وذلك مع تحصل زعيم الحزب عبد الله أوجلان على حق اللجوء في سوريا إلى جانب عدد من أعضاء حزبه، بعد عمليات المتابعة والملاحقة التي شهدها نشطاء الحزب آنذاك، و لذلك وحسب العديد من الكتابات، فإن سوريا عملت بين سنتي ١٩٨١ و١٩٨٢، على فتح مراكز ومحطات تدريب للمقاتلين الأكراد الأتراك، إلى جانب سعيها إلى تشجيع التقارب بين حزب العمال الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي، لتنسيق العمل لمواجهة السلطات المركزية في كل من العراق وتركيا منذ ١٩٨١.

ولذلك ظهرت الاتهامات التركية لسوريا وبشكل رسمي، باعتبارها القوة الأساسية المدعمة لعمليات حزب العمال الكردستاني منذ بدئه شن الهجمات ضد تركيا ـ وحتى القبض على أوجلان ـ ، ذلك من خلال إيواء عناصر الحزب وتأمين تدريباتهم العسكرية في معسكرات داخل أراضي سوريا وفي سهل البقاع اللبناني، هادفة من خلال ذلك إلى عرقلة تنفيذ مشروع الأناضول، مع الضغط على تركيا في مسألة المياه.

على الرغم من عقد الطرفين السوري والتركي لبروتوكول أمني سنة ١٩٨٦، والذي يقضي بقطع سوريا لمساعداتها لحزب العمال الكردستاني، إلا أن التوتر في العلاقات بينهما بقي قائما، على اعتبار أن الحزب بقي يتخذ من الأراضي السورية قواعد خلفية لنشاطاته داخل تركيا، وبلغ التوتر حدته مع نهاية سنة ١٩٨٧، نتيجة إعلان السلطات التركية اكتشافها لما أسمته بـ"مؤامرة " لتدمير بناء سد

أتاتورك من قبل جماعة تتكون من ١٢ عنصرا من أعضاء حزب العمال الكردستاني بدعم من سوريا[١].

وعلى إثر ذلك قام رئيس الوزراء التركي آنذاك تورغوت أوزال بزيارة إلى سوريا، أدت إلى إبرام الطرفين لاتفاقية في ١٧ جويلية ١٩٨٧، تقضي بتزويد سوريا بـ٥٠٠ متر مكعب من مياه الفرات، إلى جانب عقد اتفاقية أخرى اعتبرت اتفاقية أمنية، تقضي بفرض سوريا قيودا صارمة على مختلف نشاطات حزب العمال الكردستاني لمنع تسلل عناصره عبر الحدود بين البلدين، للقيام بعمليات - وصفتها بالإرهابية - في تركيا[٢].

عاودت تركيا تهديداتها لسوريا باستخدام سلاح المياه، نتيجة تواصل واتساع أعمال الحزب الكردي بها، وظهر ذلك من خلال"رسالة التحذير" التي وجهها أوزال في ٣ سبتمبر ١٩٨٩ - خلال زيارته للمناطق الجنوبية الشرقية التي شهدت اضطرابات آنذاك - ، حيث حذر الدول المجاورة و خاصة سوريا و ذلك بقوله:« إن من مصلحة الدول المجاورة أن تحافظ على علاقات جيدة مع تركيا، ولكنها ستعرض مصالحها للخطر إذا استمرت في دعم الأنشطة الانفصالية لحزبPKK المحظور، ولن تتردد تركيا في الدخول في صراع مسلح في المنطقة ».

في ظل هذه الأوضاع تواصل طرح المسألة الكردية كنقطة هامة في الخلافات بين تركيا وسوريا التي ظهرت مع تواصل الاتهامات التركية لسوريا بدعم حزب العمال الكردستاني، وطرح هذا الموضوع في المفاوضات بين الطرفين حول مسألة المياه.

إذ كان من نتائج زيارة وزير الداخلية التركي لدمشق في١٧ أفريل ١٩٩٢، إغلاق معسكرات تدريب حزب العمال الكردستاني في سهل البقاع اللبناني(حيث ينتشر الجيش السوري)، إلا أن تركيا

---

[١] جلال عبد الله معوض، **العلاقات الاقتصادية العربية التركية، مرجع سابق،** ص١٩٨.

[٢] **المكان نفسه.**

اعتبرت ذلك غير كاف، وأعلنت مواصلة مساعيها لدى سوريا ولبنان لطرد كل عناصر الحزب من لبنان(١). و وفقا للعديد من التحاليل، فإن سوريا عاودت دعم الحزب الكردي التركي، نتيجة فشل المفاوضات مع تركيا بعد العملية التي قامت بها بداية سنة ١٩٩٠، أي أن سوريا حاولت أن تضغط على تركيا من خلال المسألة الكردية لقبول مطالبها فيما يخص مسألة المياه.

ازدادت حدة التوتر بين الطرفين السوري والتركي، مع تزايد حدة الاتهامات التركية لسوريا بدعم حزب العمال الكردستاني وإيواء زعيمه أوجلان، وظهر ذلك في التصريحات التركية آنداك اتجاه سوريا و بشكل واضح لدى وزير الخارجية التركي آنذاك حكمت تشتين، الذي طالب سوريا بالوفاء بتعهداتها بغلق معسكرات تدريب الأكراد الأتراك في سهل البقاع اللبناني.

وتجدر الإشارة إلى أن حدة الانتقادات التركية لسوريا قد تصاعدت بشكل خاص منذ أكتوبر١٩٩٣، مما دفع سوريا إلى نفي هذه الاتهامات، كما قامت تركيا بإرسال وفد أمني إلى سوريا، طالبها بوضع حد نهائي لوجود قواعد للحزب في البقاع اللبناني، أو في الأراضي اللبنانية(١). ووصلت الأمور إلى حد قيام تركيا بإغلاق الحدود البرية مع سوريا وإقامة منطقة عازلة لمنع تسلل مقاتلي حزب العمال الكردستاني.

كل هذا أدى إلى عودة التوترات إلى العلاقات السورية التركية، حيث طالب وزير الخارجية التركي (دينز بايكال) في نهاية سنة ١٩٩٥، بضرورة توقف سوريا عن دعم نشاطات حزب العمال الكردستاني وإيواء زعيمه في أراضيها، بالنظر إلى مخلفات الحرب الكردية التركية، من خسائر بشرية هامة.

وتجدر الإشارة إلى أن وزير الخارجية خلال هذه الفترة كان له نفس موقف الحكومة التركية و المؤسسة العسكرية فيما يخص التعامل مع سوريا، وذلك على خلاف الموقف السابق الذي كان قائما

---

(١) حسن بكر، **مرجع سابق**، ص٨١.

(١) صلاح سالم، **مرجع سابق**، ص١٩٧.

على أساس ضرورة الفصل بين المسائل السياسية(المشكلة الكردية وأمن الحدود) والمسائل الاقتصادية (المياه)، عند التعامل مع سوريا.

هذا إلى جانب عمل تركيا على إلقاء عبء فشل حكوماتها في مواجهة المشكلة الكردية على طرف خارجي يحرك حزب العمال الكردستاني.

أتضح من خلال تتبع تطور المسألة الكردية داخل تركيا، أن حزب العمال الكردستاني أخذ يعرف تراجعا في قوته مع بداية سنة ١٩٩٨، و يرجع ذلك إلى العديد من العوامل، أهمها تصعيد تركيا لعملياتها العسكرية في جنوب شرق تركيا لمحاصرة مقاتلي الحزب، وساعدها في ذلك الدعم الأمريكي، من خلال إدانة أعمال هذا الحزب داخل تركيا، و حتى من خلال الدعم المادي لها في حملتها الواسعة ضد نشاطات هذا الحزب، تمكنت من خلالها تركيا من توجيه ضربات له خاصة في قياداته التي كان أولها القبض على القائد العسكري شمدين صافيق في أفريل ١٩٩٨.

إلا أن الأمر الهام هنا، هو أن تركيا أثارت في نهاية شهر أكتوبر ١٩٩٨[*]، وبشكل أعتبره العديد من المحللين بالمفاجئ، مسألة زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان ومسؤولية سوريا عن تواجده بها وعن ممارسة نشاطات الحزب من داخل الأراضي السورية، مما أدى آنذاك إلى طرح العديد من التساؤلات حول الدوافع التركية من إثارة هذه المسألة في ذاك الوقت بالذات.

هددت تركيا بشن الحرب على سوريا في حالة عدم استجابتها للمطالب التركية والتي تلخصت في:

أ ـ وقف الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني وتسليم زعيمه إلى تركيا لمحاكمته، مع عدم السماح للحزب بحمل السلاح أو تلقي أية إمدادات أو مساعدات مالية أو شن حملات دعائية من الأراضي السورية.

(*) كان ذلك في ٢٩ أكتوبر١٩٩٨ خلال الاحتفالات بالذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس مصطفى كمال أتاتورك لتركيا الحديثة.

ب ـ عدم سماح سوريا لأوجلان بعد طرده منها بالعودة إليها، و كذلك الأمر بالنسبة للتنظيمات أو المنظمات التي تنتمي إليه، مع اعتراف سوريا بكون هذا الحزب منظمة إرهابية.

في ظل هذه المواقف، أخذت القوات العسكرية التركية تتجه نحو الحدود السورية، و هو الأمر الذي أثار قلقا كبيرا في الأوساط السياسية بالمنطقة وحتى لدى العديد من المنظمات الدولية، وذلك في الوقت الذي أعلنت فيه السلطات التركية مد حالة الطوارئ إلى٦ مقاطعات كردية أخرى وهي دياربكر، هكارى و سيرت، سيرناك وتونجلى وبافان[١].

لقد أوضحت السلطات التركية أن موقفها ذاك لم يكن بالمفاجئ، على اعتبار أنها دخلت في العديد من المفاوضات مع الجانب السوري، ربطت ببروتوكولات لمكافحة الإرهاب، إلا أن هذه المفاوضات لم يتم التوصل من خلالها إلى تنفيذ الطلبات التركية، مما يسمح لتركيا بممارسة حق الدفاع عن أمنها وحدودها.

لقد تمكنت تركيا من الخروج من حالة الطوارئ، التي عرفتها منذ منتصف الثمانينيات في حربها مع حزب العمال الكردستاني، كما تمكن الأكراد وإن لم يحققوا مطلبا سياسيا هاما كإقامة كيان سياسي كردي بتركيا، من الحصول على حقوق ثقافية وسياسية هامة، جاءت بعد الإصلاحات العديدة التي قامت بها تركيا و لا تزال، في إطار سعيها للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي.

وفي الواقع ستظل المشكلة الكردية حاضرة في السياسة التركية تجاه دول الجوار العربي (سورية و العراق)من جهة، و إيران من جهة أخرى ما بقيت هذه المشكلة دون حل، و بتقديري مهما ذهبت تركيا في إنكار هذه المشكلة الداخلية و الإقليمية، فإن ذلك لن يكون حلا لها على المدى المنظور، و ما لم تتجه تركيا إلى التعاطي الايجابي مع مشكلتها الكردية، و الاستمرار في محاولة تصديرها إلى الخارج فإن هذه المشكلة سوف تسبب المزيد من التدهور في علاقات تركيا مع دول الجوار الجغرافي ،فضلا عن أنها ستظل عقبة كبيرة تمنعها من

---

[١] حامد محمود عيسى، **مرجع سابق**، ص٣٢٩ . ص٣٣٠.

القيام بدور إقليمي سواء تجاه الشرق الأوسط أو آسيا الوسطى و حتى أوروبا.

المطلب الثالث
الدور التركي في إدارة الصراع و الأزمات الأمنية في المنطقة

خلال حقبة الحرب الباردة تحكم الموقع الجغرافي لتركيا إلى حد بعيد بمفهوم الأمن القومي التركي، و منذ أن انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٥٢م، أصبحت السياسات الأمنية التركية منسجمة أساسا مع الإستراتيجية الأمنية لهذا الحلف، و حتى هذه الفترة لم تكن منطقة الشرق الأوسط تحتل أولويات في حسابات الأمن القومي التركي ،و لأن هذه العلاقات لم تكن عدائية كما لم تكن حميمة، ظل الانتشار العسكري في مواجهة المنطقة ضئيلا للغاية (بالمقارنة مع الجبهات الأخرى)، على امتداد عقود من المزمن مما يعكس هذه الحقيقة.[١]

وبعد انتهاء الحرب الباردة، لم تخرج تركيا بإحساس من الأمن و الطمأنينة فقد قال وزير خارجية تركيا "حكمت تشين"، على سبيل المثال في عام ١٩٩٣م "لقد تحولت تركيا إلى دولة مواجهة على جبهات متعددة، وذلك نظرا لموقعها الجيوسياسي والجيواستراتيجي الذي يضعها في أقل مناطق العالم استقرارا و أكثرها تقلبا و غموضا ومن الممكن للأزمات و النزاعات التي تقع في هذه المناطق أن تمتد في أي لحظة لتطوق تركيا."[٢]

لقد انعكست هذه التغيرات في الجغرافيا السياسية على الإستراتيجية الدفاعية التركية، خاصة و أن النهج الإستراتيجي في صنع السياسة الإقليمية يدفع بتركيا للنظر إلى معظم جيرانها كمصدر تهديد محتمل لأمنها، و بعبارة أخرى "تظل الرؤية التركية الإقليمية

---

[1] Kemal Krisci ,**Post Cold –War Turkisch Security and the Middle East Review of international**, Affairs , vol.1 , No, 2, July, 1997, p 2.

(1) Malik Muflt,**Daring and Caution in Turkey policy,Middle East journal**,vol,52,No.1,winter,1998.p33-34.

غارقة في الشعور بوجود خطر دائم ، و الذي ازدادت حدته منذ انتهاء الحرب الباردة[١]، و لا تنفصل منطقة الشرق الأوسط عن هذا النهج التركي تقليديا، تعد تركيا دولة شرق أوسطية، و مع انتهاء الحرب الباردة و أزمة الخليج الثانية أصبح أمن واستقرار تركيا مرتبطا بشكل وثيق بالتطورات في منطقة الشرق الأوسط"[٢]، **وضمن هذا المنظور ذهبت تركيا إلى إدارة مشكلاتها الأمنية في إطار منطقة الشرق الأوسط ضمن ثلاثة أوجه:**[٣]

-ثنائي من خلال العلاقات بدول الشرق الأوسط المجاورة.

-إقليمي عبر الاهتمام بتوفير الأمن و الاستقرار في المنطقة (أي القضايا التي تشكل تحدي للأمن التركي كصراع العربي الإسرائيلي والقومية العربية، و الأصولية الإسلامية ،و تكديس الأسلحة، والإرهاب و التدخل الخارجي و النافس بشأن توازن القوى في الشرق الأوسط.

ورغم ما تعكسه العملية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي من تأثير إيجابي في البيئة الإقليمية للشرق الأوسط من المنظور التركي، فيما يخص عدم إمكانية نشوب مواجهة عربية إسرائيلية و تطورها لتشمل دائرة أوسع، فضلا عن غياب أية قوة مهيمنة أو أية دولة في المنطقة لها الرغبة أو القدرة في تهديد تركيا، كانت الاهتمامات/ التهديدات الإقليمية المتجددة (الأصولية الإسلامية و الإرهاب، و أمن الحدود، و الحد من التسلح....)، و التي تنبع من الأساس من البيئة المحلية للمنطقة، تجبر تركيا على أن لا تبقى غير مكترثة أو أن تتعامل معها من موقف انعزالي.[٤]

---

(2) Malik Muflt ,**op.cit**,p41-42.

(3) Kemal Krisci ,**op.cit**.p2-4.

(٤) شادي أورغوفنتش، **الأمن التركي و الشرق الأوسط**، **الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٦، ربيع ١٩٩٦، ص ١٠٢، ١٠٤.

(١) هيثم الكيلاني، **تركيا و العرب، دراسة:في العلاقات العربية التركية**، (أبوظبي: مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية، سلسلة دراسات إستراتيجية (٠٦)، ١٩٩٦)، ص ٧٩.

ويـدرك المسـؤولون الأتـراك أن مشـاركة تركيـا فـي هـذه الاهتمامات يأتي في إطار تصورهم لمكانتها الأمنية بوصفها جسرا (حلقة وصل) و متراسا (للتصدي للأخطار ومشاركتها في احتوائها) في آن واحد في الشرق الأوسط ،و لكن هذا التصور الأمني ليس قائما بذاته و إنما يأتي في إطار جهد دولي مشترك لتحسين البيئة الأمنية في المنطقة حسب وجهة النظر الغربية.[١]

وتحرص تركيا أن لا تذهب تلك المشاركة إلى حد التدخل والهيمنة و التأثير بل إلى التشاور و التعاون في المصالح و القضايا ذات الاهتمام المشترك، باعتبار أنها ليست مرغمة بل أن لها الرغبة في ذلك، وأن أفضل وسيلة لضمان أمن تركيا يكون في بناء جو من الثقة المتبادلة مع كافة الدول المجاورة.[٢]

وتكمن هذه المصالح بالأساس في عدم تعرض تركيا للتهديد سواء من الدول المجاورة نفسها (سوريا و إيران و العراق)، أو أن تستخدم أرضيها لتكون ممرا- بواسطة طرف أو أطراف أخرى لتهديد الأمن التركي عبر استغلال القضية الكردية ،و التي تعتبرها تركيا في مقدمة اهتماماتها الأمنية في المنطقة، و في المقابل تجد نفسها في بوضع حرج لاسيما و أنها تدخل في علاقات ودية مع دول الجغرافي نتيجة مواريث تاريخية أو مشكلات مزمنة أو آنية ،إضافة إلى أن الحدود المشتركة بين تركيا و دول المنطقة تشكل نحو ٦٠ % من إجمالي حدودها البالغة ٢٧٥٣ كلم، وتتميز هذه الدول بخصوصية معينة، فلا تملك تركيا ميزة إستراتيجية بالنسبة للسكان و مساحة الأرض حيال إيران، و هي أضعف عسكريا من حيث الصواريخ و الأسلحة غير التقليدية من سوريا، و من وجهة نظر تركيا فإن لهذه الدول طموحات إقليمية قيادية أو أن اضمحلت بالنسبة للعراق)، و أنها

---

(٢) هيثم الكيلاني، **مرجع سابق**، ص١٠٣.

(١) سعد ناجي جواد، و منعم صاحب حسني، **الأمن التركي بين مهمتين**، **السياسة الدولية**، العدد ١١٦، أفريل ١٩٩٤، ص٤٦.

منتجـة رئيسـية للـنفط، و لهـا إمكانيـات زراعيـة كبيـرة، كمـا أن عـدد السكان في كل منها كبير بالمقياس الإقليمي.[١]

ويـزداد القلـق الأمنـي لتركيـا خصوصـا مـع امـتلاك سـوريا و إيران أسلحة معقدة و صواريخ أرض –أرض قادرة على إحداث دمار شامل، وتشير التقارير و الدراسات التركية إلى أن المنشآت التركية و المراكـز السـكانية و السـدود و محطــات الطاقـة و القواعـد الجويـة و المقرات العسكرية تقع في مرمى هذه الأسلحة.[٢]

وعلى العموم يعتبر المخططون الإستراتيجيون الأتراك سوريا والعراق المصدر الأساسي للتهديد الخارجي في منطقة الشرق الأوسط لاسيما سوريا التي تدخل معها في مشاحنات غير ذات جدوى و التـي من المحتمل أن تتحول إلى صراع مسلح.

حيـث تعـارض سـوريا بنـاء السـدود التركيـة علـى مجـرى نهـر الفـرات و روافـده، كجـزء مشـروع الغـاب، و التـي خفضـت- حسـب السوريون- تدفق المياه بقدر كبير إلى سوريا ، و تطالـب سـوريا و منذ فتـرة طويلـة باسـترجاع لـواء الاسـكندرون الـذي لـم تتنـازل دمشـق عن أصله العربي السوري، إلا أن فقدان اللواء بالنسبة لسوريا كدولة تطمح أن تكون دولـة إقليمية هو إثبات دائم على هيمنة القوة التركيـة، و تـذهب القيــادة السياسـية التركيــة و المؤسســة العسـكرية إلــى اتهــام ســوريا بالارتبــاط مــع حــزب العمــال الكردسـتاني واعتبارهـا القـوة الأساسـية المعرضة و الداعمة لعمليات الحزب منذ بداية شنها عام ١٩٨٤م عن طريق إيواء عناصر الحزب و تدريبهم في معسكرات داخل أراضيها أو في سهل البقاع بلبنـان،[٣] و لـذا باتـت مسـألة أمـن الحـدود إلـى جانـب المياه، من أهم بنود اجتماعات مسئولي البلدين منذ منتصف الثمانينات.

---

[٢] فيليب روبنس، **تركيا و الشرق الأوسط**، ترجمة: ميخائيل نجم خوري، (دمشق :دار قرطبة للنشر والتوزيع و الأبحاث)، ص ٦٢-٦٤.

[1] Kemal Krisci **,op.cit**.p4.

[١] جلال معوض، **صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية، مرجع سابق**، ص١٩٨.

كما شكلت العلاقات بين سوريا و اليونان عاملا مؤثرا في رؤية تركيا إلى سوريا كعامل تهديد أمني، لاسيما و أن تركيا ترى في اليونان عدوا تقليديا لها على الرغم من عضويتهما في حلف الأطلسي، وكانت زيارة الخارجية السوري لأثينا ١٩٩٥/١٠/٣٠م (مناسبة إصدار تصريحات يونانية تؤكد على موافقة سوريا لتأمين حق الهبوط لطائراتها الحربية، في حين أكدت سوريا أن علاقتها مع اليونان محددة الأهداف و أن سوريا لا تسمح لأي جهة باستخدام أراضيها". وفي حالة وجود اتفاق كهذا بين سوريا و اليونان فإن الأقمار الصناعية تكشفه و تكشف حركة أي طائرة يونانية لدى انطلاقها من أي أرض سورية.[١] و حسب الأتراك فإن ذلك قد أظهر الشراكة الإستراتيجية التي بدأت تكمن بين الدولتين بدءا من عام ١٩٩٠م،[٢] الأمر الذي دفع دبلوماسي تركي متقاعد إلى القول بأن على تركيا أن تضع إستراتيجية لخوض معركتين و نصف المعركة، ضد اليونان و ضد سوريا و ضد حزب العمال الكردستاني،[٣] و يبدو أن التصعيد المتكرر بين تركيا وسوريا على تلك الخلفية قد خفت حدتها بصورة واضحة بعد إبرام البرتوكول الأمني بين البلدين في تشرين الأول/سبتمبر ١٩٩٨م، و تجديده بإبرام اتفاقية أخرى في سبتمبر/٢٠٠١.

و في المقابل شكلت تعاظم قدرات العراق العسكرية قبل حرب الخليج الثانية مصدر تهديد للأمن القومي التركي من وجهة نظر القيادة السياسية التركية و المؤسسة العسكرية ،ففي ١٩٩١/٠٢/١٦م ذكر الرئيس"أوزال" أن العراق كان يشكل تهديدا كبيرا لجيرانه، كان سيضرب سوريا أو تركيا بعد إيران و الكويت و كان تصرفنا حكيما في مساندة القضاء على هذا التهديد العسكري و لهذا وافقنا على السماح لقوات أمريكية باستخدام قاعدة "أنجرليك".[٤]

وعلى الرغم من أن العراق ليس في وضع يسمح له بالتهديد العسكري لتركيا و على امتداد فترة طويلة مقبلة، أثارت التطورات التي حصلت في العراق بعد الحرب قلق تركيا لاسيما إعلان الدولة

---

[٢] هيثم الكيلاني، **مرجع سابق**، ص٨٢.

[3] Malik Muflt ,**op.cit**,p35.
[4] Kemal Krisci ,**op.cit**.p4.

[١] هيثم الكيلاني، **مرجع سابق**، ص٥٦.

الفيدرالية الكردية شمال العراق و منع بغداد من فرض سلطتها المركزية على هذه المنطقة و الصدامات الدموية بين الحزبين الرئيسيين لأكراد العراق، و زاد من تخوفها محاولات حزب العمال الكردستاني استغلال الفراغ الناشئ و في الشمال العراقي لتأسيس قواعد له هناك ينطلق منها لشن هجمات داخل تركيا، و من منظور الأمن القومي التركي اتفق صانعوا القرار الأتراك على اعتبار العراق في وضعه الراهن قد :"أصبح مصدر القلق الأمني الأول و مركز الاستقطاب الرئيسي لساسة تركيا الشرق أوسطية اعتبارا من انتهاء حرب الخليج.

من جهة أخرى، يمثل انتشار مظاهر الأصولية الإسلامية ونشاطات الجماعات الإسلامية في دول الشرق الأوسط إحدى التحديات التي تواجه الأمن و الاستقرار الإقليمي في المنطقة على المستوى العام في ظل معطيات النظام الدولي الراهن، و تمثل هذه المظاهر و النشاطات إحدى القضايا المشتركة التي تجمع تركيا مع المنطقة، و رغم أن تركيا توصف بأنها ذات نمط ديمقراطي قادرة على استيعاب الإسلاميين في إطاره، تنظر النخبة العلمانية الحاكمة و المؤسسة العسكرية بعين الريبة و الشك إلى انتشار مظاهر الصحوة الإسلامية/الدينية التركية، و ذهبت إلى محاربتها بإعلان :"أن الأصولية الإسلامية ثم حزب العمال الكردستاني في مقدمة المخاطر على الأمن القومي التركي".(١)

تعاني تركيا منذ بداية التسعينات من تصاعد العمليات الإرهابية العنيفة للمنظمات الإسلامية المتطرفة و بخاصة في مجال اغتيال عناصر بارزة من المثقفين العلمانيين كمنظمة" الحركة الإسلامية الثورية" و "الثأر الإسلامي" و غيرها، و تميل تركيا إلى التركيز على العوامل الإقليمية لهذا العنف دون الخوض في العوامل الداخلية المجتمعية المسؤولة عنه، و تحرص على التعامل مع أنشطة تلك المنظمات من منظور إقليمي لاسيما مع تردد وجود ارتباط لهذه المنظمات بإيران و استفادة بعضها من خبرة المشاركة في الحرب

---

(١) هاكان ياووز، **العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية،** **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣٣، شتاء ١٩٩٨، ص٦٥.

الأفغانية ضد الاحتلال السوفيتي وتزايد الأنشطة المماثلة في دول أخرى في المنطقة،كدول شمال إفريقيا (دون أن تتطور عمليات العنف و الإرهاب المنفذة من جانب منظمات إسلامية متطرفة في تركيا إلى مستوى الذي بلغته عمليات منظمات مماثلة في بعض الدول العربية (كالجزائر ومصر)، الأمر الذي لا يمكن أن يستبعد معه وجود نوع من التنسيق بين هذه المنظمات و نشاطاتها في تركيا و هذه الدول العربية كتعبير عن تزايد الحركة الأصولية في دول الشرق الأوسط. و لهذا يتعين مواجهة هذا التنسيق –المرجح- بتنسيق آخر بين الدولة التركية و هذه الدول،[١] و هو ما يفسر ضمن عوامل أخرى اتجاهاها إلى عقد اتفاق مع إسرائيل للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب عام ١٩٩٤م،[٢] لاسيما و أن إسرائيل تعاني من العنف الإسلامي "المرتبط بالمنظمات الفلسطينية الإسلامية المعارضة لإطار التسوية على المسار الفلسطيني"،و لا ينصرف هذا التعاون إلى مكافحة نشطات "الجماعات و المنظمات الإسلامية المتطرفة" و لكنه يشمل أيضا استفادة تركيا من أساليب إسرائيل وخبرتها في مكافحة تركيا لعمليات العنف المرتبطة بالمنظمات الكردية و اليسارية التركية.[٣]

وذهبت تركيا إلى إقامة علاقات تعاون أمنية مع تونس منذ مارس/١٩٩٠م لمواجهة التطرف الإسلامي في كلا البلدين و قطع أي علاقة بين منظمة "الثأر الإسلامية" التركية و"حركة النهضة الإسلامية" التونسية.[٤] و في أيلول/٢٠٠١ أبرمت تركيا و الجزائر مذكرة تفاهم لإقامة تعاون ثنائي وطيد في مجال التعاون الأمني و مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات حول نشاطات الجماعات المتطرفة في كلا البلدين، وتمتلك تركيا و مصر و الأردن فضلا عن باقي الدول

---

(١) جلال معوض، **الإسلام و العنف السياسي في تركيا**، **في ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن**، تحرير نفين عبد المنعم مسعد، (دمشق :مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ١٩٩٥)، ص ١٦٨.

(٢) هاكان ياووز، **مرجع سابق**، ص ٦٣.

(٣) جلال معوض، **صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية**، **مرجع سابق**، ص ٢١٧.

(٤) جلال معوض، **نفس المرجع**، ص ٢١٦.

العربيـة نظـرة مشـتركة و مبـادئ متطابقـة حـول مكافحـة الإرهـاب و أدانت الأعمال الإرهابية أي كانت دوافعه و مرتكبوه.

وعلى المستوى الإقليمي، أدرك القادة الأتراك بأن أمامهم دورا يقومون به فـي المنطقـة، خاصـة بعد ظهور دور أمنـي محتمل بالنسبة لتركيـا بعـد حـرب الخليـج الثانيـة يتمثـل بضـمان أمـن الخلـيج العربـي، ويمكن القول بأن دور تركيا الإيجابي في أزمة الخليج الثانية يوحي بأن مصــالح جيوإسـتراتيجية كبيـرة لتركيـا سـتكون فـي عنـدما تتوصـل الولايـات المتحـدة إلـى توظيـف الـدور المتزايـد الأهميـة لتركيـا، فـي حسـاباتها الإقليميـة و تحقيق أهداف إسـتراتيجية إقليميـة متماسكة، دون إغفـال أن الإسـتراتيجية الأمريكيـة تعمـد إلـى إحيـاء وظيفـة الموقـع الإستراتيجي لتركيا في المنطقـة الممتدة بين روسيا الاتحاديـة و البحر المتوسط لتحقيق أهداف عدة :احتواء دور روسي محتمل، و محاصرة إيران و الأصـولية المنبعثـة عنهـا، ومنـع تبلـور توافق عربـي متضـامن يشكل قطبا أساسيا فـي المنطقة.[١] بحيث يمثل الاستقرار فـي تركيـا و روابطها المتواصلة مع الغرب إستراتيجية جوهريـة للولايـات المتحدة في الترويج لاستقرار إقليمي أكبر.[٢]

ولعل مكانة تركيا في الإستراتيجية الأمريكيـة أفضـل مـا تظهر في عبارات مساعد وزير الخارجيـة الأمريكـي السـابق"مـارتن أنـدريك" بقولـه :"....تركيـا دولـة علمانيـة و ديمقراطيـة إسـلامية و قـوة عسكرية واقتصادية ذات موقع إستراتيجي و حليف للولايات المتحدة منذ وقت طويل و أحد تحدياتنا أن نجد طريقة لاستعمال أفضل لهذه العوامل في السعي وراء أهدافنا في الشرق الأوسط...."[٣]

---

[١] ناصيف حتـى، **مسـتقبل العلاقـات العربيـة مـع القـوى الكبـرى**، **شـؤون عربيـة**، العدد٩٣، مارس/١٩٩٨، ص ١١٢.

[2] Mohmut Balie Dykan,**Turkey perspectives on Turkisk-US Relations**,**Middle East journal**,vol.50,No.3,1996.p347.

[١] تقريـر معهـد واشـنطن، شـارك فـي إعـداده، مـادلين أولبريـت، لـين أسـين، مـارتن أنـدريك، وليام كوهين، ألكسندر هيـيج، صموئيل لـويس، نشـر فـي **مجلـة الدراسـات الفلسطينية**، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص ١١٥-١٥٣.

وكـان مـن نتـائج ذلـك إدراك الأخيـرة بـأن تركيـا مؤهلـة للقيـام بدور مركزي في الشرق الأوسط، و ركنا أساسيا فـي أيـة محاولـة لبنـاء نظـام أمنـي واسـع فـي المنطقـة و تقـوم بـذلك "كـراس الجسـر الحيـوي" للمصــالح الأمريكيـة تحـت سـتار التأكيـد علـى القيمـة الايجابيـة للـدور التركـي الإقليمـي، و فـي هـذا الإطـار كتبـت صـحيفة "وول سـتريت جونال تقول : "أن تركيا تستطيع أن تقدم لأمريكـا بـلا ضـجيج خـدمات مهمة في الشرق الأوسط.[١] و باتت تركيا بذلك قوة إقليمية تحدد عبرها المصالح و السياسات الأمريكية فـي المنطقـة،[٢] إذن مـن شـأن القـدرات العسكرية و الجوار الجغرافي اللذين تتمتع بهما تركيا أن يجعلها الدولـة المثاليـة للقيـام بهـذا الـدور لتصـبح مـن الضـامنيين للاسـتقرار و بمـا يساعدها على ترويج مصالحها الاقتصادية من جهـة، و أن تلعـب تركيـا دور الموازنـة ضـد هيمنة القوى الإقليمية التي تهدد أو قادرة علـى تهديـد المصالح الأمريكية في المنطقة من جهة أخرى.[٣]

والواقع فقد هيأ " تورغوت أوزال" لتركيا لتقوم بدور فاعل في أي ترتيبـات لبنـى أمنيـة سياسـية فـي المنطقـة بالتعـاون مـع الولايـات المتحـدة، و موافقـة تركيـا الرسـمية فـي مـارس/١٩٩١ علـى تخـزين معدات عسكرية و ذخائر أمريكية تقليدية في أراضيها، في إطار خطـط رسمتها الولايات المتحدة حتى يسهل عليها نقلها بسرعة أكبر و تكلفـة أقل لاستخدامها فـي المنطقـة فـي المستقبل إذا دعـت الضـرورة لـذلك، واحتـواء المسـألة الكرديـة عبـر تطـور التنسيق مـع الولايـات المتحـدة وبريطانيا في شمال العراق،سواء عبر قوة المراقبة الشمالية، لما يسمى بمنطقة الحظر الجوي في شمال العراق ،أو إطار عملية "أنقرة للسلام" للوسـاطة بـين الحـزب "الـديمقراطي الكردسـتاني" و "الاتحـاد الـوطني الكردستاني" أو باستمرار قيام القوات التركيـة بمطـاردة عناصـر حـزب

---

(٢) شاكر اليساوي، **دور تركيا في إطار الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط**، **مجلة دراسات عربية**، السنة ٢٧، سبتمبر/١٩٩١، ص ٤٧.

(٣) نبيل حيدري، **تركيا:دراسة في السياسة الخارجية منذ عام ١٩٥٤**، (دمشق:دار قرطبة للنشر و التوثيق و الأبحاث، ط١، ١٩٨٦)، ص ١٧٧.

(٤) مصطفى كامل، **الأمن الإقليمي و استقرار الشرق الأوسط ، المخاطر و الفرص**، **السياسة الدولية**، السنة٣٢، العدد ١٢٦، أكتوبر/١٩٩٦، ص ٢٤٠.

"العمال الكردستاني"،في شمال العراق، كما دأبت الأوساط التركية إلى التأكيد أن من أهم المتطلبات الضرورية للنظام الأمني الجديد في الشرق الأوسط لغرض إحلال الاستقرار و السلام في المنطقة يكون بتدمير ما تبقى للعراق من أسلحة الدمار الشامل تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة و مواصلة الحظر الدولي على تصدير الأسلحة إلى العراق وإحكام القيود و الضوابط الدولية لمنع العراق من إعادة بناء قدراته العسكرية.[١]

وما يساعد تركيا على أن تكون أحد مرتكزات الترتيبات الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط فضلا عن ميزات الموقع الجغرافي لها وعضويتها في حلف شمال الأطلسي إمكانية استخدام المناطق المتاخمة للحدود العراقية التركية في شن هجمات أرضية غربية ضد العراق أو طلعات جوية من القواعد التركية عند الحاجة خاصة و أن هذه القواعد مصممة لاستقبال طائرات النقل العسكرية العملاقة و قوات الرد السريع لحلف شمال الأطلسي التي استقرت مراكز تنظيمية هامة له في مناطق إستراتيجية في الأراضي التركية، و أصبح للقيادة المركزية وللحلف وجود دائم في تركيا.[٢]

وتتراوح الاستجابة العسكرية التركية لمظاهر النشاط العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط من المشاركة في مناورات عسكرية على الأراضي التركي، إلى تقديم المساعدات اللوجستية وغيرها كلما كان ذلك ممكنا من وجهة نظر المصالح الأمنية والاقتصادية التركية وفق ما قدمته تركيا لقوات التحالف إبان أزمة الخليج الثانية.

و رغم تبدل الأهمية الإستراتيجية جزئيا بالمقارنة بما كانت عليها في فترة الحرب الباردة بالنسبة للغرب، يبقى الأخير بحاجة ماسة إلى القواعد العسكرية و الممرات الجوية من "تركيا مستقرة" (خدمات

---

[١] هيثم الكيلاني، **مرجع سابق**، ص٩٦.

[١] مسلم، **مشروع النظام الشرق أوسطي و موقف العرب و الأتراك منه و موقعهم فيه،** "في العلاقات العربية التركية"، **حوار مستقبلي** ، أورهان كولوغلو و آخرون، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ٤٠٣.

لوجستية)،إضافة إلى حاجته لشريك ممكن في التعامل مع أخطار ممكنة (حرب الخليج الثانية احتواء إيران في آسيا الوسطى...) في المناطق المجاورة لها.

وفي المحصلة، يبدو أن التوجهات التركية في المنطقة ينتابها الكثير من التعقيد و التشابك بين المصالح الوطنية التركية من جهة، والمصالح الأمريكية الأوروبية من جهة أخرى، و قد انعكس ذلك على السياسة التركية في كيفية المحافظة على التناغم الموازن بين الالتزامات التركية الأمنية في حلف شمال الأطلسي و مصالحها الإقليمية، و تعد هذه الصيغة من أكثر الصعوبات التي تواجهها هذه السياسة لاسيما في الشرق الأوسط،[1] **و ما يزيد من ذلك توفر عدة عوامل تدفع إلى هذا التعقيد من قبيل:**

-عدم رغبة الدول الغربية عموما، في زيادة تطور القدرات العسكرية التركية إلى حد يسمح لها بالتحول إلى قوة عسكرية إقليمية "كبرى" يمكنها أن تؤدي دورا مهيمنا في المنطقة، إذ أن تدخلها في أي مشكلة إقليمية يورط معها هذه الدول،فضلا عن حرصها على استمرار التوافق في توازن القوى في بحر إيجة بين تركيا واليونان و عدم تغييره بصورة جذرية لصالح الأولى، و أقصى ما تهدف إليه هذه الدول هو توفير عنصر الردع للقوات التركية سواء في مواجهة اليونان أو العراق أو سوريا أمام إدعاء تركيا بتطوير سوريا صواريخ بالستية و أسلحة كيمياوية، أو إيران (التي تملك صواريخ بالستية بعيدة و متوسطة المدى) أو مخاطر الأسلحة النووية الروسية.

-إن اتخاذ القرار العسكري التركي يتأثر بدرجة كبيرة بالعوامل الخارجية و التي تتمثل بـ: تعدد التهديدات الأمنية ،ومعارضة حلف شمال الأطلسي بأن تشكل تركيا تصورا ذاتيا لأمنها ،و الحدود الاقتصادية للميزانية التركية أمام عدم انتظام الدعم/ التمويل

---

[1] عوني عبد الرحمان السبعاوي، و عبد الجبار مصطفى النعيمي، **العلاقات الخليجية التركية، معطيات الواقع و آفاق المستقبل،** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٠)، ص ٤٣.

الخارجي ،و الاعتماد الواضح على المعونات العسكرية الخارجية رغم التطور النسبي في الصناعة العسكرية.

-التوجه الإستراتيجي التقليدي في تركيا هو الابتعاد عن أي تورط عسكري خارج حلف شمال الأطلسي، و امتناعها عن استخدام القوة في علاقاتها الشرق أوسطية، كما أن هذا التوجه يفتقر إلى إجماع وطني حول ممارسة سياسية قوة توسيعية إمبريالية.

وفي هذا الجانب ،يعتقد الأتراك الدول الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط قادرة و ليس هناك ما يمنع من إقامة منظمات دفاعية إقليمية أو منتدى للتحاور الأمني أو تقديم المساعدة للدول الموالية للغرب عبر نقل الأسلحة و إعداد المشروعات و الخطط الأمنية، لاسيما التعاون الثنائي الأمني مع حليف إقليمي، و في هذا الإطار احتلت إسرائيل مكانة خاصة في مبادرات طرحت خلال حرب الخليج الثانية و بعدها مباشرة بشأن "التعاون الأمني الإقليمي الشرق أوسطي"، و نال معظمها دعم الدول الغربية و في مقدمتها الولايات المتحدة، على الرغم من أنه لم تتح لها فرصة التطبيق فور الإعلان عنها لاعتبارات معينة،[١] إلا أن ما حدث من توقيع اتفاق التعاون العسكري التركي الإسرائيلي قد يكون مقدمة لتحقيقه.

وترتيبا على ذلك، فإن التحدي الأمني أمام تركيا يكمن في أن تكو قادرة على أن تقف عبر مسافة أبعد نسبيا عن المخططات الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة أو تقف على مقربة أكثر من الدعوة إلى لعب دور إقليمي متعدد الأطراف و مستقل نسبيا عن هذه المخططات، لاسيما و أن تركيا تملك خبرة واسعة في إطار مشاركتها ضمن مؤتمر الأمن و التعاون الأوروبي، و في هذا الصدد يشير "حكمت تشيتين" إذا أرادت تركيا أن تلعب أي دور إقليمي جديد فاته يتحقق فقط من خلال التعاون مع جميع القوى في الشرق الأوسط مع الغرب فقط".[٢]

---

[١]) هيثم الكيلاني، **مرجع سابق**، ص٩٦.

[1] Wiliams Hall, **Turkey the Middle East and the Gulf crisis**, **international Affairs**,vol.68.No,4- October.1992,p 692.

وبالإضافة إلى ذلك، و في محاولة من جانبها لإزالة الهواجس العربية و الإيرانية تجاهها لاسيما بشأن طبيعة و مخاطر تعاونها العسكري و الإستراتيجي مع إسرائيل اقترحت تركيا – في سبيل إجراءات نظام الثقة و الأمن المتبادل في الشرق الأوسط، إبان زيارة وزير خارجيتها "إسماعيل جيم"، لبغداد في ٤-١٩٩٨/٠٩/٥م مبادرة إقليمية "لتوثيق العلاقات مع دول الجوار بإسم مبادرة "الجيرة" أو "منتدى الجوار" وطبقا لما ذكره "جيم"، تستهدف هذه المبادرة "إقامة جسر من التعاون بين تركيا و دول الجوار الجغرافي بما فيها العراق، و تأتي في إطار مساعي تركيا للتوصل إلى ترتيبات أمنية في المنطقة قامت بها تركيا منذ الأيام الصعبة للأزمة العراقية الأخيرة من أجل إزالة الأسباب العميقة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية الخالقة للأزمات في العراق، و ماتزال المبادرة مطروحة، و من شأنها أن تضم جيران العراق كأعضاء بالإضافة إلى العراق نفسه بهدف خلق جو يؤدي إلى مزيد من المساعدة و الدعم..." و هو ما سبق و أن أشارت إحدى الصحف التركية في ١٩٩٧/١٢/١٩" أن وزير الخارجية التركي سيقوم بجولة في عدد من الدول العربية بهدف تحسين العلاقات بين تركيا و الدول و دول الشرق الأوسط بعد العزلة التي تعرضت لها تركيا في قمة طهران الإسلامية، و سوف يقترح خلال جولته تشكيل منظمة للأمن و التعاون الأوسط على غرار منطقة الأمن و التعاون الأوروبي.[١]

وحسب التفسيرات التركية، تتناول المبادرة ثلاثة دوائر جغرافية متداخلة.

-الأولى ثنائي يضم تركيا و العراق.

-الثانية إقليمي- فرعي يضم دول الجوار المباشر للعراق و هي في المرحلة الأولى سوريا و الأردن و إيران تليها السعودية و الكويت.

-و المرحلة الثالثة مفتوحة لسائر القوى الإقليمية الأخرى في منطقة الشرق الأوسط.

---

[١] جلال معوض، **الجديد في العلاقات العربية التركية**، **مجلة البحوث و الدراسات العربية**، العدد ٣٦، يوليو/١٩٩٨، ص ١٢٧-١٢٨.

وتدعو المبادرة إلى التنفيذ الكامل لكافة قرار مجلس الأمن الصادرة بحق العراق لإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل انسجاما مع الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ و معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية عام ١٩٩٤م، و كذلك بناء الثقة من خلال التعاون الاقتصادي و دعم الجهود التي تسهل رفع جميع العقوبات الاقتصادية عن الشعب العراقي و تضمن أمنهم، لأن حل الأزمة العراقية بشكل سلمي و إعادة العراق إلى المجتمع الدولي يجب أن يتعزز من خلال مراجعة شاملة للأمن و التعاون في الشرق الأوسط بأكمله و عندئذ يمكن للدول أطراف الاتفاق على إعلان نوايا يستند على المبادئ العامة لميثاق الأمم المتحدة ،الأمر الذي يمكن أن يتطور ليسفر عن خطوات محددة باتجاه التعاون و بناء الثقة و الأمن [١]، و حسب المسؤولون الأتراك فإن هذه المبادرة فكرة تركية محضة،قامت بها تركيا بما يتناسب مع مسؤولياتها كدولة إقليمية كي تبني الثقة في جزء من الإقليم الذي تنتمي إليه ". وقد أثارت هذه المبادرة العديد من التحفظات من جانب بعض دول الشرق الأوسط (العربية و إيران) يمكن إيجازها في غلبة الطابع الأمني على هذه المبادرة و التي تنادي بحلف أو مجموعة تضم دول عربية قبل حل الخلافات بين تركيا و كل من سوريا و العراق حول الفرات و أمن الحدود، و هو ما يشكل صعوبة حقيقية لتنفيذها.

تثير المبادرة قلق كبيرا خاصة بعد قيام تعاون عسكري بين تركيا و إسرائيل، و الرفض الإقليمي الشامل للأعمال العسكرية التركية في شمال العراق، و أنها يمكن أن تكون خطوة متقدمة لإدخال إسرائيل ضمن التفاعلات الإقليمية.

من الصعوبات إقامة نظام أمني في المنطقة على نمط مؤتمر الأمن و التعاون الأوروبي لاعتبارات.

-أن كل الدول في الشرق الأوسط تدخل في مشكلة أو أكثر على الأقل مع أحد جيرانها و هي إما مشكلات عرقية أو إقليمية-حدودية أو ثقافية أو أيديولوجية.

---

[١] محمد فتحي الشاذلي، **قضية تركيا أزمة الهوية، مرجع سابق**، ص ٤٨.

-يصعب عمليا إقناع دول عربية بتدمير أسلحتها غير التقليدية،خاصة من الصواريخ في ظل عدم قبول إسرائيل التخلي عن ترسانتها للأسلحة الدمار الشامل.(١)

-و يمكن أن تسعى تركيا في المستقبل المتطور إلى تفعيل هذه المبادرة مع توفر عوامل تساعد على وضعها على أرض الواقع لاسيما عند التوصل إلى اتفاقية تسوية نهائية لحل المشكلة الفلسطينية الضرورية للتوصل إلى سلام دائم و عادل في المنطقة على الرغم من تصريح وزير الخارجية التركي "إسماعيل جيم" في نهاية يوليو/٢٠٠١ بأن:"أنقرة طرحت قبل ثلاث سنوات بعض المبادئ لإقرار السلام فيما بين دول الجوار للعراق، و تحقيق المصالحة لكل العراقيين للأسف أعلنوا استعدادهم للتحرك في هذا الاتجاه".



(٢) محمد فتحي الشاذلي، **قضية تركيا أزمة الهوية، مرجع سابق**، ص ٥٢.

المبحث الثاني
مستقبل الدور الإقليمي التركي
في منطقة الشرق الأوسط

المطلب الأول
سيناريو تنامي الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط

إذا كانت عملية الاستشراف بطبيعتها محاطة بالعديد من الصعوبات، فإن هذا التحفظ يبدو أكثر حضورا بالنظر إلي حالة عدم الاستقرار والتغيرات المتلاحقة والممتدة التي تشهدها المنطقة في الوقت الراهن. ومن ثم، فإن الأفكار المطروحة حول مستقبل الدور التركي تظل أقرب للاجتهادات الأولية التي تتطلب المراجعة مع زيادة تبلور آثار هذه التغيرات. ويمكن الحديث بشكل عام عن ثلاثة تصورات لمستقبل الدور التركي في المنطقة، **وذلك علي النحو التالي:**

١-تصور تعزيز حضور الدور التركي وفاعليته: يقوم هذا التصور علي أن التغيرات الراهنة من شأنها أن تعزز من حضور تركيا في المنطقة، مع زيادة جاذبية أدوارها، وذلك في إطار مسارين مختلفين نسبيا، هما:

أ- مسار تعزيز الدور التركي مع تراجع القوي العربية: وذلك في إطار توقع زيادة فاعلية الدورين التركي والإيراني لملء الفراغ الإقليمي المتزايد الذي سينجم عن انشغال دول المنطقة بقضاياها الداخلية، وعجزها عن النهوض بأدوارها الخارجية بفاعلية، وهو ما يشكل امتدادا للأوضاع في مرحلة ما قبل الثورة، حيث كان تراجع الأدوار العربية أحد مصادر بروز أدوار القوي الأخرى في المنطقة. ويمكن تصور ارتباط هذا الصعود في الدور التركي بتزايد التنسيق التركي - الإيراني، أو التركي - الخليجي، مع استدعاء تحليلات أخري لإمكانية تأثير التغيرات في المنطقة في تعزيز أهمية تركيا في الفكر الاستراتيجي الغربي كحليف ديمقراطي أكثر استقرارا، و دفع إسرائيل لمعالجة أسرع

لخلافاتها مع تركيا لتحجيم السيناريوهات السلبية التي قد تنجم عن تغير البيئة الإقليمية(١)

ب - مسار تعزيز الدور التركي مرتبطا بنجاح الثورات وتفعيل التعاون العربي-التركي: فمن الناحية الاقتصادية مثلا، يمكن للإصلاحات السياسية والاقتصادية في المنطقة أن تسهم في تحسين إمكانيات التعاون الاقتصادي بين تركيا ودول المنطقة، وتفعيل مشروعات التكامل الاقتصادي وتقسيم العمل(٢)

وبشكل أكثر شمولا، فإن ديناميات الثورات داخليا وخارجيا يفترض أن تدفع النظم العربية لمراجعة سياساتها الخارجية، وزيادة استقلاليتها من خلال بدائل إستراتيجية. وتمثل تركيا بديلا استراتيجيا إقليميا مهما، وإن كان تفعيل التعاون المتوازن معه يتطلب تحقق شروط معينة، من أهمها تطوير القدرات العربية، ووجود رؤية عربية مشتركة، وزيادة التوافق الوطني داخل تركيا نفسها، ووضوح أولوياتها مع نجاحها في معالجة مشكلاتها الداخلية(٣). وأحد المسارات المطروحة لتحقيق هذا التعاون العربي مع تركيا (وإيران) هو تحقق درجة أكبر من التقارب بين أنظمة الحكم فيها، مع السيطرة المتوقعة للقوي ذات المرجعية الدينية، بحيث تصبح نظم الحكم في المنطقة ذات

---

(1) Mohammed Ayoob, **Beyond the Democratic Wave in the Arab World**: The Middle East's Turko-Persian Future, Insight Turkey, Vol13. , No. 2 (June 2011): p70-57.
- Foreign Policy Research Institute, **'Rise and Future Fall of Turkey- Iran Axis Analysis', Eurasia Review**: News and Analysis, 8-5-2011, http://www. eurasiareview. com/rise-and-future-fall-of-turkey-iran-axis-analysis-08052011/

(2) Ibrahim Ozturk, **Turkish Economy in the Age of Arab Revolutions**, Today's Zaman,3/1/2011; 'Higher oil prices to raise burden of imports',Hurriyet Daily News, 3/1/2011.

(١) محمد السيد سليم، **تركيا بديل استراتيجي إقليمي مهم**، ملف العرب وتركيا. تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٩ مايو ٢٠١١:

http://www. dohainstitute. org/Home/DetailsentityID=5d045bf3-2df9-46cf-90a0- d92cbb5dd3e4&resourceId=999f7f99-1f77-49c2-8f81-8083527b5b0b

وعي أكبر بهويتها الحضارية ومسئولياتها تجاه شعوبها، وأقل تبعية للخارج، وبحيث تزداد إمكانيات تفعيل المثلث المصري – التركي الإيراني[١]

٢-تصور استمرارية حضور الدور التركي وجاذبيته مع محدودية فاعليته: وهو ما يمثل استمرارا للوضع القائم بدرجة أو أخري، وامتدادا للسياسة التركية التي تجلت في التعامل مع الثورات العربية. وبخلاف التصور الإيجابي لتعزيز الدور التركي، فإن هذا التصور لا يشترط حدوث تحولات أو تغييرات جذرية، داخلية وإقليمية، بقدر ما يقوم علي افتراض استقرار الداخل التركي، وعدم امتداد مظاهر عدم الاستقرار إليه. لكن تسارع وتيرة التغيرات الإقليمية قد يكون من شأنه الكشف بشكل أكبر عن الإشكاليات الكامنة في الدور التركي، ورؤيته ومحدودية قدرته علي تحقيق نتائج ملموسة بشكل يؤثر سلبا في الاهتمام بهذا الدور وجاذبيته، بما يدفع إلي تراجعه تدريجيا .

المطلب الثاني
سيناريو تراجع الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط

تصور تراجع الدور التركي سواء علي مستوي الحضور أو الجاذبية والاهتمام، أو الفاعلية والتأثير، وقد ينتج ذلك جزئيا بسبب أسلوب تعامل تركيا في الشهور الأخيرة مع الثورات العربية، والإدراك السلبي لدلالات هذه السياسة، سواء من قبل الشعوب، أو النخب الحاكمة العربية "القديمة". فتذبذب المواقف التركية إزاء الثورات يهدد تركيا بفقدان مصداقيتها لدي الشعوب العربية كدولة

---

[٢] أحمد داود أوغلو، **العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية**، ترجمة وتعريب: إبراهيم البيومي غانم، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦)، صدر العمل الأصلي في ١٩٩٤، ص ص١٨٢-١٩٤.

تؤسس سياستها الخارجية على مبادئ الحرية والعدالة والإنسانية، وهو ما ظهر أحد مؤشراته في احتجاجات ثوار ليبيا علي السياسة التركية المنحازة للقذافي في تقديرهم. وفي المقابل، فإن حذر النخب العربية "القديمة" سيتزايد إزاء تركيا بسبب ربط المواقف التركية بالعلاقات بين حزب العدالة وتنظيمات الإسلام السياسي في المنطقة. وقد دفع ذلك بعض التحليلات إلي تأكيد "نهاية سياسة العمق الاستراتيجي التركية" مع ظهور عدم حيادية تركيا في تدخلاتها في المنطقة، بما يؤثر سلبا في السياسة التركية بشكل عام، و"يعرض علاقاتها وكل استراتيجياتها العميقة للانكسار، وعلي كل الأصعدة، ليس فقط مع سوريا، بل مع المحور كله من طهران إلي بيروت مرورا ببغداد"[١]

وإذا كانت السيناريوهات السابقة تفترض في غالبيتها استمرار النظم القائمة، فإن سيناريوهات نجاح الثورات العربية واكتمالها قد تؤثر بدورها سلبا في الدور التركي. فعودة الدور المصري خلال الفترة القادمة، حال نجاح مصر في تجاوز مرحلة عدم الاستقرار الراهنة وتفعيل وجودها في الدوائر التقليدية للسياسة المصرية، من شأنه تقليل حالة الفراغ الإقليمي التي مثلت أحد مصادر بروز الدور التركي خلال السنوات الأخيرة. كذلك، قد تتزايد الصعوبات التي قد تواجه تركيا مستقبلا، حال سعيها لتطوير علاقات اقتصادية غير متكافئة مع دول المنطقة، مع زيادة ديمقراطية صنع قرارات السياسات الخارجية. كما أن الطابع الشعبوي لصناعة السياسة الخارجية قد يحمل مخاطر إثارة القضايا الخلافية في العلاقات العربية - التركية، مثل

---

[١] محمد نور الدين، **تركيا وسوريا. نهاية العمق الاستراتيجي**، **السفير**، 17مايو ٢٠١١، و: إبراهيم البيومي غانم، تركيا لا تكاد تصحح مواقفها، موقع السبيل، متحصل عليه يوم :٨ مايو ٢٠١١، نقلا عن :

http://www. assabeel. net/assabeel-essayists/39519

قضايا المياه والحدود، لاسيما أن سياسة تصفير المشكلات التركية لم تقدم سوي معالجات جزئية تصب في غالبيتها لصالح تركيا[١]

أخيرا، قد يتراجع الدور التركي نتيجة انكفاء تركيا علي ذاتها، حال امتداد تأثيرات التطورات الراهنة في المنطقة في صورة تصدير الثورة، أو عدم الاستقرار إلي داخل تركيا ذاتها بسبب عوامل الضعف الكامنة في بنية مجتمعها. ويشير المسئولون الأتراك بوضوح في هذا الصدد إلي المخاوف من تأثير الأوضاع في سوريا تحديدا في تعزيز قدرات حزب العمال الكردستاني علي التخطيط والحركة عبر الحدود السورية - التركية، مع تخوف أكبر من انتشار تأثيرات الأوضاع في المنطقة عامة وسوريا خاصة -لاسيما حال استدعاء الأبعاد الطائفية والإثنية- علي نحو يؤجج مطالب الأكراد والعلويين في تركيا. وأحد المؤشرات المقلقة لتركيا في هذا الصدد هو تزامن التوترات في المنطقة مع تهديدات حزب العمال الكردستاني بتصعيد أعمال العنف، عقب الانتخابات البرلمانية التركية مباشرة، حال عدم جدية الحكومة في معالجة القضية الكردية[٢]

وأخيرا، يمكن القول إنه إذا كانت غالبية التصورات تشير إلي إمكانية استمرار بروز الأدوار التركية في المنطقة (دون زيادة فاعليتها بالضرورة)، فإن الأكثر أهمية هو ما يكشف عنه العرض السابق من عدم وجود علاقة خطية بالضرورة بين تعزيز الدور التركي وتعظيم المصالح العربية أو العكس. ومن ثم، يصبح من الضروري - من المنظور العربي - إدراك حدود التلاقي والاختلاف بين المصالح التركية والعربية، مع إعطاء الأولوية لتعظيم إيجابيات التغيرات الراهنة علي القدرات الذاتية العربية، والتقييم الموضوعي لإمكانية الاستفادة من الأدوار التركية في هذا الصدد، دون تهوين أو مبالغة.

---

(2) FERAi TINC, **'The Arab Spring and Turkey's new role**,' Hurriyet Daily News and Economic Review,.5-9-2011

(1) Chris Zambelis, **'Unrest in Syria Inspires New Wave of Kurdish Activism**,' The Jamestown Foundation: Terrorism Monitor,Vol9. ,No22. ,6/2/2011.


قائمة المراجع

١- باللغة العربية:

أولا: الكتب

١. أحمد خليل إبراهيم ،" **الاتفاق العسكري التركي -الإسرائيلي، جذوره طبيعته مخاطره على الأمن القومي .العربي**"، (مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٩٦).

٢. إدريس سعيد محمد ،**النظام الإقليمي للخليج العربي**،(بيروت: لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٠).

٣. الإمام محمود محمد ، "**التكامل الاقتصادي:الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي" في"الاعتماد المتبادل و الواقع العربي مقاربات نظرية**"، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٠).

٤. أوغلو داود أحمد ، **العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية**، ترجمة وتعريب: إبراهيم البيومي غانم، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦)، صدر العمل الأصلي في ١٩٩٤.

٥. أوغلو داود أحمد ،**العمق الإستراتيجي**، (قطر:الدار العربية للعلو ناشرون،مركز الجزيرة للدراسات، ط٢، ٢٠١١).

٦. باغيش إحسان علي ،**إشكالية المياه و آثارها في العلاقات العربية التركية**، في العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي، أورهان كولوغلو وآخرون، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥).

٧. بكور يحي وكولارز جون ، **المشرق العربي تاريخ المياه ومشكلتها و آفاقها المستقبلية،" في المياه في العالم العربي، آفاق و احتمالات المستقبل"**، تحرير بيتر روجز و بيتر ليدون، ترجمة: شوقي جلال ، (أبوظبي :مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الإستراتيجية).

٨. بوعشة محمد ، **التكامل و التنازع في العلاقات الدولية**، (مصر:دار الهدى للنشر،ط١، ١٩٩٨).

٩. بوقارة حسين، **التكامل في العلاقات الدولية**، (الجزائر : دار الهومة، ٢٠٠٨).

١٠. تركماني عبد الله، **تعاظم الدور الإقليمي لتركيا:مقوماته وأبعاده و مظاهره وحدوده**، (تونس:دار نقوش عربية، ط١، ٢٠١٠).

١١. جراد عبدالعزيز،**العلاقات الدولية،**(الجزائر: مرقم للنشر،١٩٩٢).

١٢. حتى يوسف ناصيف، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٨٥).

١٣. حسن أحمد ياسر، **تركيا البحث عن المستقبل**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،٢٠٠٦).

١٤. حيدري نبيل ،**تركيا:دراسة في السياسة الخارجية منذ عام ١٩٥٤**، (دمشق: دار قرطبة للنشر و التوثيق و الأبحاث، ط١، ١٩٨٦).

١٥. خليل هاني ، **الأمن المائي العربي في ضوء إمكانات التعاون واحتمالات الصراع، في مشكلة المياه في الشرق الأوسط**، ج٢، تحرير نجيب عيسى،(بيروت:مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث و التوثيق، ١٩٩٥).

١٦. خورشيد جمة فؤاد،**"تركيا الموقع الجغرافي والتطلعات الجنوبية"، (**جامعة البصرة: مجلة الخليج العربي، العدد٣-٤

١٧. دهام العزاوي دهام محمد، **الأقليات والأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي**،(الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط٣،٢٠٠٣).

١٨. دورتي جيمس وبالستغراف روبرت،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة :وليد عبد الحي، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٥).

١٩. راشدي أحمد ، ناصيف حتي، **الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن**، (لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية،١٩٩٨).

٢٠. الربيعي صاحب ،**أزمة حوضي دجلة و الفرات وجدلية التناقض بين المياه و التصحر**،(دمشق: دار الحصاد للطباعة و النشر، و دار الكلمة للطباعة و النشر والتوزيع، ١٩٩٩).

٢١. رضوان وليد ،**العلاقات العربية التركية :دور اليهود و التحالفات الدولية و الإقليمية و pkk في العلاقات العربية التركية العلاقات السورية نموذجا**،(بيروت: شركة المطبوعات للنشر و التوزيع)، ٢٠٠٦.

٢٢. روبنس فيليب ، **تركيا و الشرق الأوسط**، ترجمة: ميخائيل نجم خوري، (دمشق : دار قرطبة للنشر و التوزيع و الأبحاث).

٢٣. الزغلول ساطع، **إشكالية المياه العربية**، (عمان:مطبعة الفجر، ١٩٩٧).

٢٤. السباهي زكريا ، **المياه في القانون الدولي و أزمة المياه العربية**، (دمشق: دار طلاس، ١٩٩٤).

٢٥. السبعاوي عبد الرحمان عوني ،و النعيمي مصطفى عبد الجبار، **العلاقات الخليجية التركية، معطيات الواقع و آفاق المستقبل،** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٠).

٢٦. **السبعاوي** عبد **الرحمن** عوني ،**" أبعاد ومؤثرات مشروع جنوب شرق الأناضول(غاب) في الأمن المائي العربي"**، (مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل،١٩٨١).

٢٧. السبعاوي عبد الرحمن عوني ، **مكامن العداء ونقاط التفاهم في كتاب قبيس عبد الفتاح، العلاقات العراقية التركية الواقع و آفاق المستقبل،(** جامعة الموصل، ١٩٩٩).

٢٨. السبعاوي عوني ،**إسرائيل و مشاريع المياه التركية، مستقبل الجوار المائي العربي، "سلسلة دراسات إستراتيجية (١٠)"**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٧).

٢٩. السبعاوي عوني ،**إسرائيل ومشاريع المياه التركية، مستقبل الحوار المائي العربي**،(أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية (١٠)، ١٩٩٧).

٣٠. سليم السيد محمد ،**تحليل السياسة الخارجية**،(القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط٢، ١٩٩٨).

٣١. سيار الجميل ،**العرب و الأتراك :" الانبعاث و التحديث من العثمنة إلى العلمنة"**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧).

٣٢. صبحي مجدي ، **المسألة المائية في محادثات السلام الجارية، في المشكلات المائية في الوطن العربي**، تحرير :أحمد يوسف أحمد، (القاهرة: معهد البحوث و الدراسات العربية، ١٩٩٤).

٣٣. صبور صادق محمد ، **موسوعة مناطق الصراع في العالم**،(القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، ج١،ط١، ٢٠٠٢).

٣٤. صلابي علي محمد ، **الدولة العثمانية** ،(دمشق : دار البيارق ، ١٩٩٩).

٣٥. طونش حاقان ، **مشكلة المياه في المنطقة: وجهة نظر تركية، في مشكلة المياه في الشرق الأوسط**، ج١، تحرير نجيب عيسى،(بيروت:مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤).

٣٦. عبد السلام رفيق ، **في العلمانية و الدين و الديمقراطية**، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٨).

٣٧. العبد الله حسن ، **الأمن المائي العربي**، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق، ١٩٩٢).

٣٨. على إبراهيم ماجد ،**قانون العلاقات الدولية في السلم و الحرب**، (القاهرة: مطابع الطوبجي التجارية،١٩٩٣).

٣٩. عودة جهاد ، **النظام الدولي**، (مصر: دار الهدى، ط١، ٢٠٠٥).

٤٠. عوض جلال عبد الله ،**صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية**، (بيروت: مركز الدراسات العربية،١٩٩٨).

٤١. عيسى محمود حامد ، **القضية الكردية في تركيا**،(القاهرة: مكتبة مذ بولي، ط٢٠٠٢،١).
٤٢. كداوي محمود طلال ،" **الأبعاد الاقتصادية للاتفاق العسكري التركي -الصهيوني**"،(بغداد: بيت الحكمة، دراسات سياسية، العدد الثاني، ١٩٩٩)
٤٣. الكعكي أحمد يحي، **الشرق الأوسط وصراع العولمة**، (بيروت: دار النهضة العربية، ط٢٠٠٢،١).
٤٤. كلايجوغلو أرسين، **السياسة الخارجية التركية والأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط**، (عمان: في ندوة الحوار العربي التركي، منتدى الفكر العربي ١٨-١٩ آذار /مارس ١٩٩٦).
٤٥. الكيلاني هيثم ، **تركيا و العرب، دراسة في العلاقات العربية التركية**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة دراسات إستراتيجية،(٠٥)، ١٩٩٦).
٤٦. المجذوب طارق ، **إشكالية المياه و أثرها على العلاقات العربية التركية**، في العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي، أورهان كولوغلو و آخرون، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥).
٤٧. محفوظ سعيد عقيل ،سوريا **و تركيا :الوقع الراهن و احتمالات المستقبل**،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط 1 ،٢٠٠٩).
٤٨. محمودي عبد القادر ، **النزاعات العربية-العربية و تطور النظام الإقليمي**، (الجزائر : منشورات ANE، ٢٠٠٠).
٤٩. مسلم،**مشروع النظام الشرق أوسطي و موقف العرب و الأتراك منه و موقعهم فيه**، "في العلاقات العربية التركية"،حوار مستقبلي، أورهان كولوغلو و آخرون، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥).
٥٠. مصباح عامر ، **تحليل التكامل الدولي** ، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط ٦، ٢٠٠٨).
٥١. معوض جلال ، **العلاقات الاقتصادية العربية التركية**، (أبوظبي:مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ١٩٩٨).

٥٢. معوض جلال ، **صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية**، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨).

٥٣. معوض جلال ،**المياه و الدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج**، في حتى لا تنشب حرب عربية –عربية أخرى،(من دروس حرب الخليج)، تحرير كامل السيد، (القاهرة:مركز البحوث و الدراسات السياسية ١٩٩٢).

٥٤. ميلمان يوسي و رابيف دان ، **جواسيس المخابرات الإسرائيلية**، (عمان، ترجمة دار الجليل للنشر والدراسات الفلسطينية ،ط١، ١٩٩١).

٥٥. الناصري خليل ، **التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية**،(بغداد: مطبعة الراية، ١٩٩٠).

٥٦. الناصري خليل إبراهيم ، **التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية**، (بغداد: دار الحرية، ١٩٩٠).

٥٧. النعيمي أحمد ،**السياسة الخارجية**،(عمان:دار زهران للنشر و التوزيع،٢٠٠٩).

٥٨. النعيمي نوري أحمد ، **السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية**،(بغداد: دار الحرية للطباعة،١٩٧٥).

٥٩. نور الدين محمد ، **الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية" في العرب و الأتراك في عالم متغير"**،ج١، تحرير ميشال نوفل،(بيروت:مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية و التوثيق، ١٩٩٣) .

٦٠. نور الدين محمد ، **تركيا في الزمن المتحول"قلق الهوية وصراع الخيارات"**،(بيروت:رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٧).

٦١. نور الدين محمد ، **حجاب و خراب :الكمالية و أزمات الهوية في تركيا**، (دار رياض الريس للكتب و النشر،ط١، 2010).

٦٢. نوفل ميشال ، **عودة تركيا إلى الشرق :الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ٢٠١٠).

٦٣. هلال رضا ، **تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية و الإسلام السياسي**،(بيروت:دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٩).

٦٤. هويدي فهمي ، المفترون :خطاب التطرف العلماني في الميزان، (القاهرة: دار الشروق، ط٢، ١٩٩٩).

٦٥. ورغي جلال ، **الحركة الإسلامية التركية:معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي**، (بيروت، الدار العربية للعوم ناشرون، ط١، ٢٠١٠).

٦٦. وهبان أحمد ، **الصراعات العرقية وإستقرار العالم المعاصر**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر،١٩٩٧).

ثانيا: الدوريات

١- المجلات:

أ- المجلات باللغة العربية:

١. أبو اليزيد اشرف ، أحلام تركية، **العربي** ، العدد ٥٣٩ ، أكتوبر ٢٠٠٣.

٢. أورغوفنتش شادي ، **الأمن التركي و الشرق الأوسط**، **الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٦، ربيع ١٩٩٦.

٣. بدر العناد مجذوب ،**أزمة المياه العربية و مشاكلها و تأثيرها في معالجة الفجوة الغذائية العربية**، **شؤون عربية**، العدد ٨٦، ١٩٩٥.

٤. البياتي هزاع عدنان ،**الوظيفة السياسية لمشاريع المياه التركية**، **شؤون الأوسط**، العدد ٩٩، سبتمبر ٢٠٠٠.

٥. تركماني عبد الله ، **"تركيا الصاعدة في الشرق الأوسط"**، الوقت (جريدة إلكترونية)، العدد ١٠٧٤، ٢٠٠٩/١/٢٩.

٦. توتشي ناتالي ، **"أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط"**، **السياسة الدولية**، العدد ١٨٢، أكتوبر ٢٠١٠.

٧. جواد ناجي سعد ، و حسني صاحب منعم ، **الأمن التركي بين مهمتين**، **السياسة الدولية**، العدد ١١٦، أفريل ١٩٩٤.

٨. جوهر إسلام ، عبد الوهاب شادي ، **"سياسة تركيا تجاه المشرق العربي: العراق و سوريا و لبنان"**،**مجلة أوراق الشرق الأوسط**، (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط)، العدد ٤٣، جانفي ٢٠٠٩.

٩. حتى ناصيف ،**مستقبل العلاقات العربية مع القوى الكبرى**، **شؤون عربية**، العدد ٩٣، مارس/١٩٩٨.

١٠. الدباغ حامد رياض ،**مشكلة المياه في العراق**، **في مشكلة المياه في الشرق الأوسط**، ج١، تحرير نجيب عيسى، (بيروت:مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق، ١٩٩٢).

١١. سالم صلاح ،**" المشكلة الكردية وإنعكاساتها على دول المنطقة"**، **مجلة السياسة الدولية**،(مصر: مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام، العدد١١٦، أفريل ١٩٩٤).

١٢. السامرائي سالم محمود ، **المساومة في السياسة الخارجية التركية**،**المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ١٣، شتاء ٢٠٠٧.

١٣. صالح عبد الله ،**" الاتفاق التركي الإسرائيلي وعملية التسوية والسلام"**، **السياسة الدولية**، العدد ١٢٥ ، يوليو /تموز ١٩٩٦.

١٤. صالح عبد الله ،**" أبعاد الحملة التركية على الأكراد"**، **مجلة السياسة الدولية**،(مصر: مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام، العدد ١٢١، جويلية ١٩٩٥).

١٥. صبحي مجدي ،**تركيا و الأمن القومي العربي السياسة المائية و الأقليات**، **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد١٦٠، ١٩٩٢، ص١١٩-١٢٠.

١٦. صقر عاطف ، **صراع المياه و مشكلة الأكراد و الحل كما يراه السوريون**، **الأهرام**، العدد٤٠٠٣٠، ١٩٩٦/٠٦/١٨.

١٧. طلاس مصطفى ،**" التعاون التركي الإسرائيلي"**،**" مجلة الفكر السياسي"**، العدد الأول، اتحاد الكتاب العرب، دمشق ١٩٩٧.

١٨. عامر صلاح ، **نهر النيل و الاتفاقية الجديدة للأنهار الدولية**، **الأهرام**، العدد ٤٠٣٩٣، ١٩٩٧/٠٦/٢١.

١٩. عباس أحمد عبد البديع ،" **أزمة المياه من النيل إلى الفرات**"، **السياسة الدولية**، أبريل /نيسان ١٩٩.

٢٠. عباس قاسم ، **الأطماع بالمياه العربية و أبعادها الجيوبولتيكية**، **المستقبل العربي**، العدد ١٧٤، ١٩٩٣.

٢١. عبد الجواد زكريا ،"**حوار مع مسعود البرازاني وجلال الطالباني**"، **مجلة العربي**،الكويت، وزارة الإعلام العدد ٥٠٨، مارس ٢٠٠١.

٢٢. عبد المنعم و القريشي ،**تطور العلاقات الاقتصادية العربية التركية واقعا و توقعا**، دراسة في الاقتصاد السياسي لعلاقات الجوار الجغرافي، **شؤون عربية**، العدد ٨٢، ١٩٩٥.

٢٣. عثمان عوض السيد ، "**حزب العمال الكردستاني التركي: من الكفاح المسلح...إلى النضال السلمي" مجلة السياسة الدولية**،(مصر: مركز الدراسات الإستراتجية الأهرام، العدد ١٤٩، ٢٠٠٢).

٢٤. عرفان عبد الله ، **الاقتصاد في السياسة التركية اتجاه كردستان**، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٨٢، أكتوبر ٢٠١٠.

٢٥. العلاف إبراهيم خليل ، **دور تركيا في تحقيق الأمن الإقليمي**، **أوراق تركية**، جامعة الموصل، العدد١٨، ربيع ٢٠٠٢.

٢٦. غازي حسين ، **تركيا و العرب و إسرائيل**،**مجلة الفكر السياسي**،السنة الثانية، العدد ٤- ٥، شتاء ١٩٩٨.

٢٧. فريج يوسف حنا ،" **المسألة القومية الكردية في العراق والتدخل الأجنبي في المنطقة**"، **مجلة قراءات سياسية**،(العدد٣ ١٩٩٣).

٢٨. كامل مصطفى ،**الأمن الإقليمي و استقرار الشرق الأوسط ،المخاطر و الفرص**، **السياسة الدولية**، السنة٣٢، العدد ١٢٦، أكتوبر/١٩٩٦.

٢٩. كيوان مأمون ،**الخلاف المائي التركي السوري العراقي، خلفياته و أبعاده و احتمالاته المستقبلية**، **شؤون عربية**، العدد٨٧، ١٩٩٦.

٣٠. ليتيم فتيحة ،**تركيا و الدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط**، **مجلة المفكر**، (بسكرة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية)، العدد الخامس، مارس ٢٠١٠.

٣١. مان إيلان و وهبي مايكل بول ،**سياسات المياه الجديدة في الشرق الأوسط**، **شؤون الأوسط**، نيسان/أبريل.

٣٢. محمد عبير الغندور عاطف ،**جدلية بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر** ، **مجلة دراسات الشرق الأوسط:** ، العدد السادس، المجلد الثالث،جامعة حلوان، مصر، ٢٠١١.

٣٣. المداح محمد ، **أزمة مياه الفرات و العلاقات العربية التركية**، **شؤون عربية**، العدد ٦٥، ١٩٩١.

٣٤. مظلوم جمال محمد ،" **المياه والصراع في الشرق الأوسط**"، **الباحث العربي**، العدد ٢٢ ، كانون الثاني،/يناير، آذار /مارس ١٩٩٠.

٣٥. معوض جلال ، **الإسلام و العنف السياسي في تركيا، في ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن**، تحرير نفين عبد المنعم مسعد،(دمشق : مركز البحوث و الدراسات السياسية، القاهرة، ١٩٩٥).

٣٦. معوض جلال ، **الجديد في العلاقات العربية التركية**،**مجلة البحوث و الدراسات العربية**، العدد ٣٦،يوليو/١٩٩٨.

٣٧. معوض جلال ، **تركيا و الأمن القومي العربي،السياسة المائية و الأقليات**، **المستقبل العربي**، العدد ١٦٠، ١٩٩٢.

٣٨. معوض جلال ،**مياه الفرات و العلاقات العربية التركية**، **شؤون عربية**، العدد ٦٥، ١٩٩١.

٣٩. معوض جلال عبد الله ، **عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات**،" شؤون عربية "،كانون الأول / ديسمبر، ١٩٩٦.

٤٠. معوض جلال عبد الله ، **عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات،" شؤون عربية "**، كانون الأول / ديسمبر، ١٩٩٦.

٤١. معوض جلال عبد الله ،**صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية**،**المستقبل العربي** ، العدد ١٢٧، جانفي ١٩٩٨.

٤٢. المنصور خليل ، **السياسة السورية تجاه المسألة المائية في تركيا**، **مجلة البحوث و الدراسات العربية**، العدد ٢٧، ١٩٩٧.

٤٣. نافع موسى بشير ،**تركيا و خياراتها السياسية الكبرى**، صحيفة "**القدس العربي**"، لندن ٢١ أغسطس، ٢٠٠٨.

٤٤. نور الدين محمد ،" **تركيا...إلى أين؟ دور و تحديات" مجلة المستقبل العربي**، السنة ٣٢ العدد ٣٦٤،جوان ٢٠٠٩.

٤٥. نور الدين محمد ، **سياسة حافة الهاوية التركية مقاربة الدوافع و الاستهدافات**،**مجلة شؤون الأوسط** ،العدد ٧٦، أكتوبر١٩٩٨، ص١٠.

٤٦. ياووز هاكان ،**العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية**، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣٣،شتاء ١٩٩٨.

٤٧. اليساوي شاكر ،**دور تركيا في إطار الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط**، **مجلة دراسات عربية**، السنة ٢٧،سبتمبر/١٩٩١.

ثالثا : المعاجم والقواميس

١. ايفانز غراهام و نوينهام جيفري: **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، (دبي:ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ١٩٩٧).

٢. الكيالي عبد الوهاب زهيري وكامل ،**الموسوعة السياسية**،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974).

٣. محمود محمد ربيع و صبري إسماعيل مقلد،**موسوعة العلوم السياسية**،(الكويت : ب د ن ، 1993-1994) .

رابعا : الملتقيات والمؤتمرات

١. المؤتمر القومي العربي السابع، **حال الأمة العربية**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٧).
٢. تقرير معهد واشنطن، شارك في إعداده، مادلين أولبريت، لين أسين، مارتن أندريك، وليام كوهين، ألكسندر هييج،صموئيل لويس، نشر في **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢.

خامسا: الدراسات غير منشورة

١. آمنة عيساوة ،**الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة،مذكرة ماجستير**، (جامعة الحاج لخضر ،باتنة،كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،٢٠٠٩).
٢. جمال العيدي فورار، **مشكلة حماية الأقليات في ضوء القانون الدولي**(رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ٢٠٠١).
٣. حجار عمار ، **السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير**،(باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،٢٠٠٢).
٤. زغوني رابح ، **تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية: فحص المقتربات النظرية، مذكرة ماجستير**، (جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٨).
٥. سامية ربيعي ،**آليات التحول في النظام الإقليمي – النظام الإقليمي لشرق آسيا – مذكرة ماجستير**، (جامعة منتوري ،قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٨).
٦. شفيعة حداد ،**توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة،مذكرة ماجستير**،(جامعة الحاج لخضر، باتنة،كلية الحقوق ،قسم العلوم السياسية،٢٠٠٣).
٧. عموش عبد الحكيم ، **تحليل أبعاد ظاهرة نزاعات الأقليات: دراسة نموذج القضية الكردية**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية)، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر.

٨. مزوزي عبلة ،**العلاقات الإيرانية – السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة**،مذكرة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر ،باتنة،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية،٢٠١٠).

سادسا: مواقع الانترنت

أ- المواقع باللغة العربية:

١. أحمد ديانا ، **اليسار ، التحرر ، والقوى الإنسانية في العالم**،الحوار المتمدن،العدد ٣٥١٠ ، ٢٠١١ . متحصل عليه يوم ٢٠١٠/١٢/٣٠ من:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=278762

٢. ارس بولنت ،**"داوود أغلو و السياسة الخارجية الجديدة لتركيا"**،(ترجمة: الطاهر بوسامية)، في نافذة دراسات و تقرير مركز الجزيرة للدراسات ، متحصل عليه يوم ٢٠١١//٠٢/١٩ من موقع :

http://www.aljazira.net/NR/exeres/2517C3B0-FDCC-45EB-A268-5702C736AFIC.htm

٣. خليل عبد القادر محمد ، **حول التوتر السوري التركي الأخير**، متحصل عليه يوم ٢٠١٢/١٢/٣٠من موقع:

http://www.alarabiya.net/articles/2012/10/04/241874.html

٤. خيربك جلال مضر ، **سلخ لواء الاسكندرون**، متحصل عليه يوم ٢٠١٢/١٢/٢٦ من موقع :

http://topnews-nasserkandil.com/topnews/share.php?event_id=244

٥. سليم السيد محمد ، **تركيا بديل استراتيجي إقليمي مهم، ملف العرب وتركيا. تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،٢٩ مايو ٢٠١١:

http://www. dohainstitute. org/Home/DetailsentityID= 5d045bf3-2df9-46cf- 90a0d92cbb5dd3e4&resourceId=999f7f99-1f77-49c2-8f81-8083527b5b0b

٦. شعبان أحمد ، **"العمل الأهلي في تركيا"**، المتحصل عليه يوم10/١٠/٢٠١٢ من موقع:

http://www.Ahl-Alquran.com

٧. شعبان فكري ، **تغيير مفهوم الأمة في تركيا**، مركز الجزيرة للدراسات، متحصل عليه يوم ٦/2012/09 من :

www.aljazeera.net/htm

٨. عبد الفتاح بشير ، **تراجع الدور السياسي للجيش التركي**، مركز الجزيرة للدراسات، متحصل عليه يوم ٢٠١٢/١٢/٢٦ نقلا عن:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/169F17B1-047E-4B91-8532-1BC5F2CE60E3.htm

٩. اللباد مصطفى ، **الدور الإقليمي لتركيا: الملامح والأسباب، متحصل عليه يوم : ٢٠١١/٠٢/١٧** نقلا عن:

www.asharqalarabi.org.uk/markaz

١٠. الصلح رغيد ، **التعاون الإقليمي العربي نظريات ومناهج**، متحصل عليه يوم ٢٠١٢/١٢/٢٥ من موقع:

http://www.arabnc.org/details.php?id=434&cid=153&tohide=0

١١. الفقيه الصادق ، **تركيا تودع الأطراف و تستقر في مركز الأحداث**، متحصل عليه يوم : 2004. 04.13 من موقع:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/169F17B1-047 E-4B91-8532-1BC5F2CE60E3

١٢. نافع موسي بشير ، **موت الميراث العثماني**،متحصل عليه يوم ٦/2012/09 من موقع : www.aljazeera.net/htm

١٣. نور الدين محمد ، **تركيا وسوريا. نهاية العمق الاستراتيجي، السفير**،17مايو ٢٠١١، و: إبراهيم البيومي غانم، تركيا لا تكاد تصحح مواقفها، موقع السبيل، متحصل عليه يوم :٨ مايو ٢٠١١، نقلا عن :

http://www. assabeel. net/assabeel-essayists/39519

٢- باللغة الأجنبية:

أولا: الكتب

Raultledge Water Ressources and Conflict in the (London،١٩٩٤).**dle EastMid**, , Nurit Kilot

1. Abadi Jacob**, Israel and Turkey, from covert at overt, Relations** "Journal of the center for conflict studies. fall ١٩٩٠ . (University of new brunwick. Canada).
2. Ayoob Mohammed, **Beyond the Democratic Wave in the Arab World**: The Middle East's Turko-Persian Future, Insight Turkey, Vol13. , No. 2 (June 2011).
3. Bechorner Natasha, **Water and instability in the Middle East**, (international Institute for stratigic studies, London, 1992).
4. Bilen Ozden,Turkey and water issues in the Middle East, Ankara,TESAV ,1997 .P95.
5. Candar Cengiz, ''**Turkey's constructive role in the us- Iran situation and its domestic impact** ''new Anatolian, june,2006.
6. Cetinsaya Gokhan, ''**Essential Friends and National Enemies :The Historic Roots of Turkish-Iranian Relations''**,MERIAjournal,vol.7.N° : 3,septmbre,200 3. Cigerbi Sabr**i, Les kurdes et leurs histoire**,(Paris : L'Harmatton,1999).
7. david philippe- Charles.afaf benessaih. **La paix par l'intégration? theories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité**, revue études internationales, volume xxv 111, N02, 1997 .

8. Dykan Balie Mohmut,**Turkey perspectives on Turkisk-US Relations**, **Middle East journal**,vol.50, No.3,1996.
9. Hall Wiliams, **Turkey the Middle East and the Gulf crisis**, **international Affairs**,vol.68.No,4- October. 1992.
10. I.Abranomovitz Morton,**Datehine Ankara :Turkey After Ozal,Foriegn Policy**,No 91,Summer 1993.
11. Jean-Jaques Roche,**Theories des Relations international,(Paris :Montechrestien,2004)**.
12. Kalin Ibrahim, ''**Turkey and Middle East :Idology or Geo-Politics** ?'',private view, (Istanbul,2008) .
13. Krisci Kemal ,**Post Cold –War Turkisch Security and the Middle East Review of international**, Affairs ,vol.1 ,No,2,July,1997.
14. Larrabee Jan Stephane. O,Lesser ,**Turkish Foreing Policy in an age of uncertainty,**(RAND:the Center for Middle East Public Policy,2003).
15. More Christiane**,** « **Kurdistan :un lancinant conflir** », Le Monde Diplomatique,(Novembre ,1987) : (sur CD :Le Monde Dipomatique,1980-2000) .
16. Muflt Malik,**Daring and Caution in Turkey policy,Middle East journal**,vol,52,No.1,winter,1998.
17. Ozturk Ibrahim, **Turkish Economy in the Age of Arab Revolutions**, Today's Zaman,3/1/2011; 'Higher oil prices to raise burden of imports',Hurriyet Daily News, 3/1/2011.
18. R.Kuniholm Bruce,**Turkey and the Wast foreign affairs,**(spring:1991).

19. Rosenau James N., **Linkage politics**,(New York: Free Press, 1969).
20. Rouleau Eric''histoire'' :dans ,''kurdes'', Encyclopedia Universalis :(Paris, corps13,n°= 104 , 1996).
21. Runtow A Danhwart **Turkey, Americars Foratten Alluy** (Newgo, Rk, P114, ١٩٨٧)
22. Taspinar Omer ,**Turkey's Middle East Politics :Between Neo - Ottomanism and Kamalism,Carniegie papers Carniegie Endowment for international peace**,2008.
23. TINC FERAi, **'The Arab Spring and Turkey's new role**,' Hurriyet Daily News and Economic Review, 5-9-2011
24. Verrier Michel :**''Quelle stratégie pour le Kurdistan'', Le Monde Diplomatique,** (Février 1999): (sur CD:Le Monde Diplomatique: 1980-2000).
25. Yacoub Joseph, **Les minorités dans le monde** : **fait et analyses**,(Paris : Desclée de Brouwer,1998), 1ére partie.
26. Zambelis Chris, **'Unrest in Syria Inspires New Wave of Kurdish Activism**,' The Jamestown Foundation: Terrorism Monitor,Vol9. , No22., 6/2/2011.
27. Zambouras Sergios,**The llisu affair :business first,**Middle East International,N°=62,(10/03/2000).

ب -المواقع باللغة الأجنبية:

1. Foreign Policy Research Institute, **'Rise and Future Fall of Turkey-Iran Axis Analysis', Eurasia Review**: News and Analysis, 8-5-2011,

http://www. eurasiareview. com/rise-and-future-fall-of-turkey-iran-axis-analysis-08052011

2. Group of research: **Definition of a minority**" http://see.oneworld.net/article/view/33708/1/12 december2002.

3. james. Carolync, Ozgur Ozdamar,"**Modeling forging policy and ethnic conflict; turkey's policies towards Syria "foreign policy analyses**,N°:5, 2009,.Availabel at: www.cdfai.org/PDF/Tow%20Solitudes.pdf. 27/11/2010 .

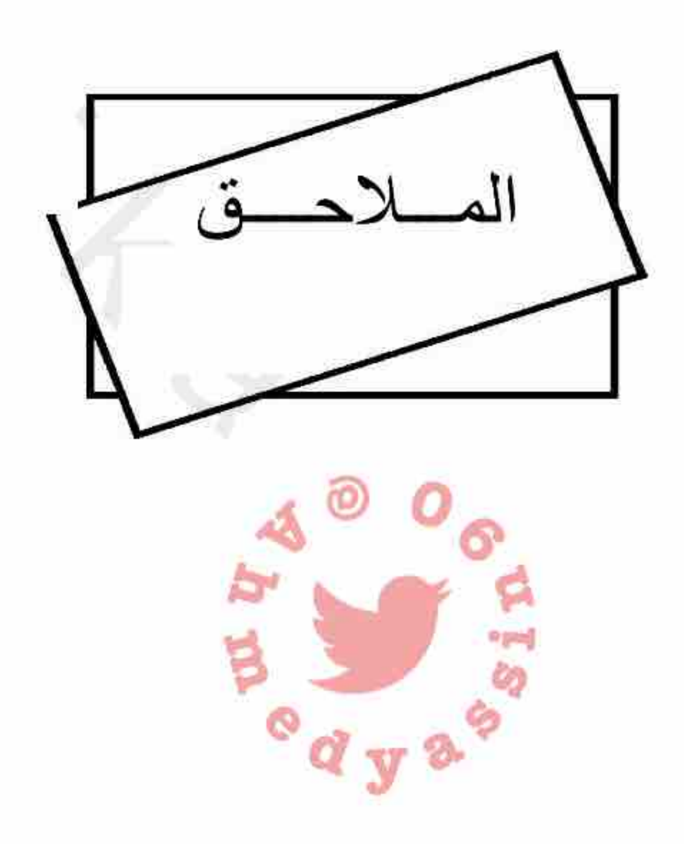
4. Migdalovitz Carol,''Turkey's :selected forgeign policy issues and US '', views congression all research service :v 07,N° 5700,p17 Avaiable at :www.fas.org/sgp/crs/93ideast/RL34642.pdf. 25/11/2010.

5. Ozatay Fatih ,"**Turkey's transformation and some commentson Turkey – Syria relation** »,tepav,3January 2007.Avaiable at , www.tepav.org.tr/eng/admin/.../Fathi Ozatay Suriye Heyeti Sunumu.pdf. 14/04/2010.

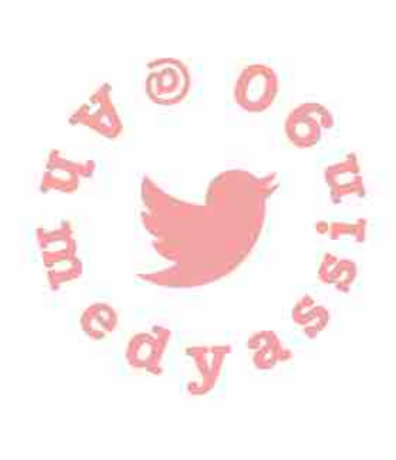
6. The Washington Institute for Near East policy, **"Turkey's new world changing dInamics",(**2000)

www.Washingtoninstute.org/pubs/intro/turkintro:http


@Ahmedyassin06



الملاحق



الملحق رقم : ٠١

جدول أطوال حدود تركيا البرية و البحرية

المصدر: المعلومات مستخلصة من:

http:/ /geography.about.com/library/cia/blcturkey.htm.

الدولة	أرمينيا	أذربيجان	بلغاريا	جورجيا	اليونان	إيران	العراق	سورية	الحدود البحرية
طول الحدود (كم)	٢٦٨	٩	٢٤٠	٢٥٢	٢٠٦	٤٩٩	٣٣١	٨٢٢	٧٢٠٠



الملحق رقم: ٠٢

جدول التكوينات الإثنية و اللغوية و الدينية في تركيا

الجماعة الاثنية	التيار الرئيسي	الموقع/التركز	العدد (بالآلاف=ف، بالملايين=م)
الأرمن. يونانيون. سريان. بلقانيون(يوماك). سنة عرب. علويون عرب. مسيحيون عرب. جورجيون. آذريون. الزاز. اللاز. اليورك. تهتاجي. الغجر. يهود. أكراد.	أرثوذكس،كاثوليك، بروتستانت. أرثوذكس. سريان كلدانيون. سنة و علويون. سنة. علويون. أرثودكس. سنة. شيعة علويون و سنة. سنة. علويون. علويون. *** سفارديم. سنة و علويون.	اسطنبول. اسطنبول،جزيرتان في غرب الدردنيل. اسطنبول،و قرب ماردين و مديات. المقاطعات الغربية وإيديرين. أورفة و ماردين و سرت واسكندرونة. اسكندرونة. اسكندرونة. مقاطعة أرتيفين شمال شرق البلاد. شمال شرق البلاد حول كارس، و أردوهان، و أرتفين. تونجلي(ديرسيم)، و ديار بكر. شمال شرق، و منطقة البحر الأسود. جبال طوروس. جبال طوروس. الجزء الأوروبي من تركيا، تراس. اسطنبول، و إزمير، و أنقرة و أضنة. تركز في جنوب شرق، و في أنحاء تركيا.	(٥٠-٩٣) ف (٣٥٠٠) ف (٢٥) ف (٧٥٠) ف *** (٢٠٠) ف (١٠) ف (٨٠) ف (٧٥) ف (٢) م. (١٥٠) ف. (٧٠) ف. *** (٥٠٠) ف. (٢٥-٢٦) ف. (٦-١٢) م.

ملاحظة :

تعني أن المعلومات غير متوفرة أو غير محددة.(***)

Nigar Karimova ,Minorities in Turkey (stockholm :Swedish Institute of International Affairs, 2001.pp 22-24.

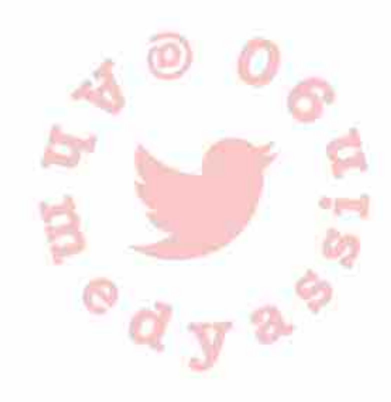


الملحق رقم٠٣

جدول مؤشرات مختارة حول الإنفاق العسكري وواردات وصادرات الأسلحة في تركيا.

الموضوع	قيمة المؤشر
-واردات السلاح التقليدية للعام ٢٠٠٥ بملايين الدولارات الأمريكية.	٧٤٦
-صادرات السلاح التقليدية للعام ٢٠٠٥ بملايين الدولارات الأمريكية.	٢٨
-الإنفاق العسكري (بالمئة) من الناتج القومي الإجمالي للعام ٢٠٠٤.	٣,١
لإجمالي القوات المسلحة (بالآلاف)	٥١٥

المصدر: المعطيات مستخلصة من :برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٦: ما هو أبعد من الندرة: القوة و الفقر و أزمة المياه العالمية.



الملحق رقم ٠٤

جدول مؤشرات مختارة لأداء تركيا الاقتصادي للعام ٢٠٠٤

حسب معطيات تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦

الموضوع	أساس القيمة	قيمة المؤشر
-النـاتج المحلي الإجمالي (ن.م.إ).	مليون دولار أمريكي.	٣٠٢.٨
-الناتج المحلي الإجمالي للفرد.	دولار أمريكي.	٤٢٢١
-واردات من السلع و الخدمات من (ن.م.إ).	بالمئة.	٣٥
-صادرات من السلع و الخدمات من (ن.م.إ).	بالمئة.	٢٩
-صادرات من المواد الأولية من صادرات البضائع.	بالمئة.	١٥
-صـادرات عاليـة التقنيـة مـن صادرات البضائع.	بالمئة.	٢
-صـادرات مـن المـواد المصـنعة من صادرات البضائع.	بالمئة.	٨٥
مجموع خدمات الدين	بالمئة.	١١.٢
تـدفقات الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشرة من (ن.م.إ)	بالمئة.	٣.٦

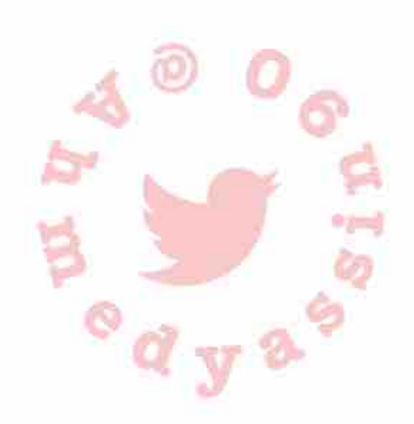
المصدر:المصدر نفسه.

الملحق رقم 05

جدول الأحزاب السياسية في تركيا (قائمة مختارة).

الحزب	التأسيس	الرئيس	الأيديولوجيا
اليسار الديمقراطي.	١٩٨٥/١١/١٤	زكي سيزر.	اشتراكي ديمقراطي، قومي.
العمل القومى.	١٩٦٩/٠٢/٠٩	دولت بهجلي.	محافظ قومي متطرف.
الوطن الأم.	١٩٨٣/٠٥/٢٠	نسرين ناس.	ليبرالي قومي.
الطريق القويم.	١٩٨٣/٠٧/٢٣	محمد آغا.	=
السعادة.	٢٠٠١/٠٧/٢٣	رجائي كوتان.	محافظ، إسلامي.
العادلة و التنمية.	٢٠٠١/٠٨/١٤	رجب طيب أردوغان.	=
الشعب الجمهوري. (متضمناحزب تركيا الجديدة).	١٩٢٣/٠٩/٠٩	دينيز بايكال.	اشتراكي ديمقراطي، قومي.
الوحدة الكبرى.	29/01/1993	محسن يازجي أوغلو.	محافظ، إسلامي.
الحرية و التضامن.	21/01/1996	خيري كوزان أغلو.	اشتراكي.
تركيا الديمقراطية.	07/01/1997	يشار أوكويان.	اشتراكي،كردي.
الليبرالي الديمقراطي.	26/07/1994	أمين سرين.	ليبرالي، ديمقراطي.
العمال الكردستاني/ مؤتمر الحرية و الديمقراطية الكردستاني	27/11/1978	عبد الله أوجلان.	ماركسي كردي.
ديمقراطية الشعب.	24/09/1997	تونجير باكيرهان.	اشتراكي،كردي.
الشعب الديمقراطي.	15/12/1999	محمد أوزغين.	=
الحزب	20/07/2000	يالجين	ماركسي.

الحزب	التأسيس	الرئيس	الأيديولوجيا
الشيوعي.		سيرت.	
الحـــــزب الشـيوعي فـــي تركيا.	11/11/20012	إدمير غولر.	=
العمـال الثـوري الاشتراكي.	25/04/1997	شفيق ترقان.	اشتراكي.
العمــــــــال الاشتراكي.	09/09/1996	محمــــــــد إرغنون	=
الشــــــعب الاشـــــتراكي الديمقراطي.	24/05/2002	مــراد قــارا يالجين	اشــــــــــتراكي، ديمقراطي.




@Ahmedyassin90

المحتويـــات

الموضوع	**رقم الصفحة**


@Ahmedyassin90


@Ahmedyassin90